تونس عبر التاريخ

الحركة الوطنية ودولة الاستقلال



الجزء الثالث

وزارة البحث العلمي والتكنولوجيا وتنمية الكفاءات

تونس عبر التاريخ

الجزء الثالث

الحركة الوطنية ودولة الاستقلال

تأليف نخبة من الأساتذة الجامعيين
بإشراف الأستاذ خليفة الشاطر

مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية
تونس 2005

الحماية الفرنسية في تونس

- جذور الحماية الفرنسية
- تنظيم الحكم
- المجتمع والاقتصاد

جذور الحماية الفرنسيّة

يحيى الغول

في 1881 دخلت فرنسا البلاد التونسيّة عسكريّا ففرضت عليها معاهدة حماية في 12 ماي ثم استكملت السّيطرة الترابية رغم مقاومة التونسيين. وانجرّ هذا الدخول عن أسباب منها مظاهر الأزمة في تونس. وقد لازمت المقاومة أطوار الحملة العسكرية.

التوسّع الاستعماري الأوروبي وخطورته على البلاد التونسّية

تندرج الحملة العسكرية الفرنسية على البلاد التونسية سنة 1881 في إطار التوسّع الاستعماري الأوروبي خلال القرن التاسع عشر. وهو قرن تقدم أوروبا الغربية علميّا وصناعيّا نحو الازدهار والقوة والسّيطرة العالميّة.

والمعلوم أن الاستعمار هو التوسّع المجالي بواسطة الاحتلال الترابي والسّيطرة السياسية وتركيز المعمّرين بهدف الاستغلال الاقتصادي في مجتمع التمييز والهيمنة. وقد اعتبرت القوى العظمى الأوروبية في عصر اقتسام العالم أن الاستعمار هو أنجع وسيلة لحجز المجالات والإفادة منها. ذلك أن رأس المال المالي لم ينضج بعد بالدرجة التي تغنيه عن السند الديبلوماسي والعسكري في الهيمنة الخارجّية. بينما تعني الإمبرياليّة في مفهومها الاصطلاحي توجّه رأس المال المالي نحو التوسّع الخارجي والهيمنة العالمية. فتتنزّل الهيمنة الفرنسية على البلاد التونسية في مرحلة تطوّر التوسّع الاستعماري الفرنسي نحو المضمون الإمبريالي.

وقد ظهرت خطورة التوسع الأوروبي على تونس حتى أصبحت البلاد محل تنافس بين القوى الاستعمارية.

أ- دور العامل الاقتصادي في التوسّع الأوروبي وتأثيره في البلاد التونسيّة

تضافرت عدة عوامل لتشكّل حركة التوسع الاستعماري الأوروبي في القرن التاسع عشر ولاسيّما العامل الاقتصادي مع أنه يندرج ضمن مجموعة سببيّة مركّبة.

تأسس التوسّع الاستعماري الأوروبي على نضج الثورة الصناعية في إطار الرأسمالية المتطوّرة نحو الاستقطاب المالي. وقد طمع رجال الأعمال في المشروع الاستعماري نظرا إلى ما يضمنه من ظروف ملائمة لتوفير المواد الأوّلية ولترويج البضائع دون منافسة تذكر ولتوظيف رؤوس الأموال بفوائض قروض ومرابيح استثمارات مرتفعة. هذا في ظرف تقلّب الأسواق الأوروبية والعالمية بين الانغلاق من جرّاء السياسات الحمائيّة في مرحلة الكساد (1873 – 1895) أو اشتداد المنافسة في مرحلة الازدهار (1896 – 1914) خاصة مع بروز القوى الاقتصادية الفتيّة مثل ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

يندرج التدخّل الفرنسي في البلاد التونسيّة في مرحلة تطوّر التوسّع الاستعماري الفرنسي نحو المضمون الامبريالي.

وقد سبق أن سيطرت أوروبا الغربية خلال العصر الحديث تجاريا على البحر المتوسّط بفرض التنازلات والتطبيق اللامتكافئ للاتفاقات التجارية والقنصلية ومضايقة النقل البحري المغاربي فتوصلت إلى احتكار المواصلات البحرية بين البلاد المغاربيّة والشرق. ومباشرة بعد ترتيب شؤونها القارّية سنة 1815 (مؤتمر «فيانا» Vienne) عملت على استعادة تفوّقها بالمتوسّط لتنمية مصالحها فاستعرضت قوتها المسلحة البحرية وجددت الامتيازات وألغت النشاط «القرصني» (الجهاد البحري) المغاربي. وبهزيمة الأسطول العثماني

المصري (في «نافران» 1827، Navarin) تجلت خطورة تفوق المركز الأوروبي.

انعكس التسرّب التجاري الأوروبي في البلاد التونسيّة منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر على تغيّر خصوصيات التجارة الخارجية التونسية التي تحولت نحو الانفتاح أو «التهميش» (الإلحاق بأطراف «الاقتصاد-عالم» الأوروبي). ومن ملامح التحولات ارتفاع الواردات على حساب الصادرات، مع تدهور شروط التبادل وتغيّر تركيبة المبادلات. فقد ارتفعت في الواردات نسبة المصنوعات والكماليّات الثمينة على حين انخفضت نسبة مستلزمات الإنتاج وتقلصت في الصادرات نسبة المصنوعات (خاصة الشاشيّة) بينما تضخّمت مكانة المنتوجات الفلاحيّة وبالتحديد زيت الزيتون وأحيانا الحبوب التي بلغت سنة 1826 نسبة 72٪. وتجلى الاختلال التجاري الخارجي في تعدّد سنوات عجز الميزان التجاري وانعكس ذلك على الريال التونسي الذي تضرّر من النزيف المالي فتدهورت قيمته في ديسمبر 1824 عمليا بنسبة الثلث.

بدأ التسرب الأوروبي في البلاد التونسية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر تجاريا فاضطربت التجارة الخارجية التونسية. وبينما نشط التجّار الأوروبيون في تكديس الأرباح تدرّج البيليك نحو الصعوبات.

حصلت هذه التحولات الهيكلية في علاقة مع تدعّم مكانة التجّار الأوروبيين وأرباحهم على حساب التوازنات التجارية والمالية للبلاد وعلى حساب الفئة الحاكمة ونشاطها التجاري. فنشط رجال الأعمال الأوروبيون مستفيدين من الامتيازات القنصلية فكدّسوا الأرباح على حساب إفلاس الطرف المحلي. فقد تمكنوا من السيطرة على مسالك تصدير زيت الزيتون الذي أصبح المورد الخارجي الأول للبلاد وبذلك استكملوا هيمنتهم على التجارة الخارجية للبلاد توريدا وتصديرا.
أما الباي ورجال دولته وكبار التجار فقد انساقوا وراء الخسائر والتداين. وقد سبق أن استفادت هذه الفئة الحاكمة من احتكار فوائض إنتاج البلاد قصد الإثراء في بيعها للتجّار الأوروبيين واستخدمت في جمعها الجباية والشراء. لكن مع تغيّر الظرفية الخارجيّة والداخليّة تدرج البيليك نحو استعمال «السَّلَم» (أي بيع الدولة زيت الزيتون للتجّار الأوروبيين قبل الإنتاج) على نطاق واسع لجمع الزيت وتجاوز طريقة الشراء المسبق من الفلاح إلى البيع المسبق للتجار الأوروبيين منذ 1824 فانساق وراء التداين.

وعندما فرضت تقلبات الإنتاج، منذ 1828، على البيليك تسديد التزاماته نقدا تجاه هؤلاء التجار، انجرّ إلى التداين الربوي. وبذلك بدأ التسرب التجاري الأوروبي في البلاد التونسية يتدعّم بالتسرب المالي.

ب- دور بقية العوامل في التوسّع الأوروبي

بالإضافة إلى العامل الاقتصادي ساهمت عوامل أخرى في دفع حركة التوسع الأوروبي في القرن التاسع عشر ومنها دور الضغط السكاني والمغامرين. فقد تضاعف عدد سكان أوروبا خلال القرن التاسع عشر فتكونت حركة هجرية ضخمة نشرت الأوروبيين في بقية العالم. وحتى وإن تباطأ نسق الازدياد السكّاني بفرنسا فتبقى هذه الاخيرة قوة سكّانية تعد حوالي 36 مليون ساكن في منتصف القرن وهي تتمتع بتفوق عددي ساحق على كافة البلاد المغاربية. كما تبقى طامعة في المستعمرات لتوفير فرص الإثراء للمهاجرين من مواطنيها.

وقد قام بعضهم بالاستكشاف والتبشير والمغامرة وحتى الرحلة العلمية فمهدوا لبلادهم السّبيل كي تتوسّع. فقد خصص قنصل مملكة سردينيا بتونس بين 1825 و1830، الكونت «فيليبي» (Comte Filippi) جزءًا من وصفه للبلاد التونسية لرسم «خطة الهجوم على الإيالة». ومن الجامعات والأوساط المثقّفة والسياسيّة والصحافيّة مَن عَمل على التنظير للاستعمار بصياغة تعلّة «المهمة الحضارية للرجل الأبيض» من منطلقات بلغت العنصرية. ففي انجلترا في عهد الوزير الأول «بن يمين دسرائيلي» (Benjamin Disraeli) بين 1874 و1880 نشطت السياسة التوسّعية وبلغ التنظير للتوسّع درجة اعتباره تعبيرا عن عبقريّة العرق بهدف تغلّب الأمة الأقدر والأجدر. واعتُبرت مبادئ حقوق الشعوب وحقوق الإنسان والمواطن غير قابلة للتطبيق خارج المجال الغربي. فاكتملت النظريّة الاستعماريّة

الأوروبيّة المبرّرة للتوسّع وحتى لتمجيد استعمال القوّة ضد الأفراد والشعوب ببقيّة العالم. كما كان للجمعيات اليهوديّة العالمية دور ضاغط على حكومات أوروبا الغربية لحثّها على التوسع حتى تتمكن هذه الجمعيات من ربط الصلة بالجاليّات اليهوديّة المحليّة وترتيب النهوض بها. فقد واكبت جمعية «التحالف الإسرائيلي العالمي» من باريس منذ تأسيسها في 1860 تطوّر الأوضاع بالبلاد التونسية وتدخّلت لفائدة الجالية اليهوديّة بها.

وقد وجدت الكتل الضاغطة الاستعمارية سندا قويا لدى رجال الدولة المتحمّسين للتوسع مثل رئيس الحكومة الفرنسية «جول فرّي» (Jules Ferry) الذي حرص على تركيز الحماية الفرنسيّة على البلاد التونسية. كما لقي المشروع الاستعماري القبول لدى تيّارات الرأي العام الداخلي للدول الأوروبيّة في عصر غذّته الانفعالات القوميّة الصاعدة ورأى ضرورة تأمين إشعاع الدولة القومية وعظمتها أمميا. فاعتبرت مظاهر القوّة والهيمنة من مقومات المصلحة العليا للأمة واعتبرت المشاريع التوسعيّة وسيلة لتنمية القوى الحيّة للأمة بتوفير الجنود والمحطات المهمّة للأسطول البحري والموارد المالية ضمانا للتفوق على بقيّة الدول الأوروبيّة. ثم تواصل منطق التوسّع مع بداية تكوين الإمبراطوريّات الاستعماريّة فكان حرص كل دولة على احتلال المواقع البارزة لتأمين المواصلات بين العاصمة وأجزاء الإمبراطورية الاستعمارية وعلى إلحاق المجالات الترابيّة المكمّلة لوحدة أجزاء الإمبراطوريّة.

أما الشرط الذي مكّن القوى الأوروبية من تحقيق طموحاتها التوسّعية فهو التقدّم العلمي والتقني الذي أسس لقوة أوروبا الحربية مناعتها العسكريّة . فقد تفوّقت أوروبا بعلومها وثقافتها التي استهدفت السّيطرة على الطبيعة ووفّرت لأوروبا وسيلة تحقيق طموحها في الهيمنة العالميّة. وقد سخّرت المعرفة والصناعة واطراد التقدّم لإعداد أدوات التفوق المادي على بقية العالم ومنها الأسلحة.

لقد اقتصرت القوى التوسّعية الأوروبية في العصر الحديث على سياسة الاحتلال المحدود للسواحل دون المغامرة في احتلال الدواخل كلّما اعترضتها قوى قادرة على التصدي لها. فكانت التكلفة الباهظة للاحتلال فالتوغل ثم المحافظة على المواقع من أهم العوائق أمام التوسّع الأوروبي جنوب المتوسّط إلى بداية القرن التاسع عشر. لكن مكتسبات الثورة العلميّة والصناعيّة غيّرت جذريا الموازنات بين الضفتين الشماليّة والجنوبيّة للمتوسط لمّا تحول ميزان القوى كليا لصالح أوروبا. إذ أصبحت أوروبا قادرة على تجهيز مغامريها وجيوشها بأسلحة متنوّعة فتّاكة تتحدى شجاعة المقاومين لها ومهارتهم بدرجة ساحقة ومطلقة لفائدة المعتدي الأوروبي. ولم تقدر أو لم تمنح بقيّة البلدان المهدّدة بالتفوق الحربي الأوروبي فرصة مواكبة تطور الأسلحة الأوروبية فتخلّفت في الصنع والتقنية وأصبحت في تبعيّة التوريد والاستدانة. وتحوّلت بعض صفقات توريد الأسلحة إلى عمليات نصب قدّم فيها الطرف الأوروبي بضاعة رديئة مقابل توظيفات ربويّة وأرباح طائلة. من ذلك الصعوبات والخسائر التي ظهرت مع محاولات أحمد باي (1837 - 1855) تجهيز جيش نظامي وأسطول بحري تونسي.

تعدّدت العوامل المساعدة والميّسرة للتوسّع الاستعماري الأوروبي ومنها الازدياد السكاني ودور المغامرين والجمعيّات الاستعماريّة وخاصّة التفوّق الصناعي والعسكري.

كما أصبحت عمليّات نقل القوّات المسلّحة من مقاتلين وعتاد ثقيل وتوغّلها بدواخل البلدان المستهدفة بالاستعمار يسيرة وسريعة نتيجة ثورة المواصلات الأوروبيّة. ففي مجمل التقييم أصبح المشروع الاستعماري قابلا للتحقيق وغير مكلف من حيث الخسائر البشرية والنفقات عند الاحتلال، يسيرا ومربحا عند الإدارة والاستغلال. وبتحسّن مردود التوسّع الاستعماري تدعّمت إرادة القوّة لدى الدول الأوروبيّة وتسابقت إلى اقتسام العالم.

ج- التنافس الاقتصادي على البلاد التونسية

لم تعترض أوروبا في توسّعها الاستعماري سوى صعوبة المنافسة بين القوى العظمى حول اقتسام العالم. وتقلّبت علاقات القوى الأوروبيّة الثلاث إنجلترا وفرنسا

وإيطاليا حول المسألة التونسية بين التنافس والوفاق واشتدّت المواجهة في مرحلة أولى بين إنجلترا وفرنسا وفي مرحلة لاحقة بين فرنسا وإيطاليا.

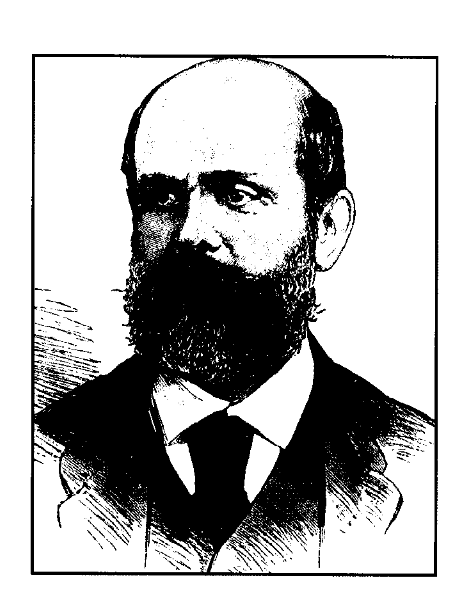
ومن المعلوم أن الديبلوماسيّة الأوروبيّة في القرن التاسع عشر اعتمدت على مبدإ توازن القوى لمعالجة القضايا القاريّة الأوروبيّة ثم استخدمت هذا المبدأ في المستوى العالمي والتوسّع الاستعماري. ويتبع هذا المبدأ استعمال طريقة التعويضات للمحافظة على وضع متوازن واقتسام المناطق المتنازع عليها والمقايضة وإيجاد دويلات فاصلة بين مناطق نفوذ القوى العظمى. وقبل نهاية القرن التاسع عشر كان التنافس الاستعماري لا يزال محدودا بما أن مجالات التوسّع كانت متوفّرة وعدد المتنافسين قليل وبقي التنافس مستقلاّ نسبيّا عن المشاغل القاريّة.

بدأ التنافس الاستعماري على البلاد التونسية في مرحلة أولى بين فرنسا وإنجلترا ثم تحول في سبعينات القرن التاسع عشر إلى تنافس بين فرنسا وإيطاليا. فمنذ احتلال الجزائر (1830) تضاعف التأثير الفرنسي بتونس ومع ستينات القرن نظرت الحكومة الفرنسية في إمكانية احتلال البلاد التونسيّة، لكن هزيمة 1870 عطلت التوسع الفرنسي فظهر التأثير الإنجليزي.

وبعد المنافسة تطوّر موقف إنجلترا نحو التخلي لفائدة فرنسا قصد التعويض لفرنسا عن احتلال إنجلترا لجزيرة قبرص ولتجنّب سيطرة إيطاليا على ضفتي مضيق صقليّة بين حوضي البحر المتوسط. وفي الأثناء استفادت إيطاليا من تحقيق وحدتها ومن هزيمة 1870 الفرنسية ومن تكاثر الجالية الإيطاليّة بالبلاد التونسيّة لتوضّح طموحها الاستعماري وتسعى حثيثا لتحقيقه وهي تحلم بإحياء مجد الإمبراطوريّة الرومانيّة القديمة. وعامة تجسّم التنافس بين القوى العظمى الاستعمارية في صراع بين قناصلها وارتكز التنافس الديبلوماسي على تنافس اقتصادي خاصة منذ نضج الاقتصاد الرأسمالي المصنّع الأوروبي مع ستينات القرن التاسع عشر.

ثم تمكّنت إيطاليا بالضّغط على الباي محمد الصادق (1859-1882) من الحصول على امتيازات تجاريّة حسب اتفاقيّة مارس 1871. فحثّ القنصل الإنجليزي «ريتشارد وود» (R. Wood) الباي على

تنافست القوى العظمى الأوروبية اقتصاديا على البلاد التونسية واشتدّ الصراع الديبلوماسي في مرحلة أولى بين إنجلترا وفرنسا وفي مرحلة ثانية بين فرنسا وإيطاليا إلى أن قرّرت فرنسا فرض تفوّقها بالاحتلال





في مرحلة التنافس الديبلوماسي بين فرنسا وإيطاليا
من اليمين إلى اليسار قنصل إيطاليا بتونس بين 1878و1881. "ماشيو" (L. Maccio). وقنصل فرنسا بتونس بين 1874و1882 "روستان" (T. Roustan)

تدعيم الروابط مع السلطنة العثمانيّة حماية لبلاده من الأطماع الاستعماريّة. وقام بهذه المهمّة خير الدّين الذي سافر إلى إسطمبول سنة 1871. وانجرّ عن هذه التطوّرات ظهور تفوّق ديبلوماسي إنجليزي بتونس رافقه تركّز شبكة من المؤسّسات الاقتصاديّة الإنجليزيّة بالإيالة. وفي الأثناء اقتصرت المصالح الفرنسيّة على استغلال التلغراف.

ومع قدوم القنصل الفرنسي«روستان» (Roustan) إلى تونس في أواخر 1874 اشتدّ الضغط الفرنسي للحصول على المشاريع الاقتصاديّة. وفعلا رغم معارضة إنجلترا وإيطاليا تحصّل الطرف الفرنسي على مشروع الخط الحديدي بجهة مجردة لفائدة شركة «الباتينيول» (La Société des Batignolles) التي حوّلت الامتياز إلى فرعها اي إلى شركة السّكك الحديديّة «بون– قالمة» (La Compagnie Bône - Guelma). وتدخّلت الحكومة الفرنسيّة لدعم هذه الشّركة لأهمّيّة موقعها فضمنت نسبة فائض أسهمها بقيمة مرتفعة (6٪) ممّا ساعد الشّركة على الرّفع في رأسمالها إلى 30 مليون فرنك وعلى الحصول على قرض بـ60 مليون فرنك بدعم من المجمّع المالي «بنك باريس وهولاندا» (Banque de Paris et des Pays Bas)

وهكذا تمّ مدّ 100 كلم من هذا الخطّ الحديدي إلى موفى أفريل 1879 إلا أن الرّبط مع الشبكة الحديديّة الجزائريّة لم يتمّ قبل 1881. ذلك أن خير الدين كان قد رفض التّرخيص في تمديد الخطّ الحديدي إلى الحدود الجزائريّة مع أنّه كان قد فضّل الطرف الفرنسي على المنافس الإيطالي بمبدإ التوازن بين القوى المتنافسة.

وفي أفريل 1880 لمّا ضاقت الحكومة الفرنسية بمنافسة الطرف الإيطالي قرّرت الالتجاء إلى سياسة القوّة لفرض التفوّق الفرنسي في الامتيازات الاقتصاديّة بالإيالة استعدادا لاحتلال البلاد واستعمارها. وانجرّ عن جميع هذه المخاطر الخارجيّة تفاقم الصعوبات الدّاخليّة بالإيالة.

الأزمة التّونسيّة والتدرّج نحو الاحتلال

ظهرت الصعوبات التونسية مع تغيّر الظّرفيّة الخارجيّة خلال القرن التاسع عشر وانعكست هذه الصعوبات على المستوى المالي.

أ- التسرّب المالي الأوروبي

تمكّن التجّار الأوروبيّون خلال النصف الأوّل من القرن التّاسع عشر من السيطرة على أهمّ مسالك الصّادرات التّونسيّة وأرباحها وأصبحوا يوّظفون ربويّا السيولة الماليّة المنجرّة لهم فاستغنوا وأقحموا الفئة الحاكمة والبيليك في دوّامة التداين.

وفي الأثناء اختلّت التّوازنات الاقتصاديّة والماليّة للبلاد واضطربت أحوال خزينة الدولة بانخفاض نسب مواردها الخارجيّة وارتفاع مصاريفها بالتّبذير في اقتناء الكماليّات الثمينة وفي المغامرة في مشاريع مرتجلة مكلّفة دون جدوى وفائدة تذكر.

لقد أدّت الصّدمة الأوروبيّة إلى صحوة عثمانيّة لتنمية القدرات الدّفاعيّة للسّلطنة وأوجاق الغرب ومنها إيالة تونس. ففي إطار الحرص العثماني على النّهضة والتّطوّر وأمام خطورة المدّ التّوسّعي الأوروبي وتحدّياته الحربيّة في مصر (1798-1801) وفي المتوسط («نافران»، 1827) وفي الجزائر (1830) نشطت حركة الإصلاح التّونسيّة في مرحلتين، الأولى ذات اهتمام عسكري وبعزم إداري مركزي في عهد أحمد باي والثانية ذات اهتمام سياسي وبدعم من فئة المثقفين العصريين. وكانت النفقات في المحور العسكري باهظة ضعيفة الجدوى وأحيانا في غير محلّها فأثقلت كاهل الدولة واستنزفت موارد البلاد واستفاد منها المركز الاقتصادي الأوروبي وتجّاره والربويّون المحلّيون على حساب تداين الإيالة. فكانت نتائج الاستعدادات العسكريّة عكسيّة بحكم ظرف المدّ الأوروبي.

وزادت الصعوبات في اختلال الإدارة الماليّة للإيالة فظهرت سلبيّاتها. ولما تعطّلت عدّة موارد خارجيّة

أمام المدّ الأوروبي اختلّت التوازنات الاقتصادية والماليّة للبلاد وانعكست سلبا على خزينة الدولة بانخفاض نسب مواردها الخارجيّة في حين ارتفعت مصاريفها. وانجرّ البيليك إلى تكثيف الضّخ الجبائي الداخلي كما اضطرّ إلى التداين على نطاق واسع ربوي.

(من جهاد بحري وتصدير) زادت أهمية الموارد الداخليّة فاشتدّ ثقلها على البلاد واشتدّ عنف جمعها. وحرص البيليك على تكثيف الضغّ الجبائي حتى تضاعفت الموارد الجبائيّة الداخليّة خمس مرّات خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر. أما الموارد الجبائيّة الخارجية المتمثلة في المعاليم القمرقية (من بيع رخص التصدير المسمّاة «تسكرة») فتراوحت مساهمتها في مجموع مداخيل البيليك بين الثلث والربع فكانت متحكّمة في مدى توازن الميزانيّة العامة أي مدى التّصعيد في الضغّ الجبائي الداخلي.

وبحكم الطبيعة الفلاحيّة للاقتصاد كانت مداخيل البيليك غير منتظمة ومتأثّرة بالتقلّبات المناخيّة ومع ذلك فقد ارتفعت على حساب سلامة الحياة الاقتصادية للبلاد خلال النّصف الأوّل من القرن التاسع عشر ارتفاعا بحوالي ثلاث مرات. وفي الأثناء تعاقبت سنوات عجز الميزان التجاري إذ طغت المبادلات الخاسرة مع المركز الأوروبي على حساب المبادلات المربحة مع الشرق وإفريقيا. فتدهورت قيمة الريال التونسي وانخفضت بنسبة النّصف. وانجرّ التداين الرّبوي عن هذه الأوضاع وانساق وراءه البيليك والأعيان. فكلما انخفضت الجباية الداخلية أو كلّما طرأت نفقات جديدة مثل تجهيز الأسطول للمساهمة في حرب القرم سنة 1854 إلى جانب السلطنة العثمانية، اضطرّ الباي إلى التداين بالبيع المسبّق لرخص التصدير (تسكرة). هذا مع إفلاس العديد من الأعيان ورجال الأعمال التونسيين ومنهم حسين خوجة والأخوان حمزة وعائلة الجلّولي (سنة 1840) واشتدّ الضّعف المالي بهروب اللّزام العام محمود بن عيّاد إلى فرنسا (سنة 1852) حاملا معه مبلغا ماليّا كبيرا وتاركا على عاتق الدولة دينا من صنعه بمبلغ 20 مليون ريال (أي حوالي ضعف معدّل المداخيل السنوية للخزينة). واشتدّت ظاهرة الاختلاس والتّبذير في إدارة الجباية وفي تطوّر طريقة عيش الفئة الحاكمة.

وفي مرحلة أولى اعتمد تداين البيليك على ضمان إمكانات التصدير باستعمال وسائل مثل «السّلم» ومثل «التسكرة» أي أمر سراح زيت الزيتون يباع للمصدّر قبل الإنتاج بأقلّ من المال المعيّن. ثمّ في مرحلة ثانية انساق البيليك في سياسة تداين على نطاق واسع في نطاق الصعوبات الخارجيّة وحِيَل المضاربين الأوروبيين وأتباعهم المحليين مثل الوزير مصطفى خزندار.

تدرّج البيليك في قروض الإفلاس بداية من سنة 1862 بقرض داخلي التّمويل بوساطة مصطفى خزندار بلغت قيمته 28 مليون فرنك بفائض 12٪ «من تجار يهود وغيرهم من سكان البلاد» (إتحاف، ج5، ص111) وخاصة منهم الجالية الأوروبيّة المتاجرة مما يدلّ على الثّروات التي كدّسها البعض على حساب البلاد. وأسرع مصطفى خزندار إلى ترتيب قرض جديد خارجي التمويل سنة 1863 تزيد قيمته عن 39 مليون فرنك بفائض 7٪. والتزمت الدولة التونسية حسب شروط هذا القرض بدفع 4،2 مليون فرنك سنويا لمدّة 15 سنة فيرتفع المجموع إلى 65،1 مليون فرنك. وفي الواقع لم يصل إلى الخزينة من القرض سوى 5،6 مليون فرنك بعد خلاص قسط من الدّين الداخلي (القرض السّابق) وبعد تحصّل الوسطاء على منح سمسرتهم.

ويعتبر هذا القرض مثالا للقروض المفلسة التي ظهرت مع الصدمة الأوروبية والتي استخدمها المضاربون والديبلوماسيون والسماسرة لتخريب البلاد تيسيرا للاستحواذ عليها. ولما تبيّن استفحال التأزّم المالي للدولة عزم الباي من جديد على التّرفيع في الجباية الدّاخلية تحت ضغط الدائنين. فأقدم على الإضرار بالاقتصاد وعلى الفتنة الاجتماعية والسياسية لمّا قرّر مضاعفة «المجبى» (أو «الإعانة») من 36 إلى 72 ريالا في سبتمبر 1863.

ب- الأزمة السياسية

اعتمدت دولة البايات على السلطة المطلقة للباي الذي يستعين بأقرباء ومقرّبين أغلبهم من المماليك فيبقى مصير البلاد رهين كفاءة الباي في الحكم وحسن بطانته، وإلاّ

مضاعفـــة «المجبـــى»

1) مجلس الباي ينظر في رفع الجباية

« ثمّ جمع الباي رجال مجلسه الخاص وتكلّموا في شأن زيادة الدخل مرارا عديدة، مع الإعراض عن (...) تنقيص المصروف كلّ الإعراض، ومن حام حوله رشقته سهام الاعتراض، حتّى قال أمير الأمراء أبو عبد الله حسين رئيس المجلس البلدي، وهو من أفراد المجلس الخاص، بلسان فصيح : *يا سيّدي إنّ هذه المملكة لا قدرة لها على احتمال شيء زائد، وهي من الموجود الآن في خطر، فحالها كحال البقرة إذا حُلب ضُرعها حتى خرج الدم، فهي الآن (...) ينزو ضرعها بالدم، وولدها بمضيَعة، والعطب أقرب إليها من السلامة.* »

وذلك أنّ هذا المجلس الخاص مختلف الإنظار، (...) ومنهم من يرى أنّ الرعية لاسيما العربان، في ثروة وغنى، لقلّة ما يلزمهم من مصارف الحواضر، (...) ومنهم من يرى أنّ العربان إذا كثر مالهم ساء حالهم، وفي ثقل الجباية خضد لشوكتهم وكبح لهم عن العصيان (...)».

2) قرار مضاعفة «المجبى» أو«الإعانة»

«ولم يزل الباي مع مجلسه يتحاورون في هذا الامر العظيم والمرتقى الصعب، إلى أن قال بعض من يشار إليه في هذا المجلس (...) «إنّ الرأي سهل، وهو أن مال الإعانة يزاد عليه مثله، ويكون عاما في سائر بلدان المملكة، من غير استثناء ولا اعتبار لحال الدافع» وهذه الكلمة تلقفها من رئيس اليهود والقبّاض، نسّيم بيشي. ولما تمّ مقاله قابله الباي بالاستحسان ودعا له بتكثير أمثاله في الأعيان، فوجم الحاضرون لهذه النتيجة التي هي ضدّ لجميع ما خاضوا فيه (...) حتّى اضطرّ خير الدّين إلى أن قال للباي بالمجلس : *يا سّيدي، إن أخفيت ما ظهر لي في نصح سيّدي وبلادي أكون خائنا لأمانة الاستشارة، أرى أنّ هذه الزيادة في مال الإعانة تؤدّي إلى زوالها بالمرّة، أو تلجىء إلى مال أكثر منها لتجهيز الجيوش لغصب النّاس، ولا نجد في السنة التي بعدها ما يقرب الإعانة الأولى، هذا باعتبار القدرة على الغصب*».

أحمد بن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان،
الجزء الخامس، الصفحات : 128 و129 و130.

تتوجّه البلاد نحو اضطراب الأحوال والصعوبات. فمع تربّع أحمد باي على العرش في 1837 سيطر مملوكه ووزيره مصطفى خزندار على الدولة واستمرّ في تغليب مصلحته الخاصة على مصلحة البلاد إلى 1873. وقد أثارت سياسة أحمد باي قلق الرعيّة بسبب الثّقل الجبائي وفرض التجنيد على الأهالي ومحاباته للأجانب الأوروبيين.واشتد الجفاء بين البيليك والرعيّة في عهد محمد باي (1855-1859) وكذلك مع محمد الصادق باي منذ 1859، إذ تمحورت علاقة الدولة بالمجتمع في سياسة جبائيّة قاسية اعتمدت العنف وأضرّت بالاقتصاد فاضطربت الأرياف بعد عهد الهدوء النسبي في أواخر القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر. فتعدّدت الانتفاضات الجبائية محليا وجهويا ومنها أحداث الجنوب في 1840 وعمدون (1840-1841) وخمير(1844) والهمامة (1844) وجبالّية الشمال الغربي (1854-1857) وانسياق بعض قبائل الجنوب الشرقي وراء غومة المحمودي في 1856-1858 وانسياق خمير وراء «المهدي» في 1860. وعمّت الانتفاضة الجبائية البلاد في 1864.

أقدم محمد الصادق باي على مضاعفة «المجبى» من 36 إلى 72 ريالا في سبتمبر 1863 فعمّت الانتفاضة الجبائية البلاد في 1864 باستثناء الحاضرة وأطرافها.

وكان إحداث «المجبى» أو «الإعانة» سنة 1856 لتعويض بعض الأداءات والترفيع في الموارد الجبائية الداخلية. وحدّدت المجبى بقيمة 36 ريالا على الذكور البالغين من الرّعية باستثناء حضر المدن الكبرى الخمس. وعند تأزّم الوضع المالي للبيليك إثر القرض الخارجي سنة 1863 عزم الباي على مضاعفة المجبى رغم اعتراضات روّاد الإصلاح في حاشيته ونصحهم لتجنيب البلاد التّسرّع نحو الهاوية. فقرّر في سبتمبر 1863 الترفيع في «المجبى» من 36 إلى 72 ريالا وتعميمها على كافة المدن. فاهتزّت البلاد بالانتفاضة عند بداية تطبيق هذا القرار في أفريل 1864.

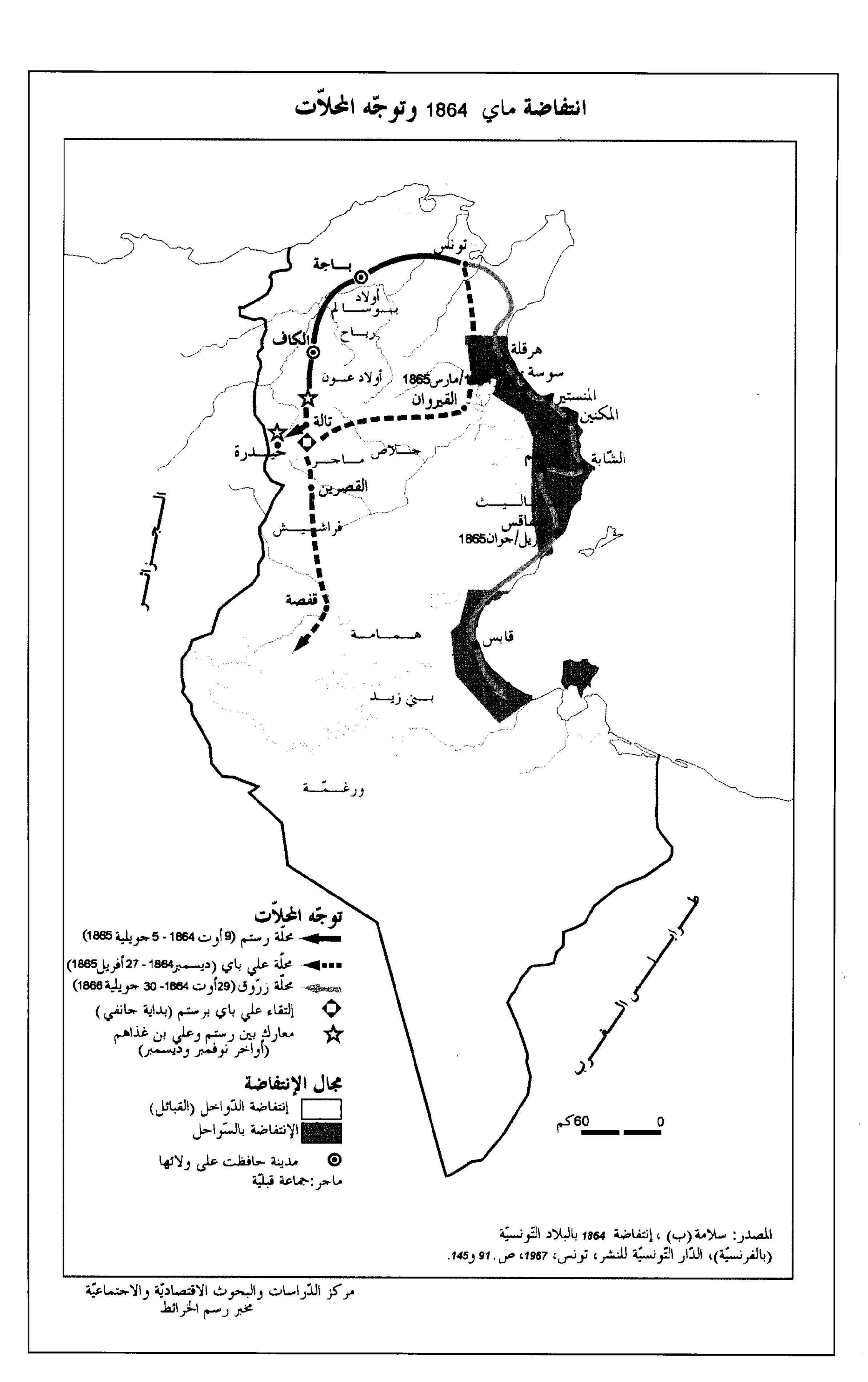
وبدأ الرفض الجبائي في الوسط الريفي القبلي وهو الأقدر على رفع السلاح في وجه جباة البيليك فاتّفق موقف المجموعات القبلية على العصيان واستعدت للمواجهة. وتمّ تنسيق تحرّكاتها في لقاءات «الميعاد» ووراء قيادات منها: في جلاص السبوعي بن محمد السبوعي وفي رياح ابن دحر وفي ماجر علي بن غذاهم وهو الذي برز في القيادة العامة ولقّب «بباي الشعب». وتحرّك المتنفضون للإغارة على عناصر البيليك فنهبوا ضيعة مصطفى خزندار بضواحي الحاضرة وقتلوا فرحات عامل الكاف.

وتأخّر نسبيا الشريط الساحلي وجماعاته الحضرية عن الانتفاضة إلى أن تضافرت عوامل حثّته على إظهار العصيان ومنها ضغط القبائل المغيرة وخطر التدخل الأوروبي بحرا.فعمّت الانتفاضة البلاد باستثناء الحاضرة وأطرافها بالشمال الشرقي التي حافظت على هدوئها النسبي بالضرورة.

هكذا حلّت القطيعة بين البيليك والرّعية واستحكم العنف بين الدولة والمجتمع فاشتدّت الأزمة.
ولما علم البيليك بأهمية الانتفاضة استخدم الدّهاء والوعد بتخفيض الضرائب والعفو وبالتوازي استعدّ للمواجهة بالاقتراض من التجّار الأوروبيين وترضية الجند بخلاص رواتبه. وعمل البيليك على تفريق المنتفضين بإغراء القادة واستمالة البعض وإحياء النزعات الموروثة التي تشقّهم. وبالفعل استمال أولاد سعيد وعروش ورتان وأثار الشقاق بين جلاص وأولاد سعيد وبين الهمامة والمثاليث ومع حلول الصيف اهتمّ الأعراب بموسم الحصاد.

وما إن تمّ الإعداد السياسي والعسكري حتى خرجت المحلّة لقمع الانتفاضة بالشمال الغربي بقيادة أمير الأمراء إسماعيل إلى بداية أوت 1864 ثم أمير الأمراء رستم وقد استخدما سياسة المراوحة بين القوّة والدهاء. وتمكّنت هذه السياسة من إغراء زعيم الانتفاضة علي ابن غذاهم الذي طمع في ملكيّة هنشير الروحيّة وفي مناصب لخاصّته. وما إن تظاهر الباي بقبول مطالبه في 20 جويلية 1864 حتى تفرّق الكثير عن الانتفاضة.
واستمرت انتفاضة الساحل حول مقاومة مساكن فخرجت لها المحلّة بقيادة أحمد زرّوق وقمعتها في

اشتدّت الأزمة السياسية بالبلاد عند القطيعة بين البيليك والرعيّة واستحكام العنف. وتوجّهت المحلات لإخماد الانتفاضة بالشمال والوسط الغربي ثمّ السواحل الوسطى وانتقمت من المنتفضين بشدّة.



المصدر: سلامة (ب)، إنتفاضة 1864 بالبلاد التّونسيّة (بالفرنسيّة)، الدّار التّونسيّة للنشر، تونس، 1967، ص. 91 و145.

مركز الدّراسات والبحوث الاقتصاديّة والاجتماعيّة
مخبر رسم الخرائط

في ظرف إخماد الانتفاضة ابتزّ البيليك أموال الرعيّة بقدر لم يسبق له مثيل. ومع ذلك تواصل الضيق المالي للدولة حتى قامت القوى العظمى بتركيز مراقبتها المباشرة على ماليّة الدولة بواسطة «الكومسيون» سنة 1869.

أكتوبر 1864. ومن موقع الغلبة اعتقل البيليك علي بن غذاهم إلى وفاته في 1867 وانتقم من المنتفضين بشدّة لم يسبق لها مثيل. فاستنزفت محلة زرّوق خيرات الساحل وصفاقس ناشرة الخراب الاقتصادي والضيق الاجتماعي حتى رُهنت العقارات للمرابين اليهود والأجانب. وتعاقبت على البلاد المحن من مواسم فلاحية رديئة مع القحط إلى وباء «الكوليرا» في 1867 وحمى التعفّن في بداية 1868. فانتشر البؤس وتكثّفت هجرات النزوح وتعدّدت اضطرابات الإغارة والعصيان.

هكذا استقرّت أوضاع البلاد في ستّينات القرن التاسع عشر في التّأزم في ظرف الصدمة الأوروبية فتضاعفت نتائج القطيعة السياسية بين البيليك والرّعية مع التدهور المالي للدولة وللمجتمع فتدعّمت التبعيّة الخارجيّة وعمّ البؤس.

ج- الهيمنة المالية الأوروبية على الإيالة

من أبرز أشكال التّوسّع الأوروبي في القرن التاسع عشر ظاهرة تصدير رؤوس الأموال. وهي أموال توفّرت بالسوق نتيجة التحوّلات الهيكلية في قطاع البنوك والمتمثّلة في انتشار شبكات وكالات بنوك الإيداع التي جمعت مدّخرات السّكان. ومع انخفاض نسبة الفائض للرّأسمال البنكي نظرا إلى وفرة العرض وانخفاض نسبة الرّبح للرّأسمال الصّناعي نظرا إلى انتشار التّصنيع، اشتدّت الأطماع في التّوظيفات الخارجيّة. فبداية من منتصف القرن التاسع عشر توفّرت في الاقتصاد الرّأسمالي بالمركز رؤوس الأموال بالنسبة إلى قلّة فرص توظيفها المربح بالدّاخل في مرحلة ارتفعت فيها حاجات الأطراف المتوسّطية لرؤوس الأموال. تداينت هذه الدول المتوسّطية وخضعت لهيمنة البنوك الأوروبية الغربية وكانت أوضاعها متشابهة من حيث الاقتصاد الفلاحي ونظام الضّرائب والميزانية المختلّة وانسياق رجال الدّولة وراء التّبذير والطّمع وتسرّب المصالح التجاريّة الأجنبية وغياب شبكة بنكيّة تجمع مدّخرات السكان... . إلاّ أن القوى الأوروبية الغربية بقدر ما تعاملت إيجابيا مع حركات النهضة والإصلاح في دول الضّفة الشمالية المتوسّطية فقد تحالفت لتعطيل مثل هذه الحركات ببلدان الضّفة الجنوبيّة وتخريبها.

واتّخذت ظاهرة تصدير رؤوس الأموال شكل القروض للدّول أو الاستثمار. ويمثّل القرض العمومي عمليّة مربحة لمؤسّسة ماليّة تتولّى الوساطة لجمع المساهمات من المجمّعات ومن المدّخرين الذين أغراهم الإشهار وتُقدّم الأموال إلى الدولة المستدينة منقوصة ومشروطة. وتُواصل هذه المؤسسة تدخّلها بقروض ربويّة لضمان استمراريّة دفوعات الدولة إلى إفلاسها فيتمّ إخضاعها للمراقبة المالية مقابل إعادة جدولة ديونها بعمليّة أخرى مربحة. أمّا الاستثمار فهو التّوظيف المباشر الذي نما مع نضج مجمّعات الاستقطاب المالي واستهدف بعث بنوك القرض العقاري الرّهني ومدّ السّكك الحديدية واستخراج المناجم واستغلال الموانى وبعض الخدمات العمومية مثل التلغراف والنّقل البلدي وتوزيع المياه والتّنوير...

وكانت نسبة الاستثمارات ضعيفة مقارنة مع حجم القروض العمومية وهي مضمونة الرّبح واتّجهت الاستثمارات خاصّة إلى استنزاف الثّروات وتهميش هذه الاقتصادات الجنوبيّة. وقد مثّلت ظاهرة تصدير رؤوس الأموال وسيلة لتهيئة بلدان جنوب المتوسّط للاحتلال والاستعمار وذلك بالتحالف القائم بين الرّأسماليين ورجال الدولة في أوروبا الغربيّة وما انجرّ عنه من ثنائيّة التّدخّل المالي والديبلوماسي للهيمنة. فكانت الدّيبلوماسيّة الأوروبية تحثّ الدول المستدينة جنوب المتوسّط على إنجاز مشاريع ومصاريف طائلة تدرّ الأرباح الربويّة على رؤوس الأموال الغربيّة وتضخّم تداين الدول المستهدفة ثمّ تحلّ الحكومات الأوروبية محلّ المؤسّسات الدائنة لتفرض خلاص الدّيون فيؤدّي الدّين المالي إلى مراقبة ديبلوماسيّة بإخضاع الدّول المستدينة إلى التّحكّم المالي للجان أروبية. فتهيّأ الظروف لإعلان الهيمنة السّياسيّة عقب الاحتلال العسكري. وقد فرضت هذه المراحل على إيالة تونس خلال القرن التاسع عشر.

فلما أخمد البيليك انتفاضة 1864 ابتزّ أموال الرعيّة بمقدار 100 مليون ريال بما يقارب مداخيل حوالي 20 سنة جبائية. وسرعان ما التجأ من جديد إلى الاقتراض الخارجي فتعاقد في 1865 على قرض بحوالي 28 مليون فرنك يمتدّ على 15 سنة بفائض 7٪. وكذلك استفاد منه الوسطاء ومنهم مصطفى خزندار. وعقبه كذلك تبديد الأموال فسارع مصطفى خزندار من جديد لترتيب قرض آخر. إلا أن الأوساط الماليّة المضاربة أصبحت تنتظر إفلاس الدولة ففشلت مساعي الاقتراض مرّتين. ذلك أنّه تبيّن منذ 1867 عجز الدولة عن معالجة صعوباتها الماليّة فحرص رجال الأعمال الأوروبيّون على تتويج هيمنتهم الماليّة على الإيالة بتركيز مراقبتهم المباشرة على ماليّة الدولة بتنصيب اللّجنة الماليّة (الكومسيون) سنة 1869.

لقد وفّر رأس المال الفرنسي أكبر قسط من الأموال الموظّفة في قرضي 1863 و1865 بسعي من رجل الأعمال «أرلنجي» (Erlanger) و«بنك مصرف الإسقاط» (Le Comptoir d'Escompte). ومع فشل ترتيب قرض 1867 إيذانا بوشك إفلاس البيليك سعت فرنسا إلى التّدخّل المباشر في الشّؤون الماليّة للإيالة. فانفردت بمراقبة مالية الإيالة ثم بعد التّفاوض مع منافسيها، خاصّة إنجلترا وإيطاليا، حصل الاتفاق حول تركيز لجنة ماليّة دوليّة (الكومسيون المالي) سنة 1869 تتحكّم في جزء مهمّ من ماليّة الدّولة التونسيّة. وتمتّعت فرنسا في هذه اللّجنة بتفوّق نسبي على منافسيها.

وقدّم اتّفاق 1870 الضّمانات الكافية للمضاربين المعنيين بهذه المراقبة الماليّة ومنهم «أرلنجي» و«بينار» (Pinard) عن «بنك مصرف الإسقاط». وتمّت إعادة جدولة دين الدولة التونسية لتيسير خلاصه لصالح المستفيدين وذلك بتخفيض قيمته الجمليّة من 160 إلى 125 مليون فرنك وبتمكين اللّجنة الماليّة الدوليّة من التّحكّم في مداخيل 26 عنوانا جبائيا ضمنت المراقبة الأجنبيّة على التّجارة الخارجيّة للبلاد. فأصبحت ماليّة الإيالة تعاني من مقتضيات تسديد الدّين الخارجي ولمّا تعدّدت الصّعوبات وانخفضت بداية من 1876 – 1877 قيمة رقاع القروض التونسية بالسوق الماليّة (البورصة) بباريس، رغبت كتلة ضغط المضاربين في استعمار البلاد. ومنهم «كريميو» (Crémieux) و«ليفي» (Lévy) و«إيميل دي جيرردان» (Emile de Girardin) و«رينو» (Léon Renault). فتبلور الاتّفاق بين الأوساط المضاربة الفرنسية وحكومتها حول تجاوز المراقبة المالية الجماعيّة نحو تركيز الاستعمار الفرنسي على البلاد التونسية.

الحملة على تونس ومقاومتها

منذ 1878 بدأ المشروع الفرنسي في استعمار البلاد التونسيّة يتّضح وذلك باحتلالها عسكريّا وإعلانها محميّة فرنسيّة. لقد ضغطت كتلة المضاربين الفرنسيين المستغلّين للمجال التّونسي على حكومتها لمّا اعترضتها بعض العقبات فرغبت في الانفراد بالمجال التونسي. فما إن استعدّت فرنسا ديبلوماسيّا وعسكريّا للحملة على تونس حتى تدخّلت لفرض حمايتها . واصطدم العدوان الفرنسي بمقاومة باسلة طويلة رغم إمكانات البلاد المحدودة.

أ- الاستعداد الفرنسي للتدخّل

لمّا طرحت المسألة التونسية في كواليس مؤتمر برلين سنة 1878 اقترح وزير الخارجيّة الإنجليزي ثمّ المستشار الألماني على فرنسا احتلال البلاد التونسية. وقد أرادت إنجلترا بذلك تعويضا لفرنسا عن إلحاق إنجلترا لجزيرة قبرص وإبعاد المنافس الإيطالي. أمّا تصريح المستشار الألماني «بسمارك» (Bismarck) للسفير الفرنسي ببرلين في 4 جانفي 1879 قائلا: «إنّ الإجّاصة التونسية قد نضجت وحان لكم أن تقطفوها...» فيندرج في موقف ألمانيا الهادف إلى الحفاظ على الوضع القائم لصالحها بأوروبا وتحويل اهتمام فرنسا عن استرجاع مقاطعتي «الألزاس»(Alsace) و«لورّان» (Lorraine) نحو التّوسّع الاستعماري.

ونشط وزير الخارجيّة الفرنسي «ودّنقتون» (Waddington) للاستفادة من هذا الظّرف الديبلوماسي

في حين تمتعت فرنسا بالموافقة الانجليزية والألمانية على استعمار البلاد التونسية واجهت المنافسة الإيطالية إلى أن اشتدّ ضغط المصالح الفرنسية الطّامعة في استعمار المجال التونسي فقررت الاحتلال.

المناسب للتوسّع الاستعماري الفرنسي بالبلاد التونسية. إلا أن أغلبيّة الحكومة الفرنسية كانت تعارض المشروع الاستعماري . واشتدّت المنافسة الإيطالية المتمسّكة بأطماعها في البلاد التونسية فتصاعد الصّراع بين القنصل الفرنسي «روستان» والقنصل الإيطالي «ماشيو». وعمل القنصل الفرنسي بتعليمات من وزير خارجيّته على محاولة توجيه أنظار المنافس الإيطالي نحو طرابلس الغرب مع الحرص على تنمية الحضور الاقتصادي الفرنسي بالبلاد التونسية.

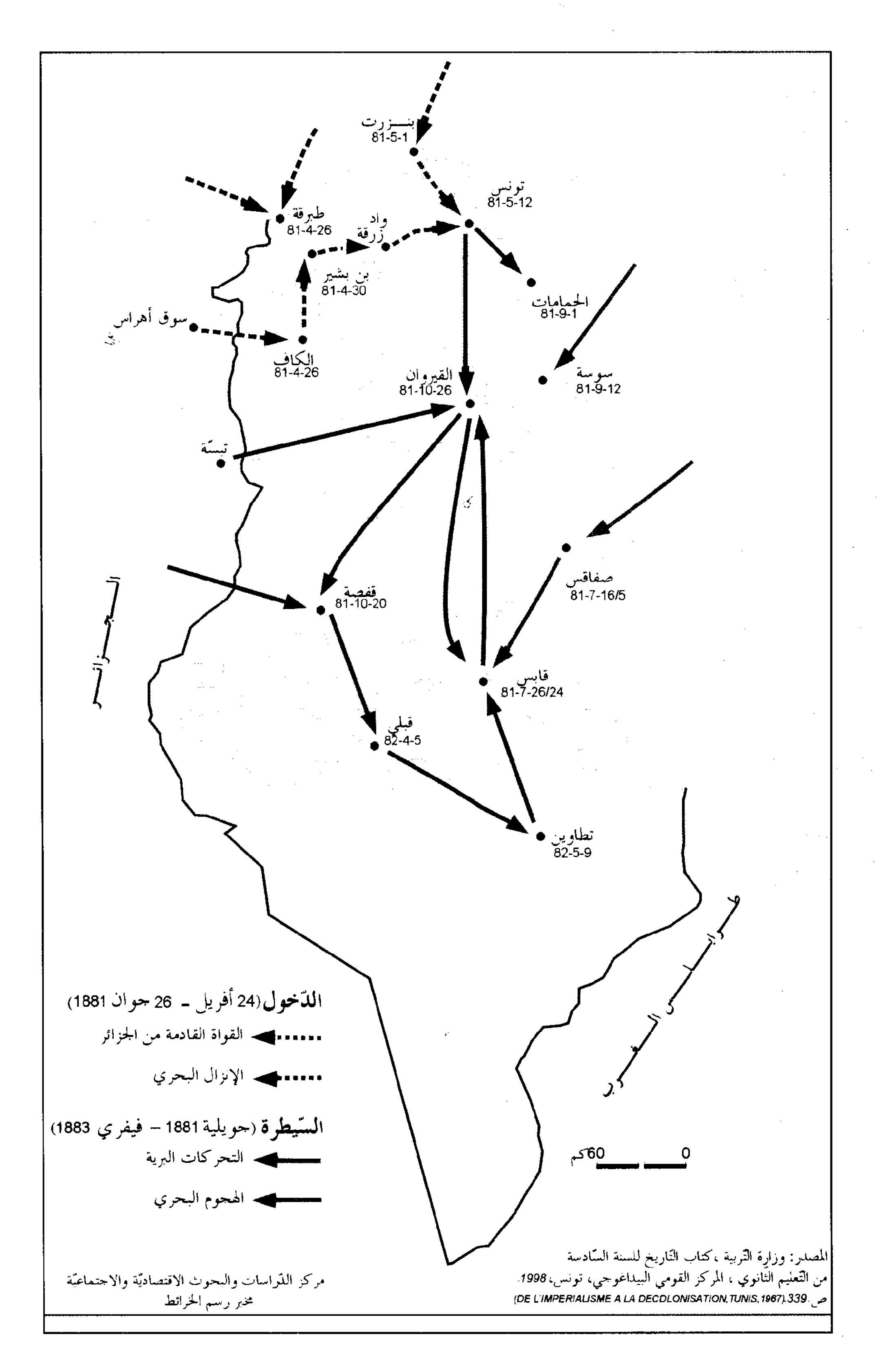
ففي سبعينات القرن التاسع عشر تطوّر التّنافس بين القوى التّوسّعيّة الأوروبية على المجال التونسي من الميدان التجاري والمالي إلى ميدان الاستثمارات الصّناعية والخدمات واشتدّت المنافسة الاقتصاديّة بين فرنسا وإيطاليا إثر تخلّي إنجلترا لفائدة فرنسا عن أطماعها في إيالة تونس. وقد تمكّنت إيطاليا من الحصول على امتياز شراء الخطّ الحديدي «تونس / حلق الوادي / المرسى» على حساب مساعي شركة «بون – قالمة» الفرنسية. فعزمت الحكومة الفرنسية على التّهديد بالقوّة لافتكاك الامتيازات الاقتصادية لصالح بلادها. وبذلك أوفدت في أفريل 1880 إلى تونس ثلاث سفن حربيّة لتحقيق الأطماع الاقتصاديّة الفرنسية المتمثّلة في منح شركة «الباتينيول» مشروع ميناء تونس وفي منح فرعها شركة «بون – قالمة» مشروع خطّين حديديّين بين تونس و بنزرت شمالا وبين تونس وسوسة جنوبا. واستجاب الباي للتّهديد الفرنسي فمنح شركة السّكك الحديديّة الفرنسية احتكار مدّ الخطوط الحديديّة بالبلاد التونسية. ولمّا تراجعت حكومة الباي عن هذه الامتيازات في أواخر 1880 ازدادت رغبة المصالح الحديدية الفرنسية في الاستحواذ الاستعماري على البلاد باعتباره الضّامن لظروف الاستثمار المناسبة والأرباح الطّائلة.

وازداد ضغط المصالح الفرنسية الطّامعة في المجال التونسي على حكومتها للتّوجّه نحو الاستعمار بخصوص مسألة هنشير النفيضة. ذلك أن «الشركة المرسيليّة للقرض» (La Société marseillaise de crédit) اشترت في أفريل 1880 جميع عقارات رجل الدولة خير الدين الذي هاجر إلى الحاضرة العثمانيّة ومن أهمّها هنشير النفيضة الذي يمسح حوالي 100 ألف هكتار واتّفقت مع المجمّع المالي لرجال الأعمال «بيرار» (Péreire) على استغلال هذه العقارات. إلا أن المشروع اعترضته



تحرّكات قوات الاحتلال (1881-1882)

تحرّكات قوات الاحتلال (1881 - 1882)



قرّرت حكومة «جول فرّي» في مارس 1881 احتلال البلاد التونسية حسب خطة مضبوطة بدأ تطبيقها منذ أفريل 1881. وتمكّن المحتلّ من فرض معاهدة «حماية» على محمد الصادق باي في 12 ماي 1881 تمّ تدعيمها لاحقا «باتفاقية المرسى».

عقبة تمثلت في معارضة الوزير مصطفى بن إسماعيل والقنصل الإيطالي «ماشيو» وقضيّة الشفعة لصالح رجل الأعمال الإنجليزي «ليفي» (Lévy). ورغم مساعي القنصل الفرنسي «روستان» تعطّلت مصالح الشركة الفرنسية التي ألحّت على تدخّل حكومتها.

وأخيرا، بعد توفّر الظّرف الدّيبلوماسي الملائم وإلحاح المصالح الاقتصاديّة والمضاربة بحدّة على التّدخّل الاستعماري الفرنسي في البلاد التونسية، بقي تحقيق الإعداد السياسي الدّاخلي للحملة. فاجتهد «البارون دي كورسال» (Le Baron de Courcelles)، مدير الشؤون السياسية بوزارة الشؤون الخارجيّة الفرنسيّة، كي يظفر بمساندة «ليون قمبطّا» (Léon Gambetta)، رئيس مجلس النوّاب وزعيم الأغلبيّة البرلمانيّة الحاكمة، للخيار الاستعماري في البلاد التونسية. وتبعا لتحوّل موقف «قمبطّا» من المسألة التونسية عزم «جول فرّي» (Jules Ferry) زعيم التيّار الاستعماري ورئيس الحكومة الفرنسية على التّدخّل في تونس بعد أن كان يرجئ الأمر إلى ما بعد الانتخابات التشريعيّة. كما تضافرت مساعي القنصل «روستان» والوالي العام للجزائر« قريفي» (A.Grevy) ورجال الأعمال «أرلنجي» و«كمندو» (Camondo) و«كريميو» و«ليفي» ومنهم اليهود الفرنسيون للتّأثير في الوسط البرلماني والحكومي الفرنسي. وفعلا ترتبت الأغلبيّة البرلمانيّة للمصادقة على التّدخّل الاستعماري في إيالة تونس.

ب- الحملة العسكريّة والحماية

قرّرت الحكومة الفرنسية برئاسة «جول فرّي» في مارس 1881 احتلال البلاد التونسية. وتمّ إعداد تخطيط متكامل بمراحله العسكريّة والديبلوماسيّة وتبريراته. وتتمثّل الخطوة الأولى في احتلال شمال البلاد وفرض معاهدة حماية على الباي. ثمّ تستكمل الخطوة الثانية السيطرة على كامل البلاد. واستند تبرير الحملة



إمضاء معاهدة باردو (12 ماي 1881)

معاهدة باردو أو «قصر السعيد»

«إنّ دولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو باي تونس – لما كان من غرضهما أن يمنعا إلى الأبد حدوث قلاقل كالتي حصلت أخيرا على حدود الدولتين بسواحل المملكة التونسية وأن يحكما علاقات ودادهما القديم وروابط حسن الجوار – قد اتفقتا على عقد معاهدة من شأنها تحقيق مصالح كلا الجانبين الساميين المتعاقدين. وبناء على ذلك فإنّ فخامة رئيس الجمهورية الفرنسية قد عيّن العماد بريار نائبا مفوضا من طرفه فاتفق جنابه مع سموّ الباي المعظم على البنود الآتية :

البند الأول : إنّ معاهدة الصلح والمودة والتجارة وجميع المعاهدات الأخرى الموجودة الآن بين الجمهورية الفرنسية وسمو باي تونس قد وقع تأكيدها وتجديدها.

البند الثاني : لأجل تسهيل القيام بالإجراءات التي يتحتّم على دولة الجمهورية الفرنسية اتّخاذها للوصول للغرض الذي يقصده الجانبان العاليان المتعاقدان فقد رضي سمو باي تونس بأن تحتلّ القوات الفرنسية العسكرية المراكز التي تراها صالحة لاستتباب النظام والأمن بالحدود والسواحل، ويزول هذا الاحتلال عندما تتفّق السلطتان الحربيّتان الفرنسية والتونسية–، وتقرّران معا بأن الإدارة المحليّة قد أصبحت قادرة على المحافظة على استتباب الأمن العام.

البند الثالث : تتعهد دولة الجمهورية الفرنسية ببذل مساعدتها المستمرة لسمو الباي وحمايته من كلّ خطر يمكن أن يهدّد ذاته أو عائلته أو يعبث بأمن مملكته.

البند الرابع : تضمن الدولة الفرنسية تنفيذ جميع المعاهدات المعقودة بين السلطات التونسية ومختلف الدول الأوروبية.

البند الخامس : يمثل الدولة الفرنسية لدى سمو الباي وزير مقيم عام تكون وظيفته السهر على تنفيذ هذه المعاهدة ويكون هو الواسطة بين الدولة الفرنسية وبين السلطات التونسية في جميع القضايا التي تهمّ الجانبين.

البند السادس : يكلف الممثلون الدبلوماسيون والقنصليون لفرنسا في البلاد الأجنبية بحماية رعايا المملكة التونسيّة ومصالحها. وفي مقابل ذلك يلتزم سمو الباي بأن لا يعقد أي عقد ذي صبغة دوليّة من دون إعلام الدولة الفرنسية بذلك والحصول على موافقتها مقدّما.

البند السابع : تحتفظ دولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو الباي لنفسها بحقّ الاتفاق على وضع نظام مالي بالمملكة التونسيّة من شأنه الوفاء بواجبات الدين العام وضمان حقوق دائني المملكة.

البند الثامن : تفرض غرامة حربيّة على القبائل العاصية بالحدود والسّواحل وتحدّد قيمة هذه الغرامة وطرق جبايتها باتفّاق يعقد فيما بعد وتكون حكومة الباي هي المسؤولة على تنفيذ هذا الاتفاق.

البند التاسع : لأجل صيانة ممتلكات الجمهورية الفرنسية بالقطر الجزائري من تهريب الأسلحة والذخائر فإن دولة سمو الباي تتعهّد بأن تمنع قطعا إدخال السلاح والذخائر الحربيّة الأخرى بالمملكة التونسية.

البند العاشر : يقع عرض هذه المعاهدة على دولة الجمهورية الفرنسية للمصادقة عليها وتسلّم وثيقة التصديق عليها بعد ذلك لسمو باي تونس في أقرب وقت ممكن.

وكتب بالقصر السعيد في 12 ماي 1881

الإمضاء : محمد الصادق باي- العماد «بريبار»

العسكريّة إلى تعلّة تدخّل محدود لتأمين الحدود الفرنسية بالجزائر من إغارات قبائل الشمال التونسي

وكانت الديبلوماسيّة الفرنسية تعتبر إيالة تونس مستقلّة عن السّلطنة العثمانيّة فكانت تحثّ الباي على تدعيم مظاهر استقلاليّته وهي تهدف إلى تيسير توسّعها المغاربي ومنع تدخّل الباب العالي في الموضوع. والواقع أن أوجاق الغرب قد تدرّجت مبكرا نحو نوع من الحكم الذّاتي في نطاق الولاء للباب العالي. وقد تعدّدت مظاهر هذا الولاء من طرف باي تونس خلال القرن التاسع عشر بحرص من الديبلوماسيّة الإنجليزية عندما كانت ترمي إلى الحفاظ على الوحدة الترّابية للسّلطنة العثمانية بما هي مجال لهيمنتها الاقتصادية.

وبعد الاستعداد استغلّت الحكومة الفرنسية المناوشة الحدوديّة ليومي 30 و31 مارس 1881 بين جنود

«اتفاقية المرسى»

لما كانت عناية سمو الباي المعظم متجّهة إلى تحسين الأحوال الداخليّة بالمملكة التونسيّة وفقا لأحكام المعاهدة المبرمة في الثاني عشر من شهر ماي سنة 1881، وكانت حكومة الجمهورية الفرنسية راغبة تمام الرغبة في تحقيق أغراض سموّه توثيقا لعرى المودّة بين القطرين العامرين، اتّفق الطرفان على عقد اتّفاق لتحقيق هذا الغرض، واعتمد رئيس الجمهورية في ذلك سمو بيار بول كامبون وزيره المقيم بتونس الذي قدم أوراق اعتماده لعقد الاتّفاقيّة المحدّدة في البنود الآتية :

البند الأول : لمّا كان غرض سمو الباي المعظم أن يسهّل للحكومة الفرنسيّة إتمام حمايتها، تكفّل بإدخال الإصلاحات الإداريّة والعدليّة والماليّة التي ترى الحكومة المشار إليها فائدة في إدخالها.

البند الثاني : تضمن الحكومة الفرنسية قرضا يعقده سمو الباي لتحويل أو لدفع الدين الموحّد البالغ 125 مليون فرنك والدين السائر الذي لا يمكن أن يتجاوز 17.550.000 فرنك، ولكنّها هي التي تختار الزمن والشروط الموافقة لذلك، وقد تعهّد سمو الباي المعظم بأن لا يعقد قرضا في المستقبل لحساب المملكة التونسيّة دون إذن سابق من الحكومة الفرنسيّة.

البند الثالث : يخصّص لسموّ الباي المعظم من مداخيل المملكة. أوّلا: المبالغ اللاّزمة للقيام بواجبات القرض الذي ضمنته فرنسا، ثانيا : مخصّصات سموّ الباي وقدرها مليونان من الريالات التونسية (أي 1.200.000 فرنك) وما فضل من ذلك يعين لمصاريف إدارة المملكة ودفع مصاريف الحماية.

البند الرابع : هذه الاتفاقيّة مؤكدة ومكملة للمعاهدة المعقودة في 12 ماي سنة 1881 فيما يحتاج منها إلى التأكيد والتكميل، ولاتتغيّر بها الأنظمة التي سبق وضعها فيما يتعلق بتقرير الغرامة الحربيّة.

البند الخامس : تعرض هذه الاتفاقيّة على الحكومة الفرنسية للمصادقة عليها وتسلّم وثيقة التصديق إلى سمو الباي المعظم في أقرب وقت ممكن. إيذانا بصحّة ما تقدّم حرّرت هذه الاتفاقيّة وختمها الموقّعان بختميهما.

وكتب بالمرسى في 8 جوان 1883

الإمضاء : علي باي /«بول كامبون»

فرنسيين وبعض التونسيين من قبائل خمير للحصول على مصادقة البرلمان الفرنسي في 7 أفريل على اعتمادات لعمليّة عسكريّة قدّمها «جول فرّي» على أنّها مجرّد تدخّل أمني على الحدود التونسية الجزائرية. وشنّت حملة صحفيّة لتبرير «التّدخّل الأمني» المزعوم لدى الرّأي العام الفرنسي. على حين رفض الباي طلب الحكومة الفرنسيّة تتبع القبائل المعنيّة داخل التّراب التونسي.

وهجم الجيش الفرنسي برّا من المستعمرة الجزائريّة وشرع في احتلال شمال البلاد التونسية منذ 24 أفريل 1881 متّجها نحو تونس العاصمة. وتردّد الباي في طريقة التّصدّي للعدوان الفرنسي فوجّه فرقة عسكريّة لمواجهة الغزاة ثمّ أمرها بالرّجوع وسرّح جنودها. وأنزلت بميناء بنزرت في غرّة ماي قوّات مسلّحة قدمت من فرنسا ومعها القائد العام للحملة العماد «بريار» (Bréart). وحلّ المحتلّ بباردو في 12 ماي 1881 لإنجاز مهمّته المتمثّلة في إخضاع الباي للحماية الفرنسية فكان محمد الصادق باي مضطرّا إلى القبول بالأمر الواقع خاصّة وأنه في حالة الرّفض كان أخوه «الطيّب» مستعدّا لتوقيع معاهدة الحماية بعد الجلوس على العرش مكانه. فأمضى الباي المعاهدة المفروضة عليه والتي تعلن «حماية» فرنسا على البلاد التونسية وقد عرفت بمعاهدة باردو أو« قصر السعيد».

توخّت الحكومة الفرنسية الحذر في التّعريف بسيادتها على البلاد التونسية مراعاة لمصالح الدول التوسّعيّة الأوروبية ولا سيّما إيطاليا وتجنّبا لإزعاج السّلطنة العثمانية وحرصا على تيسير احتلال البلاد وإدارتها بأقلّ التّكاليف الممكنة عسكريا وماليا وذلك بالحفاظ الشكلي على دولة البايات واستخدامها للسيطرة الفرنسية.

ولقد وردت عبارة الحماية مرّة واحدة بالمعاهدة في علاقة بالباي و«أمن مملكته» وتظهر سيادة فرنسا بالإيالة في مجالين رئيسين، العسكري والديبلوماسي. كما تضمن المعاهدة لفرنسا الموارد الماليّة التي تريدها في «حقوق دائني المملكة» وخاصة في «غرامة حربيّة» من شأنها أن تغطّي النفقات المباشرة للسيطرة الفرنسية. وعلاوة على ذلك توخّت الحكومة الفرنسية الحذر لتركيز هياكل هذا الشّكل المعروف باسم الحماية في السيطرة الاستعمارية.

فكان الإخضاع تحت الإدارة الفرنسية تدريجيا بعد استكمال السّيطرة العسكريّة على كامل البلاد وبعد وفاة محمد الصادق باي. واعتمدت الإدارة الفرنسية على ما عرف باسم «اتفاقيّة المرسى» التي عقدت في 8 جوان 1883 مفروضة على علي باي (1882 -1902). وأقامت هذه الاتفاقية الإطار القانوني الذي لم يتوفّر ضمن معاهدة باردو والذي تحتاجه فرنسا كي تدير الشؤون الداخلية للبلاد التونسية كما تشاء.

فاستعملت عبارة الحماية في الاتفاقية بوضوح تعريفا للمؤسسة المحدثة وهدفت الاتفاقية إلى إعلان السلطة المطلقة لفرنسا في البلاد التونسية. ومن جهة أخرى واصلت الضمانات في الموارد المالية التي تريدها فرنسا لتسديد الديون وخاصّة «مصاريف الحماية» بما يثقل تكاليف استعمار البلاد على جباية أهلها.

ومع ذلك تواصلت مقاومة الأهالي للتدخّل العسكري الفرنسي بعد معاهدة باردو.

ج- المقاومة المسلّحة التونسية

امتدّت مقاومة التّدخّل الفرنسي من الشّمال إلى الوسط ثمّ الجنوب بالبلاد التونسية وتواصلت إلى فيفري 1882. وكانت القوّات المسلّحة الفرنسيّة القادمة من الجزائر قد اقتحمت الحدود التونسية في 24 أفريل 1881 ثمّ احتلّت الكاف يوم 26 أفريل وطبرقة في اليوم نفسه. وتصدّت لها قبائل الشمال ومنها خمير واشتبكت معها في معارك منها معركة بن بشير في 30 أفريل التي استشهد فيها الكثير من التونسيين (حوالي 150) وظهر فيها التّفوّق المطلق لقوّة النّار الفرنسية أمام شجاعة المقاتلين التونسيين. وتواصلت المعارك بالشمال بعد إنزال قوّات مسلّحة فرنسيّة أخرى

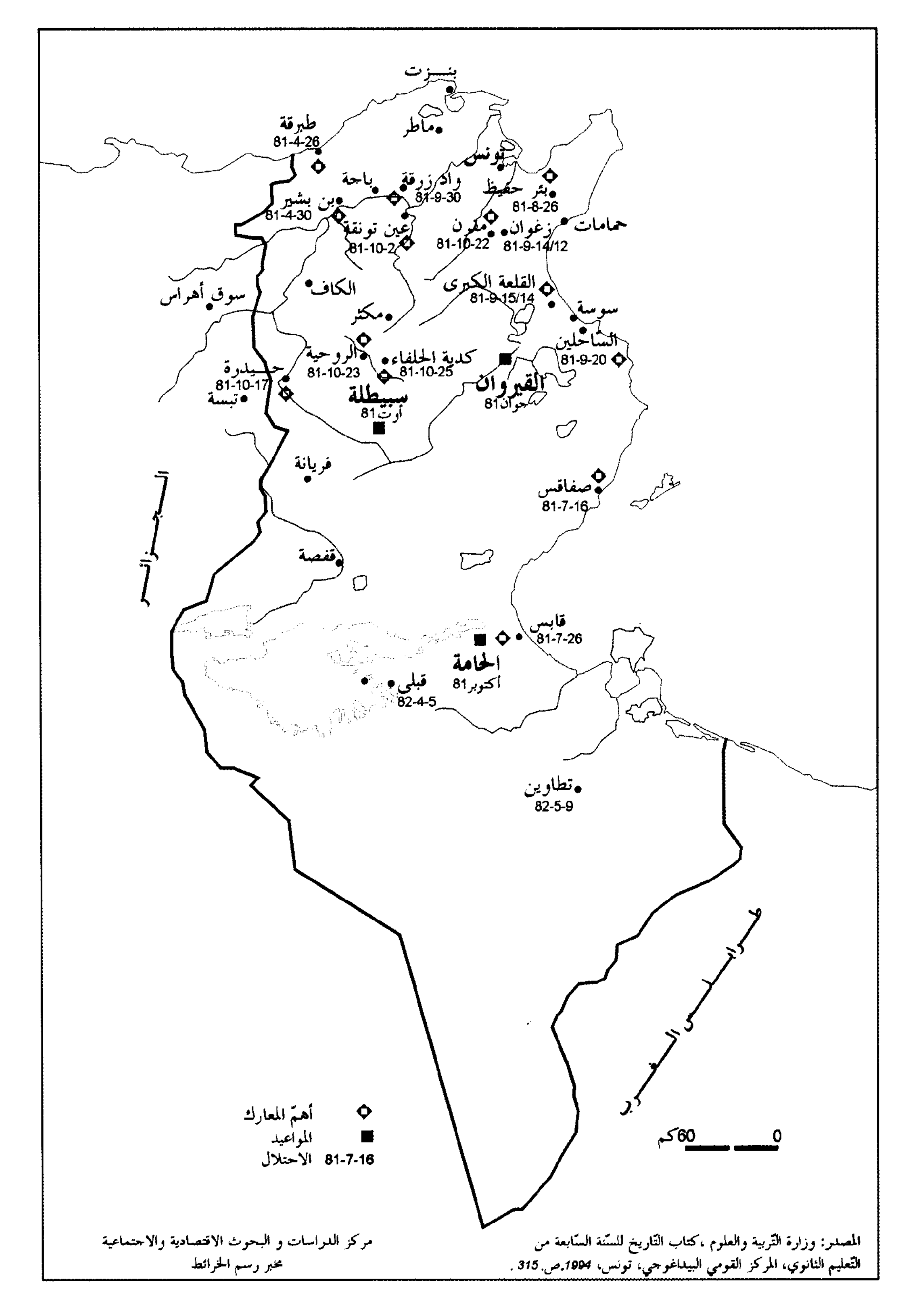


دخول الجيش الفرنسي مدينة الكاف
(26 افريل 1881)



دخول الفرنسيين إلى صفاقس بعد معارك عنيفة (جويلية 1881)

أهمّ معارك المقاومة
(1882-1881)



المصدر: وزارة التّربية والعلوم، كتاب التّاريخ للسّنة السّابعة من التّعليم الثانوي، المركز القومي البيداغوجي، تونس، 1994، ص. 315.

مركز الدراسات و البحوث الاقتصادية والاجتماعية
مخبر رسم الخرائط

تواصلت المقاومة المسلحة التونسية للتدخّل العسكري الفرنسي إلى فيفري 1882 فتعدّدت المعارك واستبسل المقاومون. وقد قرّر ميعاد الحامة الهجرة إلى طرابلس. وكان ميزان القوى العسكري غير متكافئ لصالح المعتدي.

ببنزرت مع القائد العام العماد «بريار» وهي قوّات توجّهت إلى العاصمة وأخضعت الباي إلى «الحماية» في 12 ماي 1881. ورغم مقاومة قبائل مقعد وغيرها احتلّت القوّات الفرنسية ماطر في 18 ماي وباجة في 20 ماي.

وفي الوسط تحرّك أولاد سعيد في 25 ماي بالإغارة على هنشير النفيضة الذي امتلكته «الشركة المرسيلية للقرض» فهاجموا أعوانها وحملوهم على الفرار إلى الحاضرة. واستعدّ الناس لمواجهة الغزاة فتهافتوا على شراء البارود والسّلاح من المهرّبين الأوروبيين وخاصّة الإيطاليين والمالطيين. وتعدّدت عمليّات الهجوم على خطوط مواصلات الغزاة والإغارة على مصالحهم وأتباعهم.

وانتظمت المشاورات والمواعيد (جمع ميعاد وهي لقاءات الشورى بين أعيان القبائل) ومن أهمّها ميعاد القيروان الذي انعقد بالجامع الكبير في جوان 1881. وإثره توجّه وفد للتّشاور مع السلطة العثمانية بإيالة طرابلس. وتكثّفت تحرّكات القبائل حول المناطق الحضريّة مهدّدة مصالح من اعتبرتهم مُتعاونين مع الغزاة.

وفي ظرف الاحتلال الفرنسي للشمال وتعذّر ترحال القبائل للمساهمة التقليدية في موسم الحصاد مقابل جزء من المحصول اشتدت قسوة ظروف العيش على هذه القبائل. وفي الأثناء ظهر في قيادة جموع المقاومة علي بن خليفة قايد نفّات فانتظمت التحرّكات ودعّمت مقاومة مدينة صفاقس. فامتدت مقاومة صفاقس للغزاة بين 5 و16 جويلية وصمدت أمام قصف الأسطول الفرنسي واستبسل المقاومون في ترميم الأسوار وفي المعارك إلى النهاية التي أسفرت عن حوالي ألف شهيد. كما اشتدّت المقاومة بمدن أخرى ومنها قابس التي قُصفت بحرا ودارت معاركها بين 24 و26 جويلية.

وتجدّد التّشاور بين القبائل في ميعاد سبيطلة في 19 أوت وتواصل العزم على الصمود. فتعدّدت المعارك مع الغزاة ومن أبرزها معركة بئر حفيّظ جنوب الوطن القبلي التي أزعجت قوّات الاحتلال. لكن استأنفت هذه القوّات زحفها فاحتلّت سوسة في بداية سبتمبر وأصبحت تهدّد القيروان.

وبعد مضيّ أربعة أشهر من الهدوء النّسبي بالشمال قامت مقاومة مسلّحة في مرتفعات التّلّ الغربي قادها علي بن عمّار العياري وهو قايد من الأعيان. فتمّت مهاجمة محطّة السّكك الحديدية بوادي الزرقاء والقضاء على من فيها من مستغلّين فرنسيين يوم 30 سبتمبر. ثمّ اشتدّت المعارك بالوسط ومن أبرزها معركة حيدرة في 17 أكتوبر ومعركة الرّوحية في 23 أكتوبر.

كما اشتدّت مقاومة قوّات الاحتلال بجهة زغوان بين 11 و14 سبتمبر 1881. أما الّسلط الفرنسيّة فقد حرصت على غزو القيروان، المدينة الثانية الكبرى بالإيالة ومركزها الروحي، قصد تهدئة الرأي العام بفرنسا ومجلس نوّابها . فشرعت قوّات الاحتلال في السيطرة على الطرق المؤدية إلى القيروان. ولم تقدر قوّات المقاومة التي قادها الحاج حسين بن مسعي على التصدّي للغزاة في الطريق بين زغوان والقيروان فأصبحت المواجهة في جهة الساحل. ودارت المعارك خاصة حول القلعة الكبرى بين 14 و15 سبتمبر 1881 ثمّ الساحلين في 20 سبتمبر 1881. وتمكّن الغزاة أخيرا من دخول القيروان يوم 26 أكتوبر 1881 وباحتلالها ختمت سلسلة المعارك الكبرى في المقاومة.

ثم توجّهت مجموعات من المقاومين نحو الجنوب وقرّر ميعاد الحامّة في أكتوبر 1881 الهجرة إلى إيالة طرابلس أملا في الدّعم العثماني للعودة إلى الوطن وتحريره في ظروف حربيّة متكافئة. فكان «العام اللّي قبّلت (توجّهت نحو القبلة) فيه الناس» بالخروج إلى الإيالة العثمانية المجاورة. وحملت هذه الموجة من الهجرة إلى الخارج حوالي 120 ألفا من التونسيين أي حوالي عشر سكان البلاد. واستكملت القوّات الفرنسية سيطرتها العسكرية على كامل إيالة تونس.

كان استقرار أكثر المهاجرين في الجهة الغربية بإيالة طرابلس في ظروف معيشيّة صعبة. وبادروا ببعض عمليات المقاومة بالتّوغّل في التّراب التونسي للإغارة على المواقع الفرنسية وما تبعها. فتبيّن عجز السّلطنة العثمانيّة على التّدخّل العسكري في المسألة التونسيّة على حين وعدت سلط الحماية الرّاغبين في العودة إلى بلادهم بالأمان في أوت 1882. فتكثّفت حركة الرّجوع إلى البلاد وتواصلت إلى بداية 1885 لمّا هدّدت سلط الحماية بانتزاع أملاك الذين رفضوا الاستجابة لدعوة العودة. أما القائد علي بن خليفة النفّاتي فقد توفي في نوفمبر 1884 بالمهجر.

هكذا ساهمت مختلف الجماعات والشرائح والجهات التونسيّة في الجهاد قدر طاقتها وحسب ظروفها المتفاوتة. وفي جميع الأحوال كان ميزان القوى العسكري غير متكافئ بدرجة مطلقة بين قوة عظمى معتدية ومقاومة منفردة قليلة العدد والعدة نسبيا حتى وإن عظمت إقداما واستبسالا. فقد كانت الغلبة مضمونة للطرف الاستعماري حتى ولو كانت البلاد في وضع مزدهر. أمّا وهي تعاني من واقع الصعوبات المحتدّة تحت الضغط الخارجي خلال القرن التاسع عشر فهي غير قادرة بمفردها على الوقوف في وجه العدوان. هذا بالإضافة إلى دهاء المستعمر المتمثّل في الحفاظ على دولة البايات لتيسير التّدخّل والهيمنة.

وفي نهاية الأمر يتبيّن أن الاستحواذ الاستعماري على إيالة تونس يندرج ضمن ظاهرة عامّة ميّزت تاريخ العالم خلال القرن التاسع عشر وهي التوسّع الأوروبي لاقتسام العالم والهيمنة عليه. وقد انجرّ عن الأطماع والضغوطات الخارجية إثر التّسرّب التجاري والمالي الأوروبي تدهور أوضاع البلاد إلى درجة الأزمة السياسية وتعرّض جلّ محاولات التقدّم والصلاح إلى الصعوبات والتعطيل. فاستعدّت فرنسا لإلحاق الإيالة بتحويل السيطرة الماليّة إلى هيمنة كاملة بعد الاحتلال العسكري وكان ثقل القوّة الماديّة والمسلّحة لصالحها بصفة مطلقة. فظهرت المقاومة المسلّحة التونسية بفروسيّتها وبسالتها غير قادرة على مواجهة المدّ العسكري بمفردها. وبعد السّيطرة العسكرية الفرنسية على إيالة تونس وتركيز هياكل الحكم الاستعماري في مؤسسة الحماية تصاعد الاستغلال الاقتصادي والمالي للبلاد التونسية وظهرت نتائج الاستعمار في مطلع القرن العشرين. فانتظمت مقاومة الاستعمار ثقافيا وسياسيا وتعدّدت أشكالها في مختلف الميادين. أما المقاومة المسلحة فقد تواصلت حلقاتها متفرّقة زمنيا ومجاليا إلى أن تكثّفت من جديد في منتصف القرن العشرين عشيّة الحصول على الاستقلال.

منتقيات ببليوغرافية

ابن أبي الضياف (أحمد)، **إتحاف أهل الزّمان بأخبار ملوك تونس و عهد الأمان**، الدار التّونسيّة للنّشر، 1990.

Chater (Khalifa) *Dépendance et mutations précoloniales, la Régence de Tunis de 1815 à 1857*, Publications de l'Université de Tunis, 1984.

Ganiage (Jean), *Les origines du protectorat français en Tunisie (1861-1881)*, M.T.E., 1968.

Mahjoubi (Ali) et Karoui (Hachmi), *Quand le soleil s'est levé à l'ouest, Tunisie 1881, Impérialisme et résistance*, Tunis, Cérès productions, 1983.

Slama (Béchir), *L'insurrection de 1864 en Tunisie*, M.T.E., 1967.

تنظيم الحكم

نور الدين الدقي

استولت الجيوش الفرنسية على تونس عنوة واضطر محمد الصادق باي إلى توقيع معاهدة باردو، تحت التهديد، يوم 12 ماي 1881. وساعد استسلام الباي ودعوته إلى التهدئة على تركيز نظام الحماية دون مواجهة السلط التقليدية.

وقد تركز الاحتلال العسكري في بداياته في المدن الهامة وفي أطراف البلاد، وبقيت الإدارة المركزية والجهوية خاضعة للنظام التونسي أي إلى أعضاد الباي وأعوانه من وزراء وقواد وخلايف ومشايخ بما يعني أن زمام الحكم لم يتحول آليا إلى الفرنسيين.

وحين ننظر في تشكل الجهاز السياسي الفرنسي بتونس نلاحظ أن فرنسا لم تبادر بافتكاك السلطة المدنية بالكامل، واقتصر الأمر على فرض وصاية ديبلوماسية والتعهد بحماية العرش الحسيني من الأخطار الداخلية والخارجية.

وتمثل معاهدة باردو السند المرجعي للوجود الفرنسي بتونس، وقد ظلت هذه المعاهدة قائمة الذات رغم سقوط بعض فصولها بحكم الممارسة إلى الإعلان عن الاستقلال في 20 مارس 1956.

وتعدّ هذه المعاهدة نموذجا بارزا لتجربة استعمارية مستحدثة تراعي الظرفية السياسية الداخلية والدولية وتتفادى تبعات الإلحاق والحكم المباشر، والناظر في بنود هذه المعاهدة يرى أنها تلزم الجانب الفرنسي بالمحافظة على كيان الدولة التونسية واحترام شخصيتها القانونية دون تحديد نوعية العلاقة بين الدولة الحامية والدولة المولى عليها، واقتصر الأمر في ذلك على الإعلان عن جملة من المبادئ العامة القابلة للتأويل.

وأهم ما جاء في معاهدة باردو موافقة الباي على أن تحتل القوات الفرنسية الجهات والمراكز التي تراها صالحة لاستتباب النظام والأمن بالحدود والسواحل ويزول الاحتلال "عندما يتبين للطرفين (الحكومات الحربية الفرانساوية والتونسية معا) أن الإدارة المحلية قائمة بحفظ الراحة على الاستمرار" وتعهد الباي بألا يعقد أية معاهدة خارجية دون موافقة الدولة الفرنسية، وفي المقابل يتولى سفراء فرنسا وقناصلها بالبلدان الأجنبية حماية مصالح تونس ورعاياها.

وينوب عن الجمهورية الفرنسية لدى تونس وزير مقيم يتولى تنفيذ بنود الاتفاقية و"يكون واسطة في علائق الدولة الفرنساوية مع السلط التونسية".

وتتضمن معاهدة باردو تعهدات صريحة تجاه الدول الأوروبية المنافسة، وأهمها المحافظة على المحاكم القنصلية واللجنة المالية الدولية، والالتزام باحترام وتنفيذ جميع المعاهدات التجارية التي تربط تونس ببقية الدول الأوروبية وضمان حقوق أرباب دين الإيالة التونسية.ويبرز الحرص على تطمين الدول الكبرى والتشديد على ضمان مصالحها عنصرا إضافيا في استراتيجية التهدئة التي توختها فرنسا إبان الاحتلال، والحقيقة أن السياق الدولي العام كان لا يتيح للجانب الفرنسي وضعا أفضل من الحماية، لا سيما وأن فرنسا لم تكن مهيأة لمواجهة الدول المناوئة وفي طليعتها إيطاليا، أو التورط في نفقات عسكرية باهظة نتيجة لتجاورها مع الإمبراطورية العثمانية من ناحية طرابلس.

وكان هذا الحل السياسي المنقوص يسمح بتطوير الأمر الواقع الذي فرضه الاحتلال إما إلى ضم نهائي للإيالة أو إلى حماية سياسية، ولم تبرز بين 1881 و1883 أية

تركز الاحتلال العسكري في بداياته في المدن الهامة وفي أطراف البلاد، وبقيت الإدارة المركزية والجهوية خاضعة للنظام التونسي.

مثلت معاهدة باردو السند المرجعي للوجود الفرنسي بتونس طيلة ثلاثة أرباع قرن.

LE TRAITE DU BARDO

Traité conclu entre le —
Gouvernement de la République
et le Gouvernement de S. A le Bey

Le Gouvernement de la —
République Française et celui de
Son Altesse le Bey de Tunis, voulant
empêcher à jamais le renouvellement
des désordres qui se sont produits —
récemment sur les frontières des deux
Etats et sur le littoral de la —
Tunisie et désireux de resserrer —
leurs anciennes relations d'amitié
et de bon voisinage ont résolu de
conclure une convention à cette fin
dans l'intérêt des deux Hautes Parties
Contractantes

معاهدة باردو (12 ماي 1881)

En conséquence le Président de la République Française a nommé pour son Plénipotentiaire M. le Général Bréart qui est tombé d'accord avec Son Altesse le Bey sur les dispositions suivantes.

Article 1er

Les traités de paix, d'amitié et de commerce et toutes autres Conventions existant actuellement entre la République Française et Son Altesse le Bey de Tunis sont expressément confirmés et renouvelés

Article 2

En vue de faciliter au Gouvernement de la République Française l'accomplissement des mesures qu'il doit prendre pour atteindre le but que se proposent les Hautes Parties Contractantes, Son

معاهدة باردو (12 ماي 1881)

دوافع حقيقية لتكرار التجربة الجزائرية رغم دعوة العديدين من غلاة الاستعمار وكبار ضباط الجيش والبرلمانيين إلى إلحاق تونس بالمتروبول.

والأهم من ذلك أن أنموذج الحماية كان ملائما لطبيعة السلطة التنفيذية بالجمهورية الثالثة لأنه يتيح هامشا هاما من حرية المبادرة السياسية دون تحمل أية تبعات داخلية أو خارجية، بما يعني أن فرنسا ستتولى حكم تونس باسم الباي ونيابة عنه، بل إنها ستوظف سلطاته الواسعة لرسم سياساتها دون حاجة إلى موافقة البرلمان أو تبرير مواقفها إزاء الدول الأخرى.

أخذت السلط الفرنسية بمقتضى معاهدة المرسى تفويضا غير مشروط لإعادة بناء النظم الإدارية التونسية وفق ما تقتضيه مصالحها.

لذلك اقتصرت مظاهر الحماية أولا على محو السيادة الخارجية التونسية وتعيين القنصل الفرنسي تيودور روسطان (Théodore Roustan)، في 8 جوان 1881 مقيما عاما ووزيرا لخارجية الباي مع الاحتفاظ بسلطة شكلية للباي تكفل انقياد الأهالي وتدفع إلى قبول السيطرة الفرنسية دون مقاومة.

والحقيقة أن السلطة التقليدية التونسية لم تحاول عرقلة الأهداف التوسعية الفرنسية، وإنما حالت المعاهدات السابقة للحماية دون المسك بزمام السلطة كاملا، وكان ذلك حافزا للشروع في استرجاع المبادرة في مجال التصرف في الأموال العامة بعد أن وضعت تحت نظر اللجنة المالية العالمية، وإنهاء امتيازات قناصل الدول الأجنبية، وقد أتاح موت الصادق باي إعادة النظر في صيغ التعامل مع هذه الأطراف فتم توقيع معاهدة المرسى في 8 جوان 1883.

احتكر الفرنسيون منذ بدايات الاحتلال ثلاث مهام محورية وهي: الوظيفة الأمنية، والتمثيل الديبلوماسي الخارجي، وحق الرقابة على الإدارة المحلية.

I- اتفاقيـــة المرســـى

جاءت اتفاقية المرسى لتوسيع قاعدة النفوذ الفرنسي، وهي تتوج عديد الترتيبات السرية، وأهمها اتفاقية 6 جويلية 1882 التي فوض بمقتضاها محمد الصادق باي للمقيم العام الفرنسي حق التصرف في موارد الدولة، وخوّل له حق تحوير النظام الجبائي وتحديد قاعدته، وكذلك معاهدة 30 أكتوبر 1882 التي أكّدت المعاهدة الأولى ونصّت على ضرورة تسديد الديون التونسية دون اللجوء إلى تدخل الخزينة الفرنسية.

ومع أن اتفاقية المرسى تبرز في ظاهرها كأداة لتثبيت الحماية وتدارك نقائص معاهدة باردو فقد أتاحت بصورة عملية التدخل الصريح في الشؤون الداخلية التونسية.

أخذت السلط الفرنسية بمقتضى معاهدة المرسى تفويضا غير مشروط لإعادة بناء النظم الإدارية التونسية وفق ما تقتضيه مصالحها. وأدى ذلك إلى إلغاء المحاكم القنصلية الأجنبية التي كانت عائقا في سبيل بسط سيادتها القضائية والتمهيد للحدّ من الامتيازات التجارية الأوروبية فضلا عن حلّ اللجنة المالية العالمية.

وبعد إمضاء اتفاقية المرسى بدأ تحديد مجالات التدخل الفرنسي بتونس، وهكذا توزعت السلطة بين طرفين غير متكافئين : أحدهما حديث وفاعل يجسمه المقيم العام والمصالح الراجعة إليه بالنظر، وثانيهما عتيق ويمثله الباي وأعضاده، أما السلطة الحقيقية فخرجت بصورة فعلية من أيدي التونسيين الذين أضحوا وكلاء لدى الإدارة الاستعمارية يديرون المرافق الموكولة لهم وفق الأهداف التي ترسمها فرنسا.

ويلفت النظرَ أن الفرنسيين احتكروا منذ بدايات الاحتلال ثلاث مهام محورية وهي : الوظيفة الأمنية، والتمثيل الديبلوماسي الخارجي، وحق الرقابة على الإدارة المحلية. واقتضت هذه المهام تركيز عدد من الأجهزة الإدارية والأمنية الخصوصية، منها الجيش والجندرمة والبحرية العسكرية والمحاكم والخزينة العامة وهي أجهزة ترجع بالنظر إلى السيادة الفرنسية.

وبالتوازي تراجع دور الحكومة كأداة تسيير وتأطير، وبادر المقيم العام بإعادة هيكلتها وتحويل اختصاصاتها

الحمد لله

اتفاق بين فرانسا والقطر التونسي لتحديد العلائق الكائنة بين هذين القطرين

لما كانت عناية حضرة الباي المعظم متجهة الى تحسين الاحوال الداخلية في القطر التونسي وفقا لاحكام المعاهدة المبرمة في الثاني عشر من شهر ماي سنة ١٨٨١ وكانت حكومة الجمهورية راغبة خالص الرغبة في تحقيق مراد حضرته توثيقا لعرى الوداد الميمون الكائن بين القطرين العامرين اتفق الفريقان على عقد اتفاق خصوص هذا الشان واعتمد رئيس الجمهورية في ذلك على مسيو پيار پول كمبون وزيره المقيم بتونس الممتاز بنيشان اللجيون دونور من صنف اوفيسيه ونيشان العهد ونيشان الافتخار من الصنف الاكبر الخ الخ فقدم الوزير الموما اليه الحجج المؤذنة باعتماده في هذه الخطة واذ وجدت في تمام الاحكام والانتظام ابرم مع حضرة الباي

Convention entre la France et la Tunisie pour régler les rapports respectifs des deux pays

---

S. A. le Bey de Tunis prenant en considération la nécessité d'améliorer la situation intérieure de la Tunisie dans les conditions prévues par le traité du 12 Mai 1881 et le Gouvernement de la République ayant à cœur de répondre à ce désir et de consolider ainsi les relations d'amitié heureusement existantes entre les deux pays sont convenus de conclure une convention spéciale à cet effet en conséquence le Président de la

اتفاقية المرسى (8 جوان 1883)

République Française a nommé pour son plénipotentiaire M.r Pierre Paul Cambon, son ministre résident à Tunis, Officier de la Légion d'Honneur, décoré de l'Ahed et grand croix du Nichan Iftikhar, etc etc, lequel, après avoir communiqué ses pleins pouvoirs, trouvés en bonne et due forme, a arrêté, avec S. A. le Bey de Tunis les dispositions suivantes

Article premier

Afin de faciliter au Gouvernement Français l'accomplissement de son Protectorat, S. A. le Bey de Tunis s'engage à procéder aux réformes administratives, judiciaires et financières que le Gouvernement Français jugera utiles

المعظم الشروط المبينة في الفصول الآتية

الفصل الأول

لما كان مراد حضرة الباي المعظم ان يسهل للحكومة الفرانساوية اتمام حمايتها تكفل باجراء الاصلاحات الادارية والعدلية والمالية التي ترى الحكومة المشار اليها فائدة في اجرائها

اتفاقية المرسى (8 جوان1883)

إما إلى الإقامة العامة أو إلى الأجهزة الفرنسية، ومن أبرز الإجراءات في هذا المجال انتقال المقرّات الإدارية والوزارية من باردو إلى تونس، وحذف ثلاث وزارات وهي : الخارجية والحربية التي أسندت مهامها للمقيم العام وإلى قائد جيش الاحتلال، ووزارة البحرية التي كانت وزارة شرفية، ولم يبق في حكومة الباي إلا الوزير الأكبر ووزير القلم، وقد أسندت الخطة الأولى إلى عزيز بوعتور والثانية لمحمد الجلولي.

II-الحكم المباشر

أضحت اتفاقية المرسى قاعدة ثابتة لإقامة أولى لبنات السلطة المزدوجة مع النزول باختصاصات الجانب التونسي إلى أدنى المستويات إذ بقي الباي صوريا مصدر السلطة التنفيذية والتشريعية وظلت السلطة الجهوية تحت إشراف الأعوان التقليديين من قواد وخلايف ومشايخ.

وينصهر هذا الاتجاه في إطار استراتيجية عامة تهدف إلى توظيف الجهاز الإداري المحلي لتبرير التغلغل الاستعماري وتسكين مشاعر العداء لفرنسا. أما نظام الحماية فيقتصر على إصدار الأوامر ومراقبة الأعوان الإداريين التونسيين دون تحمل مسؤولية سياستهم أمام الأهالي، ولكن هذا التوجه لم يصمد طويلا لأن ممارسات الجانب الفرنسي أدت تدريجيا إلى التخلي عن نظام المراقبة وإلى التدخل المباشر في شؤون الإدارة التقليدية وتقويض صلاحياتها. ويعزى التحول نحو الحكم المباشر إلى أسباب كثيرة، أولها : رضوخ الإدارة المحلية بالكامل للضغوط الفرنسية، وثانيها : استقدام موظفين فرنسيين عملوا بالجزائر بعد أن تعودوا على نظام الإدارة المباشرة.

أدخلت اتفاقية المرسى لأول مرة في الخطاب السياسي الاستعماري مصطلحا جديدا هو مبدأ "الإصلاحات" الذي سيصبح ركنا مرجعيا في الإيديولوجية السائدة، وذريعة للتعديلات السياسية التي ستدخلها فرنسا لدعم مركزها بتونس، أو لمواجهة المطالب الوطنية بتحويرات يقصد منها تفادي المصادمات الدامية.

وتؤسس اتفاقية المرسى لنمط جديد من العلاقات بين سلط الحماية والإدارة التونسية لأنها تلزم الباي بـ"إجراء الإصلاحات الإدارية والعدلية والمالية التي ترى الحكومة الفرنسية فائدة في إجرائها".

وحين ننظر في بنية هذا النظام نرى أن المقيم العام أصبح يمارس جل صلاحيات الباي ويمسك بجميع خيوط السلطة باعتباره مؤتمنا على سلط الجمهورية الفرنسية في تونس، ومن المعلوم أن قانون 10 نوفمبر 1884 بوأه المكانة الأولى في السلّم السياسي وخصه بقبول أو رفض جميع الأوامر والقوانين التي يصدرها الباي، كما خوّل له قانون 23 جوان 1885 حق تسيير دواليب الدولة التونسية بعد أن أضيفت إلى مهامه قيادة جيشي البر والبحر.

إلى جانب ذلك أصبحت للمقيم العام سلطات تنفيذية واسعة، من أهمها : رئاسة مجلس الوزراء ورؤساء المصالح وإصدار أوامر الباي وتنفيذها، واحتكار حق التراسل مع الحكومة الفرنسية، كما أصبح يترأس في ما بعد المجلس الكبير، وهو هيئة نيابية تشارك في عضويتها المؤسّسات الفرنسية والتونسية، ويضاف إلى ذلك أن المقيم العام كان يحقّ له تنصيب الباي باسم فرنسا وإقالته أو خلعه عند الاقتضاء نيابة عن الحكومة الفرنسية.

ونستخلص من ذلك أن المقيم العام أصبح يحكم البلاد، باسم الباي، في جميع درجات السلطة، ويحدد السياسة العامة للدولة، ويبدي رأيه في تعيين أبرز رجالاتها، وعندما نتأمل في أسس هذه السلطات وطبيعتها نلاحظ أن خطة المقيم العام تحولت إلى مؤسسة تمارس الحكم بصورة تكاد تكون منفردة : فهي وحدها مصدر القرار، وسلطة المتابعة والمراجعة، لا تحد من صلاحياتها إلا رقابة وزارة الخارجية الفرنسية، والأهم من ذلك أن هذه المؤسسة تمارس عملها دون مرجعية قانونية دقيقة وواضحة، ويردّ ذلك إلى أن فرنسا كانت تنظر إلى الحماية بصفتها رباطا تعاقديا يفوض لها ممارسة عدد من الاختصاصات تتعلق بالسيادة الداخلية والتمثيل

تؤسس اتفاقية المرسى لنمط جديد من العلاقات بين سلط الحماية والإدارة التونسية لأنها تلزم الباي بـ"إجراء الإصلاحات الإدارية والعدلية والمالية التي ترى الحكومة الفرنسية فائدة في إجرائها".

أصبح المقيم العام يحكم البلاد باسم الباي في جميع درجات السلطة، ويحدد السياسة العامة للدولة ويبدي رأيه في تعيين أبرز رجالاتها.

الخارجي دون رقيب. وتستمد فرنسا هذه الصلاحيات من النصوص المنظمة للحماية ومن تأويلها عند التنفيذ، لذلك فإن التعامل السياسي بين أطراف السلطة كان يستند بدرجة أساسية إلى الممارسة والعرف وبصورة أقل إلى الأحكام المدوّنة.

ساهم انقياد البايات وتخليهم عن صلاحياتهم في إضفاء الشرعية على التجاوزات الاستعمارية

وقد ساهم انقياد البايات وتخليهم عن صلاحياتهم في إضفاء الشرعية على التجاوزات الاستعمارية وبذلك دخل الحكم المباشر الذي آلت إليه الحماية في تقاليد التعامل الإداري وأصبحت له بحكم العرف الجاري به العمل علوية على النصوص المؤسسة لنظام الحماية.

والحقيقة أنّ عوامل كثيرة يسّرت استحواذ الفرنسيين على جميع السلطات منها عدم تكافؤ العلاقات بين الجانبين ومنها ضعف كفاءة الإدارة التقليدية وغياب شخصيات سياسية محنكة داخل البيت الحسيني.



علي باي
(أمضى اتفاقية المرسى في 3 جوان 1883)

كانت ممارسة البايات لسلطاتهم قبل الاحتلال الفرنسي وبعده أقرب إلى سلوك الأوصياء على العرش الحسيني منها إلى سلوك رؤساء الدول وزعماء السياسة.

III-البيــت الحسينــي

كانت ممارسة البايات لسلطاتهم قبل الاحتلال الفرنسي وبعده أقرب إلى سلوك الأوصياء على العرش الحسيني منها إلى سلوك رؤساء الدول وزعماء السياسة، وكان همهم إدارة شؤون الأسرة وضمان مواردها. وإذا استثنينا بعض الحالات النادرة فإن المسؤوليات السياسية وإدارة الشؤون العامة كانت تفوّض لأفراد الحاشية والمقربين.

وكان نظام انتقال العرش داخل البيت الحسيني وأسلوب توارثه عاملا مفيدا للاستعمار، فقد كان أغلب البايات يصلون إلى سدة الملك في سن متقدمة بعد انتظار طويل لأن السلطة كانت تنتقل بين أفراد الأسرة من الأكبر إلى الأكبر حسب تقليد تم إقراره في بدايات الحكم الحسيني.

ولم يكن ثمة مناص من أن يتولى الحكم شيخ طاعن في السن يطمح إلى الاستفادة من منافع السلطة بهدوء، وكان تدهور الوضع المالي للمترشحين للحكم يغري بمجاراة سلط الحماية والقبول بالتبعية الكاملة إزاء المقيمين العامين باعتبارهم مصدرا للتمويلات العامة والخاصة. وينبغي أن نضيف أن سوء الأحوال المالية لجميع أفراد البيت الحسيني كان مثارا للضغائن ودافعا للتزلف للفرنسيين، وكان انقسام العائلة الحسينية وتنافس الأمراء على كسب ودّ رجال الحماية طمعا في بعض الامتيازات المادية مدخلا للسيطرة على البلاط وتوجيهه وفق مشيئة المقيم العام. ولم يساعد ذلك أي أمير حسيني باستثناء المنصف باي على الاضطلاع بأي دور سياسي.

والحاصل أنّ كل البايات كانوا ينقادون للفرنسيين ويتجنبون المواجهة المباشرة معهم إذ كان جلوسهم على العرش وسيلة لهم ولمقربيهم، ولا سيما أبناءهم، لجمع ثروات طائلة أو تثبيت امتيازاتهم.

وفي المقابل نجحت فرنسا في اختراق العائلة الحسينية والاستفادة من تناقضاتها. وكانت الجوانب المالية موضع اهتمام بالغ من قبل الاستعمار باعتبارها أداة لضمان الولاء

السياسي، واللافت للنظر هو احترام فرنسا لحق البايات في النظر في مخصصات ورواتب أفراد البيت الحسيني في الميزانية. ولكن ذلك لم يحل دون تعيين موظف فرنسي (1902) للإشراف على الإدارة المالية للبلاط، وفي مقدمتها استغلال الممتلكات المَلَكية واستخلاص ريعها، إلى جانب إلحاق عون ديبلوماسي مهمته الاستعلام وربط الصلة مع أفراد البلاط ابتداء من أصحاب الرتب الرفيعة إلى رجال المطبخ، والاهتمام بالمطالب والعمل على الاستجابة للبعض منها. أما المظاهر العامة للسيادة فلم يبق منها للبايات إلا الجوانب الشكلية مثل الحصانة المعترف بها لرؤساء الدول، والحق في أن تضرب السكة باسمهم وبعض الامتيازات العرضية مثل إسناد الأوسمة وحمل الألقاب العسكرية الرفيعة وتوزيع الرتب العسكرية دون استحقاق على أفراد حاشيتهم.

كما احتفظ البايات ببعض المظاهر الشكلية للنفوذ ومنها المراسم الأسبوعية للطابع، وقد اكتشف بعض البايات وأولهم الناصر باي (1906-1922) أن ختم الأوامر يوفّر مجالا للمناورة السياسية والمساومة على تحقيق المطالب المادية المعطلة، فمن اختصاص الباي رفض توقيع الأوامر إن شاء ذلك وبالتالي تعطيل دواليب الحماية، وكان ذلك يدفع سلط الحماية إلى التفاوض سرّا حول الشروط الكفيلة برفع الحجر على النصوص القانونية، وكثيرا ما يحسم الأمر بإسناد منحة تكميلية.

وهكذا أضحى الباي ملكا متفرغا يقتصر دوره على توقيع الأوامر والقوانين بعد أن كان أميرا مطلقا يمارس التشريع والتنفيذ والقضاء.

وإذا استثنينا الموقف المستقل الذي أظهره المنصف باي (1940-1943)، فقد كانت علاقات البايات الحسينيّين بالجانب الفرنسي قائمة على الولاء والتبعية بل إن العرش الحسيني وجلّ أفراد العائلة المالكة كانوا إما تحت الوصاية أو محل رقابة فرنسية، وفرنسا هي التي تتحكم في أموال البلاد وفي أوجه توزيعها والمقيم العام هو صاحب السلطة الفعلية بالبلاد.

1 - المقيمون العامون

اقترنت خطة المقيم العام بأبرز الأحداث السياسية التي شهدتها تونس طيلة فترة الحماية وقد ساهم العديد من المقيمين العامين في رسم البناء الهيكلي الاستعماري وتركيز النفوذ الاقتصادي والسياسي الفرنسي بتونس ومواجهة الحركة الوطنية بقبضة لا تلين.

وقد تولى هذه المهمة من 1882 إلى 1955، 22 مقيما وكانت مدد توليهم تتراوح بين سنة وتسع سنوات.

وقد كانت مقاييس اختيار المقيمين العامين وتعيينهم لا تساعد على تثبيت نفوذهم على منظوريهم، إذ كان جل المقيمين العامين ينتدبون من بين ولاة الأقاليم الفرنسية أو من بين موظفي وزارة الداخلية على خلفية انتسابهم للحزب الحاكم أو تعاطفهم مع اتجاه سياسي محدد.

ومن المفارقات أن خبرة المقيمين العامين بالشؤون التونسية وبأحوال العالم الإسلامي كانت شبه منعدمة لجهلهم اللغة العربية والتقاليد المحلية وتركيبة المجتمع وتوازناته.

لذلك كانت قرارات المقيم العام وتقديره للأوضاع العامة وتطوراتها تستند بالدرجة الأولى إلى تقارير المستشارين والمراقبين المدنيين وأجهزة الاستعلام وبدرجة ثانية إلى الخبرة الذاتية.

كان المقيم العام بطبيعة وظائفه مسؤولا عن ضبط التوازنات وسط مجتمع استعماري تحكمه أقلية مستوطنة متنفذة، وتتمثل مهامه بالأساس في تطبيع العلاقة بين المستوطنين والتونسيين، والحفاظ على الاستقرار والأمن، وعندما ننظر في الممارسات السياسية للمقيمين العامين نرى أن جلهم حاول الظهور بمظهر الحكَم والمرجع بدعوى التوفيق بين مصالح المعمرين والتونسيين، ولم يحل ذلك دون حرص الاستعمار على تجنب إثارة أية حساسية سياسية ظاهرة بمحاولة التقارب مع من كانت الحماية تعتبره من أركان المجتمع المحلي وفي مقدمتهم

نجحت فرنسا في اختراق العائلة الحسينية والاستفادة من تناقضاتها.

أضحى الباي ملكا متفرغا يقتصر دوره على توقيع الأوامر والقوانين بعد أن كان أميرا مطلقا يمارس التشريع والتنفيذ والقضاء.

إنّ خبرة المقيمين العامين بالشؤون التونسية وبأحوال العالم الإسلامي كانت شبه منعدمة لجهلهم اللغة العربية والتقاليد المحلية وتركيبة المجتمع وتوازناته

كان المقيم العام بطبيعة وظائفه مسؤولا عن ضبط التوازنات وسط مجتمع استعماري تحكمه أقلية مستوطنة متنفذة.

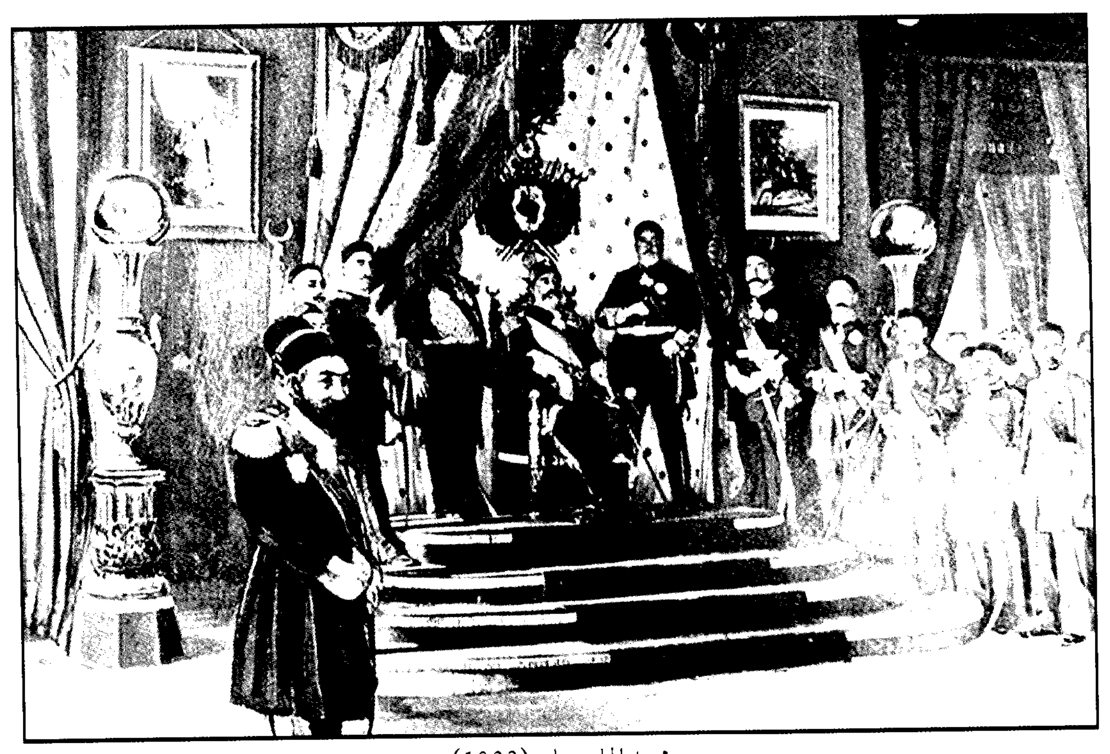
القوى المحافظة والعائلات الأرستقراطية التونسية.
وإذا استثنينا مناورات بعض المستوطنين والصحف الموالية لهم لم يواجه المقيمون العامون أية معارضة حقيقية إلى نهاية القرن التاسع عشر، إذ انحصر الخصوم السياسيون للحماية، في بداية الأمر، في بعض الأجهزة الفرنسية مثل الجيش أو بعض أقطاب الجالية الفرنسية الذين كانوا يتهمون سلط الحماية بالحد من امتيازات المستوطنين وإهمال مصالحهم. ثم اتسعت المعارضة في بداية القرن العشرين وأصبح المقيمون العامون يواجهون قوى سياسية وطنية صاعدة منظمة تحذق أساليب الجدال السياسي العصري، وتملك وسائل الضغط الشعبي على الجهاز السياسي القائم وتعبئة القوى الوطنية من أجل تحقيق أهدافها.

اتسعت المعارضة في بداية القرن العشرين وأصبح المقيمون العامون يواجهون قوى سياسية وطنية صاعدة منظمة تحذق أساليب الجدال السياسي العصري.

ولم تكن مواقف المقيمين العامين تجاه الوطنيين ومجمل القضايا السياسية والمسائل العامة تستند إلى سياسات واضحة تحددها الحكومة المحلية وإنما إلى التوجهات العامة الصادرة عن وزارة الخارجية بباريس، وبالفعل فإن الحكومة التونسية لم تكن جهازا تنفيذيا فاعلا يملك صلاحيات القرار بل كانت هيئة تكنوقراطية يقتصر دورها على دراسة الملفات الفنية وإعدادها.

2- مجلس الوزراء
مرّ تنظيم السلطة السياسية بتونس منذ 1881 بمرحلتين أساسيتين، وتمتد الفترة الأولى من بداية الاحتلال إلى نهاية الحرب العالمية الثانية وقد شهدت إقصاءً شبه كامل للتونسيين من مراكز النفوذ التكنوقراطي، وشهدت الفترة الموالية (1945-1955) توسيعا لمجال مشاركة التونسيين في الحكومة.

وعندما ننظر في تركيبة البناء السياسي الاستعماري نرى أنه قام منذ بداياته على ازدواجية السلطة دون أن يفضي ذلك إلى اقتسام النفوذ، إذ سيطر الفرنسيون على جميع مراكز الحكم واحتكروا المناصب الخطيرة لأنفسهم



محمد الهادي باي (1902)

(قاعة العرش قصر باردو)

ووضعوا أيديهم على موارد البلاد المالية وخصصوا جل أبواب الميزانية للإنفاق على انتشار الاستعمار.

وابتداء من سنة 1881 برزت أجهزة إدارية عصرية تنتمي هيكليا إلى الإدارة التونسية ولكنها تخضع لإشراف موظفين سامين فرنسيين.

ويهدف تركيز هذه الأجهزة إلى تكوين نواة لحكومة تكنوقراطية عصرية، وتعدّ هذه الإدارات مؤسسات شبه وزارية تتولى تسيير مصالح ذات اتصال بالحضور الاستعماري، وهذه المصالح هي إدارة الأشغال العامة وإدارة المالية وإدارة المعارف وإدارة الفلاحة وإدارة البريد وقد اعتبر مديرو هذه المصالح أعضاء في حكومة الباي.

وفي سنة 1883 أحدثت خطة الكاتب العام للحكومة للتنسيق بين مختلف الإدارات وحفظ وثائق الدولة، أما الدافع الحقيقي لاستحداث هذا المركز المحوري فهو مراقبة نشاط الوزير الأكبر والوزراء التونسيين من خلال التأشير على مراسلاتهم وتقديم القوانين ونشرها. وقد شغل هذا المنصب في البداية موريس بومبار Maurice Bompard ثم تولاه لمدة أكثر من عشرين سنة برنار روا Bernard Roi ومارس من خلاله جميع أصناف التعسف الإداري منتهجا سياسة المحاباة والمحسوبية.

وقد مثّل الكاتب العام للحكومة حلقة الوصل الرئيسية بين الجهازين الفرنسي والتونسي فكان يدلي برأيه في تعيين القواد وسامي الموظفين، ويعدّ جدول أعمال مجلس الوزراء ويتابع تنفيذها.

ويضم مجلس الوزراء إلى جانب المقيم العام، بصفته رئيسا، الوزير الأول ووزير القلم والكاتب العام للحكومة والمديرين العامين للإدارة المركزية، ويجتمع مجلس الوزراء على الأقل مرة في الشهر دون أن تكون له صلاحية القرار، وهكذا بقي، إلى سنة 1946، هيئة استشارية تنظر في توزيع الميزانية بين الوزارات، ثم توسعت صلاحياته بعد ذلك فأصبح مجلسا للوزراء يطلع على جميع المسائل العامة التي تهم حياة الدولة التونسية وأصبحت قراراته ملزمة للكاتب العام الذي يتولى تنفيذها.

وينبغي أن نضيف أن ضغوط الوطنيين دفعت الجانب الفرنسي ابتداء من سنة 1947 إلى القيام ببعض التعديلات السياسية ولكن هذا الإجراء لم يتجاوز بعض التنازلات الفرعية والمعدودة التي لا تخل بمبدإ الهيمنة الفرنسية، ومنها الترفيع في عدد الوزراء إلى ستة وتكليفهم بقطاعات اقتصادية مثل الزراعة والتجارة والصناعات التقليدية، والتوسيع في اختصاصات الوزير الأول، وفي 8 فيفري 1951 أقرّ مبدأ التعادل بين عدد الوزراء التونسيين والفرنسيين وسمح للوزير الأول التونسي لأول مرة منذ 1881 برئاسة مجلس الوزراء.

وكانت هذه التعديلات سبيلا لتفعيل السيادة المزدوجة ومجابهة مطالب الحركة الوطنية بحلول يرضاها المستوطنون ويرفضها الوطنيون، وتدخل هذه السياسة في إطار سياسة التسكين والتهدئة التي توختها الحماية بتشريك القوى السياسية القابلة لمبدإ الحماية في أداء دور الوساطة السياسية والإدارية وتبرير الوضع القائم، وقد وجدت هذه السياسة امتدادا لها في مستوى الإدارة الجهوية والدينية والهيئات النيابية.

3-الإدارة الجهوية

اتسم التنظيم الإداري الجهوي بصيغة هجينة تجمع بين الإدارة التقليدية والإشراف الأجنبي، إذ حافظت فرنسا على الأطر والهياكل السائدة في فترة ما قبل الحماية، وألزمتها بالخضوع لجهاز رقابة فرنسي.

ومن المعلوم أن كامل البلاد التونسية ظلت خاضعة إلى 1884 للحكم العسكري ثم انتشرت المراقبات المدنية تدريجيا ولم تبق تحت سلطة الجيش الفرنسي ابتداء من سنة 1896 إلا أراضي الجنوب التونسي، باعتبارها

سيطر الفرنسيون على جميع مراكز الحكم واحتكروا المناصب الخطيرة لأنفسهم ووضعوا أيديهم على موارد البلاد المالية وخصصوا جل أبواب الميزانية للانفاق على انتشار الاستعمار.

يضم مجلس الوزراء إلى جانب المقيم العام بصفته رئيسا، الوزير الأول ووزير القلم والكاتب العام للحكومة والمديرين العامين للإدارة المركزية.

لم تكن المحافظة على النظام القيادي التونسي صادرة عن رغبة في تأكيد السلطة الداخلية التونسية وإنما عن اتجاه ثابت لتوظيف الجهاز الإداري التقليدي وتشريك النخب التونسية في تنفيذ المشروع الاستعماري.

كانت منطلقا لحركات تمردية واسعة ضد الجيش الفرنسي إبان الغزو العسكري.

ويتولى السلطة بالمناطق المعروفة باسم التراب العسكري -باستثناء قابس وقفصة وجربة- ضباط تابعون لقائد عام يقيم بمدنين ويشرف على مصلحة شؤون الأهالي.

ولم تكن المحافظة على النظام القيادي التونسي صادرة عن رغبة في تأكيد السلطة الداخلية التونسية وإنما عن اتجاه ثابت لتوظيف الجهاز الإداري التقليدي وتشريك النخب التونسية في تنفيذ المشروع الاستعماري دون أن تترتب على ذلك أية تبعات مالية على الخزينة الفرنسية.

ويبلغ عدد القواد 37، ويتمثل دورهم في تمثيل السلطة المركزية في المناطق الداخلية، ويتولى القايد إلى جانب اختصاصاته الإدارية والسياسية مهامَ أمنية وجنائية وعدلية.

ولا يخضع القواد لأيّ نظام أساسي لذلك كانوا يتقاضون جراياتهم مباشرة من مردود الضرائب ويدفعون رواتب أعوانهم من المشايخ والخلايف من نفس المصدر، وقد اقترنت خطة القيادة بعديد التجاوزات المالية والسياسية، فإلى جانب ما أظهره بعضهم من تعسف وجور وحرص على الكسب غير المشروع، كانت أيديهم تطال ممتلكات الغير وأرزاقهم فضلا عن الأموال العامة وأموال الإغاثة التي تقدمها السلطة المركزية للمنكوبين من جراء الكوارث الطبيعية.

وتردّ هذه التجاوزات إلى سببين، أولهما : الحرص على المحافظة على مكانة اجتماعية مرموقة، وثانيهما : قاعدة التعيين التي سارت عليها الإدارة في اختيار القواد. ولا تشذّ هذه الطريقة عن السياسة العامة لتوظيف الكوادر الأهلية، وهي تقوم على استقطاب أو إثبات العناصر البارزة في مجالات الخدمة المدنية أو المناصب الدينية من بين كبار الملاكين العقاريين والعائلات العريقة -التي كانت تحتكر بل تتوارث الخطط السياسية- والتي دأب الأهالي على طاعتها، وتعتبر الحماية أن إقرار هذه الشخصيات في مواقعها يضمن الانخراط في النظام الجديد ويدفع بقية المتساكنين لقبول الأمر الواقع، لذلك كانت الحكومة تختار القواد من بين أفراد العائلات المعروفة بولائها للاستعمار أو من أعيان القبائل أو من بين من لهم مزايا على الاستعمار.

وقد توسع مجال انتداب القواد بعد الحرب الكبرى وفي الثلاثينات وبذلك أمكن لبعض الفئات الجديدة والموالية دخول هذا الجهاز وأبرزهم مترجمو المراقبات المدنية وقدماء المحاربين.

ومع أن ولاء القواد لم يكن موضع ارتياب فقد كان نشاطهم يخضع لإشراف المراقبين المدنيين لذلك سارعت سلط الحماية بتركيز هذا الجهاز بجلّ المناطق.

وقد أفضى انتشار المراقبات المدنية إلى جانب القيادات إلى تقسيم البلاد إلى عشرين مراقبة مدنية باعتبار واحدة لكل قيادتين، ويرجع المراقبون المدنيون بالنظر مباشرة للمقيم العام، وتتمثل مهامهم في إصدار الأوامر للقواد والاطلاع على مراسلاتهم ولكنهم لا يحلون محلهم، ولا يتحملون تبعات سياستهم أمام الأهالي، وتهدف هذه الرقابة إلى فرض احترام مصالح المستوطنين وحقوقهم وإلى متابعة تنفيذ التراتيب الصادرة عن الإدارة المركزية.

وتتبوأ المهام الاستخبارية المركز الأول في مشاغل المراقبين المدنيين لذلك كانت سلطاتهم تشمل جميع فصائل الأمن من جندرمة وبوليس وغيرهم من الأعوان التونسيين، ويتولى المراقب المدني إمداد المقيم العام دوريا بالمعلومات والتقارير عن الأوضاع الأمنية والاقتصادية ومشاغل الرأي العام.

ومع أن دور المراقبين المدنيين كان رقابيا واستشاريا بالأساس فقد أتاحت لهم صلاحياتهم الأمنية انتهاج سياسة شخصية والتأثير على خيارات الحكومة إزاء

المنطقة الراجعة لهم بالنظر، وبذلك انحرفوا عن مهمتهم الأصلية وأصبحوا يتدخلون مباشرة في شؤون الإدارة المحلية التي أصبحت تدريجيا إدارة مزدوجة وبذلك تعاظمت تكاليفها بعد أن كان الدافع الأساسي للمحافظة على الهياكل الإدارية التونسية هو الاقتصاد في مصاريف الإدارة.

وتتجلى الازدواجية والتفاوت بين صلاحيات الهيئات الإدارية الفرنسية والتونسية بصورة مختلفة في المجال العدلي. ويظهر حرص الفرنسيين على تخطي السيادة التونسية من خلال انتزاع اختصاصات المحاكم التونسية وتجديد المرجعيات القانونية بما يتلاءم والأهداف الاستعمارية.

أ- التجزئة العدلية

بعد نشأة الحماية بقليل عوضت المحاكم الفرنسية المحاكم القنصلية المنصوص عليها في المعاهدات السابقة للحماية، ولم تنتظر فرنسا توقيع معاهدة المرسى لوضع اللبنات الأولى للقضاء الفرنسي، فقد نصّ قانون 18 أفريل 1883 على إنشاء محكمة ابتدائية فرنسية بتونس العاصمة و10 محاكم صلح. وقد عهد إلى هذه المحاكم بالفصل في نوازل المتداعين الأوروبيين بصورة تامة، وتشمل اختصاصاتها مادة الأحوال الشخصية والمواد المدنية والتجارية والجزائية، وقد كان للمحكوم عليهم حق استئناف هذه الأحكام بالخارج. وترجع المحاكم الفرنسية بالنظر مباشرة لوزارة العدل الفرنسية، أما القضاء التونسي فكان لا ينظر إلا في القضايا التي تهم التونسيين. وبالرغم من تعهد فرنسا باحترام مظاهر السلطة الداخلية فقد جرى توسيع اختصاصات المحاكم الفرنسية إذ امتد نظر هذه المحاكم إلى نزاعات الرعايا الأهالي التي يكون فيها أحد الطرفين أوروبيا وبذلك أصبح القضاء الفرنسي المرجع العدلي الأساسي بالبلاد وتبوأ أعلى المراتب وانتقل له تبعا لذلك النظر في المسائل السياسية وفي القضايا التي تتعلق برواد الكفاح الوطني ومناضليه وأصبح أداة لتطبيق الأوامر الجائرة والأحكام الاستثنائية.

ونتج عن اقتحام الفرنسيين للميدان القضائي مع المحافظة على المؤسسات العدلية السابقة تضخم ملحوظ للأنظمة القضائية بحيث أصبحت لتونس خمسة أصناف من المؤسسات العدلية أولها فرنسي وثانيها مشترك وتمثله المحكمة العقارية أما باقيها فيشمل المحاكم الشرعية الإسلامية والمحاكم النظامية التونسية ومحاكم الأحبار.

وكان القضاء الشرعي ينظر في كل النزاعات المتعلقة بالأحوال الشخصية، فيما كانت «عدالة الباي» تنطبق في القضايا الجزائية والإدارية. أما النزاعات التجارية فكانت محل نظر المحاكم العرفية الخاصة بكل مهنة. ثم جاء قانون 1 جويلية 1885 لينظم عملية التسجيل العقاري وجعل النظر في العقارات المسجلة من اختصاص المحاكم الفرنسية أو المشتركة بحيث أصبح نظر المحاكم الشرعية مقصورا على الحقوق العينية والعقارات غير المسجلة وشؤون الأوقاف.

وبالتوازي أنشئت محاكم عدلية نظامية تعتمد القوانين الوضعية (مثل مجلة العقود والالتزامات ومجلة الحقوق العينية وغيرها).

أما محاكم الأحبار اليهودية فبقيت على أحوالها القديمة تنظر في مادة الأحوال الشخصية للطائفة اليهودية. والحاصل أنّ تجاوزات السلط الفرنسية في مجال القضاء وافتكاك صلاحيات المحاكم التونسية بالتدرّج بدعوى أن الحضور الفرنسي في هذا الميدان هو الضمان الوحيد الذي تطمئن إليه الجالية الفرنسية بتونس قد أفضى إلى تعقيد المنظومة القضائية وتهميش المحاكم التونسية وحصر اختصاصاتها في مجالات ضيقة.

وتظهر الهيمنة الاستعمارية بصورة أعمق في مجال النظم والمؤسسات التمثيلية ذات الصبغة القطاعية والمهنية والعامة.

بالرغم من تعهد فرنسا باحترام مظاهر السلطة الداخلية جرى توسيع اختصاصات المحاكم الفرنسية. وأصبح القضاء الفرنسي المرجع العدلي الأساسي بالبلاد.

أصبح نظر المحاكم الشرعية مقصورا على الحقوق العينية والعقارات غير المسجلة وشؤون الأوقاف.

كانت طريقة تمثيل التونسيين بالندوة الاستشارية موضع تنديد الحركة الوطنية التي طالبت بعد 1919 بإحياء دستور 1861 وتأسيس مجلس تفاوضي له حق وضع برنامج جلساته والنظر في الميزانية.

ب- النظم الاستعمارية

نقلت سلط الحماية إلى تونس عددا من الهيئات الاستشارية والتمثيلية في إطار الإحاطة بمصالح الجالية الفرنسية، والحقيقة أنّ المستوطنين أصروا منذ البداية على تكوين مجالس بلدية ومؤسسات قطاعية تمكنهم من إبلاغ صوتهم إلى السلط التنفيذية، ولم تكن طبيعة النظام الاستعماري تسمح بتشريك التونسيين في عضوية هذه الهيئات أو بإقامة نظام نيابي لتعديل موازين السلطة، واقتصر الأمر في البداية على إحداث الغرف التجارية والزراعية والمجالس البلدية، ثم جاء المجلس الاستشاري سنة 1891 استجابة لتوازنات سياسية داخل الجالية الفرنسية ولتمثيل مصالح المعمرين لدى الحكومة، ولم يرتق هذا المجلس إلى مستوى الهيئات البرلمانية وبقي مجلسا شوريا (منتخبا) يتركب من ممثلي الغرف الفلاحية والتجارية والمعمرين، مهمته مناقشة الميزانية دون أن يكون له حق المبادرة التشريعية.

وقد أضاف المقيم العام ألابتيت (Alapetite) لهذا المجلس في 2 فيفري 1907 قسما تونسيا يتكون من 16 عضوا من بينهم يهودي، تتولى الإدارة تعيينهم من بين كبار الملاكين والأعيان والمثقفين، ولم يكن مسموحا للقسم التونسي بالمشاركة في اجتماعات القسم الفرنسي واقتصر دوره على تبليغ رغائبه للسلطة بمناسبة مناقشة الميزانية.

وكانت طريقة تمثيل التونسيين بالندوة الاستشارية موضع تنديد الحركة الوطنية التي طالبت بعد 1919 بإحياء دستور 1861 وتأسيس مجلس تفاوضي له حق وضع برنامج جلساته والنظر في الميزانية.

وحين ننظر في تعامل رجال الحماية مع هذه المطالب نلاحظ إصرار السلط القائمة وغلاة الاستعمار على مقاومة كل مبادرة تنادي بإقامة حياة دستورية حقيقية، وقد أفضى ذلك إلى الدخول في مناورات سياسية طويلة لإحباط الحركة الدستورية، من ذلك إحداث وزارة للعدلية والمجلس الكبير وحذف الكتابة العامة للحكومة باسم إصلاح النظم القائمة وتمكين التونسيين من المشاركة في الحياة العامة. لهذا السبب شرع المقيم العام لوسيان سان Lucien Saint بعد الحرب العالمية الأولى في تعديل تركيبة الندوة الاستشارية وتحوير اختصاصاتها، وآل الأمر إلى إلغائها وتعويضها بالمجلس الكبير وكان يتكون من قسم فرنسي وعدد أعضائه 50 (ينتخبون حسب مبدإ التمثيل النسبي) منهم 22 يمثلون المصالح الاقتصادية الكبرى (الصناعة، التجارة، الزراعة) و28 يمثلون الجالية الفرنسية في المناطق التي يكثر فيها المستوطنون وهي بنزرت وتونس والكاف وسوسة وقابس.

كما تم الاحتفاظ بالقسم التونسي بالمجلس الكبير. واللافت للنظر أن عدد أعضائه (18) ظل دون عدد الفرنسيين بكثير رغم قرار ترفيعه إلى 28 سنة 1928.

أما اختيارهم فيتم من قبل مجالس الجهات والقيادات بمعدل 18 نائبا. وأما الباقون فيتم انتخابهم من قبل الأقسام التونسية بالحجرات التجارية والزراعية. وقد ظل المجلس الكبير يعمل حسب الصورة التي رسمها أمر سنة 1922 إلى أن جرى تعديله في سبتمبر 1945 بإدخال مبدإ المساواة العددية بين أعضاء القسم التونسي وأعضاء القسم الفرنسي.

ومن الواضح أن إحداث المجلس الكبير جاء ليستجيب لتوازنات مصلحية أو سياسية أملتها تطورات الظرف السياسي الداخلي. ولكن نظام الحماية لم يسمح بإقامة نظام نيابي لتمثيل الأغلبية الساحقة من التونسيين لذلك ظل المجلس الكبير هيئة استشارية لا تملك حق المبادرة التشريعية ولا يلزم رأيها الحكومة وانحصر دورها في مناقشة الميزانية وإبداء الرأي في المسائل المتصلة بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

ولم تكن طبيعة النظام الاستعماري وما يفترضه من عدم مساواة سياسية تتيح أسلوبا أعدل في إشراك مختلف



محكمة تونسية (1898)

المتساكنين في إدارة الشؤون العامة، إلا أن الإصرار على تأكيد التفوق الفرنسي في مستوى التمثيل النيابي وتوزيع المواقع الاقتصادية والنفوذ السياسي كان مصدرا مستمرا للتململ الشعبي والاحتجاج الوطني.

والظاهر أن الحكومات الفرنسية المتعاقبة كانت مرتاحة لنظام الحماية وما توفره من مزايا سياسية واقتصادية، لهذا السبب لم تشهد المؤسسات التي قام عليها هذا النظام تحويرات هيكلية تستجيب لمطالب الوطنيين،

وتبعا لذلك كان المناخ السياسي العام يتجه نحو التصلب والتضييق على الحريات العامة والخاصة كلما ازدادت الاحتجاجات الشعبية.

ومع أن الاستعمار جدّ في ترسيخ مفهوم الشراكة السياسية مع رموز السلطة التنفيذية والنخب الإدارية الموالية له فقد ظلت الحماية جهازا تسلطيا يخضع لسيطرة أقلية أجنبية متنفذة تتولى رسم السياسات العامة للبلاد وفق مصالحها.

منتقيات ببليوغرافية

Cohen Hadria (Elie), *Du protectorat français à l'indépendance tunisienne*, Souvenirs d'un témoin *socialiste*, Nice, 1976.

Despois (Jean), *Initiation à la Tunisie*, Paris, 1950.

Fitoussi (Elie), Bénazet (Aristide), *L'Etat tunisien et le protectorat français, histoire et organisation* (1925 à 1931), 2 vol, Paris, 1931.

Ganiage (Jean), *Histoire contemporaine du Maghreb de 1830 à nos jours*, Paris, 1994.

Goldstein (Daniel), *Libération ou annexion. Aux chemins croisés de l'histoire tunisienne 1914-1922*, MTE, Tunis, 1978.

Genet (Jean), *Etude comparative du protectorat tunisien et du protectorat marocain*, thèse, Paris, 1920.

Julien (Charles André), *L'Afrique du Nord en marche, nationalismes musulmans et souveraineté française*, Paris, 1952.

Kassab (Ahmed), *Histoire de la Tunisie – L'époque contemporaine*, Tunis, STD, 1976.

Le Tourneau (Roger), *Evolution politique de l'Afrique du Nord musulmane (1920-1961)*, Paris, 1962.

Mahjoubi (Ali), *L'établissement du protectorat français en Tunisie*, thèse, Tunis 1977.
Viollis (André), *Notre Tunisie*, Paris, 1939.

المجتمع والاقتصاد

نور الدين الدقي

تدعم المركز الاقتصادي الذي أحرزته فرنسا بتونس منذ بدايات القرن التاسع عشر بشكل ملحوظ بعد 1881، ولم يكن رواج المشروعات الفرنسية ناتجا عن ميزات تفاضلية خصوصية وإنما عن تدخل صريح من السلط السياسية لتحييد الأطراف الأوروبية المنافسة والاستفراد بالمجال الاقتصادي التونسي.

وحين ننظر في الأهداف البعيدة للنظام الاستعماري نرى أنّ سياسة الحماية اتجهت بصورة أولية إلى رعاية مواقع الرأسمالية الفرنسية وتشجيع حركة الإعمار، لذلك تركز النشاط الاقتصادي على الإنتاج الزراعي واستغلال الموارد الطبيعية، وأدى ربط تونس باقتصاد المتروبول إلى اتساع دائرة التعامل الرأسمالي في المجالات التجارية والصناعية والمالية، وأفضى ذلك إلى تضييق الخناق على الاقتصاد الأهلي وإعادة توزيع الثروة العقارية لصالح أقليات أجنبية دخيلة.

وترافق المد الاقتصادي مع تغييرات جذرية في التركيبة السكانية والتنظيم الاجتماعي.

الوضع الديموغرافي

اتسمت الأوضاع الديموغرافية العامة من بداية الاحتلال إلى نهاية الحرب الكبرى بالاستقرار والسكون. وتختلف المصادر حول تقدير العدد الجملي للسكان، والمرجح أن تونس كانت تعدّ سنة 1881 بين مليون ونصف المليون ساكن. وقد كان هذا الرصيد السكاني لا يفي بحاجة اقتصاد استعماري متغير.

ويبدو مؤكدا أن سكون الوضع الديموغرافي كان سببا في استقدام اليد العاملة الأجنبية من الأقطار المجاورة (طرابلس والجزائر وإيطاليا)، والأهم من ذلك أن ضعف الكثافة السكانية أتاح توسع الحركة الاستيطانية الفرنسية وحفز سلط الحماية على استقطاب المعمرين وتركيزهم بالأرياف، والمعلوم أن نسق النمو الديموغرافي بدأ يرتفع مع بداية القرن العشرين، وبلغ عدد السكان 1.740000 نسمة سنة 1911 و2.000939 سنة 1921، ومن المفيد التأكيد على أن هذه الزيادة تعزى أساسا إلى عاملين إثنين، أولهما: انخفاض معدل الوفيات. وثانيهما: تزايد نسبة المهاجرين من المستوطنين الأجانب.

ويمكن القول إنّ المجتمع التونسي لم يواجه إلى سنة 1930 تحديات ديموغرافية تذكر، باستثناء الكوارث الطبيعية والأمراض الوبائية التي كانت تجتاح البلاد دوريا، لذلك كان التوازن الكمي والنوعي بين الموارد البشرية والموارد الطبيعية يتحقق بصورة طبيعية، ويعزى ذلك إلى تواصل ارتفاع عدد الوفيات وعدم استفادة التونسيين من التأطير الصحي الذي يتمتع به الأوروبيون.

ونلاحظ أنّ دخول تونس طورا ديموغرافيا جديدا في بداية الثلاثينات قد تزامن مع تفاقم المصاعب الاقتصادية نتيجة الأزمة العالمية، ويجدر التأكيد على أن التحول السكاني وما نتج عنه من تغييرات في مستوى البنية البشرية والعمرية كان نتيجة لتطورات سابقة أهمها: استقرار -بل تصاعد- حركة الهجرة وارتفاع نسبة الولادات بصورة مطردة (27٪ سنة 1926 و36٪ سنة 1936 و41٪ سنة 1954).

وتبعا لذلك شهدت تونس حيوية ديموغرافية ملحوظة في فترة مابين الحربين تترجم عنها الإحصاءات الرسمية إذ بلغت نسبة النمو السكاني 6،8٪ بين 1919 و1923 و15،7٪ بين 1944 و1945.

كانت تونس تعدّ سنة 1881 بين مليون ونصف المليون ساكن. وقد كان هذا الرصيد السكاني لا يفي بحاجة اقتصاد استعماري متغير.

لم يواجه المجتمع التونسي إلى سنة 1930 تحديات ديموغرافية تذكر، باستثناء الكوارث الطبيعية والأمراض الوبائية التي كانت تجتاح البلاد دوريا، لذلك كان التوازن الكمي والنوعي بين الموارد البشرية والموارد الطبيعية يتحقق بصورة طبيعية.


عائلة تونسية في مطلع الثلاثينات.

ورغم قلة العدد الجملي للسكان فقد أصبحت تونس تعاني اكتظاظا سكانيا بسبب عدم التناسب بين الكثافة السكانية والموارد الاقتصادية، وصارت تشكو من تزايد عدد العاطلين عن العمل بعد أن كانت تعاني نقصا في القوى العاملة. وكانت أكثر الاتجاهات بروزا بعد الحرب العالمية الثانية هي تشبيب مجتمع وإشاعة نمط الحياة الحضرية مما ولّد الحاجة إلى القيام باستثمارات إضافية في مستوى التأطير الصحي والبنية التحتية لمواجهة النمو السكاني.

وقد برزت الآثار الاقتصادية والاجتماعية للنمو الديموغرافي بصفة جلية بعد الحرب العالمية الثانية. إذ عدّلت الحيوية السكانية قواعد حيازة الأرض والعمل وساهم في تفكيك المساحات الزراعية والأراضي الجماعية.

في الأثناء شهد التنظيم الاجتماعي حركية داخلية في اتجاهات عديدة تجسّمت في تنامي التطلعات الاجتماعية والوطنية وتزايد حركات الهجرة نحو المدن، في ما اشتد حرص الأقلية الأوروبية على تثبيت امتيازاتها وتسخير جهاز الدولة لخدمة أهدافها.

التنظيم الاجتماعي

اقترن انتشار الاستعمار بتغييرات اقتصادية نوعية من أبرزها اتساع رقعة الإنتاج الرأسمالي وانتشار الإنتاج من أجل السوق، وترافق تحول الوضع الاقتصادي مع تغير المراتب الاجتماعية وظهور شروخ عميقة في بنية المجتمع ومكوناته.

والواقع أنّ الجوانب الاقتصادية لم تكن العامل الوحيد المحدد لتطور المجتمع لأن السياق الاستعماري شكّل دافعا إضافيا إما لإعادة التصنيف أو لتجديد البنية الاجتماعية وفق مقاييس جديدة.

وحين ننظر في العوامل المؤثرة في تطور المجتمع نرى أن الظروف السياسية وطبيعة العلاقات الاجتماعية في السياق الاستعماري لم تكن أقل وقعا من المتغيرات الاقتصادية على مسار الحراك الاجتماعي ومستويات التمايز بين المجموعات والأفراد والفئات، لهذا السبب انفرد المستوطنون وفي مقدمتهم أصحاب المال والأعمال بالنفوذ الاقتصادي والسياسي ووظفوا دواليبه لخدمة مصالحهم. ويسترعي الانتباه أن تفوّق كبار المعمرين وممثلي الشركات الرأسمالية الكبرى لم يكن اقتصاديا بقدرما كان سياسيا بالنظر إلى احتكارهم لجل المقاعد النيابية بالمجالس التمثيلية وسيطرتهم على كبريات الصحف والجمعيات المهنية، وهكذا تحوّل المستوطنون إلى مجتمع منظم يتحكم في وسائل التأثير السياسي والاقتصادي ويوجه الخيارات التي تمس شؤون البلاد ومستقبلها.

يلي المجتمع الاستعماري في الترتيب جمهور الأهالي، وكان بطبيعته مقسما إلى تشكيلات اجتماعية متمايزة تنتظم داخل أطر جماعية محددة من أهمها القبيلة والطريقة الصوفية والطائفة المهنية.

لم يكن تفوق كبار المعمرين وممثلي الشركات الرأسمالية الكبرى اقتصاديا بقدرما كان سياسيا بالنظر إلى احتكارهم لجل المقاعد النيابية بالمجالس التمثيلية وسيطرتهم على كبريات الصحف والجمعيات المهنية.

وبصرف النظر عما نال البناء الاجتماعي من تغيير فإن أبرز ما خلّفه الواقع الاستعماري من تأثيرات هو تسريع الحراك الاجتماعي وإعادة هيكلة المجتمع بالتوازي مع تطور القطاعات الاقتصادية العصرية.

وعندما نتمعن في مكونات هذه الحركية واتجاهاتها نلاحظ أن تفكيك الأطر التقليدية للعلاقات الاجتماعية نتيجة لتطور هياكل الإنتاج قد أفرز تصنيفات اجتماعية جديدة. ولعل أبرز ما يميز هذا الواقع الاجتماعي الجديد هو بروز نظام الإجارة وشموله لجل القطاعات الاقتصادية العصرية الجديدة فيما ظهرت شرائح اجتماعية عصرية مثل أرباب الصناعات والورشات الحديثة وأصحاب الأعمال الحرة فضلا عن الفئات المتوسطة والطبقة العاملة. ويجدر التأكيد على أن جدلية التقهقر والصعود الاجتماعي لازمت انتشار الاستعمار وشملت مختلف الأوساط الاجتماعية التونسية، ويأتي في مقدمة العوامل المؤثرة في السكون المجتمعي انتقال السلطة إلى الفرنسيين واتساع رقعة الاستعمار الزراعي.

والمعلوم أن تغيير قواعد التعامل الاقتصادي قد عجل في إفقار شرائح عديدة من التونسيين أو في تهميشها، ونجد في مقدمة هذه المجموعة الطبقة المسيرة التقليدية (المماليك وبعض أعيان البلدية) التي حرمها الاستعمار من وسائل النفوذ السياسي وبالتالي من السيطرة على المواقع الاقتصادية الحساسة.

كما شمل التقهقر الاجتماعي الفئات الحضرية الوسطى أي جماعات الحرفيين وصغار التجار والمالكين الذين عجزوا عن التأقلم مع الأوضاع الاقتصادية الجديدة أو أفلسوا نتيجة لمنافسة هياكل الإنتاج والتوزيع الاستعمارية.

أما في الأرياف فقد تعرضت شرائح عديدة من الفلاحين إلى مختلف ضروب الابتزاز والإقصاء لا سيما في المناطق المجدبة وذات الاقتصاد الرعوي بعد انتزاع أراضيهم ومسالك انتجاعهم وإلحاقها بأملاك المعمرين. وآل تضييق الخناق على القبائل المنتجعة إما إلى الاكتفاء بموارد المناطق المجدبة أو إلى تحويل عدد من رجالها إلى أجراء عند المعمرين أو إلى النزوح إلى المدن.

وفي المقابل شهد التركيب العام للمجتمع تحولات عميقة شملت المراتب الاجتماعية ونسق الحراك البنائي للمجتمع، إذ مكّن تطور القطاع الاقتصادي العصري بعض العناصر البورجوازية المتوسطة أو الصغيرة (تجار ورجال الأعمال ومقاولين ووسطاء) من الارتقاء بسرعة في السلّم الاجتماعي بفضل مواكبة تقدم الفلاحة الأوروبية أو الاستفادة من الطرق الرأسمالية في المجالين التجاري والمصرفي.

وتستدعي هذه الظاهرة الاهتمام لأنها تؤشر على بداية مرحلة «سوسيولوجية» جديدة سيكون لها تأثير واضح في تاريخ تونس، ولعل أهم ما يمكن استنتاجه من ذلك هو أن النخب الاقتصادية الوطنية ستكون أداة للتغيير في مجالات عديدة :

أولها، إدخال الأنشطة الاقتصادية الرأسمالية العصرية في البيئة التقليدية التونسية، فتكونت مؤسسات تجارية وصناعية وزراعية وطنية عصرية في المحيط التونسي، وجرى التمهيد لبعث مصارف أهلية ومؤسسات تعاونية.

وثانيها : تجديد المشهد السياسي بدخول أبرز وجوه الاقتصاد التونسي الهيئات النيابية السياسية أو المهنية والالتحاق بصفوف الأحزاب الوطنية.

كما عرفت هذه الكتلة باهتمامها البالغ بالتعليم وبدوره في ترقية المجتمع، والحقيقة أنّ تطوير التعليم وفتح مجاله لجميع التونسيين أصبح مطلبا وطنيا منذ نهايات القرن التاسع عشر، وهكذا أقبل أبناء الحرفيين والتجار والموظفين وبعض أبناء الريف على التعليم العصري بالمدرسة الصادقية وغيرها من المدارس، وشكل خريجو المدارس العصرية كتلة ثقافية نشيطة بلغ إشعاعها ميادين الآداب والفنون والصحافة والسياسة وكان أفراد هذه الكتلة يزودون الحركة الوطنية والنقابية بالكوادر والأطر المتوسطة.

شمل التقهقر الاجتماعي الفئات الحضرية الوسطى أي جماعات الحرفيين وصغار التجار والمالكين الذين عجزوا عن التأقلم مع الأوضاع الاقتصادية الجديدة.

كانت النخب الاقتصادية الوطنية أداة للتغيير في مجالات عديدة: أولها، إدخال الأنشطة الاقتصادية الرأسمالية العصرية في البيئة التقليدية التونسية، وثانيها: تجديد المشهد السياسي بدخول أبرز وجوه الاقتصاد التونسي الهيئات النيابية السياسية او المهنية.

أصبح تطوير التعليم وفتح مجاله لجميع التونسيين مطلبا وطنيا منذ نهايات القرن التاسع عشر.



ورشة صناعات تقليدية (1910).

ازداد دور الأصناف الاجتماعية التي ارتبطت اقتصاديا أو إداريا بالمنظومة الاستعمارية، من ذلك كوادر القيادات والإدارات المركزية ومن قام بدور الوساطة بين الأهالي والمستوطنين

إلى جانب هذه القوى الصاعدة ازداد دور الأصناف الاجتماعية التي ارتبطت اقتصاديا أو إداريا بالمنظومة الاستعمارية، من ذلك كوادر القيادات والادارات المركزية وكل من قام بدور الوساطة بين الأهالي والمستوطنين، سواء كانوا من أرباب الأعمال أو من المضاربين الذين اندمجوا في اقتصاد السوق وأصبحت مصالحهم محكومة باستمرار العلاقات الاقتصادية الليبرالية.

والحقيقة أنّ المنهاج الاقتصادي الذي سارت عليه الحماية كان يهدف أولا وبالذات إلى دفع الاستثمار الخاص وفي مقدمته الاستثمار الفرنسي وحمايته وتوسيع مجالات توظيفه، ويتضح ذلك في التركيز على القطاعات الاقتصادية ذات الجدوى العالية وتشجيع الاستعمار الزراعي باعتباره من أوكد الأولويات السياسية والاقتصادية.

يعتبر تعديل أسس الملكية العقارية أول لبنة في عملية إعادة هيكلة الريف التونسي حسب مقتضيات الاقتصاد الاستعماري.

الاستعمار الزراعي

يرتبط انتشار الاستعمار الزراعي بتلازم ظاهرتين متكاملتين، هما : الحركة الاستيطانية، ونشوء القطاع الفلاحي المضاربي، والمعلوم أن الاستعمار الزراعي كان رافدا أساسيا من روافد الحركة التوطينية وأحد الأسس التي ارتكز عليها انتشار الرأسمالية الاستعمارية، ويعتبر تعديل أسس الملكية العقارية أول لبنة في عملية إعادة هيكلة الريف التونسي حسب مقتضيات الاقتصاد الاستعماري.

I- تجديد أسس الملكية العقارية

واجه الاستعمار الفرنسي أشكالا من الملكيات العقارية لم تعد معروفة بأوروبا. فقد كانت أغلب العقارات الريفية خاضعة إلى جملة من التراتيب المتشعبة من أبرز سماتها هشاشة حق الملكية وغموضها في ما ينيف على سبعة أعشار الأراضي الصالحة للزراعة، وتوزّع الملكية العقارية إلى أصناف عديدة ومتنوعة تتداخل في صلبها الحقوق، وهي: الملك الخاص وملك البايليك والأحباس العامة والخاصة، والأراضي المشاعة، والأراضي الموات، والأراضي الجماعية أو العروشية.

ولعلّ أهم سمة مميزة لهذه العقارات هي افتقارها إلى الضوابط القانونية وتعرضها للتعديات من جانب الأجوار أو الانتزاع من قبل مراكز القوى السياسية.

وقد تذرعت سلط الحماية بهذا التشعب لتتدخل لفائدة أصحاب الرساميل المنتشرة في المجال الزراعي. فصدر في 1 جويلية 1885 تشريع عقاري جديد يلغي حقوق الارتفاق التي توفرها القوانين التونسية للأجوار والبايليك، ويعطي للأوروبيين ضمانات ثابتة وواضحة على الأراضي التي اشتروها.

ينص التشريع الجديد على إنشاء محكمة عقارية تسمى المحكمة المختلطة وهي مؤسسة استثنائية تعنى بالنظر في مطالب التسجيل للعقارات المدنية والريفية في مصالح دفتر خانة التي أنشئت خصيصا لذلك.

والغرض من التسجيل هو إعطاء الأملاك مفهوما محددا غير قابل للنقض والحد من تداخل الحقوق في الأراضي المتملكة على وجه الشياع والأملاك الجماعية.

ولئن لم يفض القانون الجديد إلى إعادة هيكلة الأملاك الزراعية على أسس متجانسة، فقد مكن من تحقيق جملة من الأهداف من أهمها :
- تحديد الملكية العقارية وضبطها حسب المعايير الرأسمالية وذلك بتسليعها وإخضاعها للمبادلة والتفويت والرهن والمقايضة،
- ترسيخ أسس الملكية الخاصة وحمايتها من التعديات، إذ لا يجوز أن تنتزع من أي كان ملكيته الخاصة إلا بموجب نص قانوني مبرر ومعلل.

كما ساهم تشريع 1885 في تحول الرؤية الاقتصادية للمدخرات العقارية، لذلك فقدت الأرض قيمتها كرمز من رموز الثروة والجاه الاجتماعي واكتسبت قيمة اقتصادية ونقدية لا ريب فيها، فارتفعت أثمانها ارتفاعا ملحوظا.

ويسترعي النظرَ أن التشريع الجديد سمح بخوصصة جانب كبير من أملاك الدولة ومن الأراضي الموات والأملاك العروشية، وقد استفاد من هذا التحول بالدرجة الأولى الأوروبيون، وكذا بعض الفلاحين الميسورين وكبار الملاكين من الأهالي، إذ تزامن تطبيق قانون 1885 مع انتشار مرض "الفيلوكسرا" في مزارع الكروم بفرنسا وإيطاليا، فوقعت المضاربة على تدنّي أثمان الأراضي بتونس والمراهنة على إمكانية استعمالها في غراسة الكروم.

وقد اتسمت مرحلة ما قبل التسعينات من القرن 19م بإطلاق حرية الرساميل المضاربة للسيطرة على العقارات الزراعية، فكانت المقاسم تباع لغير المزارعين ثم يتم التفويت فيها لصالح الايطاليين، وقد شارك في حركة المضاربة العديد من رجال البنوك والصناعة ورجال السياسة الذين كانوا بحكم وظائفهم لا يهتمون بالاستغلال الزراعي المباشر، لذلك قاموا بتجزئة الأراضي الكبرى إلى مساحات صغيرة وفوتوا فيها بأثمان مرتفعة للمعمرين الإيطاليين رغم المخاطر السياسية التي ينطوي عليها استيطان أولئك الأجانب بالريف التونسي، وهذا ما يفسّر الضغوط التي مارسها المعمرون الفرنسيون على الإقامة العامة لوقف تيار المضاربة ولبعث سياسة استعمار رسمي على غرار ما وقع بالجزائر.

II-"النهب العقاري" وتشكّل الملكيات العقارية الاستعمارية

ابتداء من سنة 1892 عرف الاستعمار الزراعي انطلاقة جديدة برزت آثارها في تدخل السلط العمومية لسن سياسة استعمار رسمي، وفي إقبال المزارعين الفرنسيين على الاستقرار بدواخل البلاد، وتبعا لذلك بدأت الأرياف التونسية تشهد تغييرا بنيويا ملحوظا بالتوازي مع تراجع ظاهرة الاستعمار التغيبي والمضاربي.

وينبغي التأكيد على الدور الذي اضطلعت به الادارة الاستعمارية في توسيع مجال الأراضي العمومية لغاية التفويت فيها للمعمرين، ويردّ ذلك إلى الرغبة في تطويق خطر الاستيطان الإيطالي بالأرياف وإلى ترغيب الفرنسيين في تعويضهم شيئا فشيئا.

ساهم تشريع 1885 في تحول الرؤية الاقتصادية للمدخرات العقارية، لذلك فقدت الأرض قيمتها كرمز من رموز الثروة والجاه الاجتماعي واكتسبت قيمة إقتصادية ونقدية لا ريب فيها.

كانت أربع شركات كبرى تستغل على امتداد فترة الحماية 23٪ من الأملاك الزراعية الأوروبية.

وقد سخّرت الدولة الجهاز التشريعي لتوسيع مشمولات الأراضي العمومية، مستغلة في ذلك الحيل الفقهية الخاصة بالعقارات المحبسة والأراضي الموات التي تعتبر ملكا لمن أحياها أو للمجموعة أي للدولة.

وقد ثبتت نجاعة هذا الإجراء من خلال التفويت في الأراضي السيالية الواقعة حول مدينة صفاقس إلى عدد من كبار المستثمرين الفرنسيين بأثمان رمزية (10 فرنكات للهكتار الواحد) والمعروف أن الباي سبق أن فوّت في هذه العقارات لعائلة سيالة ثم استرجعها منها سنة 1871. إلا أنها ظلت محمّلة بحقوق متنوعة (حبس، إنزال، مغارسة...) ومع ذلك فقد ضمت الإدارة الاستعمارية جميع هذه الأراضي إلى ممتلكاتها ثم إنها حاولت استغلالها عن طريق غراسة الزياتين اعتمادا على عقود المغارسة.

وبهذه الصورة أمكن للدولة أن تفوّت في أكثر من 150000 هكتار من الأراضي السيالية، منها 28000 هكتار لشركة صفاقس- قفصة و45000 هكتار للأهالي. وبالتوازي مع ذلك تمّ توسيع القاعدة العقارية للمعمرين في بقية المناطق إذ تمكن المزارعون الفرنسيون من الحصول، بين 1892 و1914 على 140000 هكتار من أملاك الدولة وهكذا أصبحت جملة الأراضي التي تخضع للسيطرة الفرنسية تمسح 560000 هكتار (دون اعتبار 130000 هكتار التي انتقلت إلى ملك الأوروبيين من غير الفرنسيين).

ورغم الجهود المبذولة لدفع الحركة الاستيطانية فقد ظل تركّز الملكية أهم سمة مميزة للاستعمار الزراعي، بحيث كان سنة 1950، حوالي 3000 معمّر أجنبي يستغلون 800 ألف هكتار منها 550000 توجد شمالي السلسلة الظهرية وبالخصوص في منطقة تونس والمجاز، وزغوان، وسليمان. من ناحية أخرى تفيد الإحصائيات بأن أربع شركات كبرى كانت تستغل على امتداد فترة الحماية 23 ٪ من الأملاك الزراعية الأوروبية وهي الشركة الفرنسية الإفريقية (48000 هكتار)، وشركة فسفاط قفصة (28000 هكتار)، والمجمع العقاري التونسي (28000 هكتار)، وشركة المزارع الفرنسية (27000 هكتار).

III- التدخل الرأسمالي وظهور الزراعة المضاربية

لعل أهم نتيجة أفضى إليها التقاء الرأسمالية الغربية بالاقتصاد التونسي هي فصل البلاد تدريجيا عن محيطها الجغراسياسي الطبيعي وإدماجها في بوتقة الاقتصاد الغربي، ولكن ذلك لا يعني أن يد التحديث قد شملت كل أوجه الحياة الاقتصادية، فقد ظلّ الطابع ما قبل الرأسمالي طاغيا على القطاعات الإنتاجية الأساسية.

ولعل أبرز سماته هي سيطرة الاقتصاد المعاشي على الحياة الريفية وتركز الإنتاج على الزراعات غير القابلة للتصدير وعلى عدد محدود من المواد الاستهلاكية.

كان القطاع الزراعي الأهلي يشكو جملة من النقائص من أهمها صغر حجم المستغلات (15 هكتارا في المعدل) مع غموض وتشعب في الوضع العقاري وندرة في الاعتمادات المالية فضلا عن جمود الهياكل الزراعية التي كانت تحول دون تطوير هذا القطاع، فظل مردود الأرض ضعيفا وبقيت تقنيات الإنتاج متخلفة.

ولعل أهم سمة ميزت بنية الاقتصاد الزراعي الأهلي هي اتجاهه نحو إشباع الحاجات الأولية للمتساكنين، ورغم بقاء هذا الاقتصاد خارج دائرة التعامل النقدي والتبادل المفتوح فقد كان يؤمّن الاكتفاء الذاتي الغذائي في المواد الأساسية (باستثناء أعوام الجائحة) ويقدم بعض فواضل الإنتاج في المواد القابلة للتصدير مثل الزيوت والتمور والأصواف.

إلى جانب ذلك أفضت الحركة التوطينية وما صاحبها من تجديد لأسس الملكية وتعصير لهياكل الاستغلال إلى تنامي قطاع رأسمالي وليد ينتج أساسا للتصدير وكان

هذا التطور على حساب القطاع الأهلي، ولعل أهم إشكال يطرحه هذا التحول هو مدى تأثير هذه الظاهرة على البنية الاجتماعية والاقتصادية بالأرياف .

ينبغي التأكيد على أن فترة التعمير أو الاعمار التي تلت مرحلة التجهيز وما رافقها من تغيير في شروط الإنتاج وأشكاله لم تنطلق إلا بين 1892 و1914، وهذا ما يفسر تمسّك أغلب الفلاحين حتى الحرب العالمية الأولى بأراضيهم واحتفاظ الأرياف بنمط عيشها. ومع تطور العلاقات النقدية وتنامي الصلات التجارية مع الخارج أخذت الطرائق الزراعية الحديثة تدخل الريف التونسي بالتدرّج، وقد تزامنت هذه الحركة مع تراجع الأشكال القبلية للملكية وتوسع القاعدة العقارية للمعمرين، وكذلك أخذت الزراعة القائمة على تحقيق الاكتفاء الذاتي تنحسر وتفسح الطريق شيئا فشيئا للإنتاج من أجل السوق.

وبدخول الطرق الإنتاجية العصرية تركز الاستغلال على الغراسات ذات المردودية المرتفعة المعدة للتصدير الخارجي (مثل الكروم والقمح اللين والزيوت) وهي في مجملها مواد مزاحمة للمنتوجات الجزائرية والفرنسية.

لقد فرض هذا التوجه على الإدارة الاستعمارية ومن ورائها الحكومة الفرنسية تبعات اقتصادية وسياسية تجلّت في رصد حصص هامة من الميزانية لإقامة البنية الأساسية الضرورية للاستغلال الزراعي، وانتهاج سياسة جمركية حمائية فضلا عن التدخل المباشر لمنح جملة من الامتيازات العينية والنقدية للمنتجين ضمانا لترويج المنتوج بالسوق الفرنسية بتسعيرات مرتفعة.

ولئن لم تكن الزراعة العصرية حكرا على الأجانب فإن الأوروبيين وعلى رأسهم الفرنسيون كانوا أول مستفيد من دعم الدولة ومن دخول الطرائق الحديثة إلى هذا القطاع لاسيما بعد الحرب العالمية الأولى، حيث انتشرت التقنيات المتطورة فأصبح جل المعمرين يطبقون تداولا زراعيا مدروسا وبذورا منتخبة ويقبلون على استعمال الآليات الميكانيكية، وقد سمحت المكننة وما صاحبها من تطوير لطرق الاستغلال برفع حجم المحاصيل في هناشير الجنوب من 5 إلى 20 قنطارا ابتداء من سنة 1914، وكذلك تطورت المساحات المخصصة للكروم من 1100 هكتار في بداية الاحتلال إلى 23400 هكتار سنة 1920 و50600 هكتار سنة 1933.

ولعل أهمّ قطاع حققت فيه الزراعة الاستعمارية أعلى مستويات المردودية هو قطاع الزيوت إذ غرس المعمرون الملايين من الأشجار، لا سيما في غابة صفاقس حيث ارتفع عدد أصول الزيتون إلى 000 800 2 سنة 1914. أما على الصعيد الوطني فقد انتقل العدد الجملي لهذه الأشجار من 8 ملايين أصل زيتون إلى 27 مليونا سنة 1955.

أفضت الحركة التوطينية وما صاحبها من تجديد لأسس الملكية وتعصير لهياكل الاستغلال إلى تنامي قطاع رأسمالي وليد ينتج أساسا للتصدير.

1 - النفوذ الاقتصادي

أ- التوسع المالي

أخذ الفرنسيون بعد الاحتلال، بزمام السلطة الاقتصادية وأفضى احتكار النفوذ السياسي والاقتصادي إلى تخصيص المشروعات المربحة للفرنسيين واستبعاد غيرهم من الأوروبيين من المناقصات العمومية إذا تساوت الحظوظ. وإذا استثنينا الاستثمار الزراعي لاحظنا أن الاهتمام تركز على المشروعات الإنشائية والإنتاجية ذات المردودية العالية والسريعة.

ويدل النظر في مراحل بناء الاقتصاد الاستعماري على اتجاه التوظيفات المالية العمومية نحو إنشاء المرافق الأساسية مثل السكك الحديدية والطرقات والموانى، أما التدخل الرأسمالي الخاص فقد اتّخذ أشكالا مختلفة الكثافة تراوحت بين التوظيفات المضاربية في المجالين العقاري والزراعي وفي الاستثمار الإنتاجي في مشروعات استخراج المعادن وجلب مياه الشرب والتأمين والمصارف والنقل البري.

افضى احتكار النفوذ السياسي والاقتصادي إلى تخصيص المشروعات المربحة للفرنسيين واستبعاد غيرهم من الأوروبيين من المناقصات العمومية إذا تساوت الحظوظ.

وعلى العموم فقد استأثر الإنتاج الزراعي إلى حدّ سنة 1914 باهتمام الدوائر المالية الرسمية والخاصة ثم أصبح الاستعمار المنجمي هو السمة الطاغية على الحركة الاقتصادية.

ولم يكن تدفّق رؤوس الأموال الأجنبية منتظما أو بمعدلات ثابتة وإنما كان شديد التقلب تتعثر خطاه أو يتوقف على فترات دورية نتيجة للأزمات المالية التي تمتد آثارها إلى جميع أنحاء العالم.

ويجدر التأكيد على أنّ الرأسمالية الاستعمارية لم تتطور بصورة عفوية أو مستقلة، فإلى جانب الضمانات التي كانت تمنحها الإدارة للخواص من حماية جمركية وامتيازات تسعيرية جرى تقسيم واضح بين مجالات تدخل الدولة وميادين انتشار الرأسمال الخاص، فتركزت الاستثمارات العمومية على القطاعات غير المربحة مثل إنشاء البنى التحتية، فيما سيطرت المؤسسات الخاصة على أكثر القطاعات مردودية مثل القطاع الزراعي والمنجمي التصديري وكذا قطاع التوريد والتصدير والأنشطة الصناعية.

تركزت الاستثمارات العمومية على القطاعات غير المربحة مثل إنشاء البنى التحتية، فيما سيطرت المؤسسات الخاصة على أكثر القطاعات مردودية مثل القطاع الزراعي والمنجمي التصديري.

ثم إن الدولة كانت تقدم بكل سخاء التعويضات والمنح وضمانات الأرباح لمختلف الشركات الاستعمارية من ذلك التفويت مجانا في هنشير الشعال (28000 هكتار) لشركة صفاقس-قفصة والتنازل مؤقتا عن استخلاص الرسوم الجبائية الموظفة على السفن في موانئ تونس، وسوسة وصفاقس وضمان حدّ أدنى من الأرباح لشركة السكك الحديدية «عنابة-قالمة».

ومع ذلك فإن تدخّل الدولة لم يفض إلى بروز رأسمالية الدولة وإنما اقتصر التدخل العمومي على رعاية المشروعات الخاصّة و"تأطيرها" فضلا عن دعم حركة التراكم الرأسمالي الغربي، إذ كانت القيم والأرباح التي يجنيها المستعمرون تساق إلى المتروبول وهناك فقط تتحوّل إلى رأسمال دائم.

وإنّ الدراسات المتوفرة لا تعطي أرقاما دقيقة حول الاستثمارات الخاصّة وليست لدينا بيانات ضافية ودقيقة إلاّ في ما يخصّ رؤوس الأموال العمومية، ونحن نلاحظ أن تونس حصلت بين 1902 و1912 على ثلاثة قروض قيمتها الإجمالية 205 ملايين فرنك بفائدة تتراوح بين 3 و5٪ استخدمت لمدّ الخطوط الحديدية وشق الطّرق وتهيئة الأراضي الزراعية.

وقد بلغ حجم الدين العام ما يزيد قليلا عن 300 مليون فرنك بين 1914 و1939 ولكن انخفاض قيمة الفرنك وتسديد الأقساط انتهى إلى الحدّ بدرجة كبيرة من عبء الدين، وفي الفترة بين 1947-1955 قدّمت الحكومة الفرنسية لتونس قروضا بلغ مجموعها 81 مليار فرنك بفائدة قدرها 1،5 ٪.

أمّا بالنسبة للاستثمارات الخاصّة فقد بلغ حجم رأس المال المدفوع من قبل الشركات الخفية الاسم التي تمارس نشاطها في تونس فحسب (وعددها 1116) 146،4 مليون فرنك سنة 1934.

وأهمّ هذه الشركات تأسّس قبل الحرب العالمية الأولى برؤوس أموال أغلبها من أصل فرنسي وأكبرها شركة الفسفاط والسكك الحديدية «صفاقس - قفصة» وشركة الترّامواي بتونس، وشركة موانئ تونس وسوسة وصفاقس، وشركة الغاز والمياه بتونس.

وقد بلغ إجمالي استثمارات هذه المؤسسات 65 مليار فرنك بين 1947 و1955 وهو رقم لا يعكس -رغم أهمّيته- القيمة الحقيقية لممتلكاتها بتونس.

وقد تمّ استثمار هذه الأموال في القطاع الزراعي والمنجمي والتحويلي ومشاريع البناء أساسا.

وتجدر الاشارة إلى أن نهاية القرن الماضي قد شهدت بداية النشاط المصرفي المنظّم، ويرتكز نشاط البنوك التجارية وأغلبها فرنسية على تمويل تجارة التصدير



الخط الحديدي صفاقس-قفصة (حوالي 1900)

والاستيراد والنقل الداخلي للمحاصيل مع تقديم القروض للمستهلكين، وقد تخصّصت بعض المؤسسات المصرفية في خدمة القطاع الزراعي فأصبحت بنوكا للقرض والرهن العقاري.

ب- البنية الأساسية

يمكننا أن نجزم بأن البنية التحتية ووسائل النقل كانت أبرز إنجاز حقّقته المشروعات الاستثمارية فقد أحدث الاستعمار شبكة حديثة من الطرقات والسكك الحديدية وخطوط البرق والمطارات والموانئ ومع ذلك فلابدّ أن نشير إلى أن تشييد البنية الأساسية لم يخضع لمصلحة البلاد الآجلة ولم يراع احتياجات أغلبية السكان من الأهالي، فقد كان الهدف منها هو توفير الشروط اللازمة لتغلغل الاقتصاد الاستعماري في دواخل البلاد أو مراعاة للمصالح الأمنية والاستراتيجية للجيوش الفرنسية، ولضرورة ربط المنافذ البحرية بمراكز الثروات المنجمية ومواقع المستوطنات الزراعية.

وجدير بالملاحظة أنّ أغلب هذه التجهيزات وقع تمويلها بواسطة قروض سدّدتها خزينة البلاد التونسية وهذا يعني أن تكلفتها تحمّلها بالأساس دافع الضرائب الأهلي فيما استفادت منها بالدرجة الأولى مجموعات أجنبية صغيرة ومنظمة.

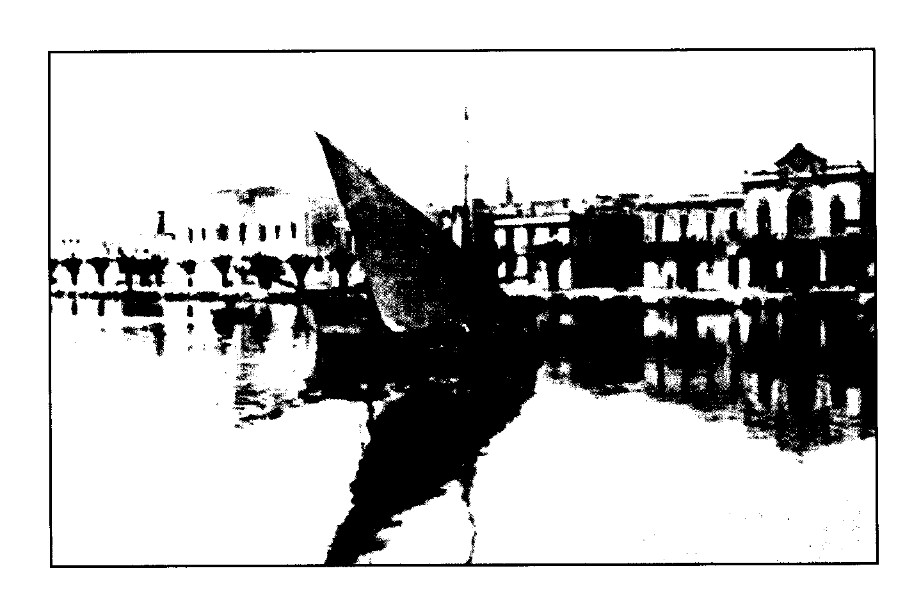
إلى جانب ذلك مثلت حركة تشييد التجهيز الاقتصادي والزراعي فرصة سانحة للشركات الاستعمارية الكبرى لتسويق بضاعتها وللحصول على أرباح طائلة يندر كسبها في أوروبا.

ويبلغ طول شبكة السكك الحديدية بتونس 2160 كلم وقد ارتبط مدّ هذه الخطوط ارتباطا وثيقا بالمساعدات المادية المستمرة التي قدمتها الدولة. وقد تحول الاهتمام بعد الحرب العالمية الأولى إلى تطوير شبكة الطرقات التي أنشئت في بداية الأمر لأغراض عسكرية ثم لم تلبث أن امتدت إلى المناطق التي تكثر فيها المستوطنات الزراعية، ولكن الجهات التي لم ينشط فيها الاستغلال الاستعماري إلا مؤخرا مثل الوسط الغربي ظلت تشكو من قلة الطرقات.

ج- الاقتصاد المضاربي ومجالات الاستغلال

ساعد توطين حوالي 200 ألف معمر وإقبال الشركات الفرنسية على الانتصاب بتونس على إثراء النسيج

لم يخضع تشييد البنية الأساسية لمصلحة البلاد الآجلة ولم يراع احتياجات أغلبية السكّان من الاهالي، وتم تمويل هذه التجهيزات بواسطة قروض سدّدتها خزينة البلاد التونسية.



ميناء مدينة سوسة في القرن العشرين

تحولت تونس من منطقة زراعية صرفة تقتصر فيها الصناعة على الأعمال الحرفية إلى مجال اقتصادي مزدوج التركيب ينتج جزئيا لتلبية حاجات الأسواق الخارجية من المواد الزراعية والخامات المعدنية.

الاقتصادي وتنويعه، وسرعان ما تحولت البلاد من منطقة زراعية صرفة تقتصر فيها الصناعة على الأعمال الحرفية إلى مجال اقتصادي مزدوج التركيب ينتج جزئيا لتلبية حاجات الأسواق الخارجية من المواد الزراعية والخامات المعدنية.

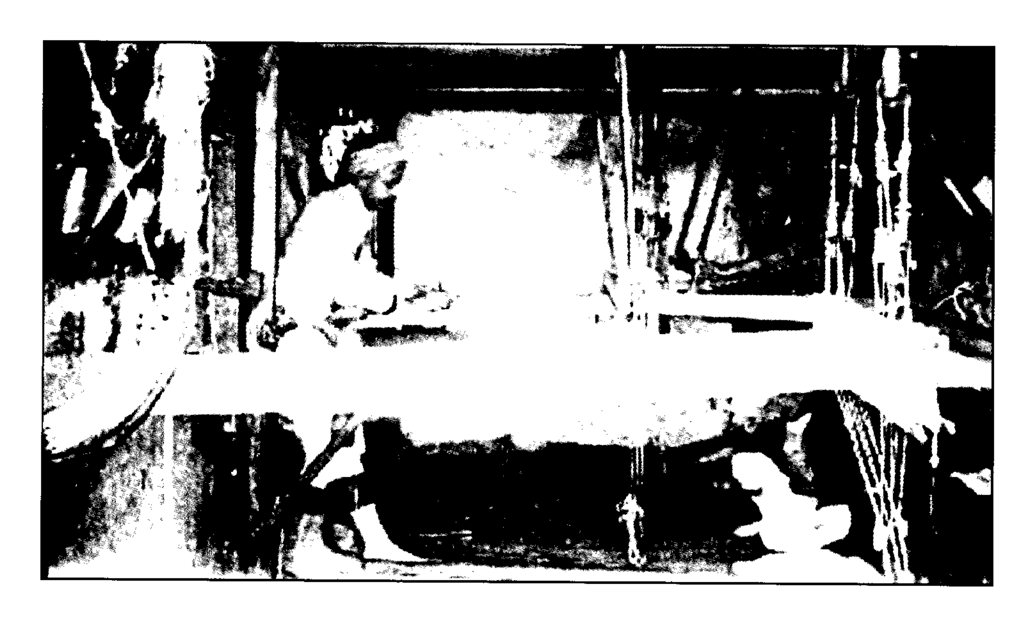
لقد مثل القطاع المنجمي مجالا استغلاليا جديدا وهاما بفضل حجم مرابيحه ووفرة إنتاجه فجندت الدولة طاقتها لتطويره، وأسندت رخص الاستغلال بشروط مالية ميسرة وسنت التشريعات الملائمة، وساهمت في مدّ شبكات السكك الحديدية وأعطت جميع التسهيلات القانونية والاقتصادية للشركات الخفية الاسم الراغبة في الانتصاب. فنشطت بذلك الصناعة الاستخراجية وأصبحت تونس من أكبر منتجي الفسفاط في العالم وأحد مزوّدي أوروبا بالمواد الأولية من حديد وزنك ورصاص وبذلك أتمت حركة الاستغلال المنجمي إدماج البلاد التونسية داخل الدورة الاقتصادية الاستعمارية وبوّأتها مكانة متميزة في إطار التقسيم الرأسمالي العالمي للعمل.

تتوفّر الثروات المنجمية في المناطق الداخلية البعيدة عن موانئ التصدير، ويمثل الفسفاط أعظم ثروة منجمية بالبلاد إذ تتراوح قيمته بين 40 و45٪ من قيمة المواد المستخرجة من باطن الأرض، وقد انطلق استغلال الفسفاط وتصديره سنة 1899 أي بعد سنتين من تأسيس شركة الفسفاط والسكك الحديدية صفاقس-قفصة، وقد بلغ الإنتاج ذروته سنة 1930 (ما يعادل 3.5 مليون طن) وبلغت تونس بذلك الرتبة الثانية عالميا بعد الولايات المتحدة، ولكن هذا الإنتاج لم يلبث أن انخفض تحت تأثير المنافسة المغربية والأمريكية إلى 2034000 طن سنة 1938 (أي 15٪ من الإنتاج العالمي) ثمّ إلى أقل من مليوني طن سنة 1955.

وكانت جل المؤسسات الاستعمارية المنتجة للخامات تحقق ارباحا طائلة ولكنها لا تقيم وزنا لتأثير نشاطها على المحيط المحلي ولا تنظر إلى الاقتصاد التونسي إلا من زاوية مصالحها الخاصة وتحقيق الربح السريع.

هـ - الصناعات التحويلية

رغم التطور الكبير الذي شمل صناعات استخراج المعادن فإن البلاد التونسية لم تتحول إلى منطقة صناعية بالمفهوم الأوروبي، أما السبب فيكمن في تهافت الباعثين الأجانب على المكاسب الاقتصادية السهلة وفي مقدمتها الامتيازات الاحتكارية والمشاريع الإنشائية مضمونة



صناعة النسيج في الورشات الحرفية (1910)

الأرباح، لذلك اتجهت أنشطة المؤسسات الاقتصادية القائمة بالدرجة الأولى إلى تصدير المواد الخام والقيام بالتحويلات الضرورية على عين المكان لتلبية بعض حاجيات السوق الداخلية.

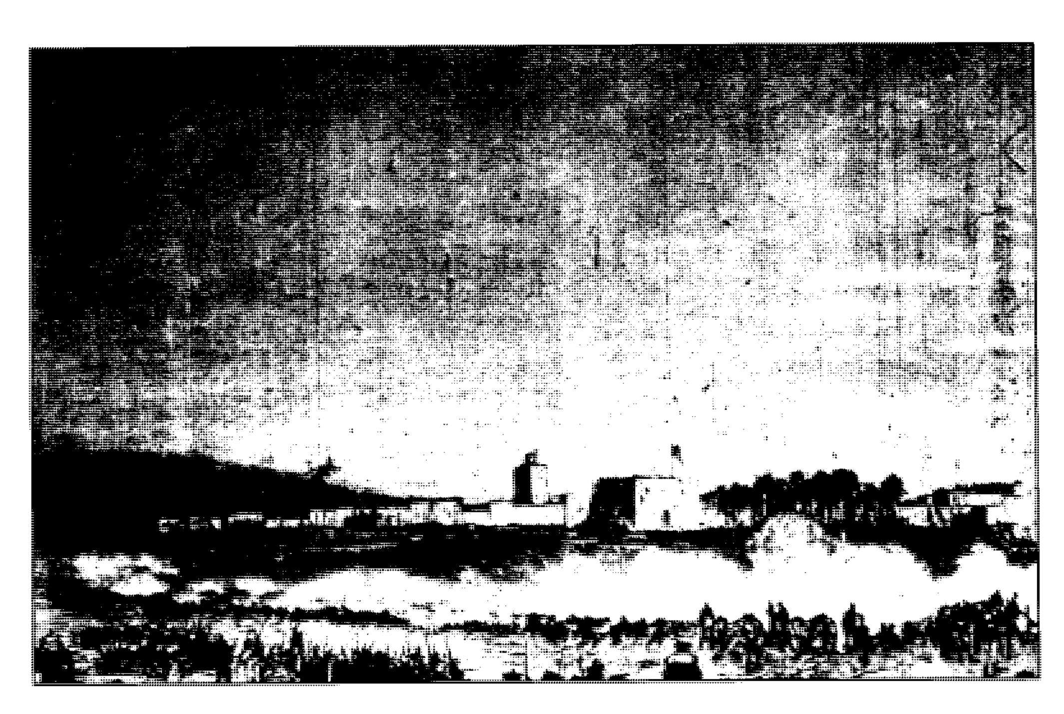
ولم يكن السياق الاقتصادي العام يحفز على الاستثمار في الصناعات التحويلية بالنظر إلى ندرة اليد العاملة المختصة من ناحية، وإلى عجز المنتوجات المحلية عن منافسة السلع المستوردة، ومن ثمّ كان إمداد هذه الأسواق بالسلع كاملة الصنع من الخارج أكثر ربحية من صناعتها داخل البلاد، وهكذا تم الإبقاء على التبعية الاقتصادية والصناعية لبلادنا.

وقد ساعدت ظروف موضوعية عديدة منها الحربان العالميتان وارتفاع كلفة توريد بعض المواد على تركيز بعض المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة ومنها عدد من مصانع التعليب والتبغ والنبيذ والمعاصر وصناعات مواد البناء وقد كانت أغلب هذه الصناعات تعتمد وسائل تقنية بسيطة وتشغّل يدا عاملة كثيفة.

بعد الحرب العالمية الثانية شهدت الصناعات التحويلية نشاطا ملحوظا بحكم تزايد الاستثمارات في هذا القطاع وارتفاع الحاجيات تحت تأثير الضغط الديموغرافي المتزايد، فظهرت مجموعات جديدة من الصناعات مثل صناعة الاسمنت والصناعات الميكانيكية الخفيفة وتوسّع قطاع التعدين وشمل نشاطه سبك الرصاص والحديد والزنك.

و- الاقتصاد الأهلي

ساعد تغلغل الرأسمالية الفرنسية في تونس على ربطها باقتصاد المتروبول مع المحافظة على الأوضاع الخصوصية للاقتصاد التقليدي. ولكن بروز أساليب الإنتاج الحديثة لم يفض إلى إعادة بناء الاقتصاد التونسي على أسس متجانسة بل إلى تركيز منظومة إنتاج متطورة في سياق اقتصاد راكد. وسرعان ما تحولت هذه الثنائية الاقتصادية إلى ظاهرة هيكلية ثابتة وقد كان لهذه الظاهرة امتداد في نسق الحركة الاقتصادية التي أصبحت تخضع إلى ضغوطات الظرفية الداخلية أي إلى تقلبات الأحوال الطبيعية فضلا عن المؤثرات الخارجية وفي مقدمتها تغيّر أسعار المواد الأولية وكساد الأسواق الأجنبية. ورغم اتساع رقعة الإنتاج الرأسمالي فقد ظل الإنتاج الزراعي التقليدي سائدا. أما بالمدن فقد انحصر النشاط الاقتصادي الأهلي في المهن التقليدية المنظمة تنظيما حرفيا محكما.



تصدير المنتوجات الزراعية بميناء بنزرت (1910)

وتبرز إحصاءات سنة 1946 أن حوالي70٪ من التونسيين (أي 086 217 2) كانوا يعيشون بطريقة مباشرة من الزراعة ومن تربية الماشية. وكانت الفلاحة التقليدية عاجزة بحكم تواضع وسائلها التقنية عن تأمين الاكتفاء الغذائي الأهلي بصورة منتظمة من ناحية وعن التلاؤم مع الظروف الاقتصادية الجديدة من ناحية أخرى.

وكان من أكثر الاتجاهات بروزا في بداية القرن العشرين انتشار الاقتصاد النقدي في الأوساط الريفية بما ساعد على تفتح الاقتصاد المعاشي على السوق الرأسمالية كما أفضت التغييرات التي شملت أشكال ملكية الأرض وتراجع الملكية القبلية إلى انحسار الزراعة القائمة على تحقيق الاكتفاء الذاتي وتزايد الإنتاج من أجل السوق.

شهد القطاع الحرفي تدهورا مستمرا من جراء تدفق السلع الأوروبية على الأسواق التونسية.

في ذات الوقت شهد القطاع الحرفي تدهورا مستمرا من جراء تدفق السلع الأوروبية على الأسواق التونسية. والمعلوم أنّ القطاع الحرفي كان خلال القرن الماضي يعمل بالأساس لتلبية الحاجات الضرورية للسكان، وتشترك الصناعات الحرفية مع الزراعة التقليدية في جملة من الخصائص البنيوية من أهمها ضعف المستوى التقني، وتدنّي الإنتاجية واعتماد العمل على الطاقة البشرية.

فقد كان الحرفي شأنه شأن الفلاح منتجا صغيرا يملك أدوات الإنتاج الخاصة ويمارس الاقتصاد القائم على العمل الشخصي لتلبية الحاجيات الاستهلاكية الضرورية بالمدن والأرياف. وتقوم هذه الصناعة بتحويل المواد الأولية الزراعية والحيوانية. وتعدّ قطاعات النسيج والخزف والأبسطة (الزرابي) والشاشية (أغطية الرأس) عماد القطاع الحرفي الأهلي.

ولم يكن المنتوج الحرفي معدا للاستهلاك الداخلي فحسب بل كانت فوائض الإنتاج من بُسُط وأقمشة وملابس تصدّر إلى الخارج، فقد بلغ إجمالي ما صدّرته تونس في نهاية القرن الماضي 932 680 فرنكا من الأقمشة الصوفية و960 227 فرنكا من الأقمشة الحريرية والقطنية، وتنفرد صناعة أغطية الرأس (الشاشية) بتنظيم هيكلي خاص فقد كان هذا القطاع قبل الحماية

من أكثر القطاعات رخاء إذ كان محورا لشبكة كثيفة من الأنشطة التكميلية والمبادلات الداخلية والخارجية ومدارا لثروات طائلة.

ولكن المنافسة الأجنبية واشتداد القيود التي كانت تفرضها الجمعيات المهنية أدّيا إلى كبح تطور هذه الصناعة في اتجاه الإنتاج الآلي لأن رأس المال التجاري وإن سمح بتراكم بعض الثروات وانتشار الاقتصاد النقدي فهو لم يمكّن من تحسين المستوى التقني ومن تحويل صناعة الشاشية إلى قاعدة تتيح الانتقال إلى الإنتاج الآلي.

ز- التبعية التجارية

مثلت السيطرة على التجارة الخارجية هدفا ثابتا للاستعمار، قبل الاحتلال وبعده، وكانت فرنسا بحكم صلاتها التاريخية بتونس أسبق دول أوروبا إلى إحاطة



سوق القرانة بتونس (حوالي 1905)

علاقاتها ببلادنا بعدد من الاتفاقات التجارية، وتطوّر الأمر بعد 1890 إلى إدماج تونس بالتدرج في إطار وحدة جمركية ضيقة مع فرنسا، وقد نتج عن ذلك إعفاء السلع والمنتوجات الفرنسية من رسوم الواردات عند دخولها تونس، وفي المقابل ألغيت الأداءات على الصادرات التونسية الأساسية من حبوب وزيوت ومواش عند ترويجها في فرنسا ولكن في حدود كميات وحصص معينة.

ومكّن دخول تونس تحت المظلّة التجارية الفرنسية من تحقيق جملة من الأهداف الحيوية :

أوّلها : تفوّق التجارة الفرنسية بتونس على تجارة سائر الدول،

وثانيها: خدمة مصالح المستوطنين، إذ مكّن أسلوب الحصص كبار المزارعين المختصين في إنتاج المواد الأولية الفلاحية من بيع منتوجاتهم بالسوق الفرنسية بأسعار تفاضلية،

مكّن دخول تونس تحت المظلّة التجارية الفرنسية من تحقيق جملة من الأهداف الحيوية، أهمها: تفوق التجارة الفرنسية بتونس على تجارة سائر الدول.

آل التبادل غير المتكافىء إلى حصر التجارة الخارجية التونسية في تصدير سلع زهيدة القيمة تلبية لحاجيات الأسواق والمراكز الصناعية الأجنبية.

وثالثها: ترويج المواد الصناعية الفرنسية بتونس بأثمان أرفع من الأسعار الجاري بها العمل في الأسواق الخارجية الأخرى.

وآل هذا التبادل غير المتكافىء إلى حصر التجارة الخارجية التونسية في تصدير سلع زهيدة القيمة تلبية لحاجيات الأسواق والمراكز الصناعية الأجنبية من المواد الأوّلية وجلب المواد التجهيزية والبضائع كاملة الصنع والسلع الفاخرة من الخارج. وكانت تونس تختص في تصدير ثلاث سلع زراعية أساسية هي : زيت الزيتون والحبوب والخمور وتأتي الزيوت في الرتبة الأولى بنسبة 36 ٪ ، وابتداء من سنة 1913 تراجعت نسبة المواد الفلاحية في التجارة الخارجية لفائدة الخامات المعدنية والفسفاط.

منتقيات ببليوغرافية

Amin (Samir), *L'économie du Maghreb, Vol 1: La colonisation et la décolonisation,* Paris, *1966.*

Ben Achour (Mohamed Aziz), *Catégories de la société tunisoise dans le 2ème moitié du 19ème siècle,* Tunis, 1989.

Chevalier (Louis), *Le problème démographique nord-africain.* Paris, PUF, 1948.

Lépidi (Jules), «Les courants commerciaux de la Tunisie» *Bulletin économique et social de la Tunisie, 1949.*

Liauzu (Claude), *Salariat et mouvement ouvrier en Tunisie: crises et mutations*, Paris, 1978.

Mzali (Mohamed Salah), *L'évolution économique de la Tunisie*, thèse, Tunis, 1921

Poncet (Jean), *La colonisation et l'agriculture européenne en Tunisie depuis 1881*, thèse d'Etat, Paris, 1962.

Pennec (Pierre), *Les transformations des corps des métiers de Tunis sous l'influence d'une économie externe de type capitaliste*, ISEA, 1964, Dactyl.

Rivet (Daniel), *Le Maghreb à l'épreuve de la colonisation*, Paris, 2002.

Tabone, J.M Carmel, *L'économie générale du commerce extérieur de la Tunisie*, thèse, Tunis, 1934.

Saurin (J), *Le peuplement français en Tunisie*, Paris, 1910.

Sebag (Paul), *La Tunisie Essai de monographie*, Paris, 1951.

Vibert (Jean), «Tableau de l'économie tunisienne», *Bulletin économique et social de la Tunisie*, 4ème trimestre 1955.

الدقي (نور الدين)، **المغرب العربي والاستعمار الفرنسي**، تونس 1997.

عيساوي (شارل)، **التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال افريقيا**، بيروت 1985.

الحركة الوطنية التونسية (1907-1956)

مقدمة : الحركة الوطنية التونسية (1907 - 1956)
حركة الشباب التونسي (1907 - 1912)
نشأة الحزب الحر الدستوري التونسي(1920 - 1934)
النضال من أجل الاستقلال (1934 - 1952)
الحركة النقابية (1924 - 1952)
المقاومة والتحرير (1952 - 1956)

مقدمة : الحركة الوطنية التونسية
1956-1907

محمد لطفي الشايبي

لئن عبّرت ردود الفعل المحلّية بالأرياف والمدن التونسية منذ فرض الحماية الفرنسية (1881-1883) إلى حدود الحرب العالمية الأولى (1914) عن حركة رفض محدودة الفاعلية، فإنّها سرعان ما احتدّت مع نتائج السياسة الاستعمارية المتّبعة : (السياسة العنصرية وإقصاء الأهالي من المشاركة الفعلية في تسيير شؤونهم، الاستحواذ على الأراضي الفلاحية واستغلال الثروات المعدنية...) وبالتالي فإن الحركة الوطنية الجنينية التي دبّت في مطلع القرن العشرين لم تلبث أن تطوّرت من حركة نخبوية (حركة الشباب التونسي) إلى حركة سياسية مهيكلة تحمل مواصفات الحزب السياسي العصري (الحزب الحرّ الدستوري التونسي ثم الحزب الحرّ الدستوري الجديد).

ولتلمّس خصوصيات الحركة الوطنية التونسية طوال هذه الحقبة، وجب التركيز لا فقط على عامل الزمن، بل أيضا على التراكم الذي شهدته مختلف فتراتها وما اكتسبته من تجارب نضالية ميّزتها عن غيرها من الحركات التحريرية سواء منها المغاربية أو الأجنبية. وتتمثّل ميزتها الأولى في ارتباطها العضوي بالمبادئ العصرية التي عمل رواد الإصلاح على التعريف بها منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر إذ ساهمت الحركة التعليمية بالبلاد التونسية قبل انتصاب الحماية في نشر هذه المبادئ والتعريف بها وذلك منذ تأسيس المدرسة الحربية بباردو والمعهد الصادقي (1875). وتواصل المدّ الإصلاحي الوطني في فترة الحماية إثر تأسيس جمعية الخلدونية (1896) وجمعية قدماء تلامذة المعهد الصادقي (1905) والمنتدى التونسي (Le cercle tunisien) في نفس السنة. واستمرّ هذا التوجّه المركّز على أهمية التعليم مع الحزب الحرّ الدستوري التونسي في العشرينات ثم الحزب الحرّ الدستوري الجديد من بعده في الثلاثينات إلى حدود الظفر بالاستقلال.

كما اضطلعت الصحافة الوطنية الناطقة باللغة العربية وكذلك الحركة الأدبية والمسرحية والجمعياتية بدور فعّال في نشر الثقافة السياسية وتبسيطها. ولئن ساعد هذا التفاعل بين الحركتين التعليمية الرسمية والأهلية من جهة والصحفية والجمعياتية من جهة أخرى على تأطير أجيال متعاقبة من المناضلين، فإن الميزة الثانية للحركة الوطنية تتمثل في تطوّر موقفها من السياسة الاستعمارية وما أفرزته من تناقضات وما أحدثته الحربان العالميتان الأولى والثانية من تحوّلات دعّمت حركة تحرير الشعوب المستعمرة وسياسة تصفية الاستعمار.

وساهمت التحوّلات التي شهدها المحيط الجغراسياسي المتوسّطي في تطوّر الحركة الوطنية ودفعها. ذلك أنّ البلاد التونسية بحكم موقعها معرّضة لتأثير مزدوج شرقي وغربي. وانطلاقا من هذه المعطيات، يمكن تحقيب تاريخ الحركة الوطنية أثناء الفترة المتراوحة بين 1907 و1956 إلى ثلاث فترات : حركة الشباب التونسي (1907-1918)، الحزب الحرّ الدستوري التونسي(1919-1952)، النضال من أجل الاستقلال (1952-1956). وقد شكّلت كلّ حقبة حلقة في سلسلة تطوّر الحركة الوطنية التي مرّت بالتجارب التالية : المطالبة بتشريك الأهالي في تسيير شؤونهم أثناء الحقبة الأولى، المطالبة بحكومة مسؤولة أمام مجلس منتخب ثم المطالبة بالاستقلال الداخلي فالاستقلال التّام.

وقد رافق هذه المطالب عمل دعائي حيث اتّخذ عدّة أوجه (الصحافة، الاجتماعات العمومية، العمل الجمعياتي...) وساعد على ترسيخ الروح الوطنية وتوظيفها لدى كافة شرائح المجتمع لإرغام سلطة

الحماية على قبول مبدإ الحوار والتفاوض. وقد تجنّد لهذا الهدف أجيال من المناضلين واستشهد الآلاف من التونسيين وتمكّنت الحركة الوطنية بفضل التعبئة الداخلية (تنظيمات الحزب، العمل الجمعياتي، المنظمات القومية...) والخارجية (حركة تصفية الاستعمار وتأثيرات الحرب الباردة إثر الحرب العالمية الثانية والرأي العام الغربي التحرّري) من الظفر تدريجيا بالاستقلال وبناء الدولة الحديثة.

حركة الشباب التونسي
(1907-1912)

توفيق العيادي

ظهرت الحركة الإصلاحية المسماة بحركة الشباب التونسي في بداية القرن العشرين. ذلك انه بعد أن قضت الجيوش الفرنسية على المقاومة المسلحة على إثر مجابهات امتدت طيلة الأشهر الأولى من الاستعمار، شهدت البلاد التونسية ظهور حركة مناهضة للوجود الفرنسي في البلاد عرفت تطورا ملحوظا وقد بادرت في فترة أولى بالقيام بعمل نخبوي تمثل في تقديم مطالب لها صبغة ثقافية واجتماعية ثم سرعان ما أخذ نشاطها بعدا سياسيا.

انحصرت هذه الحركة عامّة في الوسط الحضري وبالخصوص منه سكّان العاصمة حيث التحق بعض المثقفين التونسيين بالحركة ثم توسعت دائرة تأثيرها لتكتسح لاحقا الجماهير الشعبية وتعتمد النضال السياسي منذ أواخر الثمانينات من القرن التّاسع عشر.

وقد اعتبرت سنة 1907 تاريخ ميلاد حركة الشباب التونسي التي لم تأت من عدم بل هي وليدة نشاط ثقافي وتوعوي بدأ بعد سنوات قليلة من انتصاب الحماية بقيادة مجموعة جريدة «الحاضرة» التي تأسّست سنة 1888 وتجسّم في ظهور الجمعيّة الخلدونية (1896) وجمعيّة قدماء الصادقيّة (1905).

I- من النّشاط الثقافي والتوعوي إلى العمل المطلبي

1. بوادر حركة الشباب التونسي : النّشاط الثقافي والتوعوي

يمثّل صدور جريدة «الحاضرة» سنة 1888 أولى حلقات هذا النشاط وواحدا من أهمّ وجوهه. وقد جمعت هذه الجريدة عددا من المثقّفين التونسيين أغلبهم من خريجي المعهد الصّادقي الذين تلقوا ثقافة عصرية وتعرّفوا إلى أفكار المصلحين التونسيين وفي مقدّمتهم مؤسّس ذلك المعهد الوزير خيرالدين. فظهرت جريدة «الحاضرة» لتدافع عن مصالح التونسيين وتبيّن تردّي أوضاعهم وتنادي بضرورة تحسينها.

وفي موفّى سنة 1896 ساهم البعض من محرري «الحاضرة» في تأسيس «الجمعية الخلدونية» التي ترأسها محمد الأصرم وكان من أبرز الناشطين فيها. وهي جمعيّة ثقافية ترمي إلى نشر الثقافة العصرية بين الوافدين عليها وأغلبهم من طلبة الزيتونة. فبالإضافة إلى اللغة الفرنسية، تقدّم هذه المؤسسة محاضرات ودروسا تشمل مختلف ميادين المعرفة والثقافة ويلقيها أساتذة تونسيون وأجانب. ومن أشهر المحاضرين البشير صفر الذي لقيت محاضراته نجاحا كبيرا. وقد كسبت هذه المؤسسة دعم المقيم العام «روني مياي» René Millet الذي قام بتشجيعها ماديّا ومعنويّا باعتبارها بمثابة «جامعة شعبية» مفتوحة في وجه الجميع وخاصة منهم طلبة الزيتونة وتساعد على كسب الثقافة العصرية والاطلاع على مقوّمات الحداثة والتشبع بها. وهو ما تحمّس له عدد من طلبة الزيتونة فالتحقوا بالخلدونية.

أما أساتذة الزيتونة فقد ساند بعضهم من المتفتحين أمثال سالم بوحاجب هذا التوجه، وعارض المحافظون منهم وجود هذه الجمعية حتى لا تزاحمهم في نشاطهم التعليمي ولا تبعد الطلبة عن التكوين التقليدي الذي يؤمّنه جامع الزيتونة منذ زمن طويل أو تحوّلهم إلى أداة دعاية لحضارة الغرب.

نفس الموقف من الخلدونية اتّخذه الشقّ المتصلب من المعمرين، ولكن لأسباب أخرى، إذ يرى زعيمهم «فكتور دي كرنيار» (Victor de Carnières) أن

حركة الشباب التونسي هي حركة نخبوية قدّمت في مرحلة أولى مطالب ذات صبغة ثقافية واجتماعية، ثم سرعان ما أخذ نشاطها بعدا سياسيا.

الجمعية الخلدونية هي جمعية ثقافية ترمي إلى نشر الثقافة العصرية بين التونسيين.



الجمعية الخلدونية سنة 1910

هذه الجمعية ليست إلا مركزا من مراكز الدعاية للجامعة الإسلامية الهادفة إلى توحيد المسلمين تحت راية السلطان للوقوف في وجه التوسّع الأوروبي، كما يرى أن دروس" الخلدونية" ومحاضراتها سوف تحدث استفاقة إذ تفتح أبصار التونسيين على قيم فلسفة التنوير ومبادئها كالمساواة والحرية وحق تقرير المصير وتجعلهم يطالبون فرنسا بتطبيق هذه المبادئ في تونس.

ذلك ما كان يخشاه المعمّرون المتشدّدون الذين كثّفوا ضغطهم على المقيم العام حتى يتخلى عن دعمه للجمعية الخلدونية فتراجع بذلك نشاطها مما دفع بالمثقفين التونسيين إلى بعث جمعيّة ثقافية أخرى بديلة لتأخذ المشعل وهي "جمعيّة قدماء الصادقية" التي تأسست في 23 ديسمبر 1905. وإن أسندت رئاسة هذه الجمعيّة إلى خير الله بن مصطفى الذي كان يحظى بتقدير الجميع إذ هو من خيرة الوطنيين، فقد كان علي باش حانبه وكيل أحباس الصادقية المسيّر الفعلي للجمعيّة والمشرف على معظم أنشطتها وخاصة منها الثقافية كتنظيم المحاضرات. فكانت هذه الجمعية، مثلها مثل الخلدونية، بمثابة "الجامعة الشعبية" الدّاعية إلى الأخذ بالأفكار العصرية والنفس التحديثي.

ورغم أن القانون الأساسي للجمعيتين الثقافيتين يمنع المنخرطين من الخوض في المسائل الدينية والسياسيّة، فكثير من المحاضرات والنقاشات التي تلتها قد أخذت أبعادا سياسيّة، فساعد ذلك على نمو الروح الوطنية والوعي بالهويّة التونسية، كما ساهم في الاطلاع على مبادئ عصر التنوير وقيمه والكشف عن الجوانب السلبية للسياسة الاستعمارية التي خرقت معاهدة باردو وحوّلت الحماية إلى استعمار مباشر كثرت في ظلّه المظالم والتجاوزات على حساب الأهالي.

هكذا تهيأت الظروف لظهور أول حركة مطلبيّة تونسيّة منظّمة تعمل بصفة علنيّة وبكل اعتدال للتعبير عن طموحات التونسيين والارتقاء بهم من النشاط الثقافي إلى العمل المطلبي.

2. خطاب البشير صفر (24 مارس 1906) وانطلاق الحركة المطلبيّة

ألقى البشير صفر خطابا بوصفه رئيس جمعيّة الأوقاف، وكان ذلك بمناسبة تدشين مأوى العجز (دار التكية)

وبحضور المقيم العام Stephen Pichon. فنبّه إلى تردّي أوضاع التونسيين في مختلف الميادين وذلك «رغم ما بذلته حكومة الحماية من جهد». فأوضاع التجار والحرفيين من الأهالي تردّت نتيجة المزاحمة الأجنبية وعدم تجاوب اليد العاملة المحلية مع المتطلبات الجديدة التي أفرزها الاستعمار، كما تدهورت أوضاع سكّان الأرياف نتيجة استيلاء المعمّرين على أخصب الأراضي وإبعاد الأهالي إلى الأحراش وأطراف الجبال والمرتفعات الجدباء. وبالمناسبة، قدّم المتدخّل جملة من المقترحات منها ما يتعلّق بنشر التعليم وخاصة منه التعليم المهني والأخذ بيد الحرفيين وإعانتهم على مجابهة مزاحمة المصنوع الأوروبي الذي يعتمد على المكننة مما يجعله قليل التكلفة. كما أوصى بالاعتناء بالفلاّحين وذلك بتشريكهم في مشاريع إحياء الأراضي وتمكينهم من القروض بشروط ميسّرة وحماية ما تبقّى لهم من الأراضي من أطماع المعمّرين حتى يقع تفادي المجابهات بين الأهالي والمعمّرين مثلما حصل بمناسبة اندلاع انتفاضة الفراشيش بجهة تالة والقصرين في ربيع 1906 والتي حاول المهيمنون تحميل النخبة المثقّفة التونسية المقيمة بعيدا في العاصمة المسؤولية في حصولها، وهو ما كذّبته التحقيقات العدلية والإداريّة.

إن الإطلاع على هذا الخطاب يبيّن أنه جاء في صيغة تتّسم باللّين واللطف، ورغم ذلك فقد رأى فيه الشق المهيمن من المستعمرين خطرا على الوجود الفرنسي ومؤامرة دبّرها أعداء الحضور الفرنسي وعلى رأسهم

مقتطفات من خطاب البشير صفر في حفل تدشين "دار التكية"
يوم 24 مارس 1906

« يا جناب الوزير،

إنّ المسلمين بهذه الدّيار يقدّرون ما قامت به دولة الحماية من الإصلاحات النافعة حق قدرها، ويسرّهم أيضا ما يرون من المساعي الدولية في توسيع دائرة الأعمال الخيرية، غير أنّ ممنونيّتهم تكون أعمّ وأشمل لو أضافت الدولة إلى عنايتها الحالية بإغاثة المصاب اعتناء جديدا بالنظر في الوسائل التي تحفظ التونسي من الوقوع في هوّة الفقر والخراب. فإذا فتحت للأهالي أبواب التعليم الصناعي والتجاري والزراعي، وإذا أحيطت اليد العاملة الإسلامية بسوار من العناية الدولية، وإذا رفعت الصنائع المحليّة بالوسائل الجمركية وغيرها، وإذا بقيت الأملاك الأهلية بأيدي أربابها، فإذا تمّ جميع ذلك، فالظاهر يا جناب الوزير أن وطأة الفقر الملمّ الآن بالهيئات التونسية تخفّ عن عاتقها كثيرا إن لم نقل تزول بالكليّة. وأملنا وطيد في أن دولة الحماية لا تلبث أن تتوّج باتخاذ تلك التدابير هيكل الترقيّات التي أحسنت بدايتها في هذه الدّيار، وبذلك تنال ممنونيّة التونسيين خصوصا ومودّة واستحسان المسلمين عموما (...)»

عن جريدة «الحاضرة»، بتاريخ 30 مارس 1906

لقي خطاب البشير صفر في «دار التكية» تجاوبا كبيرا لدى الأوساط اليسارية والليبرالية الفرنسية



البشير صفر (1856-1917)

النخبة المثقّفة المكوّنة لجمعيّة الخلدونية وجمعيّة قدماء الصادقية. كما عابوا على المقيم العام سياسته المتسامحة وحمّلوه مسؤولية ما حصل في البلاد وخاصة ظهور هذه الحركة المطلبيّة فطالبوا حكومة الحماية بالقضاء عليها وهي في المهد. أمّا المثقّفون التونسيون فقد رحّبوا بما جاء في هذا الخطاب وساندوه.

هذا داخل البلاد، أما خارجها فقد وجد خطاب البشير صفر تجاوبا كبيرا لدى الأوساط اليسارية والليبرالية الفرنسية سواء كان ذلك في رحاب البرلمان أو على أعمدة الصحف مثل جريدة «لوطون» Le Temps (الزمان).

فلا غرابة إذن أن يقع استدعاء بعض التونسيين المطّلعين على الأوضاع للمساهمة في المؤتمر الاستعماري المنعقد بمرسيليا في سبتمبر 1906.

الشبان التونسيون يعرّفون بأنفسهم

(...) يتصوّر بعض النّاس أنّ "الشبان التّونسيين" هم من أحفاد الأتراك الذين لا تربطهم علاقة عرق بالعناصر الأصلية ويتصور آخرون أنهم ضباط بدون جنود أو مجرد غاضبين، أو أشخاص موتورون بسبب نقدهم للسلطة. والواقع أنّ "الشبان التّونسيين" هم هؤلاء الشبان الذين تلقّوا تعليما فرنسيا امّا في ثانوية كارنو أو في المعهد الصادقي أو في المعهد العلوى. وهم اليوم موظفون-قواد وخلفاء ومترجمون في مختلف الإدارات- أو محامون وتجار وفلاحون. وهم ليسوا عشرة، كما يحلو للبعض أن يقول، وانّما يكوّنون مجموعة تضمّ ما بين ألف وألف وخمسمائة شخص، ويزداد عددها كل يوم بانضمام المتخرجين الجدد من المدارس اليها (...).

مقال بدون امضاء صادر بجريدة Le Tunisien
بتاريخ 28 مارس 1907



محمد الأصرم (1858-1925)

3. مشاركة التونسيين في المؤتمر الاستعماري بمرسيليا واعتماد سياسة «اليد الممدودة»

انعقد هذا المؤتمر من 5 إلى 9 سبتمبر 1906، وقد نظّمته جمعيّة «الاتحاد الاستعماري الفرنسي» التي حرصت من خلاله على التعرف على أهم القضايا المطروحة في المستعمرات الفرنسية والبحث عن الحلول الملائمة لها.

وقد ساهم محمد الأصرم، رئيس الجمعية الخلدونية سابقا، بأربع عشرة مداخلة من جملة 22 تتعلق بالبلاد التونسية. فتناولت إحداها «وسائل التقارب بين الحامي والمحمي» وألحّ فيها المتدخل على توخي سياسة التشريك بين أبناء البلدين، عوض اتباع سياسة الإقصاء كما اقترح البعض، أو الإدماج والذوبان في الكيان الفرنسي كما نادى بذلك البعض الآخر.

وأثار محمد الأصرم أيضا مسألة المساواة بين «الحامي» و«المحمي»، خاصة عند الانتداب في الإدارة. كما دعا إلى مساهمة التونسيين في الحياة العامة وفي إدارة بلادهم وإلى حضورهم في الهياكل التمثيلية مثل الجمعية الشورية التي بقيت مغلقة في وجه الأهالي، وطالب بإعادة العمل بالدستور الذي صدر سنة 1861 وعلّق سنة 1864 وهو ثمرة التجربة الإصلاحية التي عرفتها تونس في أواسط القرن التاسع عشر.

واهتم محمد الأصرم أيضا بموضوع التعليم فاقترح في إحدى مداخلاته العمل على نشر التعليم العصري بما في ذلك ما يخص التقني والمهني منه حتى يقع تأهيل التونسي ليستوعب المعرفة والتقنيات الحديثة ويساهم في إنماء البلاد طبق ما تستلزمه حاجيات العصر.

هكذا نلمس أوجه الشبه الكثيرة وكذلك التواصل والتكامل بين ما جاء على أعمدة جريدة « الحاضرة» وما قامت به «الجمعيّة الخلدونية» و«جمعيّة قدماء الصادقية» من أنشطة وعبرتا عنه من مواقف،كذلك ما تضمنته مداخلات محمد الأصرم في مرسيليا، إذ هي تسعى كلها إلى الرفع من شأن التونسيين وتمكينهم من ثقافة عصرية وتكوين يؤهلهم لدخول الحداثة من بابها الكبير. ثم إن هذه الحركة المطلبية سرعان ما أخذت صبغة سياسية وإن كانت مضمرة، فهي لم تناد بالاستقلال ولم تضع نظام الحماية محل جدل بل كل ما طالبت به هو تطبيق ما جاء في معاهدة باردو. فالهدف هو إسماع صوت التونسي ومخاطبة الطرف الفرنسي ليس في تونس فقط، بل هذه المرة في فرنسا ذاتها، مع اعتبار ما جاءت به الدساتير الفرنسية منذ ثورة 1789 من حقوق وقيم لصالح الإنسان حيثما كان.

تلك هي مواقف نخبة المثقّفين التونسيين ومطالبهم في بداية القرن العشرين والذين سمّوا من طرف المهيمنين « بالشباب التونسي» على قياس «الشباب التركي» وتشبيها بهم. فعملوا على تكوين مجموعة تعرف بتلك التسمية التي تقبّلوها بكل ترحاب رغم اتهامهم من خصومهم المهيمنين بالولاء للمركز العثماني الذي يحكمه الشباب التركي منذ 1908، كما حرصوا على أن تكون حركتهم امتدادا للحركة الإصلاحية التي عرفتها البلاد قبل الاستعمار وتجسيما لمشروع الحداثة الذي أرساه المصلح خير الدين وعملت مجموعة «الشباب التونسي» على ترسيخه وإعطائه دفعا جديدا.

في مؤتمر مرسيليا الاستعماري (1906)، قدم محمد الأصرم، رئيس جمعية الأوقاف، 14 مداخلة تتعلق بتونس

حرص الشباب التونسي على أن تكون حركته امتدادا للحركة الإصلاحية التي عرفتها البلاد قبل الاستعمار وتجسيما للمشروع التحديثي الذي صاغه الوزير المصلح خير الدين.


Le Tunisien

ORGANE DES INTERÊTS INDIGÈNES

HEBDOMADAIRE

ALI BACH HAMBA

العدد الاول من جريدة «Le Tunisien»

4. جريدة «Le Tunisien» (التونسي) والدفع الجديد لحركة "الشباب التونسي"

كانت هذه الحركة نشيطة ولها برنامجها ووسائل عملها ومن ضمنها صحيفة تمثّل لسان حالها وتسمّى "Le Tunisien» (التونسي)، وقد صدر عددها الأول في 7 فيفري 1907. وهي صحيفة ناطقة بالفرنسية تدافع عن مصالح التونسيين لدى الدولة الحامية وبلغتها. وقد تضمّن العدد الأول افتتاحية بقلم علي باش حانبه بعنوان «برنامجنا» قدّم فيها مطالب الحركة وتناول معظم المسائل المطروحة منذ خطاب البشير صفر مع عديد الإضافات كجعل التعليم إجباريا ومجانيا في الابتدائي وضمان تغطية اجتماعية واسعة وبناء نظام قضائي عصري وعادل وإرساء حياة سياسية تمكّن التونسيين من ممارسة حقوقهم بواسطة تمثيل شعبي منتخب وهياكل دستورية قائمة.

وقد كان ردّ فعل الأوساط الاستعمارية المتطرّفة قويّا هذه المرّة أيضا، فقد ندّد زعيم المهيمنين «فيكتور دي كرنيار» بما جاء في هذا البرنامج واعتبره بداية نهاية الحضور الفرنسي في تونس وطالب بقمع الحركة وإجهاض كل مساعيها. فهي في نظره ليست إلا امتدادا لحركة الجامعة الإسلامية التي أرساها السلطان عبد الحميد للدفاع عن المسلمين بوصفه خليفة الرسول على الأرض ومحاربة التوسع الأوروبي في الإمبراطورية العثمانية، ثم تبناها الشباب التركي عند وصولهم إلى الحكم في اسطنبول سنة 1908.

ومما زاد في تخوّف المهيمنين صدور أمر من الباي في 2 فيفري 1907 يقضي بفتح الجمعية الشورية في وجه التونسيين.

لقد اتخذ هذا الإجراء بإيعاز من حكومة الحماية التي أرادت أن تظهر أن هذا القرار جاء تلبية لأحد مطالب حركة الشباب التونسي التي عبّرت عنها في عدة مناسبات.

وقد نص هذا الأمر على أن يكون دخول التونسيين إلى هذه الجمعية عن طريق التعيين لا الانتخاب وأن يكون عددهم أقل من نصف عدد الفرنسيين (16 مقابل 39 عضوا)، وذلك للتخفيف من شدّة تأثير هذا الإجراء ورغبة في امتصاص غضب المهيمنين. ورغم ذلك



علي باش حانبه (1876-1918)

إن جريدة «التونسي» هي أول جريدة فرانساوّية أنشأها التونسيون في الإيالة (...) وسيكون «التونسي» لسان حالهم حتى يحين اليوم الذي تمنحهم فيه الحماية رفع أصواتهم بالدفاع عن حقوقهم أمام مجلس نيابي.
فهذه الجريدة التي نديرها ونحررها ستتكفل لقرائها بالتعريف بأفكارنا وبحسن نوايانا نحو الوطن وساكنيه ولذلك كتبت على نفسها (...) أن تقاوم بأصدق لهجة كل مظلمة واعتداء يحيطان بمواطنينا بدون أن تسعى في إخفاء معايبهم. وستبذل أقصى ما يمكن من الجهد في درس المشاريع التي تهم الأهالي بأدّق طريقة وكذا كلما يعود بالنفع على جميع الأهلين لهذه الديار.
(...) وسنضع في مقدمة مطالبنا مسألة التعليم العام التي يتوقّف عليها حياة أو موت التونسيين إذ يؤلمنا كثيرا أن نرى تسعة أعشار مواطنينا لا يزالون تائهين في فدافد الجهل بعد مضي نحو ربع قرن على الاحتلال الفرنسي وإن إصلاح التعليم بكيفية تلائم حالة الشعب قد أصبح محتمّا. وعلى فرنسا الديمقراطية أن تراعي شعائرها وأميالها الحرة في جعل التعليم الابتدائي مجانا وجبريا في جميع أنحاء المملكة.
كما أننا سنشتغل بعرض مسألة تسهيل أسباب مزاولة العلوم الثانوية على الحكومة الحامية ومطالبتها بتنشيط نخبة التلامذة الذين ظهر اجتهادهم وتأكد تحصيلهم على مزاولة العلوم العالية لتتم لنا بهذه الطريقة تربية رجال أكفاء يمكنهم أن يدركوا الحظ الأوفر في إدارة شؤون بلادهم. على أن ذلك لا يتأتى لهم إلا متى فتحت في وجههم أبواب الإدارات وسمح لهم بالحق في الاستخدام ولذلك يتحتم علينا أن نطلب بأشد لهجة نسخ القرارات الصادرة بشأن حرمان الأهالي من الدخول في الامتحانات التي تهيئهم للمناصب الدوليّة والتي لم تبق لهم سوى بعض الخطط الصغيرة مثل الترجمة والحجابة إذ لا مسوغ لهذا الحرمان الذي أصيب به مواطنونا.
أما ما يتعلق بالحالة الاقتصادية فإننا سنحث الحكومة على الاهتمام بنشر التعليم الصناعي والزراعي بين طبقات العملة الأهليين لأن بلادا مثل بلادنا فتحت من جديد للحركة الاقتصادية يجب أن تكون لأهاليها الرتبة الأولى في إيجاد المصنوعات وغيرها.
ويتأكد البدء في تهيئة اليد العاملة لمباشرة الاشتغال بالمصنوعات العصرية وغيرها عامة كانت أو خاصة.
وإذا وفقت الحكومة إلى ذلك فإنه يتسنى لها انتشال بعض الصنائع اليدوية من الاندثار وذلك بنشر تعليم خاص لمتعاطيها وتنشيطهم بنشاطات رسمية.
وليس ذلك ليثنينا عن التفكير في أحوال الفلاحين من أهل البادية وهم أفقر الطبقات وأشدّها عوزا واحتياجا للمساعدات وأجدر بالرحمة والإسعاف. وسنشرع في ذلك بطلب حذف المجبى وتنظيم وسائل الإسعافات العامة بإحداث مستشفيات وتعيين أطباء معاونين من شبّان الأهالي وتأسيس صناديق احتياطية مع عدم إغفال نشر التعليم بينهم وتعميم العدل فيهم والتماس التساهل في معاملة الإدارات لهم.
ونلتمس من الحكومة أن تسمح لصغار الفلاحين الوطنيين ابتياع الأراضي الدولية على نسبة تعيّنها الإدارة التي لها النظر في ذلك وأن تنشأ لهم مراكز فلاحيّة بازاء المراكز الاستعمارية التي للأوروبيين.
أما مسألة العدلية التونسية فإن أهميتها في نظرنا لا تقل عن المطالب التي مرّ بنا ذكرها لأن العدل يعتبر في كل هيئة اجتماعية من أهم وأعز الأمور فيلزم للقيام بذلك أن تؤسس هيئة عادلة متوفرة الشروط.
لأن العدلية التونسية رغما عن الإصلاحات الجمة التي أجريت فيها ولا يجد مكابر إلى إنكارها سبيلا فإنها لم تزل على حالة غير مرضية ما دام المتقاضون لا يجدون أمامها الكفالات اللازمة للحصول على الحقوق.
ولذلك أخذنا على أنفسنا القيام بطلب إصلاحها وتنظيمها بكيفية مدققة تلائم روح مدنية العصر وجعل قوانين لها مدّونة يرجع إليها الناس في معرفة الحدود والحقوق والواجبات مع التفرقة بين السلطتين الإدارية والحكمية (...)

مقتطفات من افتتاحية العدد الأول من جريدة : « Le Tunisien » (التونسي)، 7 فيفري 1907، بقلم علي باش حانبه (نشرته بالعربية جريدة "التونسي" في 8 نوفمبر 1909).

فقد عارضه هؤلاء بينما رحّب به مبدئيا التونسيون، وفي مقدمتهم علي باش حانبه وجماعته. لكنهم أسفوا لاعتماد طريقة التعيين عوض الانتخاب معتبرين أن "ما أعطته فرنسا بيد، قد استرجعته نتيجة هذا الإجراء باليد الأخرى". كما ازدادت خيبة أمل الشباب التونسي عندما قرّرت سلطات الحماية اختيار ممثلي التونسيين حسب التمثيل الجهوي مما يخدم مصالحها إذ هي ترشّح لهذه المناصب مقرّبين منها وموالين لها عوض اعتبار الكفاءات ومعرفة القضايا المطروحة بقطع النظر عن الانتماء الجهوي. لذلك، كان أغلب المعيّنين من كبار الملاّكين والتجّار ولم يكن لأي منهم تكوين جامعي أو إشعاع ثقافي إلا بعض الاستثناءات كممثل الجالية اليهودية المحامي "ايلي فيتوسي" (Elie Fitoussi) ورجل الأعمال عبد الجليل الزاوش المنتمي إلى حركة الشباب التونسي والمعروف أيضا بشدّة اعتداله.

كل هذا جعل جلسات الجمعيّة الشورية تتسم بالتوتّر بين الطرفين. ذلك أن «فيكتور دي كرنيار» وأتباعه يرون في النواب التونسيين ومن ضمنهم عبد الجليل الزاوش "بيادق بين أيدي حكومة الحماية، تحرّكهم كما تشاء". كما أطلقوا عليهم تسمية Beni-oui-oui أي «بنو نعم» يسخّرهم المقيم العام لمحاربة تيّار المهيمنين. وبما أنهم لم يتمكّنوا من منع دخول التونسيين إلى الجمعية الشورية فقد عمل المهيمنون على الحد من آثار هذا الإجراء، لذلك أعلنوا أنه لا يحق لممثلي الأهالي في هذا المجلس الخوض إلا في المسائل التي تهمّهم مباشرة دون سواها، وحاولوا بكل قواهم فرض وجهة نظرهم.

كما أنّهم عارضوا كل مشروع يقدّم لصالح التونسيين من ذلك ما يتعلق مثلا بإلغاء ضريبة المجبى، فتعثرت بذلك أعمال الجمعية الشورية وهو ما أدى إلى اتخاذ قرار يقضي بتقسيمها إلى قسمين منفصلين يجتمعان كل على حدة، وذلك في ربيع 1910.

هكذا فشلت محاولة التقريب بين الطرفين، وقد تزامن هذا الفشل على الساحة السياسية التونسية مع خيبة أمل مني بها التونسيون في الخارج، في باريس هذه المرة، بمناسبة انعقاد مؤتمر شمال إفريقيا الاستعماري من 6 إلى 10 أكتوبر 1908.

5. مشاركة التونسيين في مؤتمر شمال إفريقيا الاستعماري وفشل سياسة «اليد الممدودة»

خلافا لما حصل في مؤتمر مرسيليا، حرص المنظّمون المنتمون لجمعية الاتحاد الاستعماري الفرنسي على تفادي العموميات والتشتت وحصر الاهتمام هذه المرة في معالجة مسائل تتعلق بجهة واحدة من الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية وهي مستعمرات شمال إفريقيا. لذلك وقع استدعاء ممثلين عن الإدارة وعن المعمرين وكذلك عدد من التونسيين، بعضهم من حركة الشباب التونسي مثل عبد الجليل الزاوش والصادق الزمرلي.

وقد تناولت المداخلات معظم المسائل المطروحة على الساحة العامة، من ذلك ما يتعلق بتدهور أوضاع التونسيين اجتماعيا واقتصاديا وتهميش دورهم سياسيا. وهي مواضيع مطروحة من قبل أضافوا إليها هذه المرة ما يتعلق بسوء وضعية «الخمّاس» فطالبوا بتحسينها.

وإن لم يجرؤوا عل المطالبة بإلغائها فذلك خشية ردود فعل كبار الملاّكين التونسيين الذين يعتمدون على «الخمّاسة» في استغلال أراضيهم.

كذلك طرحوا من جديد مسألة إصلاح التعليم. وعلاوة على ما قدموه من قبل في هذا الشأن، فقد بيّنت مداخلاتهم وجود خلافات حول موضوع التعليم في الكتاتيب، كما ألحّوا على وجوب الالتزام بالواقعية والتروّي عند معالجة بعض المسائل الحساسة كتعليم البنت. وفي هذا الموضوع الذي اهتم به الصادق الزمرلي، بيّن المتدخل أن الإسلام يشجّع على تعليم البنت لكن عصور الظلام هي التي حالت دون ذلك. كما اعتبر أن فتح أول مدرسة عصرية للبنات سنة 1900 لم يعط كامل النتائج المرجوة. ذلك أن اللغة الفرنسية كانت مهيمنة مقارنة مع اللغة العربية، باعتبار أن المعلمات

في هذه المدرسة هنّ فرنسيات مما يهدّد البنت التونسية، تلميذة اليوم وربّة العائلة في الغد، بفقدان هويتها العربية الإسلامية. لذلك اقترح المحاضر دعوة معلمات سوريات للتدريس في تونس وأن يقع التركيز على تعليم البنت كيفية الاعتناء بالشؤون المنزلية وتمكينها من دروس في الأخلاق وفي اللغة العربية قبل بقية اللغات بما في ذلك لغة الدولة الحامية. هكذا يمكن القول إنّ حركة الشباب التونسي وإن كانت تقدمية في ميدان التعليم العصري لصالح الذكور فإنها اتبعت موقفا محافظا من تعليم البنت.

أما مسألة الكتاتيب، فقد كانت محل اهتمام خير الله بن مصطفى الذي حلّل أسباب تدهورها وطالب بإبقائها مع وجوب تعصيرها. لكن هذا الموقف قوبل برفض عدد من أعضاء حركة الشباب التونسي وفي مقدّمتهم علي باش حانبه الذي أوصى على أعمدة الصحافة بإلغاء الكتاتيب نهائيا نظرا إلى اعتمادها على الحفظ والتلقين ورفضها العلوم الحديثة. وقد طالب أيضا بتعويضها بالمدارس العصرية الفرنكو عربية وهو ما رفضه الزيتونيون المحافظون خوفا من أن تصبح تلك المدارس مراكز للدعاية للغرب، كما رفضه المهيمنون الفرنسيون الذين يخشون أن يؤدي نشر التعليم العصري إلى تغذية الشعور الوطني، وبقوا ينادون بالإكثار من المدارس المهنية الفلاحية لخدمة التوسع الاستعماري. واعتبر هؤلاء أيضا أنّ الكتّاب هو أخفّ الضررين،فهذا التعليم التقليدي هو من ناحية قليل التكلفة مما يسمح بتخصيص معظم الميزانية لصالح المعمرين، كما أنّ مضمونه لا يمثل خطرا حقيقيا على الاستعمار.

هكذا، واجهت حركة الشباب التونسي مرة أخرى معارضة قويّة من طرف غلاة الاستعمار، مما جعل حكومة الحماية لا تعير اهتماما لأي طلب قدّمه بعض أعضاء الحركة في المؤتمر، وذلك رغم تجاوب الأوساط اليسارية والليبرالية الفرنسية معهم. ذلك أنهم لم يتهجّموا على نظام الحماية في حدّ ذاته ولا على حقوق المعمّرين في تونس بل على امتيازاتهم وتصرفاتهم بما في ذلك التجاوزات المتكرّرة. وهكذا، فلئن كسب المصلحون التونسيون فرصة التعريف بأنفسهم وبمطالبهم في باريس، في عقر دار الدولة الحامية، فإنهم فشلوا في حملها على اتباع سياسة تتسم بالاعتدال وتعمل على تحسين حالة التونسيين في نطاق علاقة مشاركة بين «الحامي» و«المحمي» ، قوامها المساواة والتكامل ومن أهدافها إيلاء مكانة أفضل للتونسيين والارتقاء بهم على الصعيدين المادي والمعنوي إلى المستوى الذي ينعم به الفرنسيون في تونس. وبالتالي ستدخل حركة الشباب التونسي مرحلة جديدة من نشاطها تدل على نضج في التحليل وقوّة في العزيمة ووضوح في الرؤية. فقد شهدت هذه المرحلة تصعيدا للحركة المطلبية ومحاولة للتقرب أكثر فأكثر من العامة للتأثير فيها لا عن طريق القلم وبواسطة الصحافة فحسب، خاصة أنّ أغلب السكان هم أميّون، بل عن طريق الخطب والاجتماعات أيضا والاقتراب تدريجيا من الجماهير ومحاولة الالتحام بها. والحركة لم تكن جماهيرية بل كانت نخبوية تستقطب معظم أعضائها من بين أبناء العاصمة المنتمين بالخصوص إلى بورجوازيتها مثل عبد الجليل الزاوش، والبعض الآخر من عامة الناس كمحمد النعمان. أما أصلهم فهو متنوع، فإلى جانب من هم من أصل تونسي مثل محمد الأصرم والبشير صفر ومحمد النعمان، ومن هم من أصل جزائري مثل حسن القلاتي وعبد العزيز الثعالبي، نجد بالخصوص أعضاء ينحدرون من عائلات تركية مثل علي باش حانبه والصادق الزمرلي.

حركة الشباب التونسي هي حركة نخبوية بدون تنظيم هرمي ولاخلايا داخل البلاد

أما بالنسبة إلى المستوى الثقافي، فإلى جانب النخبة التي تحصلت على مستوى محترم من التعليم العصري ومن الثقافة المتصلة بالحداثة والتي جنّدت نفسها للدفاع عن المجتمع في جميع القضايا المطروحة، وهي تتعاطى بالخصوص مهنا حرّة كالمحاماة أو الصحافة وإلى جانب عدول الإشهاد والكتبة، نجد أيضا عددا من التجار ومن الحرفيين والملّاكين التونسيين الذين تأزّمت أوضاعهم نتيجة المزاحمة الأوروبية رغم أنهم

(...) نحن نقول بأننا أصدقاء صرحاء ومخلصون لفرنسا، فيجيبنا بعض الفرنسيين : انكم تكوّنون حزبا وطنيا جديدا، فأنتم بالتالي مناهضون لفرنسا. اذا كان هذا هو مفهوم الوطنيين، فنحن لسنا كذلك (...).

(...) ولكن اذا كان المقصود بالوطنيين أولئك الرجال الذين يطمحون الى الترقية المعنوية والفكرية لمواطنيهم، ويبحثون عن تحسين وضعيتهم المادية ويرفضون التعصب والظلم، فنحن بلا شك وطنيون، نقول ذلك عاليا، ونتشرف به (...).

علي باش حانبه : رسالة مفتوحة الى المقيم العام الابتيت (G.Alapetite)
جريدة "Le Tunisien"،
7 فيفري 1907.

حاولوا جاهدين حذق الأساليب الحديثة المتصلة بمهنتهم. إلى كل هؤلاء انضاف جميع من تماشت قناعته مع ما تضمّنه برنامج الحركة وما دافعت عنه صحافتها، أي في الجملة وفي أقصى الحالات ما بين 2000 و3000 منتم إلى الحركة أو متعاطف معها، وهو تقريبا عدد قراء جريدة «التونسي» باللغتين العربية والفرنسية.

هذا على مستوى الانتماء الاجتماعي والإشعاع، أما من ناحية التنظيم فقد أطلق البعض على حركة الشباب التونسي تسمية «حزب»، رغم أنها لا تستجيب للشروط المطلوبة عادة عند تكوين الأحزاب. من ذلك أنه لم يكن لها مقر رسمي ولا بطاقات انخراط ولا تنظيم هرمي، وما وجود علي باش حانبه على رأسها إلا نتيجة إشعاعه الشخصي إذ لم ينتخب في هذا المنصب. كما أنه لا توجد خلايا لهذه الحركة في العاصمة أو داخل البلاد. فالعنوان الوحيد هو: «المنتدى التونسي»، 6 نهج الكومسيون، وهو ناد ثقافي أنشئ في بداية القرن العشرين. وقد نصّ أحد بنود القانون الأساسي لهذا النادي على منع الخوض في المسائل السياسية والدينية، كما هو الحال بالنسبة إلى الجمعيات التي رأيناها سابقا. أما مكتب هذا النادي فيرأسه عبد الجليل الزاوش بمساعدة علي باش حانبه وحسن القلاتي وغيرهما وأغلب هؤلاء من أعضاء حركة الشباب التونسي. وقد كانت اجتماعات هذه الحركة تقع في المقاهي أو في دكاكين الحلاقين. وخلال فصل الصيف تكون اللقاءات في المنازل الصيفية لبعض أعضاء الحركة، بضاحية المرسى أو بسيدي بوسعيد.

II- مرحلة التصعيد والمجابهة

شهدت الساحة التونسية في هذه المرحلة تحولا في التفكير وفي طرق العمل وتصعيدا في مجابهة الاستعمار. وقد أتاحت بعض القضايا التي طرحت آنذاك الفرصة لحركة المعارضة التونسية لتحقيق ذلك. ومن ضمن هذه المسائل ما يتعلق بموقف اليهود من القضاء التونسي.

1. اليهود والقضاء التونسي

انطلقت القضية لمّا تقدم اليهود التونسيون، أو جانب كبير منهم، بطلب يهدف إلى الخروج عن القضاء التونسي المطبّق عليهم منذ عدة قرون بوصفهم رعايا الباي، وذلك نظرا إلى نقائصه العديدة، والدخول تحت طائلة القضاء الفرنسي، اعتبارا لما يوفّره من ضمانات. ومن مآخذ اليهود على القضاء التونسي عدم استقلاليته عن سلطة الباي وأعوانه، أي عن السلطة التنفيذية، والاعتماد في تطبيقه على الشريعة الإسلامية حتى بالنسبة إلى اليهود، بينما هم على دين آخر. كما أن القضاة هم في تقدير هؤلاء غير أكفاء ومرتشون ويعتمدون الاجتهاد في غياب قوانين منسوخة مما يفتح باب التجاوزات والمظالم على مصراعيه. على هذا الأساس، نظّم اليهود التونسيون اجتماعا يوم 3 أكتوبر 1909 بمركض الخيل بشارع قرطاج وقاموا بحملة


عبد العزيز الثعالبي (1874-1944)

إعلامية قويّة على أعمدة الصحف الأجنبية والتونسية، ومن ضمنها صحيفة «La Justice» (العدل) التي أسّسها مردخاي سماجة لهذا الغرض، وكذلك داخل الجمعية الشورية عن طريق ممثلهم ايلي فيتوسي(Elie Fitoussi). بل إنهم طرحوا القضية منذ أكتوبر 1908 وذلك بمناسبة انعقاد مؤتمر شمال افريقيا بباريس.

ولئن اعترفت النخبة المثقفة التونسية ومن ضمنها بعض أعضاء حركة الشباب التونسي بعيوب القضاء التونسي، فقد بيّنت أن المسلمين هم أيضا عرضة للتجاوزات والنقائص التي أشار إليها رعايا الباي من اليهود واعتبرت أنه كان على هؤلاء المطالبة بإصلاح النظام القضائي التونسي بالنسبة للجميع (مسلمين ويهودا) عوض الخروج عنه والتنكر لما يتمتعون به من إجراءات خاصة بهم ومن ضمنها تطبيق تعاليم الديانة اليهودية في كل ما يخص الأحوال الشخصية لأتباع دين موسى. كما بيّنت هذه النخبة أن السبب الحقيقي الذي يكمن وراء هذا الطلب هو الرغبة في الحصول على الجنسية الفرنسية بصفة جماعية والتمتع بالامتيازات المنجرة عن ذلك. وقد عقد المسلمون من جهتهم أيضا اجتماعا ضخما بقاعة البالمريوم بتونس ترأسه أحمد الصافي وذلك للتنديد بموقف اليهود والمطالبة بإصلاح النظام القضائي بالنسبة إلى الجميع. هذا ما جعل سلطات الحماية تحجم عن إرضاء مردخاي سماجة وأتباع دينه وتتعهد بإدخال إصلاحات قضائية تهم جميع رعايا الباي.

وإن لم يشارك أعضاء حركة الشباب التونسي رسميا في قيادة هذه التظاهرة، فذلك لأنهم رفضوا عدم انتقاد النظام القضائي التونسي القائم وخاصة ما يتعلق بصلاحيات الباي في هذا الشأن، بينما طلب منهم ذلك كشرط للمشاركة في اجتماع قاعة البالمريوم. ولكنهم ساندوها عن طريق تصريحاتهم أو على أعمدة الصحف مما سمح لهم بتوسيع دائرة تأثيرهم لدى عامة الناس وكذلك لدى طلبة الزيتونة بمناسبة دخول هؤلاء في إضراب، وذلك في ربيع 1910.

2. إضراب طلبة الزيتونة

الطلبة الزيتونيون يدخلون في اضراب للضغط على الإدارة قصد إصلاح نظام التعليم الزيتوني وتعصيره حتى يتماشى مع الواقع الجديد.

انطلقت هذه الأحداث لما قدّم طلبة هذه الجامعة إلى إدارتها وإلى الوزارة الأولى عريضة تتضمّن مجموعة من المطالب تتعلّق بتنظيم الدراسة وبطرق التدريس وانتداب المدرسين وإعفائهم من ضريبة المجبى ومن الخدمة العسكرية. كما طالبوا بإعادة النظر في محتوى البرامج وذلك بتجديدها حتى يقع تأهيل خريجي الزيتونة للاضطلاع بمهامهم على أحسن وجه. لكن أغلب أساتذة هذه الجامعة وهم من المحافظين قد رفضوا هذه المطالب، مما دفع بالطلبة إلى الدخول في إضراب في أواسط أفريل 1910، وتنظيم اجتماعات أخرى حضرها أيضا بعض أفراد حركة الشباب التونسي ومن بينهم علي باش حانبه والصادق الزمرلي وكذلك عبد العزيز الثعالبي وهو زيتوني. وقد نظّم الطلبة أيضا مسيرة أمام دار الباي بالقصبة واعتصاما بالزيتونة إثر صلاة الجمعة (18 أفريل 1910) للتعبير عن انتقاداتهم للنظام التعليمي الزيتوني القائم آنذاك. كما كلّفوا علي باش حانبه وبعض المقرّبين منه مثل حسن القلّاتي، رغم أنهم ليسوا من طلبة الزيتونة، بالتوسّط بينهم وبين الإدارة والتفاوض مع السلطة لتلبية مطالبهم حتى يتمّ

إنهاء الإضراب. وفعلا قبلت سلطة الإشراف تقديم بعض التنازلات، رغم معارضة عدد من الأساتذة، ثما دفع بالطلبة إلى تعليق الإضراب والمشاركة في تظاهرة بالساحة المحاذية للمعهد الصادقي حضرها عدد من الصادقيين وغيرهم من المنتمين إلى حركة الشباب التونسي والمساندين لتعصير التعليم الزيتوني وذلك للاحتفال بهذا الانتصار. وكان من بين الحاضرين الصادق الزمرلي وعلي باش حانبة. وكان لصدور نسخة بالعربية من جريدة «Le Tunisien» بداية من8 نوفمبر 1909 دوره الكبير في التقارب بين طلبة الزيتونة وقادة حركة الشباب التونسي وفي إشعاع هؤلاء بعد فترة جفاء جاءت نتيجة الانتقادات اللاّذعة التي وجّهها علي باش حانبه وزملاؤه على أعمدة الصحف وفي الاجتماعات والداعية إلى تعصير تلك المؤسسة العريقة أو إغلاقها.

لقد أظهر الزيتونيون حماسا كبيرا في التحرك وأبدى الصادقيون تجربة ثرية في المطالبة وقدرة عليها مما سمح للأولين بكسب معركتهم مع الإدارة ومع الأساتذة المحافظين، أما حركة الشباب التونسي فقد فرضت نفسها وسيطا وطرفا أساسيا لكل حوار مع حكومة الحماية. كما أنها ستقوم بدور كبير في الحملة المنددة بالغزو الإيطالي لولاية طرابلس وفي تقديم الإعانة للسلطان العثماني في هذه الحرب، بل إنها ستساهم في اندلاع الحركات الشعبية بصفة غير مباشرة، مثلما حدث في واقعة الزلاج (7 نوفمبر 1911)، أو بصفة مباشرة عندما أطرت هذه الحركة مقاطعة الترامواي (فيفري ومارس 1912).

قامت حركة الشباب التونسي بحملة لجمع التبرعات لصالح ولاية طرابلس وذلك قصد إعانتها على مقاومة الغزو الإيطالي.

3. وقْع الغزو الإيطالي لولاية طرابلس على البلاد التونسية

في أواخر سبتمبر 1911، أعلنت إيطاليا عزمها على ضمّ ولاية طرابلس اليها بحجة عجز السلطان عن ضمان سلامة جاليتها هناك نظرا إلى الأخطار الناتجة عن الاضطرابات التي هزّت الشرق آنذاك والتي زادت مع وصول حركة الشباب التركي إلى الحكم سنة 1908.

ولمّا أصدر ملك إيطاليا قراره بضم الولاية العثمانية في 5 نوفمبر 1911، اهتزّ التونسيون وفي مقدّمتهم أعضاء حركة الشباب التونسي لهذا الحدث واعتبروه تعديا على إحدى ولايات السلطان العثماني. وأعلنوا أيضا مساندتهم لحكومة «تركيا الفتاة» التي تربطهم بها خصائص مشتركة من ضمنها الالتزام بالحداثة والعمل على نشرها وكذلك الانخراط في حركة الجامعة الإسلامية المناهضة للتوسع الأوروبي في دار الإسلام. كما أسّس علي باش حانبه بمعيّة عبد العزيز الثعالبي جريدة « الاتحاد الإسلامي» لدعوة المسلمين إلى التكتل للوقوف في وجه الهيمنة الأوروبية والردّ على مقالات جريدة «*L'Unione*» (الوحدة) المغرضة التي تصدرها الجالية الإيطالية بتونس، وكذلك التنديد بعدم التزام حكومة الحماية بموقف الحياد الذي أعلنت عنه من قبل. كما نظّمت حركة الشباب التونسي حملة واسعة لجمع التبرعات لصالح الهلال الأحمر العثماني وإعانة بعض الضباط الأتراك والمتطوعين التونسيين على الالتحاق بجبهة القتال وتمكينهم من بعض العتاد الحربي. وكان لسقوط الشريط الساحلي من ولاية طرابلس بين أيدي الإيطاليين وقعه الشديد وساهم في تفجير أحداث الزلاج، وذلك في 7 نوفمبر 1911.

4. أحداث الزلّاج

اندلعت أحداث الزلّاج إثر طلب تقدمت به بلديّة العاصمة لدى إدارة الملكية العقارية لتسجيل مقبرة الزلّاج باسمها، وذلك لحمايتها من محاولات الاغتصاب التي يقوم بها جيران إيطاليّون من مستغلي مقاطع الحجارة. وبما أن هذه الأراضي قد تمّ تحبيسها (اي جَعلها وقفًا) منذ قرون، كان على جمعية الأوقاف أن تقوم بهذه المبادرة بنفسها. غير أن البلدية قد كُلفت منذ 1884 وبأمر من الباي بصيانة المقبرة وحراستها. لذلك فإن طلب التسجيل كما جاء قد أحدث ضجّة لدى سكان العاصمة لأنه لم يصدر عن جمعية الأوقاف ولا عن شيخ المدينة وهو تونسي ومسلم، بل صدر عن نائب رئيس البلديّة وعن مدير الأشغال فيها، وهما فرنسيان، مما زاد في حيرة الأهالي الذين يخشون أن يكون



عبد الجليل الزاوش (1873-1947)

العنصر الفرنسي المتمتع بالأغلبية في المجلس البلدي قد خطّط للاستيلاء على تلك الأراضي المقدّسة (فهي مقبرة وحبس أيضا) لتحويلها، كما راجت الإشاعات، إلى منتزه أو حي سكني لصالح الأوروبيين أو لتمرير خط للسكك الحديدية بها.

وفي اجتماع المجلس البلدي المنعقد يوم 2 نوفمبر 1911، أي قبل الموعد المحدّد للتسجيل بخمسة أيّام، ورغبة منه في تهدئة الأوضاع، قدّم عبد الجليل الزاوش إلى أعضاء هذا المجلس اقتراحا يقضي بتراجع البلديّة عن طلب التسجيل كي تقوم جمعيّة الأوقاف بذلك عوضا عنها. فهل اتخذ هذا القرار حقا ؟ على كل، لئن حصل ذلك فعلا فإنه لم يُبلّغ إلى الأهالي الذين تجمّعوا أمام باب المقبرة صبيحة يوم 7 نوفمبر 1911 للحيلولة دون وقوع عملية التسجيل. وممّا زاد في تخوّفهم أنهم وجدوا باب المقبرة مغلقا، يحرسه جمع غفير من رجال الشرطة، الذين سرعان ما رُشِقُوا بالحجارة لمّا رفضوا السماح للأهالي بدخول المقبرة للتأكد من أن عملية وضع علامات التسجيل لم تحصل. فكانت المجابهة مع رجال الشرطة الفرنسية ثم مع الجيش. كما انتقلت المجابهة إلى نهج سيدي البشير المجاور حيث انتشر خبر مقتل طفل تونسي على يد أحد الإيطاليين القاطنين ذلك الحي المسمى «بصقليّة الصّغيرة»، فقام المتظاهرون بمطاردة الإيطاليين هناك وهلك بعضهم. كما حصلت مجابهات أخرى في مساء ذلك اليوم وفي الغد في عدّة أحياء من العاصمة ولم تتوقف إلا بعد إعلان حالة الحصار.

لقد وضعت هذه المجابهات قرابة 3000 مسلم ومئات الجنود والشرطة الاستعماريّة وجها لوجه، وأدت إلى سقوط عشرات القتلى ومئات الجرحى في صفوف المنتفضين، وكذلك 10 قتلى من الأوروبيين، أغلبهم يحملون الجنسية الإيطالية. وكانت الأحكام الصادرة في هذه القضية قاسية إذ حكم على 7 منتفضين بالإعدام، وبالأشغال الشاقة على 18 آخرين. وكان من نتائج الانتفاضة أيضا إعلان حالة الحصار بالعاصمة وتعطيل كل الصحف الناطقة بالعربية باستثناء جريدة «الزّهرة».

لقد رأى المتفوّقون في تحليلهم لأسباب الانتفاضة، أنها عملية مدبّرة من بعض أعضاء حركة الشباب التونسي وفي مقدمتهم شيخ المدينة عبد الجليل الزاوش وأنها بقيت تنتظر الظروف الملائمة، فحصل ذلك بمناسبة غياب المقيم العام قابريال ألابتيت (Gabriel Alapetite)، الذي كان في زيارة إلى فرنسا، وإرسال عدد من الجنود الفرنسيين إلى المغرب قصد الإعداد لاحتلاله. أما المسؤولون في إدارة الحماية، فقد استغلوا انقلاب الانتفاضة إلى حركة مضادة للإيطاليين للتأكيد على أن السياسة الاستعمارية لم تكن هي المستهدفة من هذه الانتفاضة التي هي في نظرهم نتيجة أسباب ظرفية تعود إلى احتلال إيطاليا لولاية طرابلس وضمّها إليها قبل أحداث الزلاج بيومين فقط، وإلى الحملة التي شنّها دعاة الجامعة الإسلامية في ذلك الحين وكذلك إلى تأثر الأهالي لهذا الحدث ولمقتل طفل تونسي مسلم برصاص

لقد بذلت فرنسا قصارى جهدها لتبين أن انتفاضة الزلاج ليست الا مظهرا من مظاهر التعصب الديني وأن سياستها الاستعمارية بريئة من كل ما حصل.

من نتائج انتفاضة الزلاج اعلان حالة الحصار بالعاصمة وتعطيل كل الصحف الناطقة بالعربية باستثناء جريدة «الزهرة».



أحداث الزلاج : الجيش الفرنسي يرابط بباب عليوة



أحداث الزلاج : الجيش الفرنسي يرابط بباب سويقة



محاكمة المتهمين في أحداث الزلاج

أحد الإيطاليين أطلق النار من أعلى شرفة منزله. والواقع أنّ أوّل قتيل أوروبي هو شرطي فرنسي وقد كان يرتدي زيّه الرسمي. فالانتفاضة كانت موجّهة منذ بدايتها ضد الطرف الفرنسي الراغب في الاستيلاء على المقبرة. كما أنها استهدفت فيما بعد الإيطاليين أيضا لأن حكومتهم أعلنت ضمّ ولاية طرابلس إليها، وصارت الجالية الإيطالية تصيح في شوارع العاصمة : «اليوم طرابلس وغدا تونس» ممّا زاد في غضب الأهالي. تلك هي الأسباب الفورية لأحداث الزلّاج.

أما الأسباب العميقة لهذه الانتفاضة فهي اقتصادية واجتماعية بالخصوص وهي تتجسّم في تدهور أوضاع التونسيين إثر توخّي سياسة انتزاع أراضي الأهالي من أصحابها وإغراق السوق بالمصنوع الأوروبي وزعزعة أركان المجتمع، بل بلغ الأمر إلى حد محاولة الاستيلاء على أرض مقدسة وهي مقبرة الزلّاج.

كل هذا ينضاف إلى ما حصل في المغرب على يد فرنسا وفي ولاية طرابلس على يد الإيطاليين لنتبيّن أن أسباب مهاجمة الأوروبيين ومطاردتهم من بعض سكّان العاصمة هي أسباب اقتصادية واجتماعية أكثر منها دينيّة. فأغلب الضّحايا والموقوفين في صفوف المنتفضين هم من أحياء مجاورة لمقبرة الزلّاج، فلو كان الدافع الديني قويا لجاء المتظاهرون خصيصا من داخل البلاد ومن كل أحياء العاصمة، لكن ذلك لم يحصل.

كما أن أغلب الضحايا والموقوفين هم أناس بسطاء من المارة أو من الفضوليين انضمّ إليهم بعض السوقة والرعاع كما هو الشأن في جميع الانتفاضات الشعبية. فلا نجد أي مثقف أو رجل دين أو سياسي ضمن الموقوفين أو الضحايا، بل أغلبهم أميّون من عامة الناس.

كلّ ذلك يكذّب ما ذهبت إليه سلطات الحماية عندما حاولت تضخيم دور العامل الديني لتبيّن أن هذه الانتفاضة ليست إلا مظهرا من مظاهر التعصب الديني وأن سياسة فرنسا الاستعمارية بريئة من كل ما حصل.

لقد تبعت انتفاضة الزلّاج حملة ضد حركة الشباب التونسي قام بها المهيمنون لتحميل زعماء الحركة وفي مقدمتهم علي باش حانبه وعبد الجليل الزاوش مسؤولية تلك الأحداث. لكن التحقيقات العدلية التي قامت بها حكومة الحماية لم تثبت هذه الاتهامات الموجّهة إليهم، بل إنهم أعلنوا براءتهم منها وبيّنوا أن الهفوات التي ارتكبتها الإدارة عند تنظيم إجراءات التسجيل وكذلك السياسة الاستعمارية التي توختها حكومة الحماية مع الأهالي وتصرفات المهيمنين مع هؤلاء هي


المنوبي الجرجار
وقد حكم عليه بالإعدام ونفذ فيه الحكم


الشاذلي بن عمر القطاري
وقد حكم عليه بالإعدام ونفذ فيه الحكم

صرّح علي باش حانبه بأن مقاطعة الترامواي «كانت عفوية » ولكن باستطاعته و زملاءه وضع حدّ لها اذا ما تمت تلبية مطالب التونسيين و في مقدمتها ضمان المساواة بين الجنسين العاملين في الشركة

الأسباب الحقيقية التي تكمن وراء أحداث الزلاج، فانضاف إليها ما حصل في ولاية طرابلس على أيدي الايطاليين. وعلى كل، فلئن برّأ علي باش حانبه ساحته وساحة أصدقائه من قيادة هذه الانتفاضة، فقد تبنّى كامل المسؤولية في قيادة مقاطعة الترمواي.

5. مقاطعة الترامواي

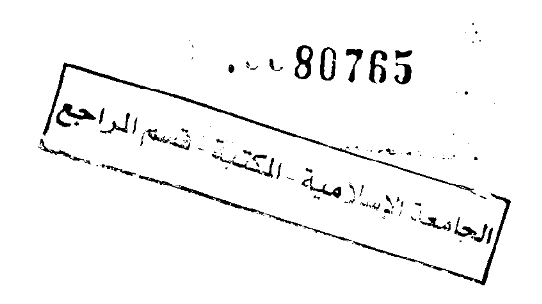
انطلقت أحداث الترمواي في 8 فيفري 1912 أي بعد ثلاثة أشهر من اندلاع انتفاضة الزلّاج وذلك لما داست عربة ترمواي يقودها سائق إيطالي طفلا تونسيا بالنهج الرابط بين باب سويقة وباب بوسعدون فأدّى ذلك إلى استياء التونسيين خاصة وأن شركة الترمواي كانت تستخدم كثيرا من الإيطاليين مقارنة مع بقية الجنسيّات، كما أنها كانت تعتمد سياسة التمييز على حساب العملة التونسيين. فبدأت «تلقائيا» عملية مقاطعة تحركها «لجنة سرية» تدعو السكان إلى الإحجام عن ركوب الترمواي بداية من 9 فيفري 1912. كما تم توزيع عديد المناشير التي تدعو إلى ذلك وطلاء أبواب منازل الرافضين للمقاطعة باللون الأسود إنذارا أوّليّا لهؤلاء. وبما أن آثار أحداث الزلاج مازالت قائمة وأن محاكمة المتسببين فيها على الأبواب، كما أن الحرب في طرابلس متأججة، فقد عملت سلطات الحماية على البحث عن حل سريع للأزمة فعهدت إلى وزير القلم الطيب الجلولي باستدعاء بعض الأعيان وكذلك علي باش حانبة وغيره ممن رأت فيهم المسؤولين عن حركة المقاطعة، وذلك للعمل على إنهائها.

وقد ناقش الحاضرون في هذا الاجتماع تصرفات سائقي عربات الترمواي من الإيطاليين الذين كانوا يفرطون في السرعة وذلك حتى في الأنهج المكتظة، والذين ما انفكّوا يسخرون من المسلمين ومن هزيمتهم على أيدي الجيش الإيطالي في ولاية طرابلس. كما تعرض المجتمعون إلى أوضاع العملة التونسيين في هذه الشركة وإلى سياسة التمييز واللامساواة المطبّقة عليهم عند الانتداب أو عند تحديد الأجر أو ضبط شروط الترقية. وبالمناسبة، صرّح علي باش حانبه أن المقاطعة كانت عفوية لكن في استطاعته هو وبعض زملائه وضع حد لها إذا ما تمّت تلبية مطالب التونسيين وفي مقدمتها ضمان المساواة بين جميع عمال الشركة في كل الميادين وبدون استثناء. هكذا سرعان ما انتقلت مطالب التونسيين من الميدان النقابي إلى الحقل السياسي لأن الجانب السياسي أصبح

هو المهيمن. فلم يخطئ مسؤولو الحماية في تقديرهم عندما أدركوا أن المقاطعة لم تكن نتيجة عمل مطلبي اجتماعي قام به نقّابيون تونسيّون متحمسون يعملون بالشركة، بل إنها حصلت بإيعاز من «لجنة سريّة» تضم علي باش حانبه وبعض المقرّبين منه. ولقد حرصت سلطات الحماية على عقد اجتماعات أخرى للبحث عن حل للأزمة وتوصّلت إلى فرض تنازلات على إدارة شركة الترمواي لصالح عدد من العمال التونسيين، لكن أنصار المقاطعة رفضوها، لأنها هزيلة وجزئية، وأصروا على تنظيم تظاهرات احتجاجية على تصرفات حكومة الحماية في هذه المسائل وعلى موقفها من الحرب في ولاية طرابلس. وفعلا تحرّكت الجماهير بمناسبة زيارة الباي لأسواق المدينة للاحتفال بليلة المولد النبوي الشريف (9 مارس 1912) حيث بقيت الأسواق والدكاكين بدون زينة ولا إنارة، خلافا لما هو معهود في مثل هذه المناسبات. وهذا دليل على التحام الشعب بقيادة الحركة والتزامه بقراراتها حتى وإن كانت تمس رمز البلاد وهو الباي الذي حزّ في نفسه ذلك. كما حاول متظاهرون تنظيم مسيرة بشوارع المدينة يوم 8 مارس للمطالبة بإطلاق سراح الموقوفين بمناسبة أحداث الزلّاج، فتمّ إفشالها بسدّ الطريق أمام الجماهير.

وهكذا فلئن استطاعت فرنسا تضييق الخناق على هذه التحركات، فقد عجزت عن إنهاء المقاطعة رغم التهديدات. بل نُسب إلى علي باش حانبه أنه أضاف طلبا جديدا في أحد اللقاءات مع المسؤولين يتمثّل في تمكين التونسيين من حق الاقتراع، وهو ما زاد في سخط الفرنسيين ودفع المقيم العام إلى اتخاذ مواقف صارمة، خاصة والحملة الانتخابية داخل القسم الفرنسي من الجمعية الشورية على أشدّها، حيث انتقد المترشحون قلّة حزم إدارة الحماية.

وأمام استمرار المقاطعة، قرّر المقيم العام في 13 مارس 1912 إيقاف 7 عناصر ونفي 4 منهم وهم: علي باش حانبه وعبد العزيز الثعالبي ومحمد النعمان وحسن القلاتي. كما وقع تعطيل جريدة «Le Tunisien». ولكن المقاطعة تواصلت عدة أسابيع أخرى. وقد حاولت فرنسا تهدئة الأوضاع فاتخذت جملة من الإجراءات لتحسين وضع الأهالي وامتصاص غضبهم ومن بينها إلغاء ضريبة المجبى وتقديم جملة من الترضيات لصالح العملة التونسيين بشركة الترمواي. كما أنها قررت بعد أشهر قليلة من ضرب قيادة الحركة العفو عن القيّاديين المسجونين الثلاثة والسماح للمنفيين الاربعة بالعودة من الخارج. فتم ذلك بالنسبة إلى الجميع باستثناء علي باش حانبه الذي رفض العودة وبقي يقيم في اسطنبول، يساند كل نشاط مناهض للهيمنة الفرنسية ويساهم فيه عن بعد، رغم شدة الرقابة التي فرضتها الحماية وظروف الحرب، وذلك إلى أن توفي هناك سنة 1918.



منتقيات ببليوغرافية

عبد العزيز الثعالبي : **تونس الشهيدة** (تعريب حمادي الساحلي).- دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1984.

نورالدين الدقي : **حركة الشباب التونسي**.- منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية تونس، 1999.

الصادق الزمرلي: **أعلام تونسيون** (تعريب حمادي الساحلي).- دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986 .

علي المحجوبي: **جذور الحركة الوطنية التونسية** (1904-1934) (تعريب عبد الحميد الشابي).- منشورات بيت الحكمة. قرطاج، 1999.

أحمد بن ميلاد/ محمد مسعود إدريس : **الشيخ عبد العزيز الثعالبي والحركة الوطنية**: 1892-1940، **تونس، بيت الحكمة**، 456 ص، 1991

AYADI, Taoufik: *Mouvement réformiste et mouvements populaires à Tunis (1906-1912)*.- Tunis, Publication de l'Université de Tunis, 1986.- 300 p.

GUEZMIR, Khaled: *Jeunes-tunisiens*, Tunis, Alif, 1986.

JULIEN, Ch-André: « *Colons français et Jeunes-Tunisiens* (1882-1912)» *in Revue française d'histoire d'Outre-mer,* Tome LIV, 1967, p.p.86-150

KHAIRALLAH, Chedly: *Le Mouvement évolutionniste tunisien, (notes et documents),* tome 3, M.Garrot, Tunis, 1938, 118+15p.

LEJRI , Mohamed-Salah: *Evolution du mouvement national tunisien, des origines à la deuxième guerre mondiale*.- Tunis, M.T.E., 1974.- 2 volumes.

SAMMUT, Carmel: *L'Impérialisme capitaliste français et le nationalisme tunisien (1881-1914)*.- Paris, Publisud, 1993.- 415p.

SAYADI, Mongi: *Al-Jam'iyya Al-Khaldouniyya : 1896-1958*.- Tunis, 1974.- 260 p.

ZMERLI, Sadok: *Feuilles éparses*, Kahia, Tunis, 2000, 214p

الحزب الحرّ الدستوري التونسي
(1934-1920)

محمد لطفي الشايبي

تمهيد : تحولات الحرب العالمية الأولى (1918-1914)

لئن سارعت سلطة الحماية بقمع حركة الشباب التونسي إثر حوادث الزلاّج (نوفمبر 1911) ومقاطعة الترامواي (فيفري 1912)، فإنّ مجريات الوضع الدولي بداية من سنة 1914 ستفرض جملة من التحوّلات المعاكسة. فإضافة إلى المدّ التضامني التونسي المؤيّد لحركة الجهاد الليبي منذ الغزو الإيطالي لطرابلس (1911)، ساهمت الحرب العالمية الأولى وما تبعها من انعكاسات، في نشر الوعي الوطني.

وللتذكير، فإنّ البلاد التونسية وفّرت للدولة الحامية فيما بين 1914-1919 حوالي 80 ألف جندي وقرابة 30 ألف عامل بالمصانع والحقول. وقدّر عدد الجنود التونسيين القتلى والمفقودين أثناء الحرب بـ 15 ألفا أي حوالي 20 ٪ من المجندين، يضاف إليهم ما بين 8 آلاف و10 آلاف من الجرحى والمشوّهين. مقابل ذلك، سلكت السلطات الاستعمارية سياسة تعسّفية تمثلت في افتكاك الأراضي وتوزيعها على المعمّرين (حسب إحصائيات 1921، يسيطر قرابة 1700 ملاك أجنبي على 554 ألف هكـ من أخصب الأراضي).

وبالتوازي مع هذه التحوّلات، كانت الدعاية الألمانية-التركية سواء كان ذلك على جبهات القتال بأوروبا أو على امتداد الحدود التونسية الليبية تعمل على تحريض المجندين التونسيين على الفرار وعدم الانصياع لأوامر القيادة العسكرية الفرنسية، مرسلة دعاة إلى شيوخ قبائل الجنوب التونسي لإشعال فتيل الانتفاضة (انتفاضة الودارنة بالجنوب الشرقي) وتحريض المجندين على الفرار (سجّلت 183 حالة سنة 1913 و158 حالة سنة 1914 و70 حالة سنة 1915). وقد ساهم ذلك في انتشار ظاهرة «الصعاليك الشرفاء» ممّن واجهوا الاحتلال عسكريا أمثال البشير بن سديرة (1892-1919) وسعد بن عون (1853-1933) ومصباح بريبش (1887-1925) ومحمد بن صالح الدغباجي (1885-1924) وبلقاسم بن ساسي (1895-1928).

ولمّا وجد بعض الوطنيين التونسيين أثناء الحرب العالمية الأولى دعما من قبل السلطات الألمانية والتركية، استقرّ زعيم حركة الشباب التونسي علي باش حامبة (1876-1918) بإسطمبول مبادرا بتكوين «لجنة تحرير المغرب العربي». كما أصدر شقيقه محمد باش حامبة (1881-1920) بسويسرا (جنيف) مجلة ناطقة باللغة الفرنسية تحت عنوان: «La Revue du Maghreb» (مجلة المغرب) وألّف عدّة نشريات باللغة الفرنسية من أهمّها : «الشعب الجزائري التونسي وفرنسا» (جنيف 1917) و«الحماية الفرنسية بتونس» (جنيف 1918). هذا بالإضافة إلى اضطلاعه بمهمّة تنسيق أنشطة الوطنيين المغاربة المقيمين بأوروبا، متصلا ببعض القادة العرب في المهجر : نخصّ منهم بالذكر الأمير شكيب أرسلان (1869-1946) والشيخ عبد العزيز جاويش (1876-1929) التونسي الأصل والشيخ الخضر حسين (1873-1958). ولم يقطع محمد باش حامبة صلته بكل من الشيخ عبد العزيز الثعالبي (1874-1944) وبعض الطلبة التونسيين بفرنسا من أبرزهم سالم الشاذلي (1896-1954) الذي سيضطلع بمهام أوّل رئيس لجمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين بفرنسا (1928-1929) ومحمود الماطري (1897-1972)

الذي سيكون من مؤسّسي الحزب الحرّ الدستوري الجديد (1934) وأول رئيس له (1934-1938).

إضافة إلى ذلك، كوّن الشيخ صالح الشريف (1863-1920) ببرلين «لجنة استقلال تونس والجزائر» واعتبر من أنشط الدعاة. وتجلى ذلك من خلال بعض مؤلفاته التي نخصّ بالذكر منها «حقيقة الجهاد» (النسخة الألمانية، برلين 1915 - النسخة الفرنسية، بارن 1916) وألّف صحبة إسماعيل الصفايحي (1858-1918) نشرية بعنوان «تونس والجزائر» (النسخة الألمانية، برلين 1916 - النسخة الفرنسية، لوزان 1917).

وبالرّغم من تعدّد الوسائل التي جنّدتها السلطة الاستعمارية لمحاصرة النشاط الوطني في المهجر (دعاية مضادة، جوسسة، مصادرة أملاك الوطنيين النشطين أمثال محمد وعلي باش حامبة)، فقد تمكّن الزعماء الوطنيّون من التعريف بمطالب «الشعب التونسي الجزائري» وبحقه في تقرير مصيره. وتجسّد ذلك في مشاركة محمد باش حامبة باسم تونس والجزائر في المؤتمر الثالث للقوميات المنعقد بمدينة لوزان (جوان



المجاهد محمّد الدّغباجي رهن الاعتقال قبل إعدامه بسوق الحامّة يوم غرّة مارس 1924

1916). وقد وجهت «الهيئة الجزائرية التونسية» التي ترأسها محمد باش حامبة مذكرة إلى مؤتمر السلم المقرّر عقده بفرنسا (جانفي 1919) للمطالبة بالاستقلال. وأرسلت نفس الهيئة يوم 2 جانفي 1919 برقية إلى الرئيس ولسن لإيفاد مندوبين شرعيين إلى مؤتمر فرساي باسم «الشعب التونسي الجزائري».

وعموما، فإنّ تفاعل السياسة الاستعمارية المتّبعة في الحقل الاقتصادي والاجتماعي من جهة وما ترتب عن مشاركة المجندين التونسيين في جبهات القتال مع تأثيرات الدعاية الألمانية-التركية من جهة أخرى، قد شجع الوطنيين على تكثيف نشاطهم في المهجر وعلى تمرّد قبائل الجنوب الشرقي معبّرين بدون سابق تنسيق عن رغبتهم في الانعتاق من الاستعمار الفرنسي. إلاّ أنّ هزيمة ألمانيا وسقوط الإمبراطورية العثمانية قد أجبرا الوطنيين على مواكبة الأوضاع الجديدة التي أفرزتها الحرب العالمية الأولى على المستوى الإقليمي والدولي.

I-فترة النشأة والتطور (1920-1934)

1-من الحزب التونسي إلى الحزب الحر الدستوري التونسي (1918-1920)

أ - ظرف ملائم للنشأة

لقد أدّت التّحولات النّاجمة عن الحرب العالمية الأولى إلى انتعاش الروح الوطنية. ورافق انتصار الحلفاء وهزيمة الإمبراطوريات الوسطى سلسلة من الأحداث الهامّة التي ساهمت في إرساء دعائم الحركة الوطنية من أبرزها نذكر :

*** على المستوى الدولي**

- المبادئ الولسنية أو 14 نقطة :

اعترف الرئيس الأمريكي ولسن في جانفي 1918 بحق الشعوب الخاضعة للهيمنة الأجنبية في تقرير مصيرها. وبالرّغم من أنّ هذا المبدأ لا يشمل إلاّ الشعوب الأوروبية التي تعرّضت للهيمنة الألمانية والنمساوية-

المجرية، فإنّ الزعماء الوطنيين لم يتردّدوا في توظيف مثل هذا المبدإ لصالح القضية التونسية.

- الثورة البلشفية ومساندة حركات التحرّر بالمستعمرات

كان لانتصار الثورة البلشفية أثر بالغ لدى بعض الزعماء الوطنيين خاصة بعد أن تمّ الإعلان عن قيام الأمميّة الشيوعيــة الثالثة (موسكو، مارس 1919) وإيلائها أهمية لحركات التحرّر الوطنــي بالمستعمرات.

- أحداث تركيا

إنّ ارتباط النّخبة المثقفة بسياسة الجامعة الإسلامية التي سلكها السلطان عبد الحميد الثاني (1909-1876) وبجمعيّة الاتحاد والترقي التي ساندت نشاط الوطنيّين في المهجر طوال الحرب الأولى قد جعل الرّأي العام التونسي يتابع باهتمام كبير تطوّرات الوضع باسطنبول بعد هزيمة الإمبراطورية العثمانية. فقد انتظمت مظاهرة أمام مقرّ الإقامة العامّة احتجاجا على احتلال الجيوش الأنقليزية لأسطنبول (10 مارس 1920) وهو ما غذى الشعور الوطني لدى التونسيين.

-معركة التحرير الوطني بمصر

كان لمبادرات الزعيم الوطني المصري سعد زغلول المتمثلة في تأليف وفد من حزب الأمة للتعبير عن مطالب مصر أمام مؤتمر الصّلح بباريس وطرح قضية الاستقلال تأثير عميق على زعماء الحركة الوطنية أمثال الشيخ عبد العزيز الثعالبي ورفاقه.

-حصول البلاد الطرابلسية على الميثاق الأساسي

كذلك أثّر خبر منح إيطاليا لطرابلس ميثاقا(غرة جوان 1919) ينصّ على إنشاء مجلس نواب منتخب (نائب على كلّ 20 ألف ساكن) من قبل المواطنين الطرابلسيين على النشاط الوطني بتونس. واعتبر القادة الوطنيون هذا الميثاق بادرة نحو تحقيق الاستقلال الداخلي لطرابلس.

-تعاطف اليسار مع بعض المطالب الوطنية

تمكّن زعماء حركة الشباب التونسي (الشيخ عبد العزيز الثعالبي، حسن القلاتي، محمد نعمان، أحمد الصافي، أحمد السقا، صالح فرحات...) بفعل علاقاتهم بالأوساط اليسارية الفرنسيـة (النائبان الشيوعيــان أندري برتـون André Berton ومـارسـال كـاشـان Marcel Cachin. والنـائب الاشتراكي جون لنقيJean Longuet) من طرح قضايا الحريات العامة والعدالة وحق التونسيّين في مشاركة نظام الحماية تسيير شؤون بلادهم. إلاّ أنّ هزيمة الحزب الاشتراكي في الانتخابات التشريعية الفرنسية (أكتوبر 1919)، حدّت من اندفاع الوطنيين ورجّحت الكفّة لصالح تيار الاعتدال واتباع سياسة التعاون.

*** على المستوى الداخلي**

-حصيلة الحرب أو "ضريبة الدّم"

لقد كان من نتائج مشاركة البلاد التونسية إلى جانب الدولة الفرنسية في مجهودها الحربي، أن فقدت رصيدا بشريّا هاما أثّر سلبا بعد نهاية الحرب الأولى على سوق الشغل الفلاحي بفعل نقص اليد العاملة الشيء الذي دفع السلطات الاستعمارية إلى تشغيل سجناء الحق العام لسدّ الفراغ الحاصل. وهو ما أحدث موجة غضب لدى الأهالي والنخب المثقفة.

-السياسة الاستعمارية وتواصل الاستيلاء على الأراضي

أمام تزايد حاجيات الدّولة الفرنسية إلى المواد الفلاحية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، عمل المقيم العام إتيان فلاندان (Etienne Flandin) (1918- 1920) بفعل أمر 8 ماي 1920 على ضمّ الأحباس لصالح المساحات الزراعية التي يتصرّف فيها المعمّرون وهو ما أثار ردود فعل من قبل مشايخ الطرق الدينية. وقد تزامن هذا الإجراء مع تدني أوضاع الفلاحين التونسيين بفعل الجفاف بين 1920 و1924 وتنظيم حركة احتجاجية عبّرت عنها مظاهرة يوم 14 ماي 1920 أمام مقرّ الإقامة العامّة.

تضافرت التحوّلات العالمية والإقليمية والمحلية الناجمة عن الحرب العالمية الأولى لخلق ظرف ملائم لنشأة الحزب الحرّ الدستوري التونسي.

- تزايد استيراد المنتجات المصنعة وتضرّر أرباب الصناعات وصغار التجار المحليين

كان من نتائج ارتفاع نسق استيراد البضائع المصنّعة (18 ألف طن سنة 1918 إلى 320 ألف طن سنة 1919)، أن شهدت الصناعات التقليدية ركودا تضرّر من جرّائه أصحاب الصناعات اليدوية وصغار التجار. وتضاعفت تأثيرات هذه الأزمة بفعل «تأورب» نمط عيش السكان وانخفاض سعر السّلع المستوردة مقارنة بالبضائع المحلية. هذا بالإضافة إلى معاناة الحرفيّين التونسيين من ظاهرة انتشار الملابس العسكرية واقتنائها من قبل قدماء المحاربين وغيرهم من العمّال.

- سنّ قانون الثلث الاستعماري واستياء الموظفين التونسيين

لقد ساهم سن «الثلث الاستعماري» سنة 1919 والمتمثل في الترفيع من أجور الموظفين الفرنسيين فحسب (12 ألف موظف سنة 1922) بنسبة 33٪ في تعميق الفوارق مع نظرائهم التونسيين. وللحدّ من هذه السياسة التمييزية، ندّد التونسيون بميثاق «فلاندان».

وتضاعف هذا الإجراء مع تزايد مخاوف العديد من المحامين التونسيين من جرّاء المضايقات الصادرة عن نظرائهم الفرنسيين منذ نهاية الحرب الأولى (الحدّ من التسجيل في سلك المحاماة وإقصائهم من المشاركة في انتخاب هيئة المحامين والعمادة)، الشيء الذي دفع بالعديد منهم إلى الانخراط في العمل الوطني موفرين بذلك سندا للحركة الوطنية.

ب- الحزب التونسي (مارس 1919/ جانفي 1920)

أمام احتداد السياسة الاستعمارية بالبلاد التونسية، اقتنع زعماء حركة الشباب التونسي في الداخل والخارج بضرورة التنظيم سياسيا. وتجلى ذلك من خلال تأسيس الحزب التونسي.

- تأسيس الحزب التونسي (مارس 1919):

تعود بوادر نشأة هذا الحزب إلى الاجتماعات العديدة التي التأمت بالعاصمة (ربيع 1919) والتي أكّدت ضرورة سنّ دستور يضمن حقوق الأهالي. وضمّ الحزب التونسي كلاّ من الشيخ عبد العزيز الثعالبي وأحمد الصافي وحسن القلاتي وثلة من المحامين والأطبّاء والصحافيّين. ولئن كان هذا الحزب في بدايته نخبويّا، فقد تمكّن زعماؤه من تجديد أشكال نضالهم وذلك من خلال إرسال مذكّرة (مارس 1919) إلى كلّ من الرئيس الأمريكي ولسن (Wilson) وإلى وفود مؤتمر الصّلح بباريس، يطالبون فيها بتطبيق مبدإ حق الشعوب في تقرير مصيرها على البلاد التونسية.

إلا أنّ فشل الحزب في مسعاه، قد خيّب آمال الوطنيين الذين سارعوا إلى تعديل خطة عملهم، وتوجهوا إلى كسب مساندة الأحزاب اليسارية الفرنسية من جديد والمراهنة على تفهّمها لمطالبهم. وقد رفعوا نداء إلى الاشتراكيّين الفرنسيّين طالبوا فيه بحريّة الشعب التونسي في نطاق عُصبة الأمم. ولتحقيق ذلك، كلّف الحزب التونسي أحمد السّقا والشيخ عبد العزيز الثعالبي بتمثيله بباريس.

- مهمّة السّقا والثعالبي بباريس (أفريل 1919 / جويلية 1920)

تمّ إيفاد أحمد السّقا المتحصّل على الدكتوراه في الحقوق إلى باريس (أفريل 1919)، ويعتبر أوّل مبعوث للحزب التونسي إلى فرنسا. وقد تمكّن من الاتصال بالصّحف وببعض الأوساط اليسارية لاسيّما الحزب الاشتراكي الذي اعتزم عرض القضية التونسية على مجلس النواب. وقد هيّأ السقا الأرضية إلى حدّ أن التحق به الشيخ عبد العزيز الثعالبي خلال شهر جويلية 1919.

-تونس الشهيدة - مطالبها (جانفي 1920)

خلافا للرّأي السائد، فإنّ هذا الكتاب - الذي صدر سنة 1920 باللغة الفرنسية- لم يكن من الإنتاج الشخصي للزعيم عبد العزيز الثعالبي، بل هو ثمرة مجهود ثلة من أعضاء الحزب التونسي أمثال الصادق الزمرلي والمنصف المستيري وعلي كاهية... وقد تكفل

زعيم الحركة الوطنية بصياغته بمعيّة أحمد السّـقا استنادا إلى المذكرات والتقارير التي أمدّهما بها رفاقهما بتونس. ورغم إشارة بعض المصادر إلى أنّ الثعالبي قد أعدّ نسخة بالعربية لم يكتب لها الظهور ولم نعثر عليها إلى حدّ الآن، فهي تُجمِعُ على أنّ الكتاب قد حرّره أحمد السّـقا باللغة الفرنسية لعرض القضية التونسية أمام الرّأي العام الفرنسي. ويعتبر هذا التأليف تلخيصا لبرنامج الحزب التونسي، وقد طالب فيه الوطنيون بسنّ نظام يرتكز على الفصل بين السلط ومجلس أكبر يتألف من ستين عضوا. ولئن كان هذا البرنامج بمثابة القطيعة مع برنامج المشاركة الذي نادت به حركة الشباب التونسي، فإنه اقتصر على المطالبة بالاستقلال الداخلي طبقا لمعاهدة باردو (12 ماي 1881). وقد لقي هذا الكتاب صدى كبيرا بتونس حيث تداولته النخب المثقفة وأصبح بمثابة البيان الذي على أساسه تكوّن الحزب الحرّ الدستوري.

ج- تأسيس الحزب الحر الدستوري التونسي (مارس - جوان 1920)

إنّ انهزام اليسار وتغيير موازين القوى بفرنسا لفائدة الأحزاب اليمينية جعلا الوطنيّين يعدّلون خطة نضالهم من خلال تأسيس حزب يواكب الوضع الجديد. إلاّ أنّ إلقاء القبض على الشيخ عبد العزيز الثعالبي يوم 28 جويلية 1920 -وهو يضطلع بمهمة دعائية في باريس لصالح حزبه، ونقله من باريس إلى تونس وإيداعه السجن العسكري بتهمة التآمر على أمن الدولة- قد حال دون مواصلة هذه المهمّة.

2-الحزب الحر الدستوري التونسي : البرنامج وطرق العمل والقاعدة الاجتماعية

أ- برنامج «تونس الشهيدة»

بعد إفلاس مبادئ ولسن وانهزام اليسار الفرنسي، بعث الشيخ الثعالبي برسالة إلى رفاقه بتونس في شهر فيفري 1920 يؤكد فيها ضرورة الدخول في معركة طويلة المدى ضدّ الاستعمار تتمّ خلالها المطالبة بدستور يضمن حق الشعب التونسي في تسيير شؤون بلاده. إلاّ أنّ تشبّث عبد العزيز الثعالبي بما نصّت عليه معاهدة باردو قد مثّل تراجعا عن برنامج الحركة الوطنية التونسية الذي تضمّنه كتاب «تونس الشهيدة». ويفسّر هذا التراجع منذ جوان 1920 بضغط الجناح المعتدل للحزب الذي حصر المطالب الوطنية في جملة من الإصلاحات يتمّ تحقيقها في إطار نظام الحماية. وتتمثل هذه الإصلاحات في تسع نقاط من أهمّها : حكومة مسؤولة أمام المجلس، الفصل بين السلط، تشريك التونسيين في الوظائف العامة، حرية الصحافة والاجتماع وتأسيس الجمعيات، إجبارية التعليم العام...

ب - طرق العمل

إضافة إلى سعي الحزب الحرّ الدستوري إلى كسب تأييد عريض لبرنامجه، فقد اتسم نشاطه بعدّة مبادرات من بينها إرسال الوفود إلى الباي والسّلط الفرنسية بتونس وباريس، قصد التعريف بالمطالب التونسية.

-إرسال الوفود إلى السلطة المحلية والفرنسية :

الوفد الدستوري لدى الباي (18 جوان 1920):
لقد حرص هذا الوفد الذي ضمّ 40 عضوا على ضمان تأييد الباي للقضية الوطنية لحمله على المطالبة بدستور. وقد استجاب محمّد الناصر باي إلى رغبة هذا الوفد، مدعّما بذلك الحزب الحر الدستوري الذي لم تعد مطالبه تنبثق من تنظيم غير شرعي بل من أمير اعترفت سلطات الحماية بسيادته الداخلية.

الوفد الدستوري الأول لدى الحكومة الفرنسية (جوان- جويلية 1920)
التحق هذا الوفد بكلّ من الشيخ الثعالبي المقيم بفرنسا وأحمد السّقا الذي سافر إلى باريس منذ جويلية 1919. ولإبراز التفاف مختلف شرائح المجتمع حوله، أكّد على ضرورة توقيع العرائض الموجهة إلى البرلمان الفرنسي، كما حرص على تنوّع تركيبته حتى يكون أكثر تمثيلية.

«تونس الشهيدة» مطالبها، ثمرة مجهود ثلة من أعضاء الحزب التونسي... تكفّل الشيخ عبد العزيز الثعالبي زعيم الحركة الوطنية بصياغته بمعية أحمد السقّا.



جانب من الوفد الدستوري الثاني الذي قابل المقيم العام
لوسيان سان Lucien Saint في 21 جانفي 1921

ولئن تمكّن هذا الوفد من الاتصال بعدّة شخصيات من رابطة حقوق الإنسان ومن الهيئة الفرنسية الإسلامية التي يترأسها آنذاك «إيدوار هريو» (Edouard Herriot) زعيم الحزب الراديكالي، فإنّ أغلب مساعيه قد فشلت وهو ما أجبره على تعديل مطالبه. فبادر بإرسال ممثل جديد له وهو فرحات بن عياد (أكتوبر 1920) إلى باريس لكسب مؤيّدين جدد للقضية التونسية وتهيئة المناخ السياسي المناسب لوفد دستوري ثان.

الوفد الدستوري الثاني لدى الحكومة الفرنسية(22 ديسمبر 1920 - موفى جانفي 1921) :

سافر هذا الوفد إلى باريس يوم 22 ديسمبر 1920، وكان أكثر تمثيل في تركيبته من الوفد الأول حيث ضمّ عدّة أطراف معتدلة (7 من بينهم حسن القلاتي) ركزت في برنامجها على عدم تعارض مطالبها مع المصالح الفرنسية بتونس. ولئن تمكّن هذا الوفد من مقابلة رئيس الحكومة الفرنسية (جانفي 1921) ومدير الشؤون السياسية والتجارية بوزارة الشؤون الخارجية اللذين وعدا بالقيام بإصلاحات، فإنّ المقيم العام الجديد لوسيان سان(Lucien Saint) (1920-1929) رفض مباشرة بعد تنصيبه النقطتين الأوليين من برنامج الحزب والمتعلقتين بإنشاء مجلس استشاري وحكومة مسؤولة أمامه بتعلة أنّ ذلك يتناقض مع مبدإ الحماية. ولم يجد الوطنيون من حلّ سوى التعبير عن مطالبهم من خلال الصحافة التي شهدت انتعاشة منذ رفع قرار منعها (1 فيفري 1920).

-الصحافة الدستورية وتنامي الوعي الوطني

لقد شهدت الصحافة الوطنية خلال هذه المرحلة انتعاشة فعلية. فإضافة إلى عودة صحف قديمة إلى الظهور مثل «المنير» و«مرشد الأمة» و«الصواب» و«المشير»، تأسست صحف جديدة مثل «النديم» و«لسان الشعب» و«الوزير» و«الاتحاد» و«العصر الجديد» وقد كانت جلّ هذه الصحف تساند أطروحات الحزب الحر الدستوري وتنشر مبادئه، سيّما أن بعض الصحافيين مثل محمّد الجعايبي مدير «الصواب» والطيب بن عيسى مدير «الوزير» والشاذلي المورالي مدير «المنير» كانوا أعضاء باللجنة التنفيذية للحزب لذلك عبّروا عن الخطة السياسية لحزبهم مساهمين بذلك في تكوين رأي عام مؤيد لفكرة الدستور. وبالتالي اضطلعت الصحافة الناطقة باللغة العربية خلال هذه الفترة بدور الدعاية لفائدة الحزب ونشر الوعي الوطني لدى مختلف الفئات الاجتماعية.

-موقف الوطنيين الحذِر من تصدّع الحزب الاشتراكي وبروز الخلايا الشيوعية بتونس

راهن الدستوريون في طرح القضية الوطنية على تفهّم أحزاب اليسار الفرنسية، وسعوا إلى تشريك بعض الشخصيات الاشتراكية الفاعلة في تونس ضمن الوفود التي تم إرسالها إلى باريس من ذلك مرافقة أندري دوران أنقليفيال (André Duran Angliviel) أحد قادة الجامعة الاشتراكية بتونس عناصر الوفد الدستوري الثاني. لكن هذا الرهان قد تضاءل إثر تصدّع الحزب الاشتراكي الفرنسي بعد مؤتمر «تور» (1920) وأصبح موقف الدستوريين أكثر حذرا لّما صوّت نوّاب الجامعة الاشتراكية في مؤتمرهم ضدّ الإنضمام إلى الأمميّة الثالثة. وانشق أنصار الأممية الثالثة عن الجامعة الاشتراكية باعثين الجامعة الشيوعية بتونس (1921).

وللتّعبير عن تضامنهم مع حركات التحرّر في المستعمرات، أكّد الشيوعيون منذ بداية نشاطهم على ضرورة منح التونسيين ميثاقا دستوريا. وقد تجلت هذه المساندة إثر انعقاد المؤتمر الرابع للأمميّة الشيوعية (1922) حيث شارك فيه الطاهر بودمغة كمندوب عن الجامعة الشيوعية بتونس، مركزا في تدخلاته على أنّ هدف المؤتمر هو المآزرة الفعلية للحركات الوطنية.

وعلى عكس الرّأي السائد، فإنّ موقف الدستوريين الحذر في التعامل مع الشيوعيين لا يرتبط بطبيعة تركيبة الجامعة الشيوعية التي ضمّت أغلبيّة أجنبية (فرنسية وإيطالية) ويهودية تجهل الواقع المحلي ولا تعبّر عن إرادة الشعب التونسي فحسب، بل يكمن في طبيعة الحزبين وتباين أهدافهما : حزب وطني هدفه تحرير البلاد من الاستعمار وحزب أممي ثوري هدفه مقاومة الإمبريالية وتحقيق دكتاتورية البروليتاريا.

وللحدّ من الدعاية الشيوعية، عمل الوطنيون منذ سبتمبر 1921 على تكوين الشعب الدستورية بمختلف مناطق البلاد (جهات الساحل، القيروان، صفاقس، قابس، بنزرت، باجة). في حين سعى الشيوعيّون إلى تركيز فروع للجامعة الشيوعية ببعض الجهات حيث يتكثف الحضور الأجنبي مثل بنزرت، فيري فيل، سوسة، القيروان، جربة، المكنين... هذا بالإضافة إلى اختيارهم لمقرّ المطبعة التي ستتولى إصدار نشرياتهم - التي عرّبوها منذ هذا التاريخ حتى تنتشر بين مختلف الأوساط الاجتماعية- منذ مارس 1921 في الحلفاوين وهو الحي الشعبي الذي يمثل أحد المراكز الأساسية للحركة الوطنية بالعاصمة.

ولكسب دعم الباي- حليف الدستوريين - عبّرت الجامعة الشيوعية عن مساندتها له لّما لوّح بالتنازل عن العرش (أفريل 1922). مما يدلّ على رغبة كلا الحزبين في اكتساح المجال الوطني. وقد برز الخلاف جليّا بعد صدور جريدة «حبيب الأمة» التي ندّدت بجريدة «المنير» وبمواضيعها وحرّضت الأهالي على الامتناع عن أيّ اتصال بالجامعة الشيوعية بتعلّة تناقضها مع تعاليم الدين الإسلامي. إلاّ أنّ جوهر الخلاف الحقيقي يتمثل في نظر الدستوريين في ارتباط الجامعة الشيوعية بالحزب الشيوعي الفرنسي الذي ينظر إلى القضية التونسية في إطار الاستراتيجية الأممية الهادفة إلى إضعاف الإمبريالية العالمية.

إضافة إلى ذلك فإنّ الأحزاب اليمينية بفرنسا وممثليها من المتفوّقين بتونس قد حذّروا زعماء الحزب الحرّ الدستوري من التعامل مع الشيوعيين باعتبارهم «أعداء فرنسا» لذلك لم يتردّد الدستوريون في التبرّؤ من هذه التّهمة لضمان سير المفاوضات وإقناع الحكومة الفرنسية بتقديم تنازلات.

ج- القاعدة الاجتماعية والتمركز الجغرافي

لقد بقي الحزب الحرّ الدستوري متمركزا بالعاصمة (الأحياء الشعبية : المركاض، الحلفاوين...) ولم يتعدّ نطاقه الجغرافي شمال البلاد والوطن القبلي وبعض المدن الساحلية.

بالإضافة إلى الدعاية الصحفية، توخّى الحزب الحرّ الدستوري التونسي طريقة إمضاء العرائض وإرسال الوفود إلى الباي والأوساط الفرنسية بتونس وباريس للتعريف بمطالبه. وقد سلك سياسة الحذر إزاء التعامل مع الحركة الشيوعية في تونس نظرا لتباين موقفهما من الحركة الاشتراكية الفرنسية. وحالت "سياسة فرّق تسد" التي سلكها المقيم العام لوسيان سان دون تحقيق مخطط الحزب الرامي [illegible] الباي محمد الناصر إلى صفّه من جهة وتكوين جبهة وطنية داخلية متينة من جهة أخرى.

* على مستوى القيادة
كانت قيادة الحزب الحر الدستوري بحكم أصولها الاجتماعية وتكوينها الثقافي متأثرة بالثقافة العربية الإسلامية وحاملة لإيديولوجيا دينية محافظة. وقد سيطر على قيادة الحزب أفراد ينتسبون أساسا إلى عائلات «بلديّة» من العاصمة. ورغم أنّ البعض من هذه القيادة قد درس بالجامعات الفرنسية (أحمد الصافي وصالح فرحات)، فإنها بقيت ذات ثقافة تقليدية. ولئن ساهمت قيادة الحزب الحر الدستوري خلال العشرينات وبداية الثلاثينات في نشر الوعي الوطني فإنها كانت تحترز من الطبقات الشعبية ولا تحبّذ العمل المباشر والالتحام بالجماهير بل تميل إلى النقاشات النظرية.

* على مستوى القواعد
ينحدر ثلثا المنخرطين بالحزب الحرّ الدستوري على مستوى هياكل التسيير المحلية والجهوية من البرجوازية الصغيرة والمتوسّطة، مثل الفلاحين والملاكين والتجار والحرفيين. إضافة إلى ذلك حظي الحزب بمساندة طبقة الأعيان والبرجوازية الحضرية في حين بقي عدد الموظفين متواضعا.

3- سياسة سلطة الحماية إزاء النشاط الوطني («فرّق تسد»)

أ- سياسة إضعاف الحزب الحر الدستوري التونسي (إصلاحات 1922)

-تصدّع الحزب الحر الدستوري وعزلته :
لقد عمل المقيم العام لوسيان سان على استغلال تباين رؤى القادة الدستوريين مشجّعا بعض العناصر مثل حسن القلاتي ورفاقه على الانشقاق عن الحزب الحر الدستوري وتأسيس الحزب الإصلاحي (16 أفريل 1921). ولئن بادر الإصلاحيون بإصدار جريدة أسبوعية بعنوان «البرهان» (1921) للتعريف ببرنامجهم والتعبير عن خطة عملهم، فإنهم كانوا بمثابة «هيئة أركان بدون جنود».

وقد سعى الحزب الدستوري إلى تجاوز الإنشقاق الحاصل في صلبه وذلك بمحاولة إقناع الإصلاحيين بجدوى التمسّك بالمطالب الدستورية. وتدعّمت هذه المساعي إلى حدّ إطلاق سراح الشيخ الثعالبي(29 ماي 1921) الذي حاول إعادة هيكلة الحزب بعد التصدّع الذي عرفه فعيّن لجنة تنفيذية تتركب من 24 عضوا جلّهم من قيادي الحركة الوطنية يسهرون على تعبئة الرأي العام وتكوين الشعب الدستورية في جميع أنحاء البلاد.

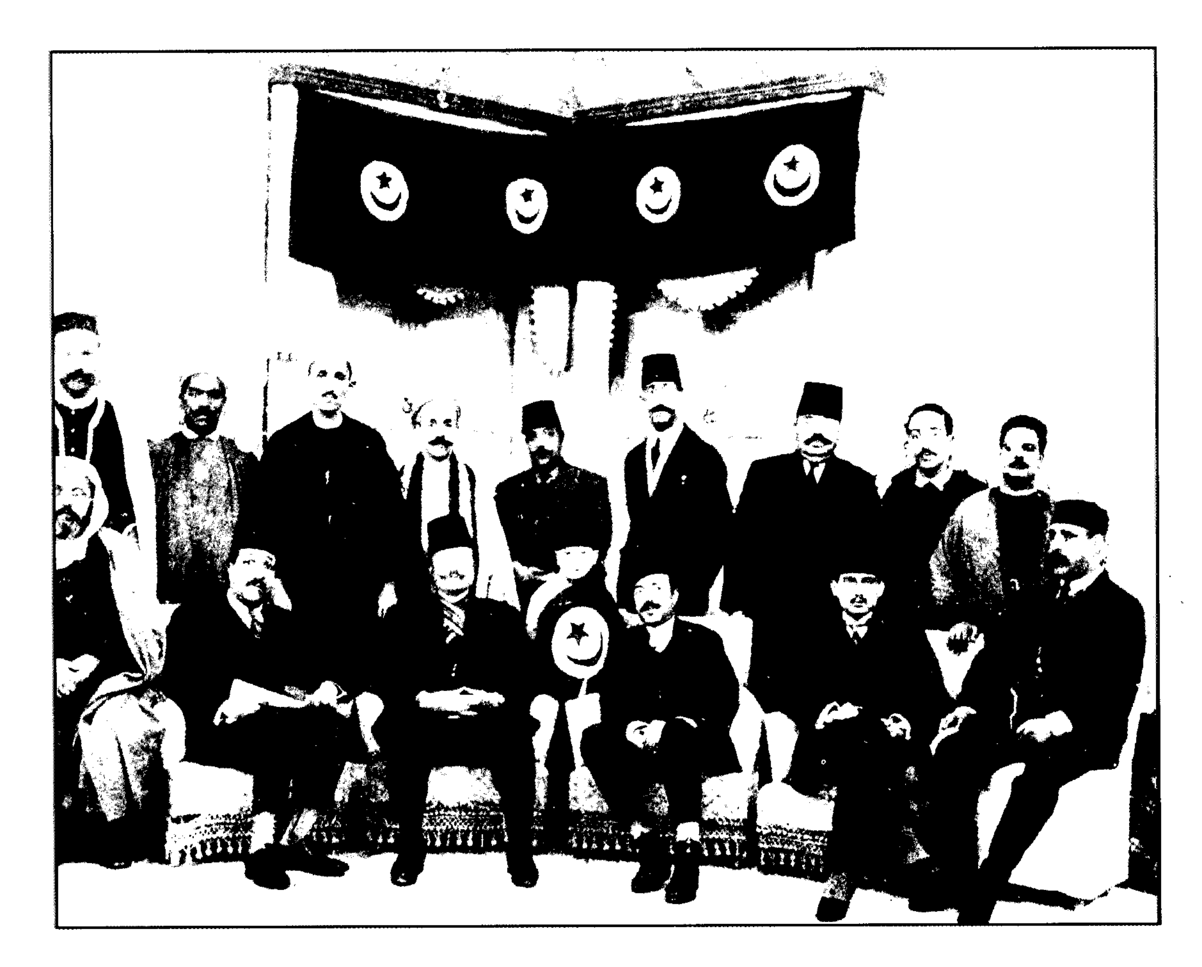
- أزمة أفريل 1922 وتقهقر الحركة الوطنية :
لقد كانت هذه الأزمة نتيجة للسياسة القمعية التي سلكها نظام الحماية. فبعد أن ضبط الحزب استراتيجيته للمرحلة الجديدة من خلال محاولة إقناع الرأي العام الفرنسي بمطالبه، سعى المقيم العام إلى فكّ التحالف بين الباي والحزب الحرّ الدستوري من جهة، وعزل الحركة الشيوعية من جهة أخرى (إبعاد البعض من زعمائها ومنع جريدة Le cri du soir عن الصدور).

- إصلاحات 1922 :
إضافة إلى تحريض الدستوريين على الانشقاق عن الحزب الحر الدستوري، عمل المقيم العام على استمالة البعض منهم من خلال الإمتيازات التي نصّت عليها إصلاحات جويلية 1922. ونظرا لمحدوديتها، حيث لم تمثل الهيئات الجديدة (المجالس الجهوية، المجلس الكبير...)-التي أتت بها هذه الإصلاحات- كلّ التونسيين، فقد عارضها الحزب منذ البداية وندّد بطبيعتها. ولئن تمّ تحرير العرائض الموقعة وإرسالها إلى باريس لإبلاغ السلطات الفرنسية بفشلها، فإنّ الأحزاب اليمينية لم تصغ لمطالب الدستوريين الذين فقدوا مساندة الباي الجديد محمد الحبيب منذ أن وقّع على إصلاحات جويلية 1922 ورفض مقابلة الشيخ عبد العزيز الثعالبي. كذلك فقد الحزب الحرّ الدستوري في شخص فرحات بن عياد سندا مهمّا لدعايته بعد اتصاله بشخصيات فرنسية مثل النائب

البرلماني Taittinger الذي أثار أمام البرلمان الفرنسي شرعية مطالب الوطنيين التونسيين. لكن بعد إنتهاء مهامه ورجوعه إلى تونس انسلخ بن عياد عن الحزب. وأسّس بدعم من المقيم العام حزبا تونسيا مواليا لفرنسا عرف بالحزب الدستوري المستقل الذي ضمّ الشاذلي المورالي مدير جريدة «المنير» والطيب بن عيسى مدير جريدة «الوزير».

- ركود نشاط الحزب وهجرة الشيخ الثعالبي إلى المشرق (26 جويلية 1923 - جويلية 1937)

كان من نتائج انسلاخ عديد العناصر الدستورية عن الحزب (محمد شنيق، الطاهر بن عمار، الطاهر التوكابري والشيخ الصادق النيفر) إثر الإغراءات الناجمة عن إصلاحات جويلية 1922، أن تضاءل الحماس الشعبي وقلت موارد الحزب وتقلص نشاطه. ورغم محاولات الشيخ الثعالبي الهادفة إلى إعادة اللحمة بين أعضاء الحزب، فقد تعمّقت الخلافات بين الدستوريين وتوارت بذلك هيبته وضعف نفوذ الشيخ الثعالبي الذي لم يستطع تطويق الخلافات الداخلية. وبلغ الأمر إلى حدّ عجز الحزب عن تمويل طبع جريدة «الاتحاد» وإغلاق مقرّ شعبة المرسى، وهو ما أثر على نشاطه الدعائي. مقابل ذلك قدحت الصحف المعارضة للدستور في شخص الثعالبي. وهكذا نفذت خطة المقيم العام الذي أرغم الشيخ الثعالبي على مغادرة البلاد التونسية نحو المشرق. وبقي الحزب ممثلا في شخص أمينه العام أحمد الصافي.



بمناسبة سفر الوفد الثالث لباريس
الجالسون من اليمين إلى اليسار
1ـ الشاذلي خزندار - 2 - أحمد توفيق المدني - 3 - الطيب الجميل - 4 - احمد الصافي - 5ـ صالح فرحات - 6 - الشيخ صالح بن يحيى.

- حملة الحزب ضد قانون التجنيس

رغم اتباع عناصر اللجنة التنفيذية سياسة أكثر مرونة، فإنّ نشاطها قد اقتصر على بعض المقالات الصحفية، ولم تقدر على صدّ مناورات المقيم العام. إلا أن جملة من التحولات تلت هذه الفترة من الركود، ساهمت في انتعاشة الحركة الوطنية كان أهمها على المستوى المحلي سنّ قانون التجنيس (20 ديسمبر 1923) وعلى المستوى الخارجي انتصار كتلة اليسار في الانتخابات التشريعية وصعودها إلى الحكم (جوان 1924).

- قانون التجنيس (20 ديسمبر 1923)

لقد وظف الزعماء الدستوريون صدور هذا القانون لشنّ حملة صحفيّة ضدّ السلطات الاستعمارية وبالتالي إدخال حركية جديدة في صفوف حزبهم. وتجلت هذه الحملة من خلال ما كتب في الصحافة حول هذا القانون (الأمة، مرشد الأمة، جحجوح، النديم، العصر الجديد...) مبيّنين أنّ مشروع التجنيس يمسّ هوية التونسي. وقد تألّق الطاهر الحداد في هذه الحملة. مثال ذلك ما كتبه بجريدة «الأمّة» بعنوان : «الدين والجنسية ومسألة اليوم» (14 أكتوبر 1923) و«التجنيس نكث للعهد» (13 نوفمبر 1923).

نصب تمثال الكاردينال لفيجيري (1825-1892)

- الوفد الدستوري الثالث لدى الحكومة الفرنسية (نوفمبر-ديسمبر 1924)

على إثر ارتقاء أحزاب كتلة اليسار إلى الحكم بفرنسا، قرّر الحزب إرسال وفد للمرّة الثالثة لطرح القضية التونسية. وما أن حلّ بباريس حتى وجّه مذكرة إلى الحكومة والبرلمان الفرنسيين مؤكدا فيها على اعتدال مطالبه، نافيا بذلك إدعاءات المقيم العام وحلفائه بتونس.

ورغم أنّ برنامج الحزب لم يتطور منذ إرسال الوفد الأول (1920)، فإنّ أعضاء هذا الوفد (أحمد الصافي، صالح فرحات، الطيّب جميل، أحمد توفيق المدني) بيّنوا أنّ مسؤولية الحكومة أمام المجلس التفاوضي تستثني المقيم العام والجنرال قائد جيش الاحتلال والأميرال قائد البحرية، وهو دليل على قبولهم مبدأ الحماية.كما أكدوا على عدم التعاون مع الشيوعيين واختلافهم معهم.

إلاّ أنّ رئيس الحكومة الفرنسية الرّاديكالي إدوارد هريو قد تبنّى مقترحات المقيم العام. وفعلا لم يقع استقبال الوفد الدستوري من قبل الدوائر السياسية الرسمية، إذا ما استثنينا مقابلته لرئيس مجلس النواب ووزير المستعمرات الذي أكد للوفد على استحالة القيام بإصلاحات ما لم يكفّ الدستوريون عن التّعامل مع الشيوعيين وما دام الأمن لم يستتب بالبلاد التونسية. وأمام تصلب الحكومة الفرنسية وفشل كل مساعي الوفد الدستوري، تخلى الحزب نهائيا عن جامعة عموم العملة التونسية (بيان 22 فيفري 1925) وقطع علاقته مع الشيوعيين ليصبح في صفّ «المعتدلين» الذي يضم الجامعة الاشتراكية والحزب الإصلاحي

والأعضاء التونسيين في المجلس الكبير. لكنّ النتائج كانت عكسيّة، حيث تمكّنت السلطات الاستعمارية من استغلال عزلة الجامعة النقابية لضربها وإلقاء القبض على أبرز قادتها ونفيهم خارج التراب الفرنسي (5 فيفري 1925).

وقد تلا ذلك تخلي حكومة هريو عن السلطة (أفريل 1925) وهو ما بعث اليأس في نفوس الدستوريين الذين بادروا منذ سبتمبر- نوفمبر 1925 بتنظيم عدة مظاهرات بمدينة تونس تحت ضغط النازحين (من الجنوب الشرقي : المطاوة والحوامية) شملت الأحياء الشعبية مثل باب سويقة والحلفاوين. ولمقاومة ذلك انتهجت السلطات الاستعمارية سياسة قمعية تمثلت في سنّ قوانين زجرية.

المجلة الصادقية

لسان جمعية قدماء الصادقية

تصدر مرة بعد شهرين

يقوم بتحريرها نخبة من الكتاب التونسيين

فهرست

المجلة الصادقية، العدد الأوّل

ب- الأوامر الجائرة (29 جانفي 1926) وتوجّه النشاط الوطني إلى العمل الجمعياتي (1926- 1929) :

كانت هذه الإجراءات امتدادا لسلسلة من القوانين الزجرية التي تهدف إلى خنق الحريات وتعطيل مساعي الحركة الوطنية. فعلى الصعيد السياسي حجّرت هذه القوانين الاجتماعات السياسية والنقابية وانتقاد الحكومة وأعمالها. أما على الصعيد الصّحفي، فزيادة على الإجراءات السابقة التي تعطلت بموجبها عدة جرائد سنة 1924 مثل جريدة «العصر الجديد» و«الاتحاد» وLe Libéral. فإنّ صدور الصّحف أصبح رهين قرار حكومي.

غير أنّ هذه الإجراءات التعسّفية وإن عطلت النشاط العادي للحزب (الصحافة، الاجتماعات، النشر،...)، فإنّها لم تمسّ النشاط الجمعياتي والشبابي (المدرسي والطلابي) الذي انضمّ للعمل الوطني. وعلى عكس الرّأي القائل بأنّ الحزب الحر الدستوري قد شهد بعد صدور هذه القوانين فترة ركود تفسر بتحسّن الوضع الاقتصادي والاجتماعي بالبلاد التونسية فإنّ عدّة روافد أخرى ساهمت في دفع النشاط الوطني مثل العمل الجمعياتي والشبابي.

-مظاهر النشاط الجمعياتي

أمام صرامة القوانين الزجرية، اكتفى القادة الدستوريون بدعم الحركات الثقافية والفكرية والعمل على تأطيرها، مركّزين إهتمامهم على العمل الجمعياتي، لا سيّما جمعية قدماء الصادقية التي اتخذت منذ 1926 مقرا جديدا لها بنهج الجلد. وكان من أبرز أنشطتها تكوين ناد أدبي من أهمّ روّاده زين العابدين السنوسي وعثمان الكعاك ومصطفى آغة والشيخ الفاضل بن عاشور والشاذلي خير الله والطاهر صفر ممّن كانوا يلقون محاضرات حول مواضيع اجتماعية وسياسية ودينية (محاضرة أبي القاسم الشابي : «الخيال الشعري عند العرب» 1929).

كما كان لنشاط جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين التي تكونت بباريس (1927) صدى بالبلاد التونسية. ولئن

بقدر ما عطّلت الأوامر الجائرة (29 جانفي 1926) النشاط العادي للحزب (الصحافة، الاجتماعات، النشر...) فإنّها لم تشمل النشاط الجمعياتي والشبابي (المدرسي والطلابي) الذي احتضن العمل الوطني. وبرزت بالخصوص جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين بفرنسا التي كوّنت فرعا لها بتونس وجمعية قدماء تلامذة المدرسة الصادقية وجمعية الشبان المسلمين وعدد هام من الجمعيات الرياضية.

كان هدف هذه الجمعية في البداية تعزيز الروابط وتأطير الطلبة المغاربة الجدد، فإنّ الدّور الذي اضطلعت به النخب الطالبية التونسية بالخصوص بحكم تنامي عددها، جعل هذه المنظمة تأخذ تدريجيا طابعا سياسيا خاصة في الثلاثينات. وتمكّن بعض أعضائها القياديّين من الدعاية لها بتونس (ارتفع عدد منخرطيها إلى 267 عضوا بين 1928 - 1929). وطالبت اللجنة الممثلة لجمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين من السلطات الإستعمارية إنشاء فرع لها بتونس.

إضافة إلى ذلك تأسست «جمعية الشبان المسلمين» (مارس 1928) التي أشرف عليها الحزب الحرّ الدستوري. وكان هدفها ظاهريا مساعدة الطلبة الفقراء وسريا تكوين الشباب الطالبي وتدريبه على أساليب الكفاح لخوض المعارك السياسية في المستقبل.

تقرير

جمعية قدماء تلامذة المدرسة الصادقية

لسنة ١٩٢٤ ولموفى ماي ١٩٢٥

* مقر الجمعية بنهج السيدة عجولة عدد ٢٧ – تونس *

المطبعة الاهلية نهج الديوان عدد ٥ بتونس

تقرير جمعيّة قدماء تلامذة المدرسة الصادقية
1925-1924

وأصبحت الجمعيات الثقافية بمثابة منابر للحوار، حيث قدمت حبيبة المنشاري يوم 9 جانفي 1929 بنادي جمعية «Essor» (الترقي) ذات النزعة الاشتراكية محاضرة بعنوان «المرأة المسلمة غدا : مع الحجاب أم ضدّه ؟». ونادت بوجوب منح المرأة جميع حقوقها. وقد أثارت هذه المحاضرة جدلا سرعان ما أخذ طابعا سياسيا. كما شهد النشاط المسرحي انتعاشة مع تأسيس «جمعية المستقبل التمثيلي» (جانفي 1927) وأصبحت العروض المسرحية مناسبة لتجسيم سلبيات السياسة الاستعمارية ونقدها.

كذلك ساهمت الجمعيات والنوادي الشبابية والرياضية لاسيّما جمعية الترجي الرياضي التونسي (1919) والنادي الإفريقي (1920) ثم النجم الساحلي (1925) والنادي التونسي (1928) بدور هام في إثارة الحسّ الوطني، وهو ما جعلها أداة للدعاية الوطنية. فقد كانت المباريات تسبقها احتفالات شعبية يرفع فيها العلم التونسي كرمز للسيادة وتغنّى الأناشيد الوطنية. وكان لإشعاع بعض الرياضيين انعكاس على تشكل مفهوم الزعامة على المستوى السياسي. إلاّ أنّ المشهد الوطني لم يقتصر على النشاط الجمعياتي فحسب بل ظهرت خلال هذه الفترة بعض المؤلفات ذات الأهمية البالغة عبّرت عن تبلور تيار اجتماعي سياسي داخل الحزب هدفه تعبئة القوى العمالية. ومن أهم هذه المؤلفات نذكر كتاب الطاهر الحدّاد : «العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية» (1927).

ومهما يكن من أمر، فقد طوّرت الحركة الوطنية طيلة الفترة الممتدة فيما بين 1919 - 1929 من أساليب نضالها ولكنها لم تتمكّن إلى أواخر العشرينات من استيعاب التحوّلات الاجتماعية والثقافية التي أفرزتها السياسة الاستعمارية.

4- منعطف الثلاثينات : نحو مولد الحزب الحر الدستوري الجديد (1930- 1933)

لقد مثلت الثلاثينات منعطفا هاما في تاريخ الحركة الوطنية نظرا لاقترانها بتحوّلات شملت كافة الميادين

السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فقد شهدت هذه الفترة عودة جيل الطلبة الذين زاولوا تعليمهم العالي بفرنسا (أمثال الحبيب بورقيبة والبحري قيقة ومحمود الماطري...) والذين تأثروا بمبادئ الثورة الفرنسية التحرّرية وطرق عمل أحزاب اليسار بقدر ما واكبوا التطوّرات الحاصلة ببلدان المغرب العربي لا سيّما ثورة الأمير عبد الكريم الخطابي (1921-1926) التي تركت رغم فشلها صدى عميقا في نفوس التلاميذ والطلبة التونسيين بفرنسا (ارتفع عددهم إلى190 طالب من جملة 230 طالب مغاربي خلال السنة الجامعية 1931-1932).

وكان من مظاهر تفاعلهم مع هذه الأحداث تأسيسهم جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين (ديسمبر 1927). وبدت مساهمتهم متميّزة في فترة الثلاثينات بالتوازي مع وقائع بارزة على المستوى المحلي : انعكاسات المؤتمر الأفخارستي (ماي 1930) والاحتفال بخمسينية الحماية (ماي 1931) ومسألة دفن المتجنسين بالمقابر الإسلامية (أحداث بنزرت في 31 ديسمبر 1932) إضافة إلى تأثيرات الأزمة الاقتصادية بمظهريها التقليدي (1930-1931) والعصري (1932-1934). وتجلى موقف هذا الجيل الشاب من السياسة الاستعمارية في مجالين أساسيين : المجال الصحفي والمجال الجمعياتي.

أ- المجال الصحفي

رغم موقف الحذر الذي توخته الصحافة الوطنية منذ صدور الأوامر الجائرة، فإنّ السّلطات الاستعمارية قد عملت على تعطيل عدّة جرائد مثل جريدتي «النهضة» و«الوزير» (12 مارس 1931). وكان من نتائج ذلك أن برزت صحافة ناطقة باللغة الفرنسية مجدّدة في أسلوبها ومحتواها (نقد الظاهرة الاستعمارية). ومن أهمّ هذه الصحف : جريدة L'Etendard Tunisien (اللواء التونسي) التي صدر عددها



تظاهرات المؤتمر الأفخاريستي بقرطاج (ماي 1930)



اجتماع الوفود المشاركة في المؤتمر الأفخارستي و هي حاملة أزياء مثيرة للشعور الديني للتونسيين

الأول يوم 4 جانفي 1929 وكان يديرها الفرنسي «جورج موران» صحبة الشاذلي خير الله (1898-1972) مؤسّس جريدة Le Libéral (29 نوفمبر 1924 - 16 جانفي 1926) وأوّل رئيس لجمعية «نجم شمال إفريقيا» (Etoile Nord Africaine) (1926-1929). كما أصدر الشاذلي خير الله جريدة ناطقة بالفرنسية بعنوان La Voix du Tunisien «صوت التونسي» (مارس 1930) وتولـّى الدكتور محمود الماطري رئاسة تحريرها. وقد تطرّقت إلى مواضيع الساعة، منظمة حملة ضدّ التجنيس وانعقاد المؤتمر الأفخارستي في تونس. وأدّى ذلك إلى تتبّع أعضائها عدليّا في جوان 1931، وهو ما أثار احتجاجا شعبيا بالعاصمة. وعلى إثر خلاف جدّ بين الشاذلي خير الله والدستوريين الشبان، أسّس هؤلاء جريدة L'Action Tunisienne (العمل التونسي) في غرّة نوفمبر 1932.

وكان الحبيب بورقيبة أكثر جرأة ووضوحا عندما بيّن في أول عدد من «العمل التونسي» (1-11-1932) أنّ التعاون هو خدعة من السلطات الاستعمارية أريد بها تغطية «التفقير التدريجي للشعب بطريقة تحويل منظم ومستمرّ لثرواته». وقد وظف الشق الراديكالي انعكاسات الأزمة الاقتصادية بمظهريها التقليدي والعصري لتنشيط العمل الوطني.

*** تأثيرات الأزمة الاقتصادية**

لم يغب عن جماعة «العمل التونسي» توظيف ظاهرة النمو الديموغرافي الأهلي - إذ ارتفع عدد الأهالي من 1.9م/ن سنة 1921 إلى 2.4 م/ن سنة 1936- مع تأثيرات الأزمة الاقتصادية على المستوى الاجتماعي : انتشار البطالة، ارتفاع عدد النازحين إلى العاصمة، اختلال التوازن بين الموارد وعدد السكّان، تفشي ظاهرة التسوّل والمجاعة واستفحال ظاهرة الأحياء القصديرية بأحواز العاصمة (الملاسين، الجبل الأحمر...). وقد خصّصت جريدة «العمل التونسي» ركنا جديدا منذ 1933 يهتم بقضايا الجهات الداخلية. كما نشر الحبيب بورقيبة سلسلة من المقالات حول الأزمة بالساحل بعنوان «الساحل يحتضر» (7 ديسمبر/ 15 ديسمبر / 17 ديسمبر 1932).

وتأكيدا على ضرورة إقحام القوى الشعبية في النضال الوطني، وظف الشق الراديكالي الممثل لجماعة «العمل

التونسي» البُعْد الديني متخذا من انعكاسات انعقاد المؤتمر الأفخارستي والاحتفال بخمسينية الحماية ومسألة دفن المتجنسين المتفاعلة مع تأثيرات الأزمة الإقتصادية وتردي أوضاع التونسيين، أداة لتعبئة الجماهير ضدّ نظام الحماية.

*** انعكاسات المؤتمر الافخارستي (ماي 1930)**

عزّز الشق الراديكالي داخل حزب الدستور قواعده من خلال تكثيف الإجتماعات التي كانت مفتوحة للشباب بالخصوص وإصدار اللوائح وشن الحملات الصّحفية الواسعة النطاق. وكان من نتائج ذلك، أن تزايد عدد المنخرطين بالحزب خاصة من الأوساط الطلابية التي كثفت من إضراباتها وهو ما أدّى إلى اعتقال البعض منهم. وقد اغتنم الدستوريون ذلك لطرح مشكلة الحريات الديمقراطية التي عبّرعنها الفرع التونسي للرابطة النسائية للسلم والحرية بعد احتجاجه على قرار إيقاف الطلبة والتلاميذ. وفي نفس السياق، تم إرسال وفد إلى المقيم العام منصرون Manceron François (1929-1933) لمطالبته بإطلاق سراح المتظاهرين من التلاميذ.

*** الاحتفاء بخمسينية الحماية**

بمناسبة الاحتفال بخمسينية الحماية، قام الدستوريون الشبان بحملة دعائية مكثفة : حث السكان على مقاطعة هذه التظاهرة. وللتعريف بالقضية الوطنية، أرسلت جريدة «صوت التونسي» كلاّ من الحبيب بورقيبة والطاهر صفر والبحري قيقة لتغطية أشغال مؤتمر «رابطة حقوق الإنسان والمواطن» المنعقد بمدينة فيشي بفرنسا (ماي 1931). وكان من نتائج هذه الحملة الصحفية المناهضة لنظام الحماية، أن أجرت السلطات الاستعمارية تتبّعات ضدّ هيئة تحرير «صوت التونسي» بتهمة إثارة الحقد بين الأجناس.

تفاعل جيل الثلاثينات مع انعكاسات تنظيم المؤتمر الافخارستي بقرطاج والاحتفال بخمسينية الحماية ومسألة دفن المتجنسين بالمقابر الاسلامية ووظفها لنقد سياسة الحماية.

L'Action Tunisienne

Quotidien Indépendant

ORGANE DE DÉFENSE DES INTÉRÊTS TUNISIENS

La mobilisation des biens Habous

LA VOIX DU GUENILLARD

LE TORPILLAGE DE LA DÉLÉGATION MIXTE

العدد الثاني من l'Action Tunisienne

2 نوفمبر 1932

اول انتصار الشباب: الغاء قضية صوت التونسي

LA VOIX DU TUNISIEN

LE SENS DE LA REMISE "SINE DIE"

CE QUE JE FERAIS

«La Voix du Tunisien»

3 جويلية 1931


جمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين بفرنسا

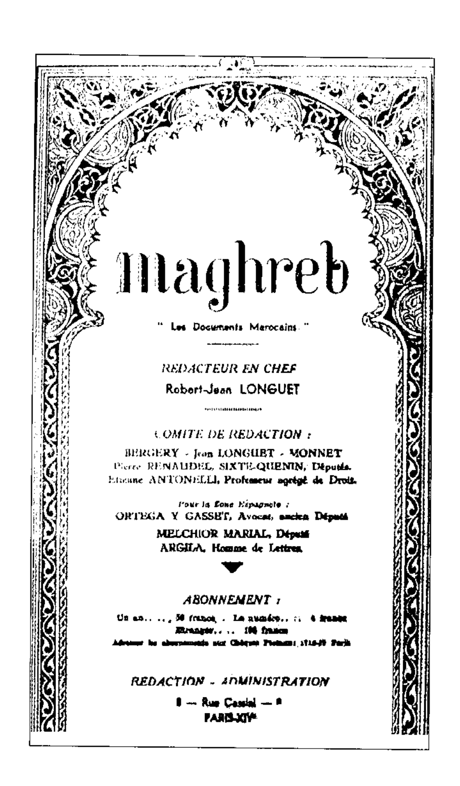
نشرة الجمعية

لعامي ١٩٣١-١٩٣٢

صورة باب نادي الجمعية وامامه جماعة من أعضائه ترى من بينهم الاستاذ محمد والي خان من اعيان مسلمي الهند بمناسبة زيارته هذا النادي

طبعة الاتحاد نهج الباشا رقم ١١٦ بتونس.

نشريّة جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين
1931-1932


maghreb

" Les Documents Marocains "

REDACTEUR EN CHEF
Robert-Jean LONGUET

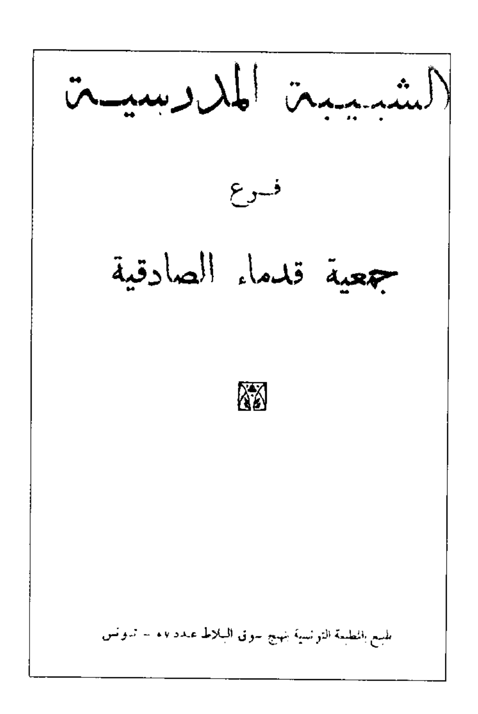
COMITE DE REDACTION :
BERGERY - Jean LONGUET - MONNET
Pierre RENAUDEL, SIXTE-QUENIN, Députés.
Etienne ANTONELLI, Professeur agrégé de Droit.

Pour la Zone Espagnole :
ORTEGA Y GASSET, Avocat, ancien Député
MELCHIOR MARIAL, Député
ARGILA, Homme de Lettres

ABONNEMENT :

REDACTION - ADMINISTRATION
8 — Rue Cassini — 8
PARIS-XIVe

نشريّة جمعيّة "المغرب"
1932

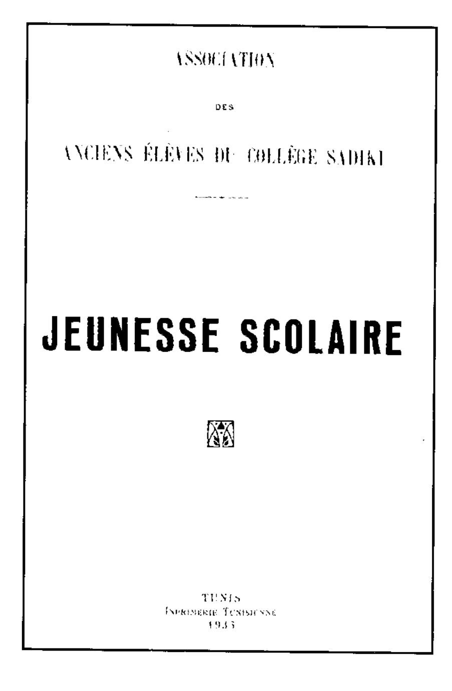

الشبيبة المدرسية

فرع

جمعية قدماء الصادقية

طبع المطبعة التونسية نهج سوق البلاط عدد ٥٧ - تونس

نشريّة الشبيبة المدرسيّة
1932


ASSOCIATION

DES

ANCIENS ÉLÈVES DU COLLÈGE SADIKI

JEUNESSE SCOLAIRE

TUNIS
IMPRIMERIE TUNISIENNE
1933

نشريّة " Jeunesse Scolaire "
1933

*** مسألة دفن المتجنسين بالمقابر الإسلامية**
بذات الحماس والأسلوب، شنّت نفس الجماعة حملة صحفيّة إثر صدور قرار دفن المتجنسين بالمقابر الإسلامية. وكتب الحبيب بورقيبة في «العمل التونسي» (22 ماي 1933) يقول : «...فسياسة التجنيس هي أيضا وسيلة للإسراع بتفتيت الشعب التونسي، وهي تضاف إلى سياسة الاستيلاب والتفقير الرامية إلى إضعافه وحرمانه من وسائل المقاومة...». كما عمل الشق الراديكالي من الدستوريين على تعبئة السكان. وتجاوبا مع ذلك أغلق التجار المسلمون دكاكينهم (8 أفريل 1933) واتجهوا إلى ساحة القصبة للتعبير أمام أحمد باي عن استيائهم للتعدي على الدّين الإسلامي. وفي يوم 14 أفريل 1933، رفض أغلب السكان الصلاة وراء أعضاء المجلس الشرعي.

وقد عبّرت جريدة «العمل التونسي» (17 أفريل 1933) عن مساندتها لهذه الحركات الاحتجاجية، إذ شاركت هيئة تحريرها في التجمع الملتئم بحمام الأنف أمام قصر الباي للتنديد بالعنف الذي مارسته قوات الأمن ضد المتظاهرين.

ولم يقتصر ذلك على العاصمة بل شملت ردود فعل الحركة الوطنية المناطق الداخلية للبلاد، حيث أرسلت الشعب الدستورية العرائض والبرقيات إلى كل من الباي والوزير الأكبر وشيخي الإسلام تعبيرا عن مناهضتهم للسياسة الاستعمارية. وانتشرت المظاهرات بكامل أنحاء البلاد التونسية وانطلقت من مدن الجريد يوم 13 أفريل 1933 وبكلّ من صفاقس والساحل (14 أفريل) حيث تجمهر السكان أمام مقرّ المراقبة المدنية وإدارة العمل و«فيري فيل» (22 أفريل 1933).

ب- المجال الجمعياتي

- جمعية «نجم شمال إفريقيا» (1926) :
كان لتأسيس جمعية «نجم شمال إفريقيا» (1926) تأثير هام على نشاط الطلبة التونسيين بفرنسا. ولئن كانت بادرة تأسيس هذه الجمعية من قبل جمع من العمال الجزائريين برئاسة المناضل الشيوعي عبد القادر بن الحاج علي الذي عوضه منذ مارس 1927 التونسي الشاذلي خير الله، فإن طابعها الشيوعي لم يمنع بعض التونسيين من الانضمام إليها سيّما أنّ هدفها هو الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية لمسلمي شمال إفريقيا. وقد انخرط في صلبها سليمان بن سليمان منذ 1928، مقتنعا بضرورة الارتباط العضوي بين العملة والطلبة لتحرير بلدان شمال إفريقيا.

وقد استعادت جمعية نجم شمال إفريقيا رغم توقّف نشاطها إلى حدود 1933، دورها وقطعت علاقتها مع الشيوعيين. وهو ما شجع كلاّ من الهادي نويرة وأحمد بن ميلاد على الانخراط في صلبها. ففي 4 جوان 1933 تولى أحمد بن ميلاد إثر حفل نظمته هذه الجمعية التنديد بالإجراءات التعسفية التي اتخذتها سلطات الحماية بتونس ودعا مسلمي شمال إفريقيا إلى التآزر لمواجهة الإستعمار. وقد تواصل نشاط هذه الجمعية إلى حدود 1935.

كما تأسّست خلال هذه الفترة «جمعية أحبّاء الطلبة» وترأسها محمد التلاتلي ومن أهدافها إسناد قروض إلى الطلبة التونسيين بالخارج. وقد تمّ الاعتراف بها سنة 1931 وبلغ عدد منخرطيها سنة 1933 حوالي 850 منخرط.

- جمعية «طلبة شمال إفريقيا المسلمين بفرنسا» (1927)
بادر القادة الوطنيون بتكوين لجنة تمثل هذه الجمعية بتونس (27 أفريل 1930) وتمحور نشاطها في إقامة الحفلات لاكتتاب الأموال وإرسالها إلى الطلبة المغاربة بفرنسا، آخذين «بيد الضعيف والفقير والجاهل». وقد أزعجت هذه المبادرات سلطات الحماية، حيث استدعى مدير الأمن العمومي الشاب محمود الماطري وحذره من تنظيم الإحتفالات بالقرب من الأماكن العمومية. إلاّ أنّ اللجنة المحلية لجمعية طلبة شمال إفريقيا قد

احْتَضَن مؤتمر نهج الجبل (12 و 13 ماي 1933) جماعة **«العمل التونسي»** ونادى بضرورة منح البلاد دستورا وبرلمانا منتخبا وحكومة مسؤولة أمامه.

أصرّت في مطالبها على ضرورة الاعتراف بها. ولم تلبّ السلطات الاستعمارية هذا المطلب معتبرة أنّ العناصر التونسية المكونة لهذه الجمعية تنتمي إلى حزب الدستور وهم في أغلبهم متعاطفون مع الشيوعيين وهو ما يمثل خطرا على الحضور الفرنسي بتونس.

وقد تابع الطلبة التونسيون الناشطون في صلب جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين بفرنسا ما يحدث بتونس والأقطار المغاربية. وتجلى ذلك من خلال حرص الطالب الدستوري المنجي سليم على توظيف نشاط الجمعية في سبيل تحرير أقطار المغرب العربي. وألقى الحبيب ثامر إثر انتخابه كاتبا عاما للجمعية مداخلة بالجزائر (1932) بعنوان : «حالة التعليم والتربية بالمدارس الابتدائية بتونس». وقد أبرز تردّي تدريس اللغة العربية والتاريخ الوطني، مبيّنا تقصير السّلطة الاستعمارية وإهمالها شؤون الأهالي.

كما ندّد الطلبة التونسيون بفرنسا منذ ماي 1933 بالإجراءات القمعية الجديدة (أمر 6 ماي 1933) مشاركين في أغلب الاجتماعات التي نظّمتها مجلّة «المغرب» (Maghreb) -التي أسّسها المحامي الاشتراكي روبار جون لونقي (J.R.Longuet) المتعاطف مع حركة تحرير المستعمرات بمعيّة ثلة من الطلبة المغاربة المزاولين تعليمهم بفرنسا (جويلية 1932)- وأصدروا بها عدّة مقالات.

-جمعية «الشبيبة المدرسية» (1932)

تأسّست هذه الجمعية في أفريل 1932. وقد رفضت السلطات الاستعمارية الاعتراف بها، لذلك احتضنتها جمعيّة قدماء الصّادقية. وأشرف على إدارتها كلّ من الباهي الأدغم وعمار الدخلاوي ومن بعده الصادق المقدم. ومن أعضائها البارزين نذكر محمود المسعدي ومحمد بكير والطيب العنابي، ممّن عملوا على إلقاء المحاضرات وتنظيم دروس تكميلية لفائدة المدارس الثانوية بالعاصمة وإقامة المعارض وتنظيم الحفلات بداخل البلاد. ولئن سعت جمعية الشبيبة المدرسية إلى تيسير التكامل بين الزيتونيين والصادقيين، فقد كان من أهدافها خدمة الآداب ونشر اللغة العربية عبر المسامرات والمحاضرات وتأطير الشبيبة بجميع أنحاء البلاد.

ج- ظروف انعقاد مؤتمر نهج الجبل (12 و13 ماي 1933) ونتائجه

أمام تواتر احتجاجات «المتفوّقين» (مارس 1933) المناهضة لنشاط جماعة «العمل التونسي»، بادرت إدارة الحماية بسنّ أمر (6 ماي 1933) يقضي بوضع الوطنيين تحت المراقبة الإدارية. ورغم تباين المواقف في صلب الحزب تجاه هذا الأمر، فإن جماعة «العمل التونسي» أصرّت على النهج الذي رسمته، وعملت على توحيد مختلف الحساسيّات الممثلة للحركة الوطنية في جبهة واحدة تلتزم بميثاق يقرّ مبدأ السيادة ويعبّر عن طموحات الشعب التونسي. وفي هذا الإطار تمّ تنظيم مؤتمر نهج الجبل الذي افتتحه الحبيب بورقيبة وألقى خطابا لخصه في مقال صدر بـ «العمل التونسي» (15 ماي 1933).

وقد صادق المؤتمرون على ميثاق جديد أكّدوا فيه على إفلاس سياسة التّعاون ونادوا بضرورة منح البلاد دستورا وبرلمانا منتخبا وحكومة مسؤولة أمامه. وتبعا لذلك، انضمّت جماعة «العمل التونسي» إلى اللجنة التنفيذية.

وللحدّ من إشعاع الحركة الوطنية، نشرت صحيفة «La Dépêche Tunisienne» القريبة من الإقامة العامة في نفس العدد أمر 6 ماي القاضي بإحداث نظام المراقبة المدنية وبلاغا معلنة فيه إحداث مقابر خاصة بالتونسيين المتجنسين بالجنسية الفرنسية. إضافة إلى ذلك اعتقل عديد الدستوريين في كلّ من الفحص وفريانة. وكردّ فعل كتب الحبيب بورقيبة يقول : «قد مضى زمن كنا فيه محتارين على مآل حركتنا... لقد جاء الزجر بعد أوانه...» ثم أضاف في جريدة «العمل التونسي» (12 ماي 1933) : «إنّ القضية التي نحن قائمون في سبيلها تحتاج إلى شهداء لبلوغ طورها الحاسم...».

وقد أرسل السكان من كلّ أنحاء البلاد رسائل وعرائض للاحتجاج على هذا الأمر، وأغلق التجّار وأرباب الصناعات محلاّتهم في صفاقس يوم 16 ماي 1933. وبالتوازي مع ذلك، حذر الطّلاب التونسيون بفرنسا الرأي العام الديمقراطي من الوضع الناجم عن التشريع الجديد ووجّهوا بيانا إلى الحكومة الفرنسية.

وأمام محدودية نجاعة أمر 6 ماي 1933 في التأثير على نشاط الحركة الوطنية التونسية، عملت السلطات الاستعمارية على سن أمر 27 ماي 1933 بهدف تعطيل الصحف الوطنية الناطقة بالفرنسية. وطبق الأمر المذكور منذ 31 ماي 1933 تمّ إيقاف الصحف الوطنية الثلاث الناطقة بالفرنسية: «العمل التونسي» و«صوت التونسي» و«صوت الشعب». وفي نفس اليوم تمّ بقرار ثان حلّ الحزب الحرّ الدستوري.

واحتجاجا على تعطيل الصحافة الوطنية وحلّ الحزب، أغلق التجار وأرباب الصناعات محلاتهم بالمدينة العربية بالعاصمة (أول جوان 1933) ونظمت تجمعات في الأحياء الشعبية لتدارس الوضع.

ولئن وجد القادة الوطنيون تعاطفا من قبل اليسار الفرنسي بتونس -لا سيّما الجامعة الاشتراكية التي منحتهم يوم 31 ماي 1933ركنا بجريدة «-Tunis Socialiste» بعنوان «حق اللجوء» - فإنّ هذه المساندة لم تعمّر طويلا وذلك بفعل الاختلاف الإيديولوجي بين الوطنية والاشتراكية الاستعمارية. وقد وضعت هذه الأوامر الحزب الحر الدستوري أمام خيارين : إمّا تحدّي سلطات الحماية أو التّريث واتباع سياسة اللّين. لذلك بقي الخيار مطروحا إلى حدّ دعوة جماعة «العمل التونسي» إلى عقد مؤتمر لحسم الخلاف.

منتقيات ببليوغرافية

بن ميلاد (أحمد)، إدريس (محمد مسعود)، **الشيخ عبد العزيز الثعالبي والحركة الوطنية 1892-1940**. قرطاج، بيت الحكمة، 1991، 456 ص.

التيمومي (الهادي)، **الاستعمار الرأسمالي والتشكيلات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية. الكادحون «الخماسة» في الأرياف التونسية 1861-1943**. جزآن. تونس/ صفاقس. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية/ دار محمد علي الحامي 1999.

القصاب (أحمد)، **تاريخ تونس المعاصر**. تونس، الشركة التونسية للتوزيع، 1986، 663 ص.

القناوي (بلقاسم)، **مذكرات نقابي وطني**، مراجعة وتحقيق فريد بن سليمان، تقديم علي المحجوبي. تونس، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، 1998، 156 ص.

المحجوبي (علي)، **جذور الحركة الوطنية التونسية** (1905 - 1934). قرطاج، بيت الحكمة، 9199، 725 ص.

المدني (أحمد توفيق)، **حياة كفاح**. 1905-1925، الجزء الأول (في تونس)، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 351 ص.

Bessis (Juliette), *La Méditerranée fasciste*. Paris, Karthala, 1981, 403 p.

Bessis (Juliette), *Maghreb la traversée du siècle*. Paris, l'Harmattan, 1997, 538 p.

Chaïbi (Mohamed Lotfi), *Socialistes français et nationalistes tunisiens : histoire d'une rencontre (1945-1956)*. Tunis, Orbis, 1997, 291p.

Cohen-Hadria (Elie), *Du protectorat français à l'indépendance tunisienne*. Nice, Centre de la Méditerranée Moderne et Contemporaine, 1976, 330 p.

El Machat (Samya), *Le Nationalisme tunisien, scission et conflits 1934-1944*. Paris, L'Harmattan, 2002, 263p.

El Materi (Mahmoud), *Itinéraire d'un militant : 1926-1942*. Tunis, Cérès Production, 1992, 258 p.

Julien (Charles-André), *L'Afrique du Nord en marche : Algérie – Tunisie – Maroc 1880-1952*. Paris, Omnibus, 2002, 499 p.

Lejri (Mohamed Salah), *Evolution du mouvement national : des origines à la Deuxième Guerre mondiale*. 2 volumes, Tunis, Maison Tunisienne de l'Edition, 1974, 1977, 289 p.

Kraïem (Mustapha), *Nationalisme et syndicalisme en Tunisie 1918 -1929*. Tunis, UGTT, 1976, 691 p.

Le Tourneau (Roger), *Evolution politique de l'Afrique du Nord Musulmane. 1920-1961*, Paris, Armand Colin, 1962, 503 p.

Mzali (Mohamed Salah), *Au fil de ma vie*. Tunis, Editions Hassen Mzali, 1972, 380 p.

الحركة الوطنية
(1952-1934)

محمد لطفي الشايبي

فتحت الثلاثينات مرحلة جديدة في تاريخ الحركة الوطنية. فقد أفرزت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية تحوّلات عميقة في صلب المجتمع الأهلي تجسّدت على المستوى السياسي في بروز عناصر قيادية شابة في صفوف الحزب الحرّ الدستوري سرعان ما تفاعلت مع نتائج السياسة الاستعمارية المتبعة. وشرعت في استقطاب كافة الفئات المتضرّرة لتأطيرها متخلّية عن آليات العمل السياسي النخبوي الضيّق ومبشّرة بنجاعة العمل السياسي المباشر.

1- إرساء أسس العمل المباشر والمؤطر (1934-1938)

أ- القمع البيروطوني والصمود الوطني (1934 - 1935)

*** مؤتمر قصر هلال وانطلاق نشاط الحزب الحر الدستوري الجديد (مارس- أوت 1934)**

لقد كان من نتائج الأوامر الجائرة التي سنّتها السلطات الاستعمارية (أمر 6 ماي 1933/ أمر 27 ماي 1933)، أن برز داخل الحزب الحر الدستوري قطبان متعارضان من حيث أسلوب العمل المتبع في النضال الوطني. ففي حين يرى أعضاء اللجنة التنفيذية توخّي سياسة الحذر والتريّث، تسعى جماعة «العمل التونسي» -التي ارتقت إلى الهيئة القيادية للحزب أثناء مؤتمر نهج الجبل- إلى إقحام القوى الشعبية في العمل السياسي. وبلغ التّباين في وجهات النظر أوجه إثراندلاع حادثة المنستير (قمع مظاهرة يوم 7 أوت 1933). فاقتنع الشقّ «الراديكالي» في الحزب بانعدام إمكانية التعايش في صلب قيادة واحدة مع شخصيات تختلف معه في تصوّرها لطرح القضية الوطنية. فغادر بذلك كل من الحبيب بورقيبة ورفاقه الحزب. وشنّ كلا الشّقّين ابتداء من نوفمبر 1933، حملة لتبرير موقفه لدى الشّعب الدستورية.

ورغم معارضة أعضاء اللجنة التنفيذية لانعقاد هذا المؤتمر، فقد استجابت حوالي 49 شُعبة دستورية لرغبة جماعة «العمل التونسي». وانعقد هذا المؤتمر يوم 2 مارس 1934 بقصر هلال، ندّد خلاله الشق الراديكالي بخطة اللجنة التنفيذية واعتبرها عاجزة عن تبني مطالب الشعب، وتمّ تعويضها بقيادة جديدة أطلق عليها اسم الديوان السياسي. وقد ضم الديوان السياسي الأول كلاً من محمود الماطري رئيسا والحبيب بورقيبة كاتبا عاما والطاهر صفر كاتبا عاما مساعدا ومحمد بورقيبة أمين مال والبحري قيقة أمين مال مساعدا. أما المجلس الملّي فقد ضمّ في تركيبته 20 عضوا، 15 منهم يمثّلون الجهات الداخلية للبلاد و5 أعضاء يمثّلون العاصمة وكانت وظيفته تتمثّل في مراقبة عمل الديوان السياسي.

ولئن لم تنبثق عن هذا المؤتمر سوى لائحة واحدة وضّح فيها المؤتمرون عدم جدوى خطة اللجنة التنفيذية ومنشور وجّه إلى الشعب الدستورية (13 مارس 1934) يؤكد فيه الديوان السياسي حل اللجنة التنفيذية ورفت أعضائها من الحزب، فإن الحزب الدستوري الجديد لم يتخلَّ عن مطالبه التي تضمّنها برنامجه الأول المصادق عليه في مؤتمر نهج الجبل ومن أهم هذه المطالب : برلمان تونسي منتخب وحكومة مسؤولة أمامه، الفصل بين السلط، إقرار الحريات العمومية، إجبارية التعليم...

*** اعتقال الزعماء وإبعادهم إلى الجنوب التونسي (سبتمبر 1934)**

لئن ترك المقيم العام «كلود منصرون» (Claude Manceron) (1929 - 1933) المجال لجماعة «العمل التونسي» لإعلان الانشقاق على اللجنة

جسّد مؤتمر قصر هلال رغبة قويّة في التخلّي عن آليات العمل السياسي النخبوي الضيّق مُنتهجًا العمل المباشر ضدّ سياسة المستعمر.



نواب الشعب الدستورية التي شاركت في مؤتمر قصر الهلال (2مارس 1934)

التنفيذية والقيام بدعايتهم في داخل البلاد، ظنا منه أنّ ذلك سيؤدي إلى إضعاف الحركة الوطنية، فإنّ النتائج التنفيذية كانت عكسيّة. إذ استمرّ النضال الوطني وأصبح طرح المسألة التونسية أكثر حدّة وتجذّرا.

مقابل ذلك بادر المقيم العام الجديد مارسال بيروطون (Marcel Peyrouton) (أوت 1934 - مارس 1936) في 3 سبتمبر 1934 باعتقال 8 من أعضاء الحزب الدستوري الجديد ونفيهم إلى الجنوب التونسي. وكان من بينهم 3 من الديوان السياسي الأول (محمود الماطري والأخوان الحبيب ومحمد بورقيبة) إضافة إلى 6 أعضاء من الحزب الشيوعي. لكنّ هذا الإجراء التعسّفي لم يزد الحركة الوطنية إلا احتدادا.

*** مظاهر الصمود الوطني (سبتمبر 1934- مارس1935)**

على إثر نفي القيادة الدستورية بالجنوب التونسي، اندلعت موجة من المظاهرات والإضرابات الاحتجاجية شملت مختلف أنحاء البلاد في الفترة المتراوحة بين 3 و28 سبتمبر 1934. وآل الأمر إلى اصطدامات دموية ببلدة المكنين يوم 5 سبتمبر (5 موتى وعدد كبير من الجرحى)



الوزير

EL-OUAZIR

بيان من الحزب الحر الدستوري

احتجاج

ردود الفعل بعد اعتقال الزعماء 3 ديسمبر 1934

شارك فيها ما يزيد عن ألفي متظاهر وانضمت أعداد أخرى من بلدة قصر هلال المجاورة، رافعين العلم الوطني ومنادين بإطلاق سراح القادة الدستوريين.

وأمام تواصل الاحتجاجات (مظاهرة تونس العاصمة يوم 1 جانفي 1935)، قرّر بيروطون إبعاد سبعة أعضاء من الحزب الدستوري الجديد من بينهم 3 من الديوان السياسي الثاني (الطاهر صفر والبحري قيقة وصالح بن يوسف) وكذلك محيي الدين القليبي عضو اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري القديم. غير أن النشاط الوطني قد استمر مع تشكل الديوان السياسي الثالث برئاسة الشاذلي خير الله. وانتظمت يوم 29 مارس 1935 بمدينة تونس مظاهرة للتنديد بسياسة الاضطهاد التي توخاها المقيم العام. وكان من نتائج ذلك أن وقع إبعاد بلقاسم القناوي إلى برج لوبوف. ومنذ هذا التاريخ، أصبح العمل السياسي مرتكزا على القواعد الحزبية التي شهد نشاطها دفعا ملحوظا نتيجة احتضانها شرائح اجتماعية جديدة.

وقد اتّسمت فترة الثلاثينات بنموّ ديمغرافي متّسق- كما بيّنا ذلك سابقا- أدّى إلى تنامي ظاهرة النزوح وتضخّم المدن وتعدّد مظاهر السكن الفوضوي. تلكم الظروف التـــي سرعان ما وظّفها الدكتور الماطري في مقال صدر بـ «La Voix du Tunisien» «صوت التونسي» (6 نوفمبر 1931) يصف فيه تنامي «الأحياء القصديرية» التي شملت عدّة أماكن مثل الملاسين والجبل الأحمر وضفاف بحيرة تونس حيث تفشت الأمراض وتضاعفت جحافل المتسولين (سجلت سنة 1935 حوالي مائة ألف عاطل عن العمل من بينهم 30 ألفا بمدينة تونس).

ومقابل ذلك تكثفت المظاهرات والإضرابات (حوالي 107 سنة 1934) وكان معظمها بعد اعتقال الزعماء. وانتقلت مبادرة النشاط الوطني إلى تلاميذ المعاهد الثانوية وطلبة جامع الزيتونة الذين نظموا مظاهرة يوم 23 فيفري 1936، تمّ على إثرها إيقاف 33 طالبا وإقصاء عدد آخر من التعليم وإبعاد 14 دستوريا إلى الجنوب التونسي. وقد وظف الحزب الدستوري الجديد أحسن توظيف مظاهر الأزمة الاقتصادية للنّفاذ إلى الأوساط الريفية.

ب - العمل الدعائي الطالبي الوطني بفرنسا

تزامنا مع السّياسة القمعية التي سلكها المقيم العام بيروطون، تكثّف العمل الدعائي الطالبي بفرنسا وأصبح رافدا أساسيا من روافد الحركة الوطنية. وممّا عزّز ذلك تطوّر عدد الطلبة التونسيين بفرنسا الذي بلغ ما يزيد عن 322 طالبا خلال هذه الفترة، نشط جلهم في هياكل الحزب الدستوري الجديد وتعاطفوا مع الزعماء المبعدين إلى الجنوب التونسي. وقد تجلى ذلك من خلال تكوينهم «لجنة الدفاع عن الحريات بتونـس» (سبتمبر 1934) التي تولّى رئاستها سليمان بن سليمان وكتابتها العامة الهادي نويرة. وقد ضمت خمسة أعضاء هم : محمود المسعدي وعلي البلهوان وصلاح الدين بوشوشة وعبد الوهاب بكير ومحمد سومر. وقد اتخذت هذه اللجنة من مقرّ جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين بفرنسا محلاً لها لعقد اجتماعاتها. وكان أغلب هؤلاء الطلبة مّتحمّسين لفكرة العمل الجماعي والالتحام بالجماهير الشعبية. وتركّز نشاط هذه اللجنة منذ تكوينها على الاتصال بالاحزاب والمنظمات اليسارية الفرنسية مثل الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي ورابطة حقوق الإنسان، إضافة إلى الاتصال ببعض الشخصيات التقدمية في البرلمان الفرنسي.

ومن أهمّ نشاطات هذه اللجنة، إضافة إلى إشرافها على سهرة فنّية بحضور المفكر التقدمي Victor Marguerite، تنظيمها تجمّعا بقاعة «الموتيالتيي» يوم 18 سبتمبر 1934، عرّف خلاله سليمان بن سليمان بالمسألة التونسية وندّد بالقمع البيروطوني. وحضر هذا التجمع ممثلون عن عدّة منظمات وهيئات سياسية من بينها رابطة حقوق الإنسان والحزب الجمهوري والحزب الراديكالي. وأسفر ذلك عن صياغة لائحة ضمّت إمضاء 32 جمعية وحزبا سياسيا طـالب ممثلوهـا بعزل المقيم

العام بيروطون وإطلاق سراح المبعدين وإقرار حريّة التعبير والاجتماع وإبطال القوانين الجائرة. كما تمكّن سليمان بن سليمان -بالتعاون مع الشيوعيين- من تنظيم مسيرة أمام وزارة الشؤون الخارجية وتسليم لائحة احتجاج إلى وزير الخارجية الفرنسي. وأدى هذا النشاط الحثيث والتعبئة الطالبية العارمة إلى إيقاف 6 طلبة تونسيين (14 اكتوبر 1934) كان من أبرزهم الهادي نويرة الذي وجّه رسالة احتجاج على إبعاد الوطنيين إلى البرلمان الفرنسي. كما ألغت الإدارة الفرنسية القروض التي يتمتع بها بعض الطلبة من أعضاء اللجنة المذكورة. لكنّ ذلك لم يمنع أعضاء «لجنة الدفاع عن الحريات بتونس» على امتداد السنة الجامعية 1934-1935 من تكثيف دعايتهم عن طريق الصّحف مثل «L'Humanité» و«La Flèche de Paris» لإعلام الرأي العام الفرنسي بحقيقة الأوضاع السياسية بتونس. وقد مكنّهم ذلك من ربط علاقات وطيدة مع شخصيات من رجال الفكر والثقافة والسياسة المساندين لحركات التحرّر في المستعمرات مثل المحامي الإشتراكي J.R. Longuet مدير مجلة «Maghreb». وتعود علاقة الطلبة التونسيين بـ Longuet إلى موقف هذا الأخير من الاستعمار الفرنسي الذي يعتبره نتاج «الرأسمالية المتوحشة التي تتستّر تحت غطاء أداء مهمّة حضارية بشمال إفريقيا». وقد مكّن Longuet بالخصوص البحري قيقة والحبيب ثامر، رئيس جمعية «طلبة شمال إفريقيا المسلمين» (السنة الجامعية 1934-1935)، من نشر مقاليهما تباعا بمجلته المذكورة : الأول بعنوان «Le malaise tunisien» (عدد 12/ جويلية 1933) والثاني بعنوان «Tempête sur la Tunisie » (عدد 25-26 / سبتمبر- أكتوبر 1934).

كذلك متّن الطلبة الدّستوريون بفرنسا علاقتهم بالنائب الراديكالي Gaston Bergery مؤسس جريدة «La Flèche de Paris» (1934) الذي نشر للطالب الهادي نويرة مقالين في إطار التعريف بالقضية التونسية : «En Tunisie ce qui est fait, ce qui reste à faire» (28 نوفمبر 1936) و«Une grande figure du syndicalisme tunisien» (26ديسمبر 1936) ويعني الزعيم النقابي محمد علي الحامي.

كما تمكّن الشباب الطلاّبي التونسي بفرنسا من نسج علاقات وطيدة مع الزعيم السّوري- اللبناني شكيب أرسلان. ولئن تعرّف هذا الأخير منذ بداية الحرب العالمية الأولى على بعض الشخصيات التونسية مثل صالح الشريف وإسماعيل الصفايحي وعبد العزيز الثعالبي ومحمد باش حامبة، فقد توطدت علاقته مع جيل الثلاثينات.

وتفسّر هذه العلاقة المتينة باهتمام شكيب أرسلان خاصة بعد تأسيسه بجنيف لمجلة «La Nation Arabe» (الأمة العربية) ذات الطابع الأدبي والسياسي (مارس 1930) بقضايا بلدان المغرب العربي وربطها بتحرير سوريا وفلسطين. وقد كان لتوجّهه الفكري تأثير ملحوظ على زعماء الحركة الوطنية التونسية.

وقد ساهم جيل الطلبة التونسيين بفرنسا في إثراء محتوى مجلة «الأمة العربية» :إذ كتب كلّ من الشاذلي الخلادي وصالح بن يوسف والحبيب ثامر وعبد الوهاب بكير والطاهر لخضر عدة مقالات بها كان الهدف منها التعريف بالمسألة التونسية.

كما تواصل نشاط الطلبة التونسيين بجمعية «نجم شمال إفريقيا» منذ أن قطع أنصار مصالي الحاج علاقتهم بالشيوعيين (1929) وتدعّم ذلك عندما اشتدّ القمع الاستعماري على الزعيم الجزائري مصالي الحاج (1934-1936) حيث اضطلع كلّ من سليمان بن سليمان والهادي نويرة بمهام قيادية بهذه الجمعية، فكثفا من نشاطهما عبر المسامرات والمحاضرات لنشر الثقافة العربية والتاريخ الوطني.

وتجدر الإشارة إلى أنّ جمعية قدماء الصادقية قد تكثّف أيضا نشاطها بتونس خاصة بعد انتخاب محمد علي

العنابي رئيسا لها (1934-1936). وأصبح النسيج الجمعياتي أكثر تنوّعا ونفاذا مع انتعاشة الحركة الوطنية إثر وصول حكومة الجبهة الشعبية إلى السلطة (1936).

ج- تجربة الحوار مع حكومة الجبهة الشعبية تدعّم العمل الوطني (1936-1937) :

تواصلت تأثيرات الأزمة الاقتصادية بالبلاد التونسية إلى حدود أواسط الثلاثينات موفّرة الظروف الموضوعية لتصعيد العمل السّياسي. وانفرج الوضع العام نسبيا سنة 1936 نتيجة للسياسة التحرّرية التي سلكها المقيم العام الجديد أرمون قيون (Armand Guillon) (1936-1938) إثر انتصار أحزاب الجبهة الشعبية في الانتخابات التشريعية الفرنسية وتكوين حكومة ليون بلوم (Léon Blum) اليسارية. فقد تمّ العفو عن الطلبة الزيتونيين المشاركين في مظاهرة 23 فيفري 1936، وأفرج عن القادة الدستوريين المبعدين. واستأنف الحزب الدستوري الجديد نشاطه بصفة علنية مكثّفا دعايته ومعزّزا قاعدته الاجتماعية. فقد تزايد عدد شُعَبِه من 162 سنة 1936 إلى 400 سنة 1937. وبلغ عدد منخرطيه ما يزيد عن 100 ألف منخرط.

ومكّن قرار السلطة الفرنسية بتونس - القاضي بتكريس حرية الصحافة (أوت 1936) - الحزب الحر الدستوري الجديد من إصدار صحيفتيه : العربية، «العمل» والفرنسية، «L'Action Tunisienne» اللّتين كانتا معطّلتين منذ 1934. كما كثّف أعضاء الديوان السياسي من عقد الاجتماعات والاتّصال بالجماهير الشعبية في مختلف أنحاء البلاد، في حين تراجع نفوذ اللّجنة التنفيذية التي لم يتعدّ إشعاعها تونس العاصمة وبعض المدن الساحلية. ونظرا إلى الآمال الكبرى التي علّقها الحزب الدستوري الجديد في حكومة ليون بلوم، فقد جمع يوم 10 جوان 1936 مجلسه الملّي لتحديد مطالبه التي اتّسمت في مجملها بالاعتدال معتمدا في ذلك على مبدإ احترام معاهدة باردو (1881) التي تقرّ السيادة التونسية.

وبعد أن قدّم الديوان السياسي هذه المطالب يوم 29 جوان 1936 إلى المقيم العام، سافر الحبيب بورقيبة وسليمان بن سليمان إلى باريس لعرضها على الحكومة الفرنسية. وتمكّنا من مقابلة بيار فينو كاتب الدولة المساعد لوزير الخارجية المكلّف بشؤون تونس والمغرب الأقصى الذي أبدى استعدادا لدراستها.

وفي أواخر شهر فيفري 1937، قام بيار فينو بزيارة إلى تونس حيث ألقى خطابا في غرة مارس وعد فيه بجملة من الإصلاحات. غير أنّ جهاز سلطة الحماية لم يلبث - بعد رجوع «فينو» إلى فرنسا - أن توخّى سياسة قمعية ضدّ العمال، التونسيين بالخصوص، امتدّت من مارس إلى جويلية 1937 وأسفرت عن 24 قتيلا و41 جريحا بكلّ من قفصة (مناجم المضيلة والمتلوي) والجريصة وبنزرت. وقد وظّف الحزب الدستوري الجديد صدى هذه الإضرابات لاستقطاب القوى العمّالية خشية أن تشهد الدعاية الوطنية تراجعا عندما أصبحت إمكانية تطبيق الإصلاحات التي أقرّتها حكومة الجبهة الشعبية (العقود المشتركة وما تضمّنتها من تراتيب جديدة كالعطل السنوية الخالصة الأجر وقانون 8 ساعات عمل) وشيكة المفعول بالإيالة التونسية.

جسّد مؤتمر قصر هلال رغبة قويّة في التخلّي عن آليات العمل السياسي النخبوي الضيّق مُنْتَهِجًا العمل المباشر ضدّ سياسة المستعمر.

وبعد صدور قانون 12 أوت 1936 القاضي بحريّة الاجتماع وتكوين الجمعيات، شهد النسيج الجمعياتي نموّا. وقد اغتنم الزعماء الوطنيون أمثال الطاهر صفر هذا الظرف مشجّعين على تكوين الجمعيات في مختلف المجالات الثقافية والاقتصادية والسياسية والرياضية. وفي نفس السّياق وجّه صالح بن يوسف منشورا بتاريخ 17 سبتمبر 1936 إلى رؤساء الشعب الدّستورية يحثّهم على «احتضانهم تدريجيا العمل الجمعياتي حتى يصبح الحزب الحر الدستوري حزب الأمة ومصدر رغباتها وإرادتها».

وتفيد الإحصائيات الرّسمية أنّ عدد الجمعيات الشبابية التونسية المرخّص لها بالنشاط إلى حدود أواسط سنة 1937 قد تطوّر من 51 إلى 94 جمعية.

وهي موزّعة على النحو التالـي : 20 جمعية رياضية، 25 جمعية مدرسية و43 جمعية أدبية ومسرحية و6 جمعيات كشفية. ومن أهمّ هذه الجمعيات، جمعية قدماء تلاميذ المعهد الصادقي وجمعية الشبيبة المدرسية وجمعية الشبان المسلمين التي أقبل عليها طيلة هذه المرحلة جيل من الشباب المثقّف والمتحمّس أمثال يوسف بن عاشور ومحمد الصادق بسيّس والرشيد إدريس. ولئن نقّحت هذه الجمعية قانونها الأسـاسي، فقد تحصّلت على التأشيرة يوم 19/12/1936 وذاع صيتها بفعل مواكبة أعضائها لتطوّرات القضية الفلسطينية (1936-1939)، فقد تنامى نشاطها إثر عقد مؤتمرها الأول بالقيروان (أفريل 1937) وتجاوبها مع أطروحات الحزب الدستوري الجديد. وامتدّ إشعاعها إلى داخل البلاد (الجنوب التونسي) وكانت بذلك نشاطاتها سياسية بحتة تحت غطاء تظاهرات ثقافية.

إضافة إلى ذلك تزايد عدد الجمعيات المسرحيّة والثقافية، فمن جانفي 1936 إلى جوان 1937 تمّ تأسيس 17 جمعيّة مسرحية مهمّتها الإهتمام بالتراث الوطني والتعريف به في مختلف أنحاء البلاد. وساهمت هذه الجمعيات أيضا في تنظيم الحفلات والتبرّع بمداخيلها لصالح الجمعيات الخيريّة ولفائدة الدّعاية الحزبية.

وتفطنت السلطات الاستعمارية إلى دور هذه الجمعيات التي أصبحت واجهة للعمل السياسي وحقلا للنشاط الوطني، فسعت إلى التقليص من عددها بتوحيد الفرق المتشابهة من ذلك إدماج جمعية «المـسرح العربي» و«المستقبل المسرحي» وجمعية «المسرح» في إطار جمعية واحدة وهي «الإتحاد المسرحي» (1936). وشهد العمل الجمعياتي كذلك خلال هذه المرحلة تشريكا فعليا ومكثّفا للعنصر النّسائي الذي اضطلع هو الآخر بدور ريادي في العمل الوطني (بشيرة بن مراد).

وفي خصوص الحركة الكشفية، واصلت جمعية «الكشاف المسلم التونسي» نشاطها برئاسة القائد عزّ الدين عزوز.

وقد عملت هذه الجمعية على تعزيز الأنشطة الرياضية فبعث أحد قادتها محمد الزواشي أول فريق لكرة القدم تابع للكشّافة يحمل إسم : الفرع الرياضي للكشّاف المسلم التونسي. وأصبح لهذه الجمعية إشعاع كبير في كلّ أوساط الشباب. كما كوّن الهادي الورتاني منذ أول جانفي 1936 «كشّاف الخضراء» التي جعل منها في البداية فرعا للجمعية الموسيقية «الناصرية». وقد عملت هذه الجمعية على توسيع مجال نشاطها، فكوّنت لها فروعا بكلّ من المنستير وسوسة والمهدية (كشّافة مكارم المهدية).

وتكوّن في ماي 1936 الكشّاف الملّي برئاسة المناضل الدّستوري الدكتور سالم الشاذلي وهو أوّل رئيس لجمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين بفرنسا (السنة الجامعية 1928- 1929) كما سبق ذكره. ومن أبرز العناصر التي نشطت إلى جانبه: المنجي بالي ومصطفى خوجة... إضافة إلى ذلك تكوّن النجم الكشفي بقيادة المناضلين حسونة الزوّالي (1936) وحطّاب بن محمد زركونة (1937)، وكانت نشاطاته تتمثل في مرافقة الزعماء الوطنيين أثناء جولاتهم داخل البلاد. كما برزت «كشّافة الجنوب» بصفاقس (1937) على أيدي عناصر دستورية يتزعمها أحمد سلامة. وقد ساهمت أغلب هذه الجمعيّات في التظاهرة التي نظّمها الحزب الدستوري الجديد إثر عودة الشيخ عبد العزيز الثعالبي من المهجر (جويلية 1937).

وساهمت «الشّبيبة الدستورية» أيضا في النضال الوطني حيث ترأسها خلال هذه الفترة المناضل العيد الجباري الذي عقد عديد الاجتماعات بمقرّ الحزب الدستوري الجديد بحضور جيل من الشباب لتلقينه الأناشيد الوطنية (نشيد الاستقلال والثورة) ولقد لعبت هذه الجمعية دورا هاما في الدعاية الحزبية.

كان من نتائج سقوط حكومة ليون بلوم الأولى (جوان 1937) وانشغال أحزاب اليسار الفرنسي بمقاومة



يتوسط الصورة الزعيم الشيخ عبد العزيز الثعالبي إثر عودته ويظهر على يمينه الزعيم الحبيب بورقيبة (جويلية 1937)

الفاشية وتأجيل النظر في قضايا المستعمرات إلى وقت لاحق، أن ضعفت آمال الحزب الدستوري الجديد في مواصلة تجربة الحوار. وتزامن ذلك مع رجوع الشيخ عبد العزيز الثعالبي من المهجر.

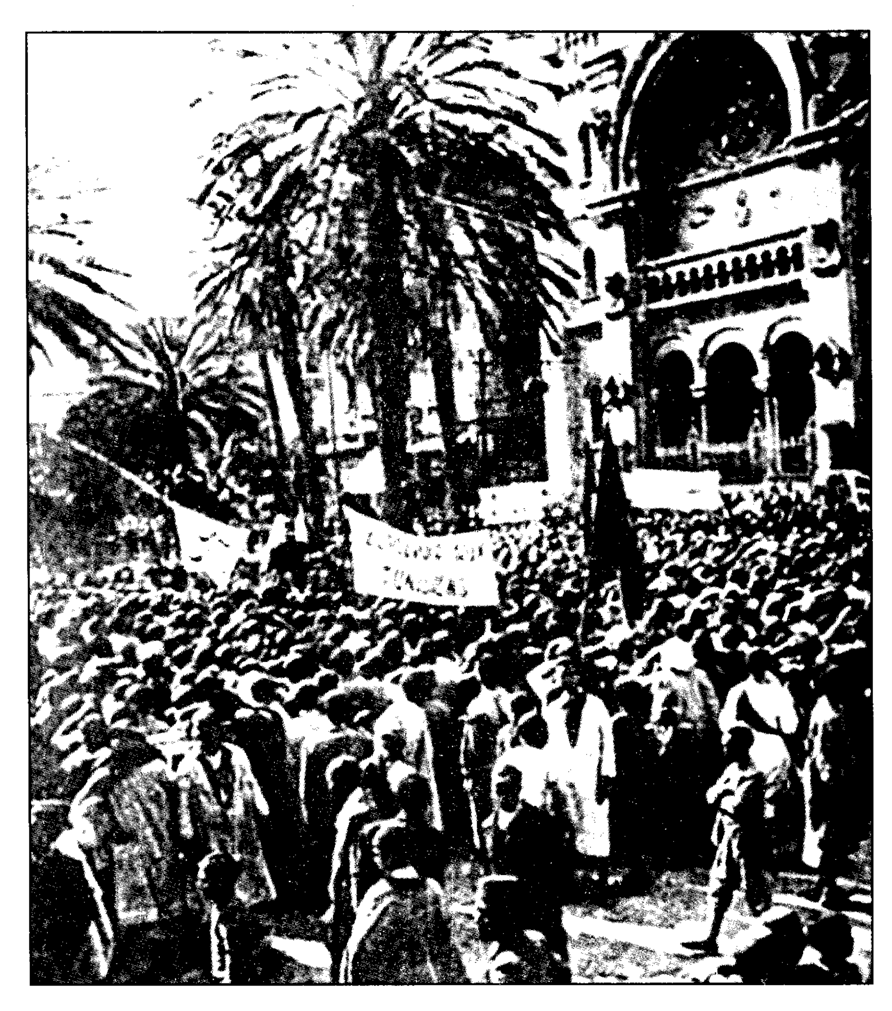
ولإفشال النوايا الإستعمارية الهادفة إلى تأجيج الخلاف بين أتباع اللجنة التنفيذية وأعضاء الحزب الدستوري الجديد، بادر الديوان السياسي بتنظيم استقبال شعبي كبير للزعيم الشيخ عبد العزيز الثعالبي بمناسبة عودته إلى أرض الوطن. ولئن سعى الشيخ الثعالبي إلى توحيد الحركة الوطنية تحت رايته (تكونت لجنة في الغرض يوم 3 أوت 1937)، فإنّ الديوان السياسي والشُعَب الدّستورية الموالية له قد رفضت ذلك نظرا لتباين المواقف بين قيادتي الحزبين. فقد كان للديوان السياسي تصوّر براغماتي وخطة عمل للوصول إلى هدف الاستقلال (المرحليّة، الحوار مع السلطة الاستعمارية، إقناع الرأي العام الدّاخلي بجدوى العمل المباشر) في حين مكثت اللجنة التنفيذية متشبثة بمواقف مبدئية (المطالبة بالإستقلال التام) واقتصر موقفها على الدفاع عن الهوية العربية الإسلامية. وبالتالي باءت مساعي التوحيد بالفشل، وانحاز الثعالبي إلى اللجنة التنفيذية. وانتهى الصّراع في النهاية لصالح الحزب الدستوري الجديد الذي حال دون عقد الشيخ الثعالبي اجتماعات داخل البلاد. وبلغ الأمر إلى حدّ وقوع مصادمات عنيفة أسفرت عن سقوط عدّة ضحايا. واستمرّ الديوان السياسي في تركيز دعايته الحزبية (زيارة الحبيب بورقيبة وسليمان بن سليمان لعدّة مدن ساحلية) وناهز عدد شعبه 486 في أواخر 1937 موزّعة بين الأرياف والمدن.

وإثر انعقاد المؤتمر الثاني للحزب (30 أكتوبر -2 نوفمبر 1937)، تدعّم الشقّ الراديكالي مؤكّدا على فشل الحوار مع حكومة الجبهة الشعبية، وطالب بتغيير برنامج الحزب وإدراج قضية استقلال البلاد بصفة رسمية. وتزعّم هذا الاتجاه سليمان بن سليمان والهادي نويرة وصالح بن يوسف ويوسف الرويسي والحبيب بوقطفة وعلي البلهوان والباهي الأدغم. غير أنّ الجناح المعتدل الذي تزعّمه محمود الماطري والطاهر صفر والبحري قيقة قد عارض الاتجاه الأول بحجّة عدم تهيّؤ الشعب التونسي لخوض معركة الاستقلال.

تجذّرت النزعة الراديكالية إثر انعقاد المجلس الملّي للحزب الحرّ الدستوري الجديد يومي 13 و 14 مارس 1938. وقد ورد في اللائحة التي أصدرها: الحثّ على تواصل المظاهرات بجميع أنحاء البلاد، الامتناع عن دفع الضرائب وأداء الخدمة العسكرية.

وتفاديا لتصدّع وشيك في صلب الحزب إثر تلويح الدكتور محمود الماطري بالانسحاب، تبنّى المؤتمر وجهة نظر المعتدلين (صوّت 28 عضوا للطرح الثاني مقابل 13 عضوا للاتجاه الأول). وقد أدّى الزعيم الحبيب بورقيبة دور الموفق بين الاتجاهين. وعبّر المؤتمرون عن سحب ثقتهم من حكومة «شوطن» مع الاحتفاظ بها للمقيم العام «أرمون قيون»، مؤكّدين تضامنهم مع الحركات الوطنية بكلّ من الجزائر والمغرب الأقصى التي تعرّض قادتها للتعسّف الاستعماري. وتجسيما لذلك دعا الديوان السياسي إلى تنظيم إضراب يوم 20 نوفمبر 1937. وقد أدّت هذه المبادرة التي اعتبرت بمثابة الإعلان عن تصلّب الحزب الدستوري الجديد إلى استقالة الماطري في 13 جانفي 1938.

ولم تُثْن استقالة الماطري الديوان السياسي عن تصعيد الموقف وتعبئة الجماهير. وقد تجلّى ذلك إثر تأطير الطلبة الزيتونيين وحثهم على الإضراب (تمّ رفت حوالي 88 طالبا تونسيا و20 طالبا جزائريا خلال سنتيْ 1936 و1937 بتهمة النشاط في صفوف الحزب الدستوري الجديد وتكوين لجان طالبية وجمعيات غير معترف بها مثل الشبيبة الزيتونية). وتأكّد ذلك إثر مظاهرة بنزرت (8 جانفي 1938) احتجاجا على إبعاد حسن النوري رئيس الشعبة الدستورية والكاتب العام الجهوي لجامعة عموم العملة التونسية إلى الجزائر. وقد أدى ذلك إلى تدخل قوات الأمن ومقتل ستّة أشخاص وجرح عشرين آخرين وإيقاف سبعة من بينهم الحبيب بوقطفة رئيس الجامعة الدستورية ببنزرت.



مشهد من المظاهرة التي نظّمها الديوان السياسي للحزب الدستوري الجديد يوم 8 افريل 1938 (أمام مقرّ الإقامة العامة)

وقد تبلورت خلال هذه المرحلة طريقة جديدة في النضال الوطني تهدف إلى خلق قوة مؤطرة ومعارضة لسياسة سلطة الحماية تعمل في نطاق السرية. وتمّ اقحام الحركة التلمذية والزيتونية في مناهضة السياسة الإستعمارية. وكان للمحاضرة التي ألقاها «زعيم الشباب» علي البلهوان بنادي الحزب يوم 10 مارس 1938 تحت عنوان «دور الشباب في المعركة» صدى كبير حيث جمعت حوالي 700 تلميذ من كافة معاهد العاصمة. وتجذّرت النّزعة الراديكالية إثر انعقاد المجلس الملّي للحزب الحر الدستوري الجديد يومي 13 و14 مارس 1938، والذي أصدر لائحة كان من أهم قراراتها : الحثّ على تواصل المظاهرات بجميع أنحاء البلاد، الامتناع عن دفع الضرائب وأداء الخدمة العسكرية. فعمّ الاضطراب داخل البلاد حتى أصبحت على قاب قوسين أو أدنى من العصيان المدني. وكان ردّ فعل سلطات الحماية أن أقصت علي البلهوان عن التدريس بالمعهد الصادقي لقيامه بنشاطات وطنية.

وقوبل هذا القرار بإضراب شنّه تلاميذ الصادقية يوم 25 مارس 1938.

2- المواجهة وتحولات الحرب العالمية الثانية (1938-1943)

أ- أحــداث أفريــل 1938:

بادر الحزب الدستوري الجديد بتوزيع روزنامة الجولات الدعائية على كافة أعضاء الديوان السياسي والمجلس الملّي الذين سرعان ما شملهم القمع الاستعماري. فبين 2 و6 أفريل 1938، تمّ اعتقال كلّ من عيسى الصخري رئيس الشعبة الدستورية بسوق الأربعاء ويوسف الرويسي والهادي نويرة عضوي المجلس الملّي وصالح بن يوسف وسليمان بن سليمان عضوي الديوان السياسي واتهامهم بنشر الحقد بين الأجناس وتهديد مصالح فرنسا بتونس. وكردّ فعل على ذلك نظّم الدّيوان السياسي مظاهرة احتجاجية



مشهد من مظاهرة 8 أفريل 1938 بنهج المالطيين (المنجي سليم حاليا)

(ضمّت حوالي 2500 متظاهر) يوم 7 أفريل أمام قصر الباي بحمام الأنف. وتمكّن المنجي سليم عضو المجلس الملّي من مقابلة الباي والتماسه التدخل لإطلاق سراح المعتقلين. وفي نفس اليوم تمّ تعطيل جريدة «العمل» واعتقال 10 مناضلين بقنطرة الفحص.

وإثر ذلك قرّر الديوان السياسي تنظيم إضراب عام يوم 8 أفريل 1938. وإنطلقت خلال نفس اليوم مظاهرة بالعاصمة بقيادة المنجي سليم وعلي البلهوان، بداية من الحلفاوين سالكة طريق باب سويقة فباب قرطاجنّة، فنهج المالطيين، فشارع فرنسا قاصدة مقرّ الإقامة العامة. وفي نفس الوقت، انتظمت مظاهرة ثانية انطلقت من رحبة الغنم مخترقة شارع باب الجديد، فنهج الجزيرة والتقت بالأولى في شارع فرنسا.

وكانت الجماهير الشعبية تسير بانتظام. وقد هتفت فرق الجمعيات الكشفية بحياة الحزب والزعماء الدستوريين رافعة شعار «برلمان تونسي» و«حكومة وطنية». واتجه المتظاهرون نحو مقرّ الإقامة العامة حيث تجمع بين 7 و10 آلاف شخص مطالبين بحكومة وطنية وبسقوط الامتيازات. وأمام حشود القوات العسكرية والأمنية التي طوّقت المتظاهرين، خطب محمود الماطري -الذي شارك في هذه المظاهرة رغم استقالته من الديوان السياسي- لتهدئة الوضع وتلافي التصادم مع أجهزة الأمن، وتلاه علي البلهوان الذي ألقى خطابا حماسيّا ورد فيه : «...جئنا في هذا اليوم لإظهار قوانا، قوّة الشباب الجبّارة التي ستهدم هياكل الاستعمار... إن البرلمان التونسي لا ينبني إلا على جماجم العباد ولا يقام إلا على سواعد الشباب...».

وقد شاركت المرأة التونسية في هذه المظاهرة لأول مرّة مرتدية لباسها التقليدي وحاملة العلم التونسي وسط الجماهير. ولم يتفرّق المتظاهرون إلا بعد أن خطب المنجي سليم مذكّرا بمطالب الحزب ومعلنا عن تنظيم مظاهرة



مشهد لاصطدامات 9 أفريل 1938 بين المتظاهرين التونسيين وقوّات الأمن الاستعمارية بالعاصمة (باب سعدون)

ثانية يوم 10 أفريل. وفي الأثناء دعي علي البلهوان يوم 9 أفريل للمثول أمام قاضي التحقيق. فانتقلت جموع غفيرة منذ الصباح إلى قصر العدالة تضامنا مع «زعيم الشباب». وبمجرّد وصول الجماهير إلى مكان المحاكمة، قدمت قوات الأمن وشرعت في إطلاق النار لترهيبهم. وأدّى الأمر إلى حدوث إشتباكات دامية أسفرت عن سقوط عديد القتلى والجرحى (22 قتيلا وحوالي 150 جريحا) أغلبهم من السكان النازحين القاطنين بالأحياء القصديرية كالملاّسين ورأس الطابية.

وما أن سيطرت سلطات الاستعمار على الوضع حتى توجّه المقيم العام إلى قصر الباي واستصدر منه أمرا يعلن حالة الحصار في ثلاث مراقبات مدنية وهي تونس وسوسة والوطن القبلي. وفي اليوم الموالي تمّ اعتقال الزعيم الحبيب بورقيبة والمنجي سليم وأحيل القادة الدستوريون على المحكمة العسكرية بدعوى التآمر على أمن الدولة وزجّ بهم في السجن العسكري. وفي يوم 12 أفريل 1938 تمّ حل الحزب الدستوري الجديد وأغلقت نواديه وحجزت وثائقه. كما عطّلت أغلب الصحف الوطنية. وبالرّغم من هذه الإجراءات القمعية الرهيبة، فإنّ مناضلي الحزب الحر الدستوري الجديد واصلوا صمودهم ومقاومتهم للغطرسة الاستعمارية متوخين أساليب العمل السرّي.

ب- المقاومة الوطنية السرية (1938-1941)

لقد شكّلت الحرب العالمية الثانية منعطفا هاما في دعم الحركة الوطنية، حيث اقترنت بدايتها بهزيمة الدولة الفرنسية المبكرة ضدّ ألمانيا (جوان 1940) الشيء الذي وفّر مناخا سياسيا وعسكريا جديدا لصالح حركة تصفية الاستعمار (ميثاق الأطلنطي Charte de l'Atlantique 12-اوت-1941). ولعبت الدعاية عبر محطّات الإرسال الإذاعية سواء من جانب قوات الحلفاء أو المحور دورا مهما في ترسيخ فكرة الاستقلال لدى الشعوب المستعمرة يضاف إليها ما كانت تلقيه أسراب الطائرات من مناشير محرّرة في الغرض باللغة العربية.

ولئن اعتقدت السلطات الاستعمارية مع اعتقال الزعماء الوطنيين أنّ الوضع سيهدأ، فإنّ العناصر الدستورية التي لم تشملها بعد موجة الاعتقال قد حاولت توظيف الظرف الجديد. فقد تتالى تكوين الدواوين السياسية السرية، من ذلك ظهور الديوان السياسي الخامس في أواخر 1939 برئاسة الباهي الأدغم ومن أهمّ أعضائه الهادي خفشة والهادي السعيدي. وقد ساهم هذا الأخير في تكوين لجنة سرية تولّى الإشراف عليها وكان هدفها تنشيط الدعاية الوطنية (إصدار المناشير لحث الشعب على القيام بأعمال تخريبية والمطالبة بالإفراج عن المساجين السياسيين).

وتجسيما لذلك كوّن أعضاء الديوان السياسي الخامس «لجنة المقاومة» التي عملت على إرسال عدة بلاغات إلى إذاعة «هنا برلين» الألمانية. وكان هدفها كسر الحصار الاستعماري المفروض على الوطنيين والتعريف بأعمال الصمود. وقد تواصل الاضطهاد والقمع المسلّط على الديوان السياسي الخامس بهدف إيقاف نشاطه (جانفي 1940) ومحاكمة نوابه بالجهات وعددهم 23 (جوان 1940) إضافة إلى اعتقال 11 مناضلا من لجنة المقاومة (جويلية 1940) بتهمة التخريب وتوجيه رسائل إلى إذاعات أجنبية. وكردّ فعل اندلعت عدة مظاهرات بكلّ من قصر هلال والكاف (أوت 1940).

وتمكّن الدكتور الحبيب ثامر- الذي عاد من فرنسا بعد إتمام دراسته (أكتوبر 1938) وعُهد إليه بتنظيم الحزب - من تشكيل الديوان السياسي السادس وقيادته (فيفري 1940). وضمّ هذا الديوان بالخصوص الطيب سليم ورشيد إدريس وفرجاني بلحاج عمار وجلولي فارس وصلاح الدين بوشوشة وعمّار الدّخلاوي... ولّما استطاعت الحركة الوطنية مواصلة نشاطها المناهض للاستعمار، اعتقلت سلطات الحماية الدكتور الحبيب ثامر والطيب سليم (21 جانفي 1941). إلا أنّ ذلك لم يمنع رشيد إدريس من تحمل مسؤولية قيادة الحركة الوطنية فكوّن الديوان السياسي السابع (جانفي 1941). ومن أهمّ أعضائه يوسف بن عاشور وصلاح

الدين بوشوشة. ولضمان استمرارية المقاومة، أسّسوا مجموعة سرية تدعى «اليد السوداء».

كما كان للديوان السياسي السابع خليّتان سرّيتان تُعنى الأولى بالشؤون السياسية وتولّى أمرها يوسف بن عاشور، ومن أعمالها تنظيم المظاهرات وتوسيع دائرة العمل الحزبي بمختلف أنحاء البلاد (مظاهرة قابس في 18 ماي 1941). وتُعنى الخلية الثانية بالمقاومة وتولّى أمرها حسين التريكي الذي أسّس صحبة بلحسين جراد وسليمان آغة الديوان السياسي الثامن - بعد اعتقال عناصر الديوان السياسي السابع (12 جويلية 1941) - الذي تواصل نشاطه إلى حدود أكتوبر 1941 تاريخ اعتقال أعضائه. وبالتوازي مع تواتر الدّواوين السياسية السّرية، اضطلع الطلبة الزيتونيون بدور كبير في هذه المرحلة من الكفاح السّري من خلال تحرير وتوزيع المناشير المحرّضة على المظاهرات والإضرابات وتأسيس صحف غير معترف بها (الهلال). وكان من نتائج ذلك، أن تعرّض الطلبة إلى القمع الاستعماري. وتمّ رفت حوالي 49 طالبا بين أفريل 1938 وأفريل 1940 بتهمة الإنخراط في صلب الحزب الدستوري الجديد وإثارة الشغب. وتعرض البعض منهم إلى السجن والإبعاد بالجنوب التونسي.

ولئن تمّ تعطيل الصحافة الوطنية بعد أحداث أفريل 1938، فإن جريدة «تونس الفتاة» استأنفت نشاطها وصدر عددها الثاني يوم 5 نوفمبر 1938 (العدد الأول بتاريخ 1 أفريل 1938). وقد كان يديرها رشيد إدريس ومن بين أعضاء تحريرها البشير المهبولي ويوسف بن عاشور وخمّيس الشامخ. ولمّا تعرّض عددها الثاني عشر للحجز (1 أفريل 1939)، بادرت المجموعة بتأسيس جريدة «L'Action Nord Africaine» التي صدر عددها الأول يوم 8 ماي 1939 لكنها لم تستمرّ طويلا حيث حجبت عن الصّدور يوم 21 ماي 1939 نظرا لتأييدها الحزب الدستوري الجديد وإعلانها تضامنها مع الزعماء الوطنيين. ثم عادت جريدة «تونس الفتاة» للظهور يوم 13 جويلة 1939 وتعطّلت نهائيا في عددها العشرين بتاريخ 30 أوت 1939 بقرار من المقيم العام.

وممّا زاد في ارتباك سلطة الحماية، أنّ هذا الصّمود الوطني قد اقترن بهزيمة فرنسا (جوان 1940) وتصدّع وضعها الداخلي بين دعاة التعاون مع المحور (الماريشال بيتان Pétain وحكومة فيشي Vichy) وأنصار المقاومة (الجنرال ديغول...) وهو ما ساهم بقدر كبير في إضعاف هيبة الدولة الحامية. إضافة إلى ذلك، ساهمت حرب محطّات الإرسال الإذاعيّة للأطراف المتنازعة (guerre des ondes) في تحفيز الوطنيين ضدّ الحضور الاستعماري.

فقد دفعت تلكم الظروف العصيبة بالشباب الوطني إلى مزيد الإنخراط في العمل الجمعياتي. وبرزت بالخصوص «جمعية الشبان المسلمين» التي كثّفت نشاطها الدعائي مركّزة على الأعمال التربوية والاجتماعية والسياسية. وانتهزت فرصة قدوم لجنة التحقيق البرلمانية الفرنسية برئاسة «لاكروزلير» لتقدّم عريضة تمحورت مطالبها حول التعليم واللغة العربية ومستقبل الشباب. كما أظهرت في فترة إعتقال الزعماء نشاطا ملحوظا من خلال مساهمتها في حركة المقاومة (توزيع المناشير) وتنظيمها دروسا ليلية لتعليم القراءة وإلقاء المحاضرات.

كذلك تكثّف النشاط الكشفي: نظّم كشّاف «الساحل» عدّة اجتماعات شبه سرية. وتمّت دعوة الجمعيات الكشفية الوطنية إلى المساهمة في الإستعراض الذي نظّم لاستقبال رئيس الحكومة الفرنسية «دلاديي» (Edouard Daladier) يوم 9 جانفي 1939. واضطلعت كشّافة الخضراء بدور هام تمثل في رفع العلم التونسي. وأمام تنامي دور الجمعيات الكشفية، عملت السلطات الاستعمارية على الحدّ من عددها واشترطت على البعض الآخر الانضواء تحت لواء الجمعيات الكشفية الفرنسية.



حفل اعتلاء المنصف باي العرش الحسيني (19 جوان 1942) ويظهر على يمينه ولي العرش لمين باي ثم المقيم العام الأميرال بيار إستيفا (Pierre Esteva).

ج- انتعاشة الحركة الوطنية (1942 - 1943)

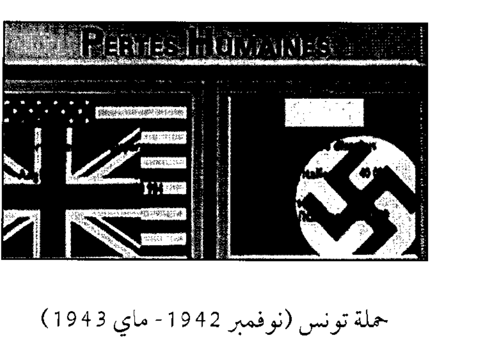
لقد مثّل اعتلاء المنصف باي العرش (19 جوان 1942) سندا ثمينا للحركة الوطنية سيّما أنّ هذا الباي عُرف منذ صغره بتعاطفه مع حزب الدستور. وقد أبدى رغبته منذ الوهلة الأولى في القيام بجملة من الإصلاحات تمثلت في تقديم مذكّرة إلى الحكومة الفرنسية (2 أوت 1942) تضمّنت 16 نقطة من أهمّ ما جاء فيها تكوين مجلس إستشاري تونسي، إطلاق سراح المساجين السياسيين وإلغاء أمر 1898 الذي يخوّل للمعمّرين الاستحواذ على أراضي الأوقاف.

ورغم تأثير الدعاية الألمانية-الإيطالية على شعور التونسيين (دور يونس بحري في محطة برلين)، فقد التزم المنصف باي بالحياد إزاء الحلفاء والمحور ورفض أمر «فيشي» بمعاداة الحلفاء وأبلغ موقفه إلى الرئيس الأمريكي روزفلت وإلى المستشار الألماني هتلر (12 نوفمبر 1942) في حين حذّر الزعيم الحبيب برقيبة، وهو لا يزال بسجن سان نيكولا بمرسيليا (في رسالة موجّهة إلى الدكتور الحبيب ثامر، 8 أوت 1942)، من الانسياق وراء الدعاية النازية داعيا إيّاه إلى الاتصال فورا بأنصار الجنرال ديغول.

وبعد إطلاق سراح الزعماء الوطنيين المعتقلين بالسّجن العسكري بتونس (أعضاء الديوان السياسي السابع/ ديسمبر 1942)، تجاهل المنصف باي السلطة الاستعمارية معلنا عن تشكيل حكومة وطنية برئاسة محمد شنيق (1 جانفي 1943) ضمّت عدّة شخصيات وطنية معتدلة مثل الدكتور محمود الماطري (وزير الداخلية) وصالح فرحات (وزير العدلية) ومحمد العزيز الجلولي (وزير الأوقاف). وتزامن ذلك مع صدور جريدة «إفريقيا الفتاة» التي حمل عددها الأول (جانفي 1943) صورة الملك المنصف باي والزعيم الحبيب بورقيبة. وشملت هيئة تحريرها كلّا من محمود الماطري وحسن القلاّتي والبحري قيقة وزين العابدين



مشهد لدخول الوحدات الأولى من الجيش الثامن الانقليزي إلى مدينة تونس يوم 7 ماي 1943



حملة تونس (نوفمبر 1942 - ماي 1943)
الخسائر البشرية

المحور	الحلفاء
– الموتى، الجرحى أو المفقودون الألمان والإيطاليون : قرابة 40.000 – المساجين الألمان والإيطاليون : قرابة 270000	– الموتى، الجرحى أو المفقودون : – الإنقليز : 35.940 – الأمريكيون: 13.984 – الفرنسيون : 16.100

السّنوسي والرشيد إدريس. ولئن توقفت هذه الجريدة بعد صدور 91 عددا كان آخرها بتاريخ 4 ماي 1943، فقد صدرت يوم 23 فيفري 1943 جريدة «الشباب» التي أعلنت في عددها التاسع أنّ هدف الشعب هو الاستقلال. واقترن ذلك مع إطلاق سراح المعتقلين السياسيين بفرنسا بعد أن تمّ نقلهم إلى إيطاليا من قبل قوّات المحور(عاد أغلب الزعماء يوم 25 فيفري 1943 باستثناء الحبيب بورقيبة). وفي الأثناء، بدأ الحزب بتنظيم صفوفه. وأدّت قيادته زيارات ميدانية داخل البلاد وذلك للعمل على تجديد الشُّعب الدستورية وبعث المنظمات (مثل الهلال الأحمر). وتدعّم هذا التوجه مع عودة الزعيم الحبيب بورقيبة (8 أفريل 1943) الذي أدلى بتصريح ليلة عودته لراديو «باري» بروما دعا فيه إلى الوحدة والكفاح مؤكّدا على دور الشباب في النضال الوطني. وقد وظّف الزعماء الوطنيون إنعكاسات العمليات الحربية لـ«حملة تونس» (نوفمبر 1942– ماي 1943) التي ألحقت أضرارا جسيمة بالبلاد (تدمير البنية الأساسية وسقوط آلاف الضحايا خاصّة بالمدن الساحلية) لتمتين روابط التضامن بين أفراد الشعب التونسي.

وما إن استرجعت السلطة الاستعمارية مكانتها حتى عزمت على التخلّص من الوطنيين، فشنّت حملة من الاعتقالات متهمة إيّاهم بالتعاون مع المحور. واشتدّ الاضطهاد فتنامت ردود الفعل المحلية: تعدّد الانتفاضات (ثورة المرازيق، أواخر 1942 - بداية 1943) وحركات العصيان والفرار من الجندية (فلاقة زرمدين). ولضمان استمرارية العمل الدعائي بالخارج، غادرت أرض الوطن مجموعة من الدستوريين، فرحل رشيد إدريس والصادق بسباس وحسين التريكي والطيب سليم يوم 3 ماي 1943 إلى برلين وتمكّنوا من تأسيس مكتب المغرب العربي ببرلين (21 جويلية 1943). والتحق بهم كلّ من الحبيب ثامر والهادي السعيدي ويوسف الرويسي الذين استأنفوا نشاط هذا المكتب بعد توجّه رشيد إدريس إلى باريس (منذ سبتمبر 1943). وقد مكّن هذا النشاط القادة الوطنيين من ربط علاقات مع شخصيات عربية ومسلمة مثل المفتي الحاج أمين الحسيني (برلين) والأمير شكيب أرسلان (جنيف).

ومباشرة بعد رحيل هؤلاء القادة الوطنيين إلى الخارج، طلب الجنرال «جوان» قائد القوات المسلحة الفرنسية

بشمال إفريقيا من المنصف باي تقديم استقالته. لكنّ هذا الأخير رفض فتمّ عزله وإبعاده إلى الأغواط بالصحراء الجزائرية (14 ماي 1943). وفي يوم 6 جويلية 1943، أمضى المنصف باي على وثيقة التنازل عن العرش وتمّ نقله إلى «تينس» بشمال الجزائر (يوم 31 جويلية 1943) ثم إلى مدينة «بو» بفرنسا يوم 17 أكتوبر 1945. وفي الأثناء، قوي عود الحركة المنصفيّة فتتالت الإضرابات الطلابية وتعرّض خلال هذه الفترة 5 طلبة زيتونيون إلى الرّفت بتهمة الدعاية ضدّ فرنسا والنشاط في صفوف الحزب الدستوري الجديد (أوت 1943). كما أضرب أساتذة الجامع الأعظم عن التدريس (نوفمبر 1943). وبرز نشاط «جمعية الشبان المسلمين» التي استطاعت أن تكسب بسرعة تأييدا كبيرا في أوساط طلبة الجامعة الزيتونية وأساتذتها (الشاذلي بن القاضي والفاضل بن عاشور...) الذين أسّسوا بالإشتراك مع الجمعية المذكورة تنظيمين وهما : «لجنة الدفاع عن فلسطين العربية» وفرع «المؤتمر الإسلامي بتونس لحماية القدس الشريف».

3 - تكوين جبهة وطنية والمطالبة بالاستقلال (1944-1947)

أ- نحو تكوين جبهة وطنية (1944-1945)

بالرّغم من اعتقال عديد التونسيين بتهمة التواطؤ مع المحور ومغادرة البعض الآخر البلاد، تمكّنت القيادات الوطنية من التحرك بشكل ناجع على الساحة السياسية. وقد تجلى ذلك من خلال ربط الصّلة بالشُّعب الدستورية وتنشيطها وإصدار المناشير والجرائد السرية (الكفاح، الهلال، الاتحاد...) وتنظيم الاجتماعات في داخل البلاد تحسّبا لما سيؤول إليه الأمر بعد أن استرجعت الدولة الحامية مكانتها. وسعى الحزب الدستوري الجديد إلى مدّ قنوات الحوار بينه وبين السلطة الفرنسية. وقام بعدّة مبادرات لإقناع الأوساط السياسية بضرورة التفاوض خاصة بعد انعقاد ندوة «برازافيل» (جانفي 1944) التي اعترفت بحق الشعوب في تسيير شؤونها بنفسها ضمن اتحاد فرنسي يعوّض الإمبراطورية. وقد وجّه الوطنيون مذكّرة في الغرض إلى الحكومة الفرنسية (8 مارس 1944) عبّروا فيها عن رفضهم لمشروع الاتحاد الفرنسي.

ولم تكن وضعية الوطنيين تنمّ على الارتياح من شدّة الاضطهاد الذي لحقهم، فاتصلت القيادة الدستورية بالقنصلين الأمريكي والأنقليزي بتونس اللذين أظهرا تفهّما لمطالبها وعرضا تقديمها بصفة موحّدة إلى السلطة الفرنسية. فتكوّنت لجنة وطنية يوم 30 أكتوبر 1944 ضمّت 60 عضوا لتدارس الوضع وقد عرفت بلجنة الستين التي تشكلت على إثرها «جبهة وطنية» ضمّت كلاّ من الحزبين الدستوريين والحركة المنصفية ومدرسي جامع الزيتونة وممثلي الجالية اليهودية. وعلى إثر الاجتماع الذي عقدته يوم 13 نوفمبر 1944، أعدّت تقريرا طالبت فيه بمنح البلاد التونسية استقلالها الداخلي وإقامة نظام ملكي دستوري. ولم يتم الإعلان عن هذه اللجنة إلا يوم 22 فيفري 1945. وقد شذّ الشيوعيون عن هذا النهج وهو ما قلّص تأثيرهم.

وكثّف الحزب من نشاطه السياسي موظّفا انتصار الحلفاء يوم 8 ماي 1945 (تحرير العرائض/ مظاهرة 8 ماي 1945). وقد أدى ذلك إلى رفت 11 طالبا زيتونيا فيما بين 1944 و1945 بتهمة الدعاية السياسية وتحرير المناشير والمعلقات وتوزيع صور المنصف باي ونشر جريدة «الهلال» المحجوزة. ورغم إقدام الإدارة الفرنسية منذ سبتمبر 1945 على إجراء بعض الإصلاحات، حيث أنشأت وزارة تونسية للشؤون الاجتماعية وسوّت بين عدد الأعضاء التونسيين والفرنسيين بالمجلس الكبير، فإنّ الحزب الدستوري الجديد قد اعتبر هذه الإصلاحات محدودة وطالب بإلغاء الرقابة على الصحف وإرساء الحريات العامّة.

وأمام السياسة الزجرية التي انتهجها المقيم العام الجنرال ماست (1943-1947)، سعى الوطنيون إلى تدويل القضية الوطنية وإخراجها من نطاق العلاقات الثنائية الفرنسية التونسية، خاصة بعد تأسيس جامعة

رفعت كلّ فصائل الحركة الوطنية التونسية في مؤتمر ليلة القدر (23 أوت 1946) شعار الاستقلال التام.

الدول العربية (22 مارس 1945). فقرّر الديوان السياسي إيفاد الزعيم الحبيب بورقيبة إلى مصر (26 مارس 1945) للتعريف بالمسألة التونسية.

وقد حرص الوطنيون أثناء هذه الفترة على إبراز البعدين المغاربي والعربي، فتناولت كتاباتهم قضايا التعاون والتّضامن بين مختلف البلدان العربية والمغاربية. وساعد تأسيس جامعة الدول العربية على إنماء هذه المشاعر. إضافة إلى ذلك، وجد الوطنيون مرجعا أمميا لمطالبهم وحقّهم في التحرّر إثر توقيع الميثاق الأممي (26 جوان 1945) الذي أقرّ رسميا بعث منظمة الأمم المتحدة (24 أكتوبر 1945).

ب- إستراتيجية الحزب الدستوري الجديد (1946)

شرع الحزب الدستوري الجديد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في استرجاع دوره الرّيادي، وقد حرص في الداخل على تجاوز ردود الفعل العفويّة وتحيين إستراتيجيته السياسية، متوخيا «البرغماتية» والمرحلية كمنهج في النضال الوطني. ومنذ هجرة الزعيم الحبيب بورقيبة إلى القاهرة (مارس 1945)، سعى الديوان السياسي بإشراف كاتبه العام صالح بن يوسف إلى تأطير التحرّكات الجماهيرية، مشجّعا على بعث المنظمات المهنية والشبابية.

وقد قدّم الحزب الدستوري الجديد الدّعم الأدبي والسياسي لفرحات حشاد من أجل جمع مختلف التشكيلات النقابية وتأسيس الاتحـاد العام التونسي للشغل (جانفي 1946). وفي إطار اضطلاع هذه المنظمة بدورها في نشر الوعي وتعميمه داخل صفوف الشغيلة، حثّ مدير الحزب حينذاك المنجي سليم العملة الدستوريين على الانسلاخ عن الكنفدرالية العامة للشغل ذات التوجّه الشيوعي.

وانخرط عديد المناضلين الدستوريين في صلب المنظمة النقابية التونسية الفتية (بلغ عدد المنخرطين 12 ألفا سنة 1946). وكانت تعقد اجتماعات دورية بين المنجي سليم وفرحات حشاد والنّوري البودالي في مكتب الحزب لتبادل الآراء حول الوضع السياسي بالبلاد. وبالتوازي مع هذه الأحداث، تنامى العمل الوطني بالخارج.

وفي 9 جوان من نفس السنة، التحق رشيد إدريس ورفاقه اللاجئين بإسبانيا بالزعيم الحبيب بورقيبة في القاهرة حيث أسّسوا مكتب الحزب الحر الدِستوري وساهموا في تنظيم النضال مع بقيّة العناصر الوطنية المغاربية. وتابع الزعماء الدستوريون بالقاهرة عن كثب تطوّر الأوضاع بالبلاد التونسية، فأصدر الزعيم بورقيبة – على إثر أحداث زرمدين (جويلية 1946)- بيانا لفت فيه أنظار الجامعة العربية إلى حقيقة الوضع في تونس. كما كتب رشيد إدريس مقـالا بجريـدة «البلاغ» (17 جويلية 1946) بعنوان : «قضية حرية في تونس لا قضية إجرام».

وبدأت تتبلور ملامح خطة المعركة الحاسمة في أذهان الوطنيين. فقد انعقد بتونس خلال هذه الفترة مؤتمر ليلة القدر (23 أوت 1946) الذي ترأسه القاضي العروسي الحداد وضمّ كلّ فصائل الحركة الوطنية التونسية التي رفعت لأول مرة شعار الاستقلال التام. وقد ألقت السلطات الاستعمارية القبض على 46 مشاركا من جملة 300 من المؤتمرين. وكان في مقدّمتهم الزعيم صالح بن يوسف والمنجي سليم وصالح فرحات والشيخ الفاضل بن عاشور... وردّت المنظمات الوطنية الفعل بشن إضراب يوم 30 أوت 1946 للمطالبة بإطلاق سراح القادة المعتقلين. وإثر إعلان المقيم العام الجنرال ماست عن مشروعه الإصلاحي، عاد الحزب الدستوري الجديد إلى سياسة الاعتدال واكتفى بالمطالبة بالاستقلال الداخلي وحرص على التمييز بين المطالب والمطامح (مذكرة 24 نوفمبر 1946 الموجهة إلى الحكومة الفرنسية).

ولئن أدرجت الجامعة العربية قضيّة شمال إفريقيا في جدول أعمالها (أواخر نوفمبر 1946)، فقد أصرّت



يظهر في الصورة الزعيم الحبيب بورقيبة على يمين بطل الريف الأمير عبد الكريم الخطابي إثر لجوئه إلى القاهرة في ماي 1947
كما يظهر في أقصى يمين الصف الثاني المناضل الدكتور الحبيب ثامر مدير مكتب المغرب العربي بالقاهرة

السلطات الاستعمارية على ربط البلدان المغاربية بالاتحاد الفرنسي. وعمل الزعيم الحبيب بورقيبة في المقابل على استغلال ظرف الحرب الباردة لمزيد توثيق صلته بالأوساط الأنقلوسكسونية المتعاطفة مع حركة تصفية الاستعمار، فقرّر التحول إلى الولايات المتحدة الأمريكية في أواخر نوفمبر 1946. وفي إطار التعريف بالقضية التونسية، اتصل بعديد الشخصيات من ممثلي الدول العربية. وبالتوازي سعى رفاقه بمصر إلى ربط صلات بكل من حزب «مصر الفتاة» بقيادة أحمد حسين وحزب «الوفد» بزعامة نحّاس باشا.

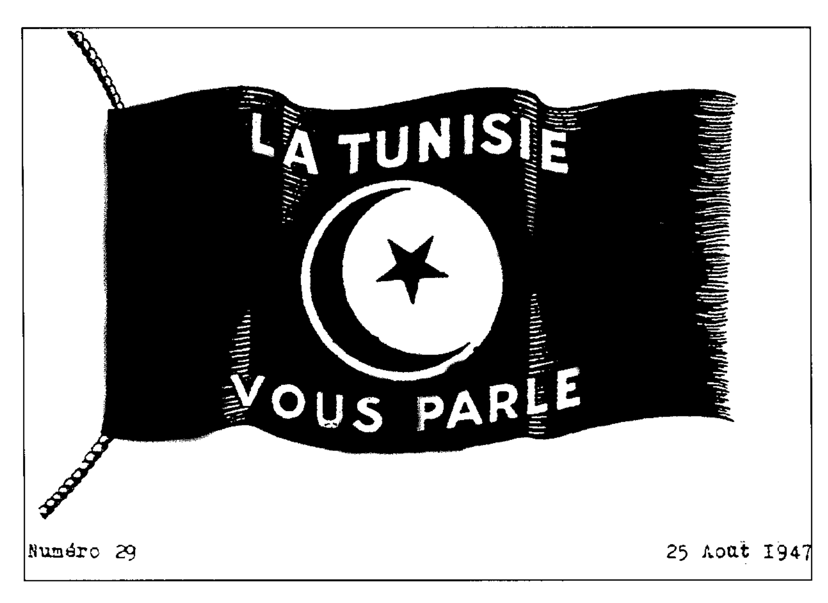
كما أدى فرحات حشاد دورا هاما للتعريف بنشاط منظمته النقابية الفتية من خلال المحاضرة التي ألقاها بمقرّ جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين بفرنسا يوم 20 ديسمبر 1946 مبرزا فيها دور الاتحاد العام التونسي للشغل في النضال الوطني. وتواصل النشاط الجمعياتي وبخاصة مبادرات جمعية الشبان المسلمين التي عقدت مؤتمرها الثاني (24- 26 سبتمبر 1946) ووافق المؤتمرون على انخراط الجمعية في هيئة المنظمة العالمية للشبيبة. ومما يعكس نفاذ أنشطة الجمعية في المدن والأريـــاف أن أصبح عدد فروعها 40 (سنة 1946). واتسمت خطبها واجتماعاتها بطابع سياسي حيث تطرق الشيخ محمد الصالح النيفر منذ 22 مارس 1946 إلى قضيّة الاستقلال، كما تعرّض الشيخ الفاضل بن عاشور في اجتماع (17/7/1946) إلى موضوع التضحية. كذلك وجّهت الجمعية إثر اعتقال الوطنيين بمؤتمر ليلة القدر برقية استياء إلى الوزير الفرنسي للشؤون الخارجية جورج بيدو. وفي الميدان النقابي، أصبح الشيخ محمد الميلادي رئيس فرع الجمعية بصفاقس عضوا بالاتحاد الجهوي للاتحاد العام التونسي للشغل وأحد مسيّري الحزب الدستوري الجديد بجهة صفاقس.

ج- تلاشي الجبهة الوطنية (1947) :

لقد كان من نتائج السياسة التحررية التي انتهجها المقيم العام «جون مونص»(J.Mons) (1947-1949)، أن شهد الوضع الداخلي انفراجا حيث تمّ

رفع الرقابة على الصحافة الوطنية (أفريل 1947) التي عرفت حركيّة كبيرة. وبرزت عدّة جرائد ومجلات جديدة مثل «هنا تونس» و«مجلة الشبان المسلمين» و«لسان العرب» و«صوت العمل» و«المرآة» و«المسرح والسينما»... وعلى المستوى الخارجي، فقد أصدر بباريس المناضل جلولي فارس - الذي عيّن منذ نوفمبر 1946 ممثلا للحزب - مع ثلة من الطلبة التونسيين (الطيّب السحباني والبشير بو علي والحبيب زغندة وعبد الحميد الفقيه) نشرية أسبوعية ناطقة باسم الحزب الدستوري الجديد بعنوان «La Tunisie vous parle» «تونس تخاطبكم» (جانفي 1947) يتمّ توزيعها على ممثلي الأحزاب السياسية الفرنسية. ولئن استعاد الحزب الدستوري الجديد تدريجيا مكانته، فإن إصلاحات جويلية 1947 (بعث وزارة تونسية للفلاحة وأخرى للصناعة والتجارة وتوسيع صلاحيات الوزير الأكبر وانتداب الموظفين التونسيين بالمؤسسات الإدارية...) قد أجّجت الخلاف بين دعاة الحوار (الحزب الدستوري الجديد وبعض العناصر المستقلة مثل الدكتور محمود الماطري) ودعاة التّمسك بمطالب مؤتمر ليلة القدر(اللجنة التنفيذية). ورغم مساعي المقيم العام جون مونص ومقابلاته لعدّة شخصيات وطنية، فإنّ محاولته لم تفض إلى أيّة نتيجة. وقوبلت هذه الاصلاحات بالرّفض. وندّد الوطنيون بحكومة مصطفى الكعاك مرشح الإقامة العامة وشنوا حملات صحفية عنيفة ضدّه. وازداد الوضع الاجتماعي توتّرا إثر الإضراب العام المحدود الذي شنه الاتحاد العام التونسي للشغل بصفاقس يوم 5 أوت 1947 وأدّى إلى مصادمات عنيفة أسفرت عن سقوط 29 قتيلا و150 جريحا. ووقف الديوان السياسي للحزب الدستوري الجديد إلى جانب الإتحاد في محنته مقدّما له السّند المعنوي والسياسي.

وتكثف النشاط الوطني في القاهرة توازيا مع هذه الأحداث. فقد ساهمت جامعة الدّول العربية في توثيق العلاقات بين مختلف حركات التحرّر المغاربية. وتجلى ذلك من خلال عقد «مؤتمر المغرب العربي» (15-22 فيفري 1947) برئاسة عبد الرحمان عزام باشا الأمين العام للجامعة العربية. وهو أوّل مؤتمر يجمع ممثلين عن الحركات الوطنية لبلدان المغرب العربي. وكان من نتائج هذا المؤتمر إصدار عدّة لوائح ركّزت أغلبها على المطالبة بالإستقلال وجلاء القوّات الأجنبية. كما تكوّنت لجنة ممثلة لكلّ الأحزاب المغاربية (حزب الإستقلال ممثل



من نشاط المناضل جلّولي فارس ممثل الديوان
السّياسي بباريس (1946-1949) إصدار نشريّة باللغة الفرنسية « La Tunisie vous parle »

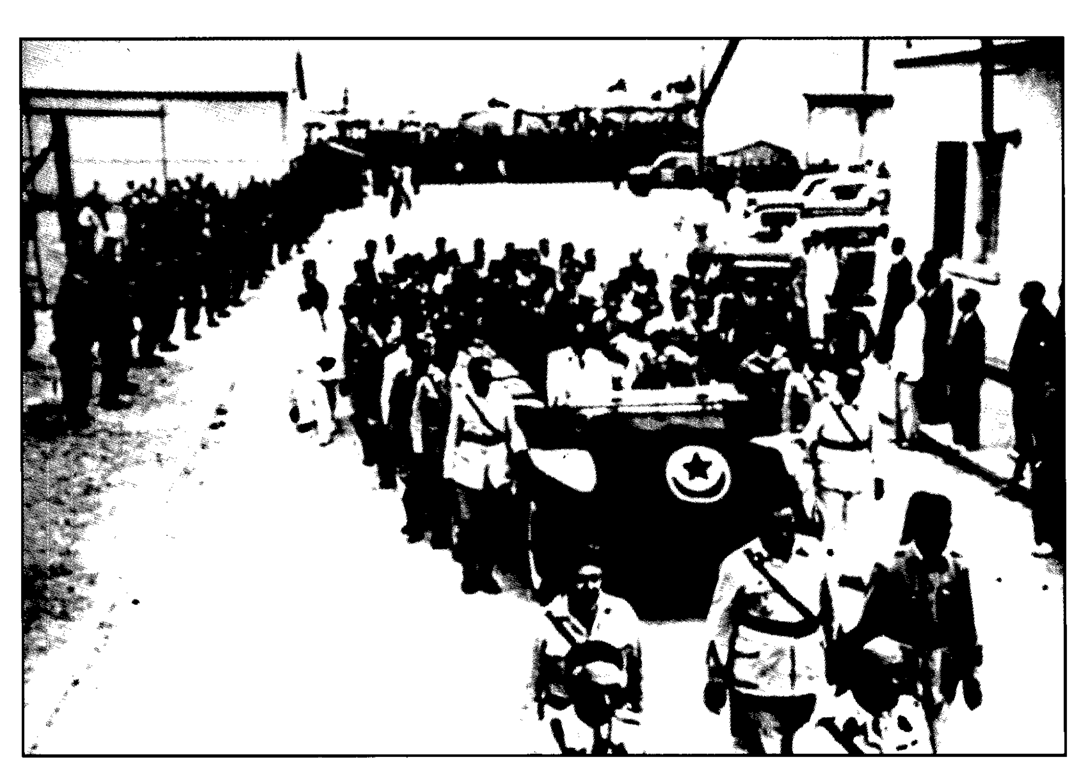
المغرب الأقصى، حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية ممثل الجزائر، الحزب الدستوري الجديد ممثل تونس) تهدف إلى رسم خطة نضالية مشتركة. إضافة إلى ذلك، قرّر المؤتمرون توحيد مكاتب الدعاية المغاربية وإنشاء «مكتب المغرب العربي» الذي عيّن الحبيب ثامر مديرا له والذي أصدر سنة 1948 كتاب «هذه تونس».

وعلى المستوى الداخلي، اتسع مجال العمل الجمعياتي وازداد عدد المنخرطين من الدستوريين الجدد في صلب جمعية الشبان المسلمين سواء كان ذلك في الفروع أو في هيئتها المركزية. وعلى إثر إنعقاد مؤتمرها الثالث (23- 25 سبتمبر 1947)، ضمّت هذه الأخيرة أحد عشر دستوريّا جديدا من مجموع ستة عشر عضوا. وكان من نتائج الحملات التّوعويّة التي قام بها الفرع النسائي لجمعية الشبان المسلمين، أن ارتفع عدد البنات بها. وتمّ إنشاء مدرسة لتعليم البنت المسلمة (أكتوبر 1947). وعلى إثر قرار الأمم المتحدة القاضي بتقسيم فلسطين (29 نوفمبر 1947)، شنّت المنظمات الوطنية إضرابا ندّدت فيه بهذا القرار وأبدت تضامنها مع القضية الفلسطينية.

4 –الحزب الدستوري الجديد يسترجع زمام المبادرة (1948 – 1951)

أ– الانطلاقة الجديدة (1948 – 1949)

استرجع الحزب الحر الدستوري الجديد إشعاعه وأصبح يمثّل مركز الثقل الرئيسي داخل الحركة الوطنية مصدرا جريدتين أسبوعيتين : «الحرية» (أول عدد بتاريخ 28 فيفري 1948) التي يديرها علي البلهوان وجريدة «Mission» (الرسالة) (أول عدد بتاريخ 25 أفريل 1948) التي كان يديرها الهادي نويرة. وعلى إثر تفاعل هياكله القاعدية وجمعياته الشبابية مع أحداث الساعة (التضامن مع القضية الفلسطينية)، أسّست عناصر قريبة منه (محمد الصادق بسيّس والشاذلي بلقاضي) «لجنة الدفاع عن فلسطين العربية بتونس» (أواخر 1947).



موكب وصول جثمان الفقيد المنصف باي إلى ميناء تونس حلق الوادي يوم 5 سبتمبر 1948



مشهد يجمع الزعيم بورقيبة إثر عودته من القاهرة في 8 سبتمبر 1949 ويظهر على يساره الزعيم فرحات حشاد الكاتب العام للاتحاد العام التونسي للشغل وعلى يمينه الزعيم صالح بن يوسف الأمين العام للحزب الحرّ الدستوري التونسي

وتكثفت الحملات الصحفية وعمليات جمع المساعدات وتعبئة المتطوّعين الذين التحقوا بجبهات القتال عبر مصر (مارس-ماي 1948) بعد اتصالهم بالزعيم الحبيب بورقيبة بالقاهرة (حوالي 2230 متطوّعا إلى حدود جويلية 1948). كما تأسست بالقاهرة «لجنة تحرير المغرب العربي» (جانفي 1948) وشملت جلّ الاحزاب المغاربية. وتواترت مبادرات جلولي فارس ممثل الحزب بباريس طوال سنة 1948 الذي واصل نشاطه متّصلا بالأوساط اليسارية والبرلمانية وأنصار حقوق الإنسان ممّن ساهم إلى جانبهم في بعث «مؤتمر الشعوب المضطهدة» في مطلع السنة المذكورة. وشارك رفقة فرحات حشاد في اجتماع نظمه «المؤتمر الدولي للشعوب الخاضعة للاستعمار» بباريس. وفي شهر جوان، أُستُدْعيَ باسم الحزب الدستوري الجديد للمشاركة في أشغال «مؤتمر شعوب أروبا وآسيا وإفريقيا» المنعقد بباريس (18-21 جوان 1948) لمكافحة الإستعمار في العالم. ووجّه في 2 نوفمبر 1948 رفقة المهدي بن بركة (عن حزب الاستقلال المغربي) وأحمد مزغنة (عن حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بالجزائر) مذكرة إلى هيئة الأمم المتحدة ندّدوا فيها بمساوئ الاستعمار. وفي يوم 28 أوت من نفس السنة، رافق صالح بن يوسف من باريس إلى القاهرة لإعلام الزعيم بورقيبة بفحوى محادثتهما مع السلط الفرنسية.

وبوفاة المنصف باي (1 سبتمبر 1948) - الذي تمّ جلب رفاته (6 سبتمبر) وأشرف كلّ من الاتحاد العام التونسي للشغل والديوان السياسي على تنظيم موكب جنازته في يوم مشهود - فقدَ الحزب سندا معنويا وسياسيا كبيرا. إلاّ أنه برزت قيادات وطنية حاولت التأقلم مع الظرف الجديد إثر انعقاد مؤتمر الحزب الدستوري الجديد بدار سليم (17 أكتوبر 1948). وتمّ تعيين صالح بن يوسف رسميا كاتبا عاما وانتخاب الحبيب بورقيبة رئيسا له والحبيب ثامر رئيسا مساعدا والمنجي سليم مديرا للحزب وعضوا بالديوان السياسي.

وإثر فشل جامعة الدول العربية وهزيمة الدول العربية (ماي 1948) في حربها ضدّ إسرائيل من جهة وتراجع السّند الأنقلوسكسوني للقضية الوطنية من جهة أخرى، عاد الزعيم بورقيبة إلى تونس (8 سبتمبر 1949). وعمل حال وصوله على ضبط إستراتيجية جديدة. فعلى المستوى الداخلي، تمّ الشروع في الاعداد للمعركة الحاسمة. أمّا على المستوى الخارجي، فقد عزّز الحزب الدستوري الجديد دور مكاتبه السياسية الدعائية بداية من سنة 1950 بكلّ من القاهرة وبغداد (علي البلهوان) ودمشق (يوسف الرويسي) وتركيا (الصادق يُمني) وواشنطن (العابد بوحافة والباهي الأدغم) ولندن (الدكتور الطاهر الخميري) وروما (الهادي مجدوب) ودلهي الجديدة وكراتشي (الرشيد إدريس، الطيب سليم). وأصبح المعسكر الغربي في إطار الحرب الباردة رهانا حقيقيا بالنسبة لاستراتيجية الحزب الدستوري الجديد والاتحاد العام التونسي للشغل الذي حقّق نشاطا ملحوظا على الساحة الدّولية وتمكّن من إقامة علاقات متينة مع عديد النقابات الأوروبية.

وإثر بعث «الجامعة العالمية للنقابات الحرة» (ديسمبر 1949) الموالية للكتلة الغربية، قرّر الاتحاد العام التونسي للشغل الإنسلاخ عن «الجامعة النقابية العالمية» (F.S.M) التابعة للكتلة الشرقية وقطع علاقاته بجميع الهيئات والمنظمات الشيوعية. وفي إطار تنظيم قوة وطنية معارضة لسياسة نظام الحماية، عمل الحزب الدستوري الجديد على دعم ومساندة المنظمات الوطنية التي تأسست بعد الحرب العالمية الثانية مثل الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة (أفريل 1948) والاتحاد العام للفلاحة التونسية (ماي 1949).

ب- حكومة شنيق التفاوضية والإعداد للمعركة الحاسمة (1950-1951) :

شرع الزعيم الحبيب بورقيبة مباشرة إثر عودته من الشرق، في الاتصال بدواخل البلاد مكثفا من إجتماعاته بالقواعد الحزبية (من النصف الثاني من شهر سبتمبر 1949 إلى نهاية مارس 1950) وداعيا كافة الحساسيات الوطنية إلى توحيد صفها حول برنامج واقعي. ولئن واصل دعوته السلطة الفرنسية للقيام بإصلاحات حقيقية تمكّن البلاد التونسية من تحقيق الاستقلال الداخلي، فإنه لوّح في صورة إصرارها على تجاهل المطالب التونسية بضرورة خوض معركة التحرير كما هو الشأن في الفياتنام.

ثم تحوّل الزعيم بورقيبة إلى فرنسا يوم 12 أفريل 1950 لكسب الأنصار داخل اليسار الفرنسي ولزيادة التعريف بالحركة الوطنية لدى الرّأي العام الفرنسي. وعرض بالخصوص مشروع إصلاحات ذي سبع نقاط يرمي مجموعها إلى الحكم الذاتي. وهذه النقاط هي :

- بعث السلطة التنفيذية التونسية المؤتمنة على السيادة التونسية.
- تشكيل حكومة تونسية صرفة مسؤولة عن الأمن العام يرأسها وزير أكبر يتولى رئاسة مجلس الوزراء بصورة فعلية.
- إلغاء خطة الكاتب العام للحكومة.
- إلغاء خطة المراقبين المدنيين.
- إلغاء الجندرمة الفرنسية.
- إحداث بلديات منتخبة تمثل فيها المصالح الفرنسية حيث توجد أقليات من الفرنسيين.
- بعث مجلس وطني منتخب بالاقتراع العام تكون أولى مهامه إعداد دستور ديمقراطي يضبط العلاقات بين تونس وفرنسا على أساس احترام السيادة التونسية ومصالح فرنسا المشروعة.

وقد وجدت هذه المطالب صدى طيّبا في أوساط الحزب الاشتراكي الفرنسي والحركة الجمهورية الشعبية (M.R.P.) والشّخصيات المناهضة للاستعمار مثل المؤرّخ الاشتراكي «شارل أندري جوليان» (Charles André Julien) والصحفي المستقل «جون روس» (Jean Rous).

وتطرّقت الصحافة الفرنسية إلى مسألة «المُحاور المناسب» (L'interlocuteur valable) معربة

عن إعجابها بالزعيم بورقيبة. وتجاوبا مع مبادرة الزعيم، صرّح وزير الشؤون الخارجية الفرنسي «روبار شومان» يوم 9 جوان 1950 بمدينة Thionville، بمناسبة تعيين «لويس برييي» (Louis Perillier) مقيما عاما بتونس خلفا «لجون مونص» (Jean Mons)، بـ «أنّ مهمّة المقيم العام الجديد في تونس هي السير بالبلاد التونسية إلى الاستقلال». ولكن سرعان ما تراجع موضحا أنّ المقصود بالإستقلال هو الحكم الذاتي.

ولمّا تشكلت يوم 17 أوت 1950 حكومة تفاوضية برئاسة محمد شنيق، أقرّ المجلس الملّي (14 أوت 1950) مشاركة الحزب الدستوري الجديد في شخص ممثله صالح بن يوسف الذي أسندت له وزارة العدل. ولئن عارض الحزب الشيوعي واللجنة التنفيذية وبعض الشخصيات المستقلة - لأسباب مختلفة - هذه الحكومة، فإنّ الحزب الحر الدستوري الجديد قد ردّ الفعل بتكثيف تعاونه مع الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للفلاحة واتحاد الصناعة والتجارة مكوّنا «لجنة العمل من أجل الضمانات الدستورية والتمثيل الشعبي» (12 ماي 1951) التي بعثت بدورها مكتب تنفيذي يضمّ الفرجاني بن الحاج عمار (عن اتحاد الصناعة والتجارة)، الهادي نويرة (عن الحزب الدستوري الجديد)، فرحات حشاد (عن الاتحاد العام التونسي للشغل)، إبراهيم عبد الله (عن الاتحاد التونسي للفلاحة)، محمد صالح النيفر (عن جمعية الشبان المسلمين).

إلاّ أنّ تجربة الحوار وسياسة المرونة التي توخاها المقيم العام، لم تمنع استمرار الاحتجاجات والاضرابات لحمل السلط الفرنسية على تجسيد وعودها المتعلقة بمنح البلاد حكمها الذاتي، من ذلك اندلاع أحداث النفيضة (20 نوفمبر 1950) التي أسفرت عن 5 قتلى و30 جريحا. وتحسّبا لتعثّر هذه المفاوضات، كوّن الديوان السياسي للحزب الحر الدستوري الجديد مجموعات سرية مسلحة استعدادا للمعركة الحاسمة خاصة بعد الإعلان عن اصلاحات 8 فيفري 1951 المحدودة.

وبالتوازي مع تعطيل المفاوضات ومعارضة غلاة الاستعمار، دعّم نشاط مكاتبه الدعائية في الخارج. وشرع الزعيم بورقيبة في رحلة جديدة إلى كلّ من مصر (فيفري 1951) والهند والباكستان وأندونيسيا... (مارس 1951) وعاد من جديد إلى مصر (أفريل 1951) ثم السعودية وبعض الدول الأوروبية (إيطاليا، أنقلترا، السويد) والولايات المتحدة الأمريكية (سبتمبر 1951) لتعبئة الأنصار للقضية التونسية.

ومنذ هذا التاريخ تأكّد التوافق الإستراتيجي للحزب الدستوري الجديد والمنظمات الوطنية على طلب دعم المعسكر الغربي، لمّا انضمّ الاتحاد العام التونسي للشغل رسميّا في مارس 1951 إلى الجامعة العالمية للنقابات الحرّة (C.I.S.L) وبذل جهوده للتعريف بالقضية التونسية في عدّة محافل دولية من أهمّها المؤتمر الثاني «للجامعة العالمية للنقابات الحرّة» الذي انعقد بميلانو في جويلية 1951 والمؤتمر السبعون «للجامعة الأمريكية للشغل» (A.F.L) الذي انتظم بسان فرنسيسكو في سبتمبر 1951 وقد حضره الزعيمان الحبيب بورقيبة وفرحات حشاد.

واقترن النشاط الوطني في الداخل والخارج بالمناهضة الشديدة التي أبداها «حزب المتفوّقين» (Les Prépondérants) ضدّ حكومة شنيق مرغما الحكومة الفرنسية على التراجع في وعودها. فقد وجّه وزير الشؤون الخارجية الفرنسي بتاريخ 15 ديسمبر 1951 مذكّرة إلى الوزير الأول التونسي يعلن فيها تمسّك الحكومة الفرنسية بمبدإ السيادة المزدوجة.

وقد أثارت هذه المذكّرة استياء كافة الأوساط الوطنية التونسية. وبادر الزعيم بورقيبة بالردّ عليها في اليوم الموالي ذاكرا بالخصوص : «...أنّ الرّد الفرنسي يضع حدّا للتجربة التونسية المتمثلة في محاولة التوفيق بين

رغائب الشعب التونسي ومصالح فرنسا العليا بتونس في كنف السّلم والصداقة. وهو يقيم الدليل على سوء إرادة فرنسا أو عجزها، ويفتح عهدا من الاضطهاد والمقاومة بما فيهما من دموع وأحزان وأحقاد. وللمرّة الثالثة يجد الحزب الحر الدستوري نفسه أمام محنة تضع كيانه ومستقبل الأمّة في خطر، لكنه سيصمد ويثبت لها مثل ما كان الشأن في الماضي، يقينا منه أنها المحنة الحاسمة...». وتمّ شن إضراب عام احتجاجي جمع كافة المنظمات الوطنية واستمرّ ثلاثة أيام من 21 إلى 23 ديسمبر 1951. وفي 13 جانفي 1952 خطب الزعيم بورقيبة في مدينة بنزرت معلنا عن ضرورة التضحية.

منتقيات ببليوغرافية

إدريس (الرشيد)، **في طريق الجمهورية : مذكرات**. بيروت، دار الغرب الإسلامي، 2001، 556 ص.

بوعلي (البشير)، **ذكريات مناضل وطني**، تقديم جلولي فارس. تونس، شركة فنون الرسم والنشر والصحافة، 301 ص.

الزغل (حامد)، **جيل الثورة : ذكريات مناضل**. تونس، سراس للنشر، 2001، 627 ص.

كتابات ومذكرات المناضل يوسف الرويسي السياسية. زغوان، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، 1995، 293ص +23ص بالفرنسية.

المدني (أحمد توفيق)، **حياة كفاح**. 1925-1954، الجزء الأول (في الجزائر)، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 435 ص.

الموهي (محمد الحبيب)، **الوطن والصمود**. بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1991، 512 ص.

عبد الله (إبراهيم)، **شروق وغروب أو نافذة على تاريخ النضال الوطني**. سوسة، مؤسسة سعيدان للطباعة والنشر، 222 ص.

نويرة (الحبيب)، **ذكريات عصفت بي**. تونس، سراس للنشر، 1992، 333 ص.

Ayachi (Mokhtar), *Ecoles et société en Tunisie 1930-1958*. Tunis, *cahiers du CERES*, série Histoire, n°11, 2003, 474 p.

Ben Salem (Mohamed), *L'antichambre de l'indépendance* : 1947-1957. Tunis, Cérès Productions, 1988, 253 p.

Ben Sliman (Sliman), *Souvenirs politiques*. Tunis, Cérès Productions, Tunis, Cérès Productions, 1989, 403 p.

Chatenet (Pierre), *Décolonisation : Souvenirs et réflexions.* Paris, Buchet / Chastel, 1988, 245 p.

De Latour (Pierre-Boyer), *Vérités sur l'Afrique du Nord.* Paris, Plon, 1956, 204 p.

Driss (Rachid), *Reflet d'un combat.* Tunis, Institut Supérieur d'Histoire du Mouvement National, 1996, 323 p.

Ennafâa (Mohamed), *Il était une fois...un jeune révolté.* Paris; Tunis, Publisud; Maghreb Diffusion, 2000, 167 p.

Mons (Jean), *Sur les routes de l'histoire: cinquante ans au service de l'Etat.* Paris, Albatros, 1981, 359 p.

Périllier (Louis), *La conquête de l'indépendance tunisienne.* Paris, Robert Laffont, 1979, 303 p.

Rahn (Rudolph), *Un diplomate dans la tourmente.* Paris, France Empire, 1980, 373 p.

Saumagne (Charles), *Journal et écrits: Tunisie 1947-1957.* Nice, Centre de la Méditerranée Moderne et Contemporaine, 1979, 351 p.

Zmerli (Sadok), *Espoirs et déceptions en Tunisie: 1942-43.* Tunis, Maison Tunisienne de l'Edition, 1971, 60 p.

الحركة النقابية
(1952 - 1924)

عبد السلام بن حميدة

احتلت الحركة النقابية موقعا مميزا في تاريخ تونس المعاصر بين سنوات 1924 و1952 على كل المستويات إذ اكتسحت المجال الاجتماعي والمجال السياسي واهتمّت بالعامل الاقتصادي وساهمت في إثراء الفكر التونسي.

وتمثل سنة 1924 مع تأسيس جامعة عموم العملة التونسية انطلاقة مبكرة للتنظيم النقابي التونسي المستقل عن التنظيمات النقابية الأجنبية. وهو حدث جد مبكّر إذا قارناه بأوضاع مجمل البلدان المستولى عليها.

أما سنة 1952 فهي تتّسم بتوسيع رقعة الردع الاستعماري الذي آل إلى اغتيال الكاتب العام للاتحاد العام التونسي للشغل فرحات حشاد يوم 5 ديسمبر. ويبرز هذا الحدث الذي كان يستهدف في نفس الوقت الزعيم النقابي والوطني أهمية دور الحركة النقابية التونسية في حركة التحرر الوطني.

ولئن تمكّن الاستعمار من القضاء بسرعة خلال مناسبتين على المنظمة التي شيّدها العمال التونسيون بين الحربين العالميتين وهي جامعة عموم العملة التونسية فإنه عجز عن إيقاف مسيرة الاتحاد العام التونسي للشغل التي بدأت في جانفي 1946.

I- جامعة عموم العملة التونسية الأولى (1925-1924)

تكونت هذه المنظمة النقابية التونسية في ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة مرّت بها البلاد التونسية غداة الحرب العالمية الأولى إذ شهدت «أسوأ سلسلة محاصيل فلاحيّة منذ 50 سنة» حسب تعبير أ. برنار Augustin Bernard ما بين 1920 و1924. وساهم الارتفاع المشط في الأسعار في اندلاع إضرابات بعضها تلقائية جمعت العديد من العمال غير المنخرطين في النقابات الفرنسية. ومثّل إضراب عمال الرصيف التونسيين يوم 13 أوت 1924 الشرارة الأولى إذ تحولت لجنة الإضراب التي أطّرته إلى نقابة مستقلّة عن النقابات الفرنسية وذلك يوم 17 من نفس الشهر. وقد مكّن هذا التحرك العمالي الذي لم يكن الأوّل من نوعه «إذ اعتاد عمّال الرصيف بعيد الحرب القيام بإضراب في الصيف عندما ينشط الميناء للمطالبة بتحسين الأجور»، بعض المثقفين من فرصة اللقاء بالعمال فالتحق بعمال الرصيف لمساعدتهم مثقفون وطنيون من أبرزهم محمد علي الحامي الذي أتى من برلين حيث درس الاقتصاد في مارس 1924 والطاهر الحداد وغيرهما.

ومما استرعى انتباه بعض البحاثة انتماء العديد من عمال الرصيف ومحمد علي الحامّي والطاهر الحداد إلى نفس القرية وهي حامة قابس. هكذا يبدو أنّ التضامن المتأتي من الانتماء لجهة واحدة مثل قنوات اتصال ساهمت في ربط الصلة بين بعض العناصر المختلفة التي ساهمت في هذه التجربة النقابية. ولا شك في أنه مكّن من تقريب محمد علي ذي التكوين العصري من الطاهر الحداد الذي زاول تعليمه في جامع الزيتونة ومن عمال أغلبهم من الأميين.

كما يلاحظ المتأمل في تركيبة اللجنة التنفيذية لجامعة عموم العملة التونسية الأولى وجود عناصر تمرست بالعمل النقابي في الاتحاد الإقليمي للكنفدراليّة العامّة

تمثل سنة 1924 مع تأسيس جامعة عموم العملة التونسية انطلاقة مبكرة للتنظيم النقابي التونسي المستقل عن التنظيمات النقابية الأجنبية وهو حدث جد مبكر إذا قارناه بأوضاع مجمل البلدان المستولى عليها

لم تعمّر هذه المنظمة طويلا : فقد وقع التصريح بنشأتها في 31 أكتوبر 1924 ثم تكونت لجنتها التنفيذية المؤقتة يوم 3 ديسمبر 1924 و ألقي القبض على أهم قادتها و أبرزهم محمد علي الحامي يوم 5 فيفري 1925.

للشّغل (C.G.T.) من أمثال المختار العياري الذي ناضل أيضا في الحزب الشيوعي.

ولذلك أهميّة كبيرة إذ نجد تأثير الكنفدراليّة العامّة للشّغل في العديد من المستويات بما في ذلك اسم المنظمة.

وقد استمد منها النقابيون التونسيون أيضا قوانين جامعتهم وطرق تنظيمها وأعلنوا مثلها أن منظمتهم النقابية مفتوحة لكافة الأجراء «بدون تمييز في الجنس أو الدين من أجل الدفاع عن حقوقهم المادية والمعنوية» كما جاء ذلك في البند الأول من القانون الأساسي.

أما فيما يخصّ توزيع المنخرطين فيمكن اعتبار قطاع النقل أهم قطاع إذ يمثل عمال الرصيف بتونس وبنزرت وصفاقس نسبة كبيرة من قواعد الجامعة النقابية التونسية.

وتكمن أهميتهم أيضا في دورهم الحيوي في الحياة الاقتصادية للبلاد. وقد تمكنت جامعة عموم العملة التونسية من استيعاب غضب الحرفيين وجعلت منهم قاعدة من قواعدها الأساسية.

لكنها لم تنجح في تكوين نقابات ذات أهمية تذكر لعمال الفلاحة ولم يستطع محمد علي الحامي تأطير عمال المناجم رغم ذهابه إلى منطقة المناجم بجهة قفصة. وهكذا لم تشمل هذه التجربة النقابية التونسية الأولى جغرافيا إلا منطقة محدودة وهي المنطقة الصناعية بتونس وبنزرت مع حضور ضعيف جدّا في سوسة وصفاقس حيث تكاد تقتصر على عمال الرصيف والسكك الحديدية.

ويعود هذا الضعف بطبيعة الحال إلى محدوديّة انتشار الإجارة وخاصة إلى ضيق الوقت إذ لم تعمّر هذه المنظمة طويلا : فقد وقع التصريح بنشأتها في 31 أكتوبر 1924 خلال اجتماع عام دعي إليه جوهو Léon Jouhaux



ملاحظات مهمه

المقصود من هذه الورقة ان تعلم ايها العامل ان من واجبك الانخراط في نقابة وبالنقابة تصير منخرطا في جامعة عموم العملة وبهذا يجب ان اولا تنخرط نقابتك في وحدة النقابات المليه
ثانيا ان تنخرط نقابتك ايضا في اتحاد نقابات العمله الخاص
وفي المعلوم ان وحدة النقابات المليه واتحاد النقابات ينخرطان في جامعة عموم العملة وهكذا تكونون منخرطا في عالميه العمله
وهكذا يمكن لنقابتك ان تشارك في جميع مظاهر حياة العملة وتحصل على جميع الفوائد تنتج من الاتحاد

بطاقة الإنخراط لجامعة عموم العملة التونسية

الكاتب العام للكنفدراليّة العامّة للشّغل (.C.G.T). ثم تكونت لجنتها التنفيذية المؤقتة يوم 3 ديسمبر 1924 وألقي القبض على أهم قادتها يوم 5 فيفري 1925. وقد شمل الإيقاف التنظيم الوحيد الذي واصل مساندتها أي الحـزب الشيوعي في شخص أنشط عناصره آنذاك وهو فندوري Finidori. ورغم ذلك كله بقي محمد علي الحامي حيّا في أذهان التونسيين رغم أنّه لم يتمكن من الرجوع إلى الوطن بعد نفيه، واعتبرت جامعة عموم العملة التونسية البذرة الأولى ومنطلق العمل النقابي المنظم.

وقد خلّد رفيقه الطاهر الحداد هذه التجربة في كتابه الشهير الذي صدر سنة 1927 تحت عنوان" العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية". وكان تأثيرها عميقا على مؤسس الاتحـاد العام التونسي للشغل فرحات حشاد الذي تحدث عن مفهوم العمل النقابي لدى محمد علي الحامي في مقال صدر بالفرنسية بفرنسا سنة 1949 بقوله : «يكاد يتطابق تماما مع طبيعة بلادنا وأنشطتها ومواردها : بلد فلاحي وحرفي أكثر منه صناعي. فالحركة النقابية التي كان يحلم بها محمد علي تعتمد أساسا على النظام التعاضدي في الإنتاج والاستهلاك».

إلى جانب هذا البعد التنموي بقي في أذهان التونسيين اليقين بأهمية النضال الاجتماعي في الكفاح الوطني. ومما يؤكد هذه الأهمية قوة ردّ فعل السلطة الاستعمارية وسرعته. ورغم أن كل الإضرابـات التي قامت بها جامعة عموم العملة التونسية مرتبطة بمطالب مهنية فقد أخذت هذه التجربة بعدا سياسيا. ويبدو لنا أنّ العلاقة بين النضالين النقابي والوطني تعود إلى هذه الفترة.

أما على المستوى التنظيمي فإن محاكمة قادة الجامعة في نوفمبر 1925 والإجراءات القمعية التي اتّخذت في 29 جانفي 1926 والتي ضيّقت الخناق على الصحافة والنشاط السياسي ساهمت في خلق ظرفية صعبة لم تسمح بالمحافظة على الهيكل النقابي التونسي الذي سيبعث من جديد سنة 1937 بعيد الدفع القوي للنضال العمالي الذي انجر عن الأزمة الاقتصادية للثلاثينات.

1- دفع الثلاثينات وإعادة تكوين جامعة عموم العملة التونسية

تداخلت مجموعة من العناصر لتجعل من الفترة الممتدّة بين فيفري 1925 و1929 -وهي الفترة التي شهدت فيها البلاد التونسية ازدهارا نسبيا على المستوى الاقتصادي تتسم ببعض الركود على المستوى السياسي والنقابي. لكن يبدو جليا أن النضال لم يتوقف تماما خلال هذه السنوات. ورغم السياسة القمعيّة التي توخّاها المقيم العام منذ أوائل سنة 1926 تجاه الصحافة وهي أحد مصادرنا الرئيسية للتعرف على التحركات العمالية يمكن للباحث متابعة بعض الأحداث ذات الدلالة. فنحن نجد إشارات إلى إضرابات اندلعت في شهر جويلية 1925 شارك فيها العديد من العمال التونسيين منهم "الكرارطية" وعمال الرصيف.

كما تحدثت الصحف في نوفمبر 1927 عن الإضراب الطويل الذي دام 26 يوما والذي قام به عمال الرصيف الذين ناضلوا في صفوف جامعة عموم العملة التونسية بتونس وسوسة وصفاقس وبنزرت.

ويبدو أن البعض منهم التحق بهذه المناسبة بالاتحاد النقابي للكنفدرالية العامة للشغل (.C.G.T) الذي ساهم في تدعيم النشاط النقابي خلال الثلاثينات واستفاد منه.

2- النشاط النقابي التونسي في إطار الاتحاد النقابي (.C.G.T)

كثّفت المنظمة النقابية الفرنسية الـ"س.ج.ت." جهودها لكسب منخرطين تونسيين. فأيدت بعض تحركاتهم مثل إضراب نوفمبر 1927 وتبنّت العديد من مطالبهم المهنية وقامت بتنظيم إضرابات هامة خلال سنة 1928 نفّذها عمال الـترام وعمال الرصيف. وتدخل هذه

الحملة في إطار التنافس الحاد بين الكنفدرالية العامة للشغل (.C.G.T) والكنفدرالية العامة للشغل الموحدة (.C.G.T.U) ذات النزعة الشيوعية لجلب عمال شمال إفريقيا في بلدانهم وفي المهجر إلى صفوفهما.
وقد تكونت في هذا الإطار في فرنسا "نجم شمال إفريقيا" منذ سنة 1926 التي ضمّت كثيرا من الجزائريين وحظيت بتأييد الحركة الشيوعية. وبرزت نتائج هذا النشاط المكثف خاصة بعد 1930 حيث احتدمت من جراء أزمة الفلاحة عملية تفكك المجتمع الريفي واحتدّ النزوح ممّا قلّص من إمكانيات التشغيل فأصبح الانتماء إلى النقابة الفرنسية في بعض الحالات نوعا من الضمان للمحافظة على الشغل.

وهكذا فلئن تكونت نقابات تونسية غداة صدور مرسوم الباي المؤرخ بيوم 16 نوفمبر 1932 الذي يمنح الحق النقابي للتونسيين فإن نشاطها بقي محدودا خاصة بين سبتمبر 1934 ومارس 1936 خلال الفترة التي اتبع فيها المقيم العام Peyrouton سياسة القمع تجاه الحركة النقابية والأحزاب السياسية.

ثمّ ساهمت الظرفية الفرنسية المتميزة بتكوين الجبهة الشعبية وتوحيد المنظمتين النقابيتين الكنفدرالية العامة للشغل (.C.G.T) والكنفدرالية العامة للشغل الموحدة (.C.G.T.U) خلال مؤتمر تولوز (Toulouse) في مارس 1936 في تدعيم الاتحاد النقابي الذي استفاد من توحيد فرعي النقابتين الفرنسيتين. وقد شهد شهر جوان من سنة 1936 موجة من الإضرابات معبرة عن الآمال العريضة للأجراء بعد انتصار الجبهة الشعبية في انتخابات شهر ماي 1936 بفرنسا ومطالبة بالتمتّع بالمكاسب التي سيتحصّل عليها الأجراء الفرنسيون بمقتضى اتفاقيات Matignon. وقد اندلع أول اصطدام بصفاقس يوم 14 جوان 1936 في معمل الفسفاط الرفيع "رينو" ثمّ عمّت الشرارة تونس وبنزرت ومراكز صناعية أخرى ممّا مكّن من الحصول على نتيجة سريعة إذ نشرت المراسيم بالتشريع الاجتماعي يوم 7 أوت 1936.

خلال صيف 1936 الذي مثّل ربيع التعبئة العمالية في الإيالة التونسية و بعده التحقت أفواج كبيرة من الأجراء التونسيين بالعمل النقابي المنظم في صلب الكنفدرالية العامة للشغل (.C.G.T) حيث فاق عدد المحليين عدد الأوروبيين.

وقد انجرت عن «اتفاقيات القصبة» التي احتوت إلى جانب تحسين الأجور على :

* تحديد ساعات العمل الأسبوعية إلى 40 ساعة
* عطل خالصة الأجر في الصناعة والتجارة والمهن الحرّة
* العقود المشتركة.

وتؤكد بعض المعلومات أنه خلال صيف 1936 الذي مثّل ربيع التعبئة العمالية في الإيالة التونسية وبعده التحقت أفواج كبيرة من الأجراء التونسيين بالعمل النقابي المنظم في صلب الكنفدرالية العامة للشغل (C.G.T)حيث فاق عدد المحليين عدد الأوروبيين.

كما ارتفع أيضا عدد ممثلي التونسيين في الهياكل القيادية لهذه المنظمة التي بدأت تتمرّس فيها بالنشاط النقابي بعض العناصر التي ستؤسّس غداة الحرب العالمية الثانية الاتحاد العام التونسي للشغل ومن بينهم فرحات حشاد في سوسة والحبيب عاشور في صفاقس.

ورغم ذلك لم تزل التناقضات بين مختلف فئات الأجراء قائمة وهي مدعومة بفوارق في الأجور بقيت مرتبطة ارتباطا وثيقا بالانتماء القومي. وقد برزت هذه التناقضات في بعض المناسبات مثل الإضرابات التي انجرت عنها حوادث دامية في مارس 1937 في مناجم المتلوي والمضيلة حيث انفصل العمال الأوروبيون عن المضربين التونسيين. وساهم ذلك مع تطور الظرفية السياسية التي اتسمت بنمو سريع للحركة الوطنية وبانقسام الحزب الحر الدستوري التونسي في إعادة بعث جامعة عموم العملة التونسية.

3- جامعة عموم العملة التونسية الثانية (1937-1938)

تعود أول المعلومات حول تأسيس هذه المنظمة إلى يوم 14 جوان 1936 حين طلب الكلمة أحد رفاق محمد علي الحامي وهو علي القروي خلال اجتماع نظمته بتونس مجموعة من الأحزاب احتفالا بانتصار الجبهة

الشعبية ليعلن عن عزم العمال التونسيين على إحياء جامعتهم النقابية. ووضّح مشروعه في استجواب له صدر في جريدة "Le Petit Matin" ليوم 17 جوان 1936. ثم غابت المعلومات بعض الأشهر وتكونت لجنة وقتية في 16 مارس 1937 ولم يعقد المؤتمر التأسيسي إلا يوم 27 أفريل 1937.

أما فيما يخص المنخرطين فقد ضمت جامعة عموم العملة التونسية الثانية عمالا من المناجم وآخرين من قطاع الفلاحة وتجارا متجولين وباعة من السوق المركزية بتونس بالإضافة إلى الكرارطية وعمال من الرصيف ومن الأوساط العمالية الأخرى التي أثر فيها محمد علي الحامي. أما على مستوى التوزيع الجغرافي فنلاحظ أن هذه المنظمة وجدت خاصة في تونس وبنزرت ودخلت المناطق الزراعية مثل سوق الأربعاء وسوق الخميس وماطر وقنطرة الفحص والوطن القبلي. كما تمكنت من الدخول إلى مناجم منطقة قفصة التي لم تنخرط في التجربة النقابية التونسية الأولى. ولكنها لم تنتشر إلا بصعوبة في جهة الساحل كما أنها لم تستطع أن تستوعب عددا كبيرا من العمال في مدينة صفاقس حيث تمكنت الكنفدرالية العامة للشغل (C.G.T) من استقطاب عدد لا بأس به من مناضلي جامعة محمد علي الحامي ولقد أسندت المنظمة النقابية الفرنسية مراكز قيادية إلى البعض منهم وتبنت مطالبهم.

ولهذا لم تضمّ جامعة عموم العملة التونسية الثانية جميع عمال المهن التي انضمت إلى محمد علي بما في ذلك عمّال الرصيف الذين لعبوا دورا رياديّا في التجربة الأولى.

كما نلاحظ تواصل تأثير علاقات التضامن التقليدية وأهمية العناصر النازحة من جهة قابس إذ ينتمي العديد من "الكرارطية " إلى المطوية المجاورة لمدينة قابس مثل بلقاسم القناوي الكاتب العام لهذه الجامعة. لكنه يبدو أن هذه العلاقات وإن بقيت تلعب دور قنوات اتصال كما هو الحال بالنسبة للتجربة النقابية التونسية الأولى فإنها ظهرت على الأقل خلال مناسبة واحدة كمصدر تناحر وذلك خلال المشادات التي شهدها ميناء تونس يوم 18 جوان 1937 بين عمال أصيلي حامة قابس منخرطين في جامعة عموم العملة التونسية وعمال أصيلي منطقة الصوف الجزائرية منخرطين في الكنفدرالية العامة للشغل الفرنسية (.C.G.T).

ومن أهم نقط ضعف هذه المنظمة افتقارها للمثقفين إذ لم تكن لها علاقات تذكر بهم إذا استثنينا بطبيعة الحال اتصالاتها ببعض قادة الحزب الحر الدستوري الجديد الذي بعث في سنة 1934 خلال فترة قصيرة. ولم يكن لبلقاسم القناوي كاتبها العام حسب ما نعلم وهو آنذاك "كرارطي" علاقة بالجامعة العامة للموظفين التونسيين التي تأسست خلال شهر ديسمبر 1936. ولم تستقطب أيضا جامعة عموم العملة التونسية الثانية النواة العمالية المثقفة نسبيا التي التحقت بالكنفدرالية العامة للشغل (.C.G.T) في الثلاثينات. وانجر عن ذلك انعدام برنامج أوحتى خطوط عريضة لتصور المستقبل وبذلك فقد البعد التنموي الذي لمحناه في جامعة عموم العملة التونسية الأولى.

أمّا علاقات هذه المنظمة النقابية بالحزب الحر الدستوري الجديد الذي ساعدها في مرحلة التأسيس فسرعان ما تدهورت عندما امتنع بلقاسم القناوي عن المشاركة في الإضراب العام الذي قرّره هذا الحزب ليوم 20 نوفمبر 1937 احتجاجا على القمع الاستعماري في الجزائر والمغرب الأقصى. وهكذا لم يتمكن التونسيون مجدّدا من المحافظة على جامعة عموم العملة التونسية التي اندثرت قبل تعليق كل نشاط نقابي في البلاد عند اندلاع الحرب العالمية الثانية. وساهمت هذه النهاية التي اتسمت بالفشل الواضح في التوفيق بين النضال النقابي والنضال السياسي في غياب هذا التنظيم وكاتبه العام من الذاكرة العمالية التونسية. وربما يعود هذا النسيان أيضا إلى بقاء أهم قادة المركزية التونسية التي تمكنت من البقاء إلى اليوم الاتحاد العام التونسي للشغل في الكنفدرالية العامة للشغل الفرنسية (.C.G.T) حتى بعيد الحرب العالمية الثانية. وفي طليعة المؤسسين نجد بطبيعة الحال

لم يكن لبلقاسم القناوي الكاتب العام لجامعة عموم العملة التونسيّين الثانية (1937-1938) حسب ما نعلم علاقة بالجامعة العامة للموظفين التونسيين التي تأسست خلال شهر ديسمبر 1936. و لم تستقطب أيضا هذه الجامعة النواة العمالية المثقفة نسبيا التي التحقت بالكنفدرالية العامة للشغل (.C.G.T) في الثلاثينات.

أمّا علاقات هذه المنظمة النقابية بالحزب الحر الدستوري الجديد الذي ساعدها في مرحلة التأسيس فسرعان ما تدهورت عندما امتنع بلقاسم القناوي عن المشاركة في الإضراب العام الذي قرّره هذا الحزب ليوم 20 نوفمبر 1937 مما مكّن الاستعمار من القضاء عليها.

فرحات حشاد الذي آل خروجه من النقابات الفرنسية إلى تأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل.

4- من الكنفدرالية العامة للشغل (.C.G.T) إلى الاتحاد العام التونسي للشغل (1944-1946)

أعطت الحرب العالمية كما هو الشأن في فرنسا الأولويّة للمعركة السياسية داخل الحركة النقابية. وتماما مثلما هو الشأن في فرنسا لعب المناضلون الشيوعيون بتونس دورا لا يخلو من أهمية في المقاومة السرّية ضد قوى المحور التي سيطرت على البلاد التونسيّة بين نوفمبر 1942 وماي 1943 ممّا دعّم تأثيرهم على الحركة النقابية. وقد كرّس مؤتمر الاتحاد الإقليمي للكنفدرالية العامة للشغل المنعقد يومي 18 و19 مارس 1944 هيمنة العناصر الشيوعيّة على المنظمة النقابيّة حيث وقع انتخاب 17 مناضلا شيوعيّا في الهيئة الإداريّة التي تضمّ 21 عضوا.

وقد انجرّ عن هذا المؤتمر انسلاخ مجموعة من النقابيين التونسيين ينتمون إلى جهة صفاقس من الاتحاد النقابي للـ«س.ج.ت.» الذي ناضل البعض منهم فيه منذ 1936.

ومن أبرز هؤلاء فرحات حشاد والحبيب عاشور اللذين بادرا عند رجوعهما إلى صفاقس بتأسيس نقابات مستقلّة عن الكنفدرالية العامة للشغل خلال شهر أكتوبر 1944 ستفضي إلى انبعاث الاتّحاد العام التونسي للشغل في 20 جانفي 1946.

5- القطيعة مع الكنفدرالية العامة للشغل

تعود هذه القطيعة إلى مؤتمر الاتحاد الإقليمي للكنفدرالية العامة للشغل المنعقد يومي 18 و19 مارس 1944 والذي انعقد وفرنسا لم تتحرر تماما بعد. فنادى بتعبئة كل الطاقات العمالية لتحريرها من الهيمنة النازية.

ولم يعط أي أهمية تذكر للمسألة الاستعمارية ولم يركز أشغاله على المطالب الاجتماعية. واعتبرت بعض العناصر التونسية من بينها حشاد أن أشغاله اتسمت بالتسييس المفرط فرفعت عند انسلاخها من الكنفدرالية العامة للشغل شعار الاستقلاليّة وأكّدت رفضها لإهمال النضال الاجتماعي مهما كانت الظروف وهي ثوابت سيتواصل احترامها من طرف حشاد عند تأسيس الاتّحاد وبعده.

وقد برز بين المنشقين فرحات حشاد الذي بدأ حياته المهنية والنقابية بسوسة سنة 1936 وأصبح يشتغل بعد نجاحه سنة 1940 في مناظرة انتداب بالأشغال العامة بصفاقس كاتبا محتسبا. وتنتمي أغلب العناصر المنشقّة إلى صفاقس حيث ساهم بعضهم بعد انتصار جيوش الحلفاء على جيوش المحور في ماي 1943 في إعادة تكوين نقابات الـ«س.ج.ت.» بالجهة.

فكوّن حشاد نقابة الأشغال العامة بينما أعاد الحبيب عاشور إلى الوجود نقابة أعوان البلديّة وقام أصدقاء له آخرون ببعث نقابة في قطاع البناء وأخرى في معاصر الزيت وفي المستشفى وغير ذلك من القطاعات المهنيّة ولعل ذلك ليس من باب الصدفة.

واتّسمت الأوضاع غداة الحرب بمدينة صفاقس التي تضرّرت كثيرا من جرّاء القصف الجوّي بحيويّة غير عاديّة شملت مختلف الميادين ونشط قطاع البناء وجلب العديد من سكّان المناطق الريفيّة المجاورة ونشطت الحياة الجمعيّاتيّة. وقد أسّس مسعود علي سعد في جانفي 1944 أوّل نقابة مستقلّة عن النقابات الفرنسيّة تكوّنت بعيد الحرب وهي النقابة التونسيّة لموظفي وعملة شركة صفاقس قفصة. ويبدو أنّ تكوين هذا التنظيم ذي النزعة الحرفيّة الضيّقة يعود إلى رفض بعض الفرنسيّين انضمام التونسيّين إلى نقابة شركة صفاقس قنصة مستعملين تعلّة التعاطف مع ألمانيا. وقد سبقت هذه النقابة المستقلة قطيعة حشاد مع الحركة العمالية الفرنسية. ومن اللافت للانتباه أنّ حشّاد كان يحثّ العمال التونسيين على الانضمام إلى النقابات الفرنسيّة خلال النصف الأول من شهر مارس 1944



الزعيم النقابي فرحات حشاد

إذ ورد في محضر الجلسة العامة للنقابة التونسيّة لموظفي وعملة شركة صفاقس قفصة المنعقدة يوم 12 مارس : «إنّ الرفيق فرحات من الاتحاد المحلّي قد قدّم عرضا واضحا حول الحركة النقابيّة ودعا إلى وحدة الجميع للتغلّب على كافة العراقيل».

وتمثّل هذه الوثيقة أحد الأدلّة التي تثبت أنّ قرار الانسلاخ من الـ«س.ج.ت». لم يتّخذ قبل مؤتمر الاتحاد النقابي للـ«س.ج.ت.» المنعقد يومي 18 و19 مارس 1944.

ولئن فشل حشاد خلال هذا المؤتمر في الانتخابات فإنّه من العبث اعتبار هذا الفشل من بين أهمّ أسباب القطيعة مع الكنفدرالية العامة للشغل لأنّ الخلاف عميق ويشمل العديد من الميادين.

وممّا لا شك فيه أنّ هذا المؤتمر الذي كرّس القطيعة مع الكنفدرالية العامة للشغل يمثّل منعرجا هاما في حياة حشّاد وفي تاريخ الحركة النقابيّة بتونس. ورغم أنّه لم يكن آنذاك لدى حشّاد ولدى أيّ من رفاقه ممثّلي جهة صفاقس

مشروع لتكوين نقابات مستقلّة فقد أصبح ذلك واردا لا محالة.

وبعد الإعلان عن حلّ بعض النقابات المنتميّة للكنفدرالية العامة للشغل بجهة صفاقس من طرف المنشقّين مرّ النشاط النقابي المنظّم بالجهة بفترة من الركود لم تتجاوز شهر أكتوبر.

كرّس مؤتمر الاتحاد النقابي للـ"س.ج.ت." المنعقد يومي 18 و 19 مارس 1944 والذي اتسمت أشغاله بصراع حاد بين العناصر النقابيّة الشيوعيّة و الاشتراكيّة الفرنسيّة و خاصة بطمس المطالب المهنيّة القطيعة مع الكنفدرالية العامة للشغل .

6- من اتحاد النقابات المستقلة للجنوب إلى الاتحاد العام التونسي للشغل

عيّن حشاد كاتبا عاما لاتحاد النقابات المستقلّة للجنوب وحرّر مجموعة من المناشير مؤرخة يوم 6 نوفمبر 1944 يحثّ أحدها على الاتصال به. وتنمّ هذه الوثائق عن معرفة واسعة بتاريخ الحركة النقابية العالميّة عامة والفرنسيّة خاصة وبمبادئها.

ولكن المتأمّل فيها يلاحظ غياب الاهتمام بتجربة جامعة عموم العملة التونسيّة ومن الممكن أنّه لم يطّلع بعد على كتاب العمّال للطاهر الحدّاد. ويبدو أنّ حشاد لم يقدّم نفسه كوريث لمحمّد علي الحامي إلا خلال اجتماع نظّم بتونس في 30 ديسمبر 1945. وتعبّر هذه المناشير على مدى استفادته من مروره بصفوف الكنفدرالية العامة للشغل وعن عمق تأثره بالقيم النقابية العالميّة.

وقد برز حشّاد خلال هذه الفترة كمنسّق ومنشّط لمجموعة من العناصر فرض فيها نفسه نظرا لنشاطه المتميّز ومطالعاته الواسعة التي مكنّته من قدرة على التأليف نادرة آنذاك في الأوساط العمّاليّة واستعداد للتضحيّة بوقته لفائدة القضايا التي يؤمن بها. ويتّضح أن النقابات الفرنسية التي تمرّس التونسيّون بالعمل النقابي فيها مثّلت أهم مدرسة بالنسبة للمنشقين. ولئن سبق لبعض النقابيين التونسيين منذ سنة 1924 معرفة بعض مبادئ الحركة النقّابية الفرنسيّة وتوظيفها للردّ على الـ«س.ج.ت.» فإنّ اطلاع حشاد وبعض رفاقه الذين ناضلوا في صفوف الكنفدرالية العامة للشغل في الثلاثينات وأوائل الأربعينات يفوق ذلك كثيرا.

وأبدى حشّاد في كل المجالات قدرة نادرة على التعامل مع الواقع ومع تغيير الأوضاع إذ حرص بعد القطيعة مع الـ«س.ج.ت.» على الإسراع بتدعيم العلاقة مع النقابة التونسيّة لموظفي وعملة شركة صفاقس قفصة وعيّن كاتبها العام مسعود علي سعد كاتبا عاما مساعدا لاتحاد النقابات المستقلّة للجنوب رغم تعلّق هذا الأخير بنظرة حرفيّة ضيّقة للنشاط النقابي (Corporatiste) لم يشاطره حشاد فيها أبدا.

ويمكن اعتبار رفع شعار الاستقلاليّة مؤشرا ينمّ عن حسّ تكتيكي متطوّر لدى حشّاد إذ مكنه ذلك إلى جانب كسب بعض الحساسيّات العمّاليّة من تجنّب ردّ فعل سلبي سريع من طرف سلط الحماية في ظرف سياسي عالمي حرج. على أنّه من الثابت أن النضال الاجتماعي كان إذّاك يحظى بالأولويّة.

7- النضال الاجتماعي للاتحاد العام التونسي للشغل في عهد حشاد (1946-1952)

يمكن اعتبار اندماج النقابات العمّاليّة المستقلّة مع الجامعة العامة للموظفين التونسيين في صلب الاتحاد العام التونسي للشغل خلال مؤتمر 20 جانفي 1946 مكسبا هاما وقفزة نوعيّة في النضال الاجتماعي للأجراء التونسيين لأنّ توحيد صفوف العمّال والموظفين في إطار تنظيم نقابي تونسي موحّد لم يحصل من قبل إذ لم تتمكّن جامعة عموم العملة التونسية من تجسيد هذه اللحمة التي ساهمت بدون أي شكّ في تدعيم مطالب وتحرّكات الطرفين رغم أنّ تأسيس الجامعة العامة للموظفين التونسيين يعود إلى ديسمبر 1936. يتميّز الاتحاد العام التونسي للشغل إذن عن جامعة عموم العملة التونسية - التي اعتبر نفسه مواصلة لها إذ وضعت صورة محمد علي الحامي في قاعة المؤتمر ـ بضمّه عددا كبيرا من الموظفين. وقد مرّ هذا العدد من 2500 عند تأسيسه إلى أكثر من 8.000 موظف سنة 1952 ممّا جعل حشّاد يحبّذ الحديث عن الربط بين العامل بالفكر والعامل بالساعد. وساهم هذا الوضع في تحسّن ملحوظ في تأطير نضال الأجراء التونسيين. ولكن ذلك لم يقلّص

من أهمّية دور نواة من العمّال تمرّست على النشاط النقّابي في صفوف الـ«س.ج.ت.» وتحمّلت مسؤوليّات هامّة في هياكل الاتحاد. ويمكن اعتبار حشّاد أحسن ممثّل لتطلّعات هذه المجموعة ذات الحسّ الاجتماعي الحاد التي نبع منها.

وتكمن الانطلاقة السريعة للاتحاد العام التونسي للشغل أيضا في قدرة قادته وفي طليعتهم حشّاد على بلورة خطاب نقابي يمكن اعتباره في نفس الوقت وفيا للتجربة النقابية التونسية الأولى وخير معبّر عن المبادئ النقابية الأساسية التي رسختها الكنفدرالية العامة للشغل في الأوساط العمّالية. ويفسّر ذلك استقطابه لعدد متزايد من المناضلين في صفوف خصمه الذي اضطرّ إلى تغيير اسمه محاولا إيقاف التيار الذي قلص من قواعده. فأصبح الاتحاد النقابي للكنفدرالية العامة للشغل يدعى بعد مؤتمره المنعقد في 26 و27 أكتوبر 1946 الاتحاد النقابي لعملة القطر التونسي (.U.S.T.T) ولكن بدون جدوى.

هكذا سرعان ما برز الاتحاد العام التونسي للشغل الذي احتلّت المسائل الاجتماعيّة عنده الصدارة منذ تأسيسه في طليعة النضال الاجتماعي. ولقد كانت أهمّ المطالب في مؤتمر جانفي 1946 على النحو التالي :

1. « العقود المشتركة والزيادة العامة في الأجور
2. أنظمة التقاعد.
3. المنح العائليّة ومجالس التحكيم والعطل الخالصة الأجر.
4. المشاكل الاقتصادية المتعلّقة بالمواد الغذائيّة (تقسيط الزيت) وبمطالب توزيع أزياء الشغل.
5. تحسين وضعيّة العمّال الفلاحيين من ناحية الأجور والمنح العائليّة والعطل الخالصة الأجر وأسبوع عمل بـ40 ساعة لكافة عمّال القطاع... ».

وقد ألحّ فرحات حشّاد خلال محاضرة ألقاها يوم 20 ديسمبر 1946 أمام طلبة شمال إفريقيا في باريس على ضرورة "تثقيف جماهير العمّال عبر ترسيخ مفهوم التضامن والتعاون لديهم." ومثّل مشكل تعديل الأجور المحور الرئيسي للجزء الأوّل من أشغال المؤتمر القانوني الثاني (19-21 ديسمبر 1947) ووقع ربطه بطبيعة الحال بمسألة الأسعار التي أولاها الاتحاد اهتماما خاصا واعتبر حشاد أنّها "تتحكّم في حياتنا الاقتصاديّة لما لها من تأثير مباشر على المقدرة الشرائيّة للشغّالين." ونلاحظ من بين النّقاط العشر التي تكوّن البرنامج المنبثق عن المؤتمر الثالث للاتحاد المنعقد أيّام 15-16 و17 أفريل 1949 ما يلي :

* "تأميم المؤسّسات الكبرى ذات المصلحة العامة.
* المقاومة الفعليّة والناجعة للبطالة.
* الاعتراف بحقّ الشغل للجميع.
* الرفع من المستوى الاجتماعي والفكري للشعب عبر إقرار التعليم الإلزامي..."

ودعا الاتحاد لتحقيق هذه الأهداف إلى اتباع "سياسة التشغيل الكامل بوضع مخطّط عام للتجهيز يلبّي حاجيات العمّال " و"بإنجاز برنامج أشغال كبرى يوفّر التجهيزات الصناعيّة والمائيّة والصحّية والتعليميّة للبلاد." كما طالبت المنظّمة الشغّيلة بأن "يسترجع الشعب التونسي سيطرته على المناجم والمواصلات والغاز والماء والكهرباء والملاّحات والبنوك والأبحاث البترولّية ومصنع الإسمنت والأراضي الفلاحيّة وبأن يقع تسيير هذه القطاعات بطريقة تضمن مساهمة العمّال".

وهكذا ارتبطت المسائل الاجتماعيّة بالمسائل الاقتصاديّة ارتباطا وثيقا وطالب الاتحاد بتغيير جذري للنظام الاقتصادي والاجتماعي السائد "حسب برنامج منسق يرجى من ورائه تحسين اقتصاد البلاد لا استثمار مواردها وعبادها ".

وفي نفس الوقت أصبح حشّاد على يقين بضرورة الربط في عهد الاستعمار بين النضال الاجتماعي والنضال السياسي إذ ورد في أحد مقالاته صدر بالفرنسيّة في آخر سنة 1949 :

أمّا اهتمام حشّاد بالاقتصاد و إيمانه بضرورة تغيير الهياكل الاقتصاديّة و بالعلاقة العضويّة بين العوامل الاقتصاديّة والاجتماعيّة فهو يعود في نفس الوقت إلى تكوينه في الكنفدرالية العامة للشغل و رغبته في مواصلة كفاح محمد علي الحامي.

يمكن اعتبار اندماج النقابات العمّالية المستقلّة مع الجامعة العامة للموظفين التونسيين في صلب الاتحاد العام التونسي للشغل خلال مؤتمر 20 جانفي 1946 مكسبا هاما و قفزة نوعيّة في النضال الاجتماعي للأجراء التونسيين .

"هل يكون للعمل النقابي معنى بدون الضمانات الأساسيّة للحريات التي يطمح إليها كل رجال العالم ؟ وهل يمكن تحقيق الإنجازات الاجتماعيّة والاقتصاديّة لدى شعب لا ينعم بخيرات الديمقراطيّة ؟ وكيف يمكن للحركة النقابية أن تتطور في بلد لا يوجد فيه ضمان للحريات الفرديّة والطبيعيّة ".

ورغم تأكيده على أنّه "من العبث المطالبة ببعض التحسينات المتعلّقة بالمسائل الاجتماعيّة عندما تكون السياسة الحكوميّة هادفة بالضبط إلى عكس ما تتطلّبه المصالح الشعبيّة وذلك بتنفيذها لمبادئ السيطرة القائمة على قوّة السلاح ". فلا يعني ذلك بأيّة حال من الأحوال التراجع في أهميّة النضال الاجتماعي إذ يضيف : « إنّ نضاله من أجل التحرير السياسي ليس إلا مظهرا لكفاحه من أجل التحرير الاجتماعي».

ثمّ بعد تواصل التسييس ورغم التصريح خلال المؤتمر الوطني الرابع المنعقد في شهر مارس 1951 بأنّ خدمة القضيّة الوطنيّة هي الواجب الأول لم يهمل الجانب الاجتماعي والاقتصادي للنشاط النقابي بل سهر المؤتمر على تخصيص الوقت الكافي للتفكير في مشروع تخطيط وفي سبل بلوغ الاستقلال الاقتصادي والرقي الاجتماعي. وأكّد حشّاد في مقال صدر في بروكسال في شهر جويلية 1951 "أنّ الاستقلال السياسي بغير الرقي الاجتماعي وبغير سيادة العدالة الاجتماعيّة وتغيير القواعد الاقتصاديّة والاجتماعيّة للنظام القائم ليس إلا إغراءً خادعا وخطيرا".

أمّا اهتمام حشّاد بالاقتصاد وإيمانه بضرورة تغيير الهياكل الاقتصاديّة وبالعلاقة العضويّة بين العوامل الاقتصاديّة والاجتماعيّة فهو يعود في نفس الوقت إلى تكوينه في الكنفدرالية العامة للشغل ورغبته في مواصلة كفاح محمد علي الحامي. لكنّه رغم إقراره بأن "الحركة النقابية التي كان يحلم بها محمّد علي تعتمد أساسا على النظام التعاضدي في الإنتاج والاستهلاك" فإنّه لم يتمكّن من تركيز تعاضديّات ذات أهميّة تذكر ولا شكّ أنّ ذلك



دعّم الاتحاد هياكله بعدد من المنظمات

يعود إلى قلّة الإمكانيات وإلى تجنيد كلّ الطاقات في آخر حياته ضد المستعمر.

ويمكن اعتبار حرص حشّاد على تقديم مطلب انخراط الاتحاد في الفيدرالية النقابية العالمية (.F.S.M) بعد تأسيس المنظمة الوطنيّة التونسية بأيّام معدودات فقط أي منذ شهر فيفري 1946 مؤشرا يعكس أهمية النضال الاجتماعي والاقتصادي إذ ينمّ عن رغبة في البحث عن مساندة للنضال العمّالي التونسي وعن عزيمة في تدعيم العمل ضد رأس المال.

8- النضال السياسي للاتحاد

يلاحظ المتتبّع للنضال السياسي لحشاد أنّه لئن كان من الثابت أنّ تكوينه السياسي يعود على الأقلّ إلى فترة تحرّكاته في الـ«س.ج.ت.» فإنّ تسييس المنظّمة التي أسّسها تمّ حسب مراحل واكبت تطوّر الوعي الوطني في صفوف الأجراء. وإنّ رفع شعار استقلال النشاط النقّابي عن الأحزاب غداة القطيعة مع النقّابات الفرنسيّة لا يعني بأيّة حال من الأحوال تبنّي الأفكار الحرفيّة الضيّقة (corporatistes).

ويكفي التذكير بأنّ حشّاد يبرّر القطيعة مع الكنفدرالية العامة للشغل بالرجوع إلى ميثاق آميان (Charte d'Amiens) الذي يعود إلى سنة 1906 أي إلى فترة هيمنة تيّار "الفوضويّة" أو ما يسمّى أيضا "النقابيّة الثوريّة" (le syndicalisme révolutionnaire) على الحركة النقابيّة الفرنسيّة. والكلّ يعلم أنّ هذا التيّار الذي يصرّح بأوليّة النقابة على الأحزاب لا يخلو من مواقف سياسيّة. كما يمكن اعتبار رفع شعار استقلال النشاط النقابي عن الأحزاب ينمّ عن حنكة سياسيّة وعن حسّ تكتيكي متطوّر إذ يتجاوب مع الوضع السياسي السائد في البلاد غداة الحرب العالميّة الثانية. فمن الواضح إنّ التصريح بأيّ بعد سياسي للتنظيم الجديد يعرضّه للردع في فترة اتّسمت بضرب الأحزاب الوطنيّة التونسيّة باستعمال تعلّة التعامل مع قوى المحور. لكنّ من الثابت أنّ حشّاد لم يكن منضمّا على الأقلّ آنذاك لأيّ حزب سياسي رغم وجود وعي وطني لديه.

وفي مستوى ممارسة النشاط النقّابي لئن كان بالإمكان التفطّن لبعض بوادر التسييس خلال المؤتمر التأسيسي للاتحاد فقد وقع منذ أوت 1946 إضراب ذو طابع سياسي واضح. وهو الإضراب الذي نظّم احتجاجا على إيقاف بعض القادة السياسيين الذين ينتمون إلى حساسيات وطنيّة مختلفة غداة اللقاء الذي سمّي "مؤتمر ليلة القدر" المنعقد يوم 23 أوت ورفع خلاله شعار الاستقلال.

وقد مثّل الإضراب العام الذي اندلع يوم 4 أوت 1947 والذي انجرّت عنه أحداث دامية بمدينة صفاقس يوم 5 من نفس الشهر محطّة هامّة في مسار التسييس الذي عاشته المنظمّة الشغّيلة في عهد الاستعمار. لقد فكّرت سلط الحماية في حلّ الاتحاد العام التونسي للشغل بعد أن حمّلته مسؤولية هذه الأحداث وقامت بإيقاف العديد من قادة الاتحاد بالجهة. وسارع حشّاد في تدعيم علاقات الاتحاد بالأحزاب الوطنيّة لتجنب هذا الاحتمال.

ومن الثابت أنّ علاقة حشاد بالأحزاب الوطنيّة ليست جديدة آنذاك بل تعود على الأقلّ إلى سنة 1945 حيث نجد عددا لا بأس به من المناضلين الدستوريين في اتحاد النقابات المستقلّة للشمال الذي أسسّ في شهر ماي وفي الجامعة العامة للموظفين التونسيين التي كان حشّاد باتصال بها. فقد تدعّمت وتطوّرت منذ اندلاع تلك الأحداث. وكان حشّاد قد حرص منذ تأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل على إقامة علاقات مع كل القوى التي تساهم بصفة أو بأخرى في حركة التحرّر الوطني. وقد انضمّ إلى المنظمة النقابيّة التونسيّة الأجراء المنتمون إلى الحزب الدستوري الجديد والحزب الدستوري القديم وأساتذة جامع الزيتونة وغيرهم من الحساسيّات السياسيّة التونسيّة المختلفة باستثناء الشيوعيين.

وقد واصل حشاد تنديده بالاستعمار وصعّد في لهجته وتواصلت مسيرة الاتحاد على طريق التسييس سنة 1950 حيث كتب في شهر مارس من هذه السنة : " إذا

تكمن الانطلاقة السريعة للاتحاد العام التونسي للشغل في قدرة قادته و في طليعتهم حشّاد على بلورة خطاب نقابي يمكن اعتباره في نفس الوقت وفيا للتجربة النقابية التونسية الأولى و خير معبّر عن المبادئ النقابية الأساسية التي رسختها الكنفدرالية العامة للشغل في الأوساط العمّالية.

ويبدو أنّ مسار التسييس بلغ أوجه سنة 1951 حيث وقع التصريح بكلّ وضوح خلال المؤتمر الوطني الرابع للاتحاد المنعقد في مارس أنّ الواجب الوطني هو واجب العمّال الأوّل .

أردنا البحث عن أسباب الفقر الذي نحن عليه ليس من الصعب التفطن إلى الحقيقة الأليمة من أنّ سياسة الاستعمار هي المسؤولة الوحيدة عن كلّ ذلك ". ولم يتورّع الاتحاد عن القيام بإضرابات سياسيّة ومن أهمّها الإضراب الذي شنّ يوم 23 نوفمبر 1950 احتجاجا على القمع الاستعماري.

ويبدو أنّ مسار التسييس بلغ أوجه سنة 1951 حيث وقع التصريح بكلّ وضوح خلال المؤتمر الوطني الرابع للاتحاد المنعقد في مارس أنّ الواجب الوطني هو واجب العمّال الأوّل.

وقد اتسمت بداية هذه السنة بالإعلان عن إصلاحات 8 فيفري 1951 التي خيّبت الآمال والتي اعتبرها المكتب التنفيذي للاتحاد خلال اجتماعه المنعقد يوم 13 فيفري غير كافية. وحتّم تطور الأوضاع بالمغرب الأقصى على النقّابات التونسيّة تنظيم إضراب احتجاج ضد القمع بالبلد الشقيق لقي نجاحا كبيرا في بداية شهر مارس. وإلى جانب تحديد الاختيارات على المستوى العالمي حيث لقيت قضيّة الانسلاخ من الجامعة النقابيّة العالميّة (F.S.M.) والانضمام إلى الكنفدرالية العالميّة للنقابات الحرّة (C.I.S.L.) اهتماما خاصا، كانت مهمّة توضيح آفاق النضال السياسي في فترة حاسمة من تاريخ الحركة الوطنيّة التونسيّة من المشاغل الأكيدة.

وبرهن المؤتمر على رغبة قيادة الحركة النقابيّة في توحيد صفوف الوطنيين وتصعيد النضال ضد المستعمر. وساهم حضور ممثّلي الوزراء التونسيين في الجلسة الافتتاحيّة للمؤتمر الوطني الرابع للاتحاد لأوّل مرّة في تاريخ المنظمات النقابيّة التونسيّة في إبراز البعد السياسي للعمل النقابي. وإن لم تهمل المسائل الاجتماعيّة والاقتصاديّة خلال أشغال هذا المؤتمر الذي حرص فيه حشّاد على إحكام الربط بين النضال الاجتماعي والنضال السياسي فالعديد من التحركّات التي نظّمها الاتحاد بُعيد مارس 1951 طغى عليها الجانب السياسي.

ومن المبادرات البارزة في هذا المجال ما قام به حشّاد في ماي 1951 عند تأسيس لجنة العمل من أجل الضمانات الدستوريّة والتمثيل الشعبي التي انبثقت عنها لجان فرعيّة في كل مناطق البلاد التونسيّة والتي قامت بتعبئة القوى الحيّة بالبلاد للدفاع عن الحريّة والديمقراطيّة والعدالة.

وقد تمكّنت هذه اللجان من تجنيد الجماهير العريضة وأرهفت حسّ الرأي العام لضرورة الدفاع عن الحرّيات. أخذت الإضرابات التي اندلعت يوم 29 نوفمبر 1951 للاحتجاج على الاضطهاد الاستعماري في بعض القطاعات وشملت عدّة مناطق من البلاد بعدا سياسيا واضحا أيضا. أمّا موجة الإضرابات العامة السياسيّة التي بدأت في شهر ديسمبر 1951 للردّ على مذكّرة 15 ديسمبر التي رفضت من خلالها الحكومة الفرنسيّة المطالب الوطنيّة التونسيّة وذكّرت من جديد بمبدإ "السيادة المزدوجة" فقد شكّلت مصادمات مع سلط الحماية خاصة بعد مجيء المقيم العام الجديد المعروف بصلابته الجنرال دي هوتكلوك (De Hauteclocque) في شهر جانفي 1952. أصبحت الخاصيّة السياسيّة آنذاك مهيمنة على النضالات العماليّة مهما كان السبب المباشر لاندلاعها نظرا للمناخ السياسي الذي كانت تمرّ به البلاد والمتميّز بالقمع.

فأصبحت آنذاك بعض الإضرابات تنظم بدون تردّد مع الأحزاب السياسيّة. ومن أهمّها إضراب 19 جانفي 1952 الذي نظّم بمعيّة الحزب الدستوري الجديد للاحتجاج على القمع الذي شمل بعض العناصر القياديّة البارزة لهذا الحزب.

وقد تعددت الاعتقالات في صفوف الاتحاد وشملت عددا متزايدا من عناصره القياديّة التي سجنت مع مناضلين دستوريين وشيوعيين. وألقي القبض على أحمد التليلي في فيفري 1952 وأعيد الحبيب عاشور إلى السجن وشمل الردع في مارس 1952 وزراء تونسيين



حشاد يلقي خطابا

نفاهم المقيم العام إلى قبلّي بعد ضغوط شديدة مورست حتّى على الباي. وبرز حشّاد في طليعة المناضلين الذين يرفضون الاستسلام وبقي محافظا على الهياكل النقابيّة ومشجّعا المبادرات التي تدعّم المقاومة بما في ذلك المقاومة المسلّحة التي ساهم فيها أفراد من أقرب رفاقه. وكثّف اتّصالاته بالكنفدرالية العالميّة للنقابات الحرّة (C.I.S.L.) لجلب التأييد العالمي فأحرج السلطة الفرنسيّة التي لم تتجرأ على إلقاء القبض عليه تجنّبا للمضاعفات العالميّة المرتقبة من قرار من هذا القبيل.

وعندما أحسّت السلطة الاستعماريّة بأن سياسة القمع وضعتها في طريق مسدود عادت إلى المناورة فقدّم وزير الخارجيّة الفرنسي خطّة إصلاحيّة بادر حشّاد برفضها قبل تقديمها رسميّا للباي ولعلّه لعب دورا أساسيّا في حمل الباي على التريّث وتكوين لجنة من أربعين شخصيّة تونسيّة كلّفت بالنظر في مشروع الإصلاحات واستدعاها الباي في قصره يوم غرة أوت 1952.

لقد أربك حشّاد "المتفوقين" الفرنسيين وسلطة الحماية التي اعتبرته العدو الألد والأكثر صلابة والمحرز على مساندة دوليّة واسعة تشمل بعض حلفاء فرنسا وفي طليعتهم الولايات المتحدة الأمريكيّة التي زارها في سبتمبر 1951. هكذا لم تتجرأ السلطة على إيقافه ونعتته بعض منشورات أقصى اليمين الفرنسي بـ"الأمريكي".

وتعدّدت النداءات الواردة من "اليد الحمراء" للقضاء عليه وأصبح اغتياله واردا قبل ديسمبر 1952.

لكن حشاد لم يقلص من نشاطه وواصل إلى آخر لحظة من حياته نضاله الوطني. ومن الثابت أنّ المستهدف يوم 5 ديسمبر ليس الزعيم النقّابي فقط بل أيضا الزعيم الوطني. ورغم هول الحدث فإنّه لم يوقف عجلة التاريخ وأثبت عمق تأثير حشّاد والمنظمة التي تركها على التحولات التي عرفها الشعب التونسي في عهده.

الخاتمة

وهكذا لم يكتف الاتحاد بإنقاذ إرث جامعة عموم العملة التونسيّة بل ساهم في تدعيمه وإثرائه. ويمكن الإقرار بأنّ الاتحاد العام التونسي للشغل كان في 1952 قوّة دافعة للرقي الاجتماعي ومدرسة تدربت فيها الجماهير العريضة على الديمقراطيّة. كما يبدو سلاحا ناجعا للنضال ضد الاستعمار فهو لم يكتف بتعبئة عدد كبير من الشغّالين بالساعد والفكر في مختلف مناطق البلاد في صلب منظمة واحدة ولم يكتف بتعليمهم أشكالا جديدة من التكافل والتضامن تتجاوز الانقسامات التقليديّة من قبليّة إلى جهويّة وحرفيّة ضيّقة بل فتح لهم الطريق أمام الوعي الوطني وبرهن للشعب التونسي على أنّ نضاله في الحقل الاجتماعي يندمج في كفاحه من أجل تحرير الوطن. وهكذا مكّن من تفجير طاقات هائلة ساهمت في تحرير تونس.

كما ساهمت التجارب النقابية المختلفة من 1924 إلى 1952 في تدعيم قدرة شعب هذا البلد الصغير على المبادرة التاريخيّة.

ورغم إيقاف العديد من المسؤولين النقابيين قبيل اغتيال حشاد وبعده تمكن الأجراء التونسيون من مواصلة النشاط النقابى بعد فترة قصيرة كاد يقتصر فيها النضال الوطني على المقاومة المسلحة التي لم تكن العناصر النقابية غائبة تماما عنها.



حشاد خلال لقائه مع بورقيبة



التحام حشاد مع الشعب

وثيقة

ملخص لخطاب لحشاد ورد في جريدة "النهضة" ليوم 23 مارس 1947 وقد أعيد نشر هذا الملخص في عدد خاص لجريدة "الشعب" صدر بمناسبة ذكرى اغتيال حشّاد سنة 1959
تحت عنوان :"الزعيم فرحات حشاد في عيد العروبة."

"استهل محاضرته بذكر الاحتفالات التي يقوم بها الآن العالم العربي كلّه احتفاء بذكرى تأسيس (رقابة) مستعرضا حالة الأمم العربيّة قبل تأسيس الجامعة وما فكرت الجامعة القيام به وعلى الأخصّ حالة العملة والحركة النقابيّة في الشعوب العربيّة قبل استقلالها وبعده. ثمّ تعرّض إلى الحركة النقّابيّة في الجزائر وسيطرة الأحزاب السياسيّة الأجنبيّة عليها وفي المغرب وفي طرابلس (رقابة). وأعطى بسطة مستفيضة في الحركة النقابيّة في تونس من عهد محمد علي إلى اليوم وما يجب أن يفكّر فيه النقابيون من تأسيس جامعة عربيّة للعملة وفي العمل على ربط الصلة بين الأقطار العربيّة (رقابة). إنّ الاتحاد العام جعل في مقدمة برامجه تحقيق وحدة العمّال في الشمال الإفريقي قاطبة ثمّ ربط الصلة بين الأقطار العربيّة لتكوين جامعة العملة العربيّة (رقابة)..

منتقيات ببليوغرافية

المصادر

الطاهر الحداد، **العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية**، مطبعة العرب، تونس 1927، 192 صفحة. أعادت نشره الدار التونسية للنشر

ACHOUR (Habib), *Ma vie politique et syndicale. Enthousiasme et déceptions,* ed. Alif, Tunis 1989, 396 p.

BOUDALI (Nouri), *L'Union Générale Tunisienne du Travail. Souvenirs et récits,* Imprimerie El Asria, Tunis 1998, 321 p.

المراجع

BEN HAMIDA (Abdesslem), *Le Syndicalisme tunisien de la Deuxième guerre mondiale à l'autonomie interne*, Faculté des Lettres et des Sciences Humaines de Tunis, 1989, 435 pages.

Capitalisme et syndicalisme en Tunisie de 1924 à 1956, Faculté des Sciences Humaines et Sociales de Tunis, 2003, 544 p.

EQBAL AHMAD et STUART SCHAAR, «M'Hamed Ali», in Encyclopédie *Les Africains*, tome 11, ed. Jeune Afrique, Paris 1978, pp. 15-45.

KRAIEM (Mustapha), *Nationalisme et syndicalisme en Tunisie (1918-1929)*, Imprimerie de l'U.G.T.T., Tunis 1976, 691 p.

La classe ouvrière tunisienne et le mouvement de libération nationale (1939-1952), Imprimerie de l'U.G.T.T., Tunis 1980, 446 p.

LIAUZU (Claude), *Salariat et mouvement ouvrier en Tunisie : crises et mutations (1931- 1939)*, ed. C.N.R.S., Paris 1978, 193 p.

MENAJA (Abdellatif), *Mohamed Ali Al Hammi, fondateur du syndicalisme tunisien,* Imprimerie Artypo, Tunis 1985, 158 p.

المقاومة والتحرير
(1952 - 1956)

خليفة الشاطر

كانت خطة الحزب الحر الدستوري الجديد تعتمد الحوار والتفاوض وقبول مبدإ التدرج مع استمرار الضغط الداخلي والخارجي والاستعداد للمواجهة إذا ما فشلت التجربة التفاوضية، ولكن مذكرة 15 ديسمبر 1951 أكدت رفض الحكومة الفرنسية تطوير نظام الحماية بطريقة سلمية. لهذا السبب تخلّى الحزب الحرّ الدستوري عن الموافقة المعتدلة الّتي شارك على أساسها في الحكومة التفاوضية (17 أوت 1950) وتولى قيادة المقاومة المسلّحة.

I- تونس في حالة طوارئ

كانت استراتيجية تحرير تونس تعتمد على تجنيد الجبهة الوطنية وكسب تأييد الرأي العام الفرنسي والعالمي مع ازدواج العمل السياسي والنضال حسب ما تتطلبه طبيعة المعركة وميزان القوى وظروف المقاومة الشعبيةوهكذا تتجلى أولوية البعد السياسي في هذه المعركة غير المتوازنة وأهمية الخطة الشمولية التي اعتمدت.

1- الاعتماد على الجبهة الداخلية

تكتل الشعب وجنّد كل طاقاته للمرحلة الحاسمة وقد كان الحزب الحر الدستوري الجديد الذي يقود النضال يتمتع بمساندة كل القوى الحية المنضوية تحت رايات الحزب والمنظمات الوطنية: الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد العام للصناعة والتجارة والاتحاد العام للفلاحة.

وكانت الاجتماعات الشعبية التي نظمها الحزب الدستوري الجديد بالاشتراك مع المنظمات الوطنية منذ رجوع الزعيم الحبيب بورقيبة من المهجر ترمي إلى إيقاظ الهمم واستيعاب كل الطاقات الوطنية وتوحيد الصفوف وكانت هذه الاجتماعات الجماهيرية ترفع معنويات الشعب وتبث فيه الوعي والحماس وتذكي جذوة الكفاح وهكذا تكونت جبهة وطنية واعية صلبة مستعدة لخوض معركة التحرير.

ونذكر في هذا المضمار أن قيادة الحركة قامت بتقييم واقعي للوضع مبرزة عدم جدوى إقناع العناصر التي مازالت تنتمي للجنة التنفيذية للحزب القديم مدركة أن مساندة الباي للحركة الوطنية لن تكون إلا ظرفّية لعدم استعداده للإقدام على قطيعة مع فرنسا (رسالة الحبيب بورقيبة إلى العابد بوحافة - باريس 5 جويلية 1950) ولكن مجرى الأحداث أثناء معركة التحرير أظهر وحدة الصف في تأييد المسيرة النضالية دون أي نشاز مع ضرورة اعتبار مختلف مستويات الالتزام.

2- الاستعداد للكفاح المسلح

كانت خطة الحزب الحر الدستوري الجديد تولي الأهمية للعمل السياسي ولكنها تعتبر حتمية اعتماد المقاومة المسلحة لإثارة انتباه الرأي العام العالمي واهتمامه.واقتنع الزعيم الحبيب بورقيبة إثر مناقشاته مع بعض وفود الأمم المتحدة أثناء جولته الدعائية سنة 1947 بأن قضية تونس لن تعرف ولن يعتنى بها ما لم يضطرب الأمن في تونس بصفة واضحة فالمعركة تحتاج إلى سند الكفاح بمختلف أشكاله وهكذا استعد الحزب الحر الدستوري الجديد إلى الكفاح مقتنعا بأنّ منظمة الأمم المتحدة لن تنظر جليا في القضية التونسية إلا في صورة حدوث قلاقل خطيرة بتونس ومن المستحيل ان تنظر في القضية في "جو هادئ" ونذكر في هذا المجال أن تأزم الوضع إثر مذكرة 15 ديسمبر 1951 سيفرض إقرار استراتيجية المقاومة المسلّحة لدعم الكفاح السياسي والديبلوماسي.

"كانت الجهود التي بذلتها خلال الأشهر السبعة التي عقبت عودتي من القاهرة ترمي إلى تنظيم الشعب وتوجيهه إلى الكفاح المسلح - فيما إذا صممت فرنسا وهو المنتظر مع الأسف على رفض كل حل وسط...".

(الحبيب بورقيبة إلى العابد بوحافة باريس 5 جويلية 1950)

تكونت جبهة وطنية واعية صلبة مستعدة لخوض معركة التحرير.



الزعيم بورقيبة اثناء الجولة التي قام بها في فيفري سنة 1950 بمدينة قابس

وأظهرت انتصارات "فلاقة زرمدين" في الساحل التونسي - وقد فروا من الجندية وتحدوا جيش الاحتلال (1945-1948) - هشاشة النظام الاستعماري وساند الشعب التونسي "فلاقة زرمدين" وتغنى بملاحمهم العسكرية واعتبرهم من أبطال الحرية ومن رموز المقاومة وإن كانت انتفاضتهم عفوية ارتجالية لا تنصهر في أيّة خطة وطنية ولكن هذه البادرة مشجعة لمنظمي الكفاح المسلح في نطاق استراتيجية شمولية على صعيد الشعب التونسي بأسره.

ومن الثابت أن الزعيم الحبيب بورقيبة أعد بالتشاور مع رفاقه مناضلي الحزب بالقاهرة الطيب سليم ورشيد إدريس ومراد بوخريص والناصر بلوزه الخطة التحريرية قبيل رجوعه إلى تونس سنة 1949 وقد تمكن نواب الحزب الحر الدستوري من إقناع أعضاء مكتب المغرب العربي بضرورة إعادة تنظيم طريقة العمل لضمان استقلالية القرار لكل مجموعة وطنية اعتبارا لظروفها الخاصة. وكانت خطة الكفاح التونسي تقتضي الاستفادة من رصيد المتطوعين التونسيين في حرب فلسطين وقد التحق بعضهم بالجيوش المصرية واللبنانية والسورية حيث تدربوا على العمل العسكري ونذكر في مقدمتهم الكشاف عزالدين عزوز الذي تكون بالمدرسة الحربية السورية ثم كلف بتدريب فريق متطوعي المغرب العربي. وقبل رجوعه إلى تونس أوكل الحبيب بورقيبة إلى المناضلين مراد بوخريص وعلي الزليتني وعبد العزيز شوشان مهمة تكوين خلية مقاومة في طرابلس ويبدو أن الزعيم بورقيبة كان يمنح الأولوية للصراع في الداخل حينما رجع إلى تونس.

وسرعان ما بادر بتكوين هيئة قومية للمقاومة يشرف عليها المناضل النقابي الدستوري أحمد التليلي وعينت هذه الهيئة السرية عشرة نواب للجهات تكلفوا بتنظيم الكفاح المسلح. ولعل تحول أحمد التليلي خفية إلى القاهرة حين ذاك كان يهدف إلى التنسيق مع المجموعة التونسية في مصر وطرابلس والبحث عن موارد مالية لاقتناء ما يتيسر من السلاح وقد كشف الحبيب بورقيبة القناع عن

هيئة قومية للمقاومة يشرف عليها المناضل النقابي الدستوري أحمد التليلي



صورة المناضل أحمد التليلي إثر اعتقاله
14 فيفري 1952

هذه الخطة في رسالته إلى العابد بوحافة إذ قال :
"اتصلت من الآن ببعض الشخصيات في ما يخص هذه المشكلة الأساسية أي مشكلة الأسلحة تكون في البداية أسلحة خفيفة صالحة لحرب العصابات وعمليات التخريب والقضاء على الخونة، وقد تم إحكام منظمة سرية إلى جانب الحزب وخارجة عنه. وأدق نقطة في هذا الصدد هي مسألة المال وأنا أحاول ضبط المبلغ اللازم لشحنة أولى على الأقل... وهذه سواحل قرقنة وجربة صالحة كل الصلوحية لإنزال الأسلحة ولدينا هناك "رياس" مجربون وذوو خبرة واسعة ثم تنقل الأسلحة بعد ذلك وتوزع على المستودعات السرية حينما تدق الساعة..." (باريس – 5 جويلية 1950).

ويبدو أن الحركة الوطنية اضطرت للاعتماد على تبرعات المتطوعين وجمع الأسلحة المتوفرة لديهم ونلاحظ في هذا المضمار أن الزعيم الحبيب بورقيبة كان يدرك عدم تكافؤ ميزان القوى ويتوقع "رد فعل رهيب من فرنسا" ويخشى أن تباد الأمة إبادة ماحقة من جراء الغارات الجوية نظرا لقرب ساحات القتال من "التراب الفرنسي" (نفس الرسالة). ولكن تغيير معطيات القضية كان حسب رأيه يتطلب المواجهة ليدعم، بالكفاح المسلح أو بالأخص عمليات التخريب وحرب العصابات، العمل السياسي الذي كان يوليه الأهمية الكبرى.

3 – دعاية وديبلوماسية

بعث الحزب شعبا دستورية حيثما وجدت جالية تونسية وكانت باريس محل اهتمام الحزب اعتبارا لمكانتها الاستراتيجية لإبلاغ الموقف التونسي للحكومة الفرنسية وضرورة كسب الرأي العامّ الفرنسي والاعتماد على أنصار تصفية الاستعمار إضافة إلى أهمية الجالية التونسية وفي مقدمتها الطلبة المزاولون تعلّمهم في المعاهد الفرنسية. وكان الحزب حريصا على الاعتماد على ممثليه في باريس وقد برز دور محطة القاهرة منذ إيوائها لجامعة الدول العربية ودعم الوجود المغاربي بفضل تأسيس مكتب المغرب العربي. كان الوفد التونسي يضم، بعد رجوع الحبيب بورقيبة إلى تونس ووفاة الحبيب ثامر في حادث طائرة، المناضلين الرشيد إدريس والطيب سليم إضافة إلى نخبة من الدستوريين الذين استقروا في القاهرة. ونظرا إلى ضرورة تعزيز الحركة الوطنية في الشرق طلبت خلية الحزب الحر الدستوري من القيادة إيفاد الأستاذ علي البلهوان أو المناضل الباهي الادغم للإشراف على المكتب نظرا لقرار إرسال السيدين

تمكّن الحزب الحر الدستوري اعتمادا على نخبة من مناضليه من تأسيس جهاز ناجع للدفاع عن القضية وإطلاع الرأي العام الدولي على تطوراتها.

الطيب سليم والرشيد إدريس إلى أندونيسيا والهند لفتح مكاتب هنالك. وكان الحزب يعتمد على بعض المناضلين المتطوعين لتمثيله في بعض البلدان التي توجد فيها جالية هامّة. وحسبنا أن نذكر دور العابد بوحافة في الولايات المتحدة وعلى بن سالم في السويد إضافة إلى مكتب المغرب العربي الذي أسسه المناضل يوسف الرويسي في سوريا وهكذا تمكن الحزب الحر الدستوري اعتمادا على نخبة من مناضليه من تأسيس جهاز ناجع للدفاع عن القضية وإطلاع الرأي العام الدولي على تطوراتها.

وسعيا لتوفير كل سبل النجاح للمعركة الحاسمة التي كان يخشى أن تكون امتحانا عسيرا وأن تثير قمعا عنيفا يهدد كيان الأمة (رسالة الحبيب بورقيبة إلى محمد المصمودي - دلهي الجديدة - 23 مارس 1951) قام الزعيم بورقيبة بجولة دعائية في شرق آسيا : الباكستان، الهند، اندونيسيا (مارس - أفريل 1951) ثم في انقلترا (جويلية - أوت 1951) والسويد (أوت 1951) وأخيرا الولايات المتحدة (سبتمبر-أكتوبر، 1951) حيث رافق الزعيم النقابي فرحات حشاد إلى مؤتمر المنظمة النقابية الأمريكية بسان فرنسسكو.

وقد جند الحزب الحر الدستوري هذه الشبكة من الخلايا الناشطة التي بعثها إلى الوجود في الخارج وكان يولي عملها الدعائي اهتماما كبيرا للاستفادة من التضامن العربي الإسلامي ومناصرة حركات التحرر وتصفية الاستعمار في أوروبا وشرق آسيا وأمريكا. ونذكر في هذا المجال سعي الزعيم الحبيب بورقيبة إلى كسب مساندة الولايات المتحدة والمعسكر الحر في ظروف الحرب الباردة (انظر رسالة الحبيب بورقيبة إلى العابد بوحافة، 5 جويلية 1950) وقد أظهر التحاق المنظمة الشغلية بالسيزل (CISL) أن الحزب والمنظمات القومية قد اتفقت على توخي هذه الاستراتيجية.

4- انطلاق المعركة (15 ديسمبر 1951)

انطلقت المعركة يوم 15 ديسمبر وكانت بمثابة رد فعل مباشر على مذكرة 15 ديسمبر 1951 التي رفضت مطالب الشعب واستعد الحزب الحر الدستوري الجديد والمنظمات القومية للمواجهة.

5- حملة الاحتجاجات

أرسلت المنظمات الوطنية يوم 16 ديسمبر 1951 برقية احتجاج إلى الحكومة الفرنسية وتعهدت بالالتجاء إلى كل سبيل يمكنها منه القانون الدولي والمحافل الدولية وقررت الإضراب العام لمدة ثلاثة أيام 21-22-23 ديسمبر، كان ذلك بمثابة إنذار أول لسلطة الحماية. وأظهر نجاح الإضراب استعداد الشعب التونسي لرفع التحدي وكانت الاجتماعات الشعبية التي نظمها الحزب والمنظمات الوطنية وأشرف عليها الزعيم الحبيب بورقيبة (الذي رجع إلى تونس يوم 2 جانفي 1952 لقيادة النضال) ترمي إلى تعبئة الشعب التونسي وتهيئته للمواجهة فطلب الحبيب بورقيبة من الحكومة التفاوضية رفع القضية إلى الأمم المتحدة (اجتماع المنستير 9 جانفي 1952) ثم دعا جهرا إلى الكفاح المسلح (اجتماع بنزرت 13 جانفي).

6- شكوى إلى الأمم المتحدة

وبالتوازي مع العمل الشعبي واستجابة له أعربت حكومة التفاوض عن تحفظاتها على رد المذكرة الفرنسية (رسالة الوزير الأول محمد شنيق إلى الحكومة الفرنسية، تونس 9 جانفي 1952) وأرسلت يوم 14 جانفي عضوين بارزين من الحكومة وهما صالح بن يوسف وزير العدل والأمين العام للحزب ومحمد بدرة وزير الشؤون الاجتماعية لتقديم شكوى ضد فرنسا إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة وكانت هذه البادرة ترمي إلى تدويل القضية وكسب الرأي العام العالمي.

II- دي هوتوكلوك (De Hautecloque) يباشر سياسة الترهيب

واعتبارا للسياسة الجديدة التي انتهجتها الحكومة الفرنسية حيث رفضت المطالب التونسية أعفت المقيم العام لويس بريي (Louis Periller) يوم 24 ديسمبر

تعبئة الشعب التونسي وتهيئته للمواجهة



الزعيم بورقيبة في اجتماع وطني ببنزرت (13 جانفي 1952)

1951 وعينت مكانه جان دي هوتوكلوك (Jean De Hautecloque) الذي وصل إلى تونس يوم 13 جانفي 1952 على ظهر بارجة حربيّة "كالغازي المتهجم والغالب القاهر والعدو المنتصر" (علي البلهوان، تونس الثائرة) فاتحا عهدا جديدا من التسلط والقمع.

وطالب المقيم العام الجديد الباي محمد الأمين بعد قدومه بيومين بإقالة شنيق ووزرائه ثم أصدر أمرا يوم 16 جانفي 1952 بمنع مؤتمر الحزب الحر الدستوري الجديد المقرر ليوم 18 جانفي، كما أقر العزم على قمع كل حركة شعبية. فتمّ إيقاف مجموعة من المناضلات جئن إلى باجة يوم 15 جانفي لتكوين شعبة دستورية نسائية. وقد شن سكان بنزرت إثر إحالتهن على المحكمة إضرابا عاما يوم 16 جانفي ثم نظموا مظاهرة شعبية في اليوم الموالي واجهتها قوى الشرطة والجندرمة بعنف مما أسفر عن جرح حوالي 54 مواطنا وقد انتظمت في نفس اليوم مظاهرات احتجاج بماطر وفيريفيل (منزل بورقيبة حاليا).

1 - إيقاف الزعيم بورقيبة وثلة من المناضلين البارزين

قررت السلطات الفرنسية شل المسيرة النضالية فأوقفت يوم 18 جانفي 1952 رئيس الحزب الزعيم الحبيب بورقيبة ومدير الحزب المنجي سليم ووضعتهما في الإقامة الجبرية بطبرقة وتم في نفس اليوم إيقاف حوالي عشرين شخصية من إطارات الحزب الدستوري الجديد وبعض الشيوعيين وقع إبعادهم إلى الجنوب فبلغ الغضب الشعبي أوجه إذ نظمت مظاهرات صاخبة في المدن والقرى التونسية وكانت الانطلاقة الحاسمة للكفاح الوطني.

2 - مؤتمر الحزب

ورغم قرار المقيم العام، تمكن الحزب من عقد مؤتمره في نفس اليوم (18 جانفي 1952) تحت رئاسة المناضل الهادي شاكر عضو الديوان السياسي وأكد مبادئ الخطة التحريرية التونسية :

"إن مؤتمر الحزب : يؤكد أن إلغاء الحماية وتحول تونس إلى دولة مستقلة ذات سيادة وعقد معاهدة بين تونس

الانطلاقة الحاسمة للكفاح الوطني.

وفرنسا تنسق على أساس المساواة، علاقة الدولتين في الميدان الاستراتيجي والميدان الاقتصادي والميدان الثقافي، وتضمن المصالح الشرعية لجميع الجاليات الأجنبية- هي الأسس الوحيدة التي يقوم عليها أي تعاون ودي ومثمر ودائم بين البلدين.
ويعلن شديد احتجاجه على الإجراءات التي اتخذت ضد الرئيس "الحبيب بورقيبة" ومدير الحزب "المنجي سليم" وكثير من أعضاء الحزب.
ويتبرأ من مسؤولية النتائج الوخيمة التي قد تنتج عن هذه الإجراءات.
ويؤكد عزم الشعب التونسي على السعي بكل ما أوتي من قوة لتحقيق مبادئ وأهداف ميثاق هيئة الأمم المتحدة سواء في ميدان الديمقراطية والحقوق الفردية والجماعية، أو في الميادين الاقتصادية والاجتماعية.
ويجدد لجلالة الباي شواهد إخلاصه.
ويبدي لقادة الحزب وأعضائه الذين استهدفتهم تلك الإجراءات الاستبدادية تضامنه الكامل معهم.
ويمنح ثقته للديوان السياسي لمواصلة عمله التحريري الذي بدأ منذ تأسيس الحزب".

وقد تم إيقاف الزعيم الهادي شاكر رئيس المؤتمر وإبعاده إلى طبرقة يوم 20 جانفي 1952.

المؤتمر الرابع المنعقد سريا برئاسة الهادي شاكر
بتونس (سيدي محرز) 18 جانفي 1952(1)
الديوان السياسي
- الرئيس: الحبيب بورقيبة (في حالة اعتقال)
- الامين العام : صالح بن يوسف (2)
- المدير: المنجي سليم (في حالة اعتقال)
- الأعضاء : علي البلهوان (في مهام خارج البلاد التونسية) ، الهادي شاكر (3) ، جلولي فارس (4) ، الهادي نويرة.

(1) لم يشهد المؤتمر إلا : الهادي شاكر وجلولي فارس والهادي نويرة.
(2) كان في مهام خارج البلاد.
(3) اعتقل يوم 21 جانفي 1952.
(4) اعتقل في أوائل شهر مارس 1952.

3- ظروف المواجهة (18 جانفي- 5 ديسمبر 1952)

تمتد هذه الفترة من إيقاف الزعيم الحبيب بورقيبة إلى اغتيال المناضل فرحات حشاد وقد كانت مرحلة حاسمة شهدت تنظيم العمل النضالي تحت إشراف الديوان السياسي السري والتصدي لمناورات الإقامة العامة لحمل الأمين باي على المصادقة على إصلاحات جزئية والتخلي عن حكومة محمد شنيق إضافة إلى مواجهة جهاز القمع الذي جنده دي هوتوكلوك لإخماد الحركة الوطنية وملاحقة المواطنين وإيقافهم في المحتشدات المنتشرة في البلاد.

4- جهاز النضال المركزي

عين المؤتمر الرابع المنعقد سريا بتونس (سيدي محرز) برئاسة الهادي شاكر ديوانا سياسيا كان جل أعضائه في حالة إيقاف أو في مهام في الخارج.

موازاة مع الديوان السياسي الرسمي عين الحزب الحر الدستوري التونسي ديوانا سياسيا سريا يتكون من بعض قادة الحزب والمنظمات الوطنية ومن أبرز أعضاء الديوان السياسي السري: المنجي سليم، الهادي نويرة، فرحات حشاد، سليمان آغة، الصادق المقدم، الطيب المهيري، احمد المستيري، حمادي السنوسي وغيرهم.

وقد ترأس الهادي نويرة اجتماعات الديوان السياسي السري ثم خلفه اثناء اعتقاله الصادق المقدم مواصلا رئاسته إلى يوم 5 ديسمبر 1952. وهكذا تداول بعض قادة حركة التحرير على العمل في هذا الجهاز السري كلما سمحت لهم الظروف بذلك نظرا لإيقافهم المتتالي الذي كان يبعدهم عن الساحة.

وكان الديوان السياسي السري ينظم العمل النضالي ويوجه الرأي العام وينظم المظاهرات والإضرابات ويوجّه خطة الكفاح وقد التحقت بالجبال فرق من المتطوعين الذين جندهم أحمد التليلي وبدأ تدريبهم خاصة في جهة قفصة وواصلت الجبهة الوطنية تجنيد الوطنيين في سائر الجهات والتنسيق بين مختلف أنشطة المقاومة. ولا شك في أن زيارة الهادي نويرة وفرحات حشاد إلى الحبيب بورقيبة في طبرقة في جانفي 1952 كانت غايتها التشاور بين رئيس الحزب وعضوين

كان الديوان السياسي السري ينظّم العمل النضالي ويوجه الرأي العام.



الهادي نويرة من أبرز قادة الحركة الوطنية اثناء اندلاع الثورة في أفريل 1953

بارزين في الديوان السياسي السري لمواصلة إنجاز الخطة التحريرية. وكانت تطمينات الزعيم النقابي فرحات حشاد للرئيس المبعد إذ قال له: "إننا سنصمد عشر سنوات أو عشرين سنة إن لزم الأمر (ذكريات الحبيب بورقيبة عن فرحات حشاد) تثبت الدور الذي كان يقوم به فرحات حشاد في تنظيم الكفاح المسلح خاصة في الجنوب (تقرير سري من وزارة الشؤون الداخلية الفرنسية، 7 أوت 1954) ولا شك أن فرحات حشاد كان يتعاون في هذا العمل مع عضده في النقابة أحمد التليلي ثم تولى الأمور بنفسه بعد سجن زميله بداية من 13 فيفري 1952.

كان رئيس الحزب يواكب الحركة التحريرية ويشرح سياسته ويقدم نظريته في مقر إقامته الجبرية في طبرقة (18 جانفي 1952، 26 مارس 1952) حيث كان يستقبل الصحافيين ولكن إبعاده إلى رمادة (26 مارس 1952) ثم إلى جزيرة جالطة (22 ماي 1952) كان يرمي إلى عزله عن النشاط السياسي، ولكن مراسلات الحبيب بورقيبة بينت أنه كان يتابع الأحداث وينتهز كل المناسبات لتوضيح موقفه (انظر رسائله من جالطة إلى ابنه وإلى محمد المصمودي وإلى الباي نفسه).

5- ثورة شعب

بدأت المقاومة بمظاهرات صاخبة عمت المدن والقرى. وخرج الشعب التونسي ليحتج ويدافع عن مطالبه فواجه استفزاز السلطات الفرنسية واصطدم مع قوات الاستعمار وقد جندت قوات هائلة كانت تجلبها من فرنسا لإحكام مراقبة السكان. وقرر مجلس الوزراء الفرنسي في اجتماعه يوم 24 جانفي تعزيز مراكز الأمن وإرسال نجدات من الجيش والبوليس من فرنسا والجزائر ودعمت هذه القوى بتوجيه بعض وحدات من أسطولها الحربي وتواصل إرسال النجدات بدون انقطاع. وكانت قوى الأمن العام والجيش في حالة طوارئ مستعدة للتصدي لأية مظاهرة. كانت ترابط في كل مكان تحرس المباني العامة ومساكن ضباط الجيش والمعمرين الفرنسيين وكانت الدبابات تجول في شوارع المدن ليل نهار كما فرضت السلطات الفرنسية نظام منع الجولان ليلا.

كانت المظاهرات والإضرابات متواصلة تتحدى أجهزة القمع وتواجهها بكل شجاعة، ونذكر في هذا الإطار مواصلة الإضراب في تونس حيث هجم المناضلون يوم 19 جانفي على عربات الترام وتظاهروا في حي باب سويقة، والمواجهات بين المتظاهرين وقوى الأمن في نابل والحمامات وغار الملح وماطر.

وانتظمت مسيرة نضالية في سوسة يوم 22 جانفي 1952 شارك فيها عدد كبير من سكان القرى المجاورة واصطدمت بقوى الأمن والجيش التي سعت إلى تشتيتها فأطلق الجيش النار على المتظاهرين دون سابق إنذار فجرح المناضل جلول بن شريفة الذي كان يقود المظاهرة وأسفر الحادث عن جرح حوالي 30 شخصا وقتل 12 شخصا من بين المتظاهرين وقد تمكن أحد المناضلين من إصابة الكولونيل دوران القائد الأعلى لحامية سوسة بضربة قاضية.

الأحداث تسمح بوصف الجو العام في جميع المدن والقرى التونسية التي سجلت ملاحمها وعاشت أيامها الخالدة.

ونظم سكان المكنين والقرى المجاورة مظاهرة يوم 23 جانفي وهاجموا قوى الشرطة التي سعت إلى تفريق المتظاهرين وأسفرت المواجهة عن قتل أربعة شرطيين وجرح عدد كبير من المواطنين. وقد دامت المعركة ساعات بما تطلب قدوم نجدات من الجيش الفرنسي ولكن المناضلين بقرية طبلبة المجاورة حاولوا اعتراض الجنود الفرنسيين وهاجموهم بالقنابل اليدوية وأسفرت المواجهة عن قتل 7 من الوطنيين وجرح حوالي عشرة. وتواصلت المظاهرات والمواجهات في بني خلاد (23 جانفي) والقيروان وقليبية (24 جانفي) وسعى المناضلون إلى قطع المواصلات لمنع تحركات الجيش الفرنسي وأخذوا يقطعون خطوط الهاتف ويقتلعون السكة الحديدية في سائر المناطق.

تعكس هذه الأحداث الجو العام في سائر المدن والقرى التونسية وكانت السلطات الفرنسية تلاحق الوطنيين منظمة حملات متواصلة من الاعتقالات وقد غصت السجون ففتحت محتشدات في سائر أنحاء البلاد: رمادة، بن قردان، تطاوين، تبرسق، زعرور، إلخ.. وقد بلغ عدد الموقوفين حوالي عشرة آلاف شخص.

كما نظمت السلطة الفرنسية حملة "تطهيرية" في جهة الدخلة طيلة خمسة أيام (26-31 جانفي 1952). إذ حاصر الجيش الفرنسي الجهة وطوقها بالدبابات وشرع في تفتيش المنازل واعتقال "المشبوهين" وأفسح المجال لجنود المظلات وعسكر اللفيف الأجنبي فعاثوا في الأرض فسادا. وكانت تلك القرى "ضحية للبطش الوحشي الذي لم يراع أحدا بل أصاب السلطات المحلية التونسية ذاتها. وكانت الجرائم مدبرة وكانت في شكل حملات تأديبية محكمة التنظيم".

6- إقالة حكومة محمد شنيق (28 مارس 1952)

كانت الخطة الوطنية تولي كبير الاهتمام للمعركة السياسية للتأثير على الرأي العام الفرنسي وكسب التأييد الدولي لإرغام الحكومة الفرنسية على قبول المطالب التونسية بينما أظهر النضال الشعبي أن الأمن لن يستتب في البلاد وأن مصالح المعمرين الفرنسيين تبقى مهددة ما لم تتراجع فرنسا عن سياستها.
وأثارت القضية التونسية اهتمام الرأي العام الفرنسي إذ تبين أن المقيم العام أقدم على سجن الزعماء يوم 18 جانفي 1952 وشنّ سياسة القمع في فترة "فراغ حكومي" إذ كان ادقارفور (Edgard Faure) بصدد تكوين وزارته لتعويض الحكومة المستقيلة فانتقد نواب الحزب الاشتراكي المجتمعون بادقارفور "الإجراءات التي اتخذت بتونس والتي تناقض مقدمة الدستور الفرنسي وتقيم الدليل على جهل مطبق بالحقائق والواقع التونسي". واعتبرت صحيفة فران- تيرور (Franc-tireur) هذه "الطريقة الغريبة التي تذكرنا بفيشي والألمان لتعليم "المحمية" دروس الديمقراطية" (19 جانفي 1952). كانت القضية التونسية موضوع الساعة حينما تولى ادقارفور رئاسة الحكومة وقد قال في تصريحه الرسمي أمام البرلمان: "ولكن فيما يتعلق بتونس فأقول إن رغبات ذلك الشعب لا تناقض رغائبنا وإنني سأبقى وفيا لفكرة الإصلاح الذي شرعنا فيه بعد".

وقد خصّصت أول مناقشة لسياسة ادقارفور أمام البرلمان الفرنسي للقضية التونسية (22 جانفي 1952) وقد اتسمت سياسة ادقارفور بالتردد إذ عبر عن رغبته في إزالة سوء التفاهم الذي نجم عن تفسير المذكرة المؤرخة في 15 ديسمبر ولم يسع إلى تصفية المناخ السياسي بإيقاف سياسة القمع بل ترك بادرة القرار للمقيم العام.

قابل دي هوتوكلوك الباي يوم 24 جانفي 1952 وطلب منه استئناف المفاوضات على شرط سحب الشكوى التونسية لدى الأمم المتحدة ثم راسلت الحكومة الفرنسية الباي لهذا الغرض (مذكرة 26 جانفي) وسلم المقيم العام هذه الرسالة إلى الباي يوم 30 جانفي. وقد بلغت الأزمة أوجها إذ ارتكبت قوى الاحتلال عمليات القمع الفظيعة بتازركة وقرى الدخلة فطلبت الحكومة التونسية من الحكومة الفرنسية أن تحدد موقفها بوضوح إزاء المبادئ التي يجب أن تتخذ قاعدة لتنظيم الإدارة التنفيذية والهيئة التشريعية في تونس على صورة تحقق الحكم الذاتي السليم واشترطت إنهاء حالة الطوارئ والنظام الشاذ الذي فرض على تونس وانتقدت "أعمال القمع الصارمة التي تجرى الآن والتي الحقت أضرارا خطيرة بسلامة أفراد الشعب وممتلكاتهم كما أدت الى المساس بسيادة الدولة" (رد الباي بتاريخ 5 فبراير 1952) وكانت الحكومة التونسية قد كلفت الدكتورين محمود الماطري ومحمد بن سالم بإجراء بحث في أحداث الدخلة وأرسلت تقريرها إلى المقيم العام (مراسلة يوم 1 فيفري 1952) كما وجهت باسم الباي برقية إلى الحكومة الفرنسية.

تواصل الصراع في تونس بين سلطة الحماية ووزارة شنيق وكان دي هوتوكلوك يطالب بإقالتها ولكن الأمين باي كان يعرب عن تمسكه بها ويرفض استقبال المقيم العام دون حضور الوزير الأول. وقد بادر رئيس الحكومة ادقارفور بتكليف النائب البرلماني الشاب فرنسوا متران (François Mitterrand) بإعداد تقرير عن القضية ولكن مشروعه المعتدل الذي قدمه لأعضاء الحكومة يوم 21 مارس 1952 أي حوالي شهر بعد سقوط حكومة ادقارفور (يوم 29 فيفري 1952) لم ير النور، إذ اعتمدت حكومة انطوان بيناي (Antoine Pinay) سياسة التشدد.

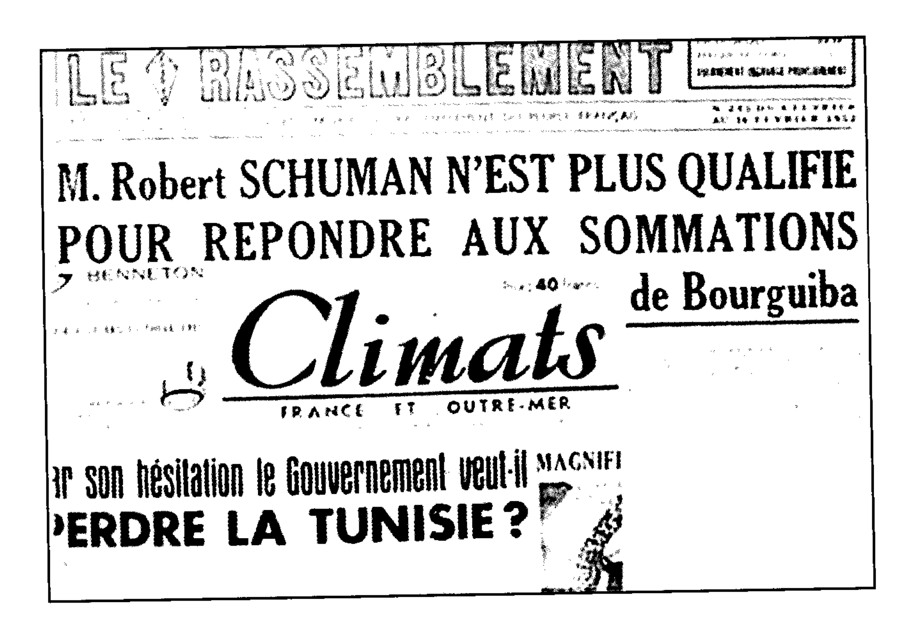
تواصل الصراع في تونس بين سلطة الحماية ووزارة شنيق وكان دي هوتوكلوك يطالب بإقالتها ولكن الأمين باي كان يعرب عن تمسكه بها .

واصل دي هوتوكلوك تنفيذ الخطة فقابل يوم 24 مارس 1952 الأمين باي الذي حرص على حضور محمد شنيق وبعض وزرائه ورفض إقالة حكومته وأرسل برقية إلى رئيس الجمهورية الفرنسية للتنديد بلهجة التهديد التي اعتمدها المقيم العام ولكن دي هوتوكلوك توخى سياسة التصعيد فأوقف يوم 25 مارس أعضاء الحكومة الموجودين بتونس (محمد شنيق ومحمد بن سالم ومحمد صالح مزالي) وتم نفيهم في جهة قبلي كما نقل رئيس الحزب الزعيم الحبيب بورقيبة وعضديه المنجي سليم والهادي شاكر إلى رمادة وقامت السلطة الفرنسية بحملة اعتقالات واسعة النطاق وقد أثارت هذه الإجراءات انتقاد الأوساط السياسية الفرنسية خاصة في الحزب الاشتراكي وحركة الجمهوريين الشعبيين ولكن أعضاء الحكومة رضخوا للأمر المقضي إذ اتخذ قرار سجن أعضاء الحكومة التونسية دون عرضه على مجلس الوزراء الفرنسي ونظم دي هوتوكلوك حملة تهديد ضد الأمين باي ناشرا خبر عزله المحتمل وأجبره على تعيين صلاح الدين البكوش الموالي للنظام القائم على رأس الحكومة خلفا لمحمد شنيق يوم 28 مارس 1952.

وقد ثار الشعب احتجاجا على هذه السياسة فخرج في مظاهرات في كل أنحاء البلاد متحديا القوة العسكرية المنتشرة والموضوعة في حالة طوارئ، ونظمت إضرابات شاملة متتالية وتواصلت عمليات التخريب والنسف وملاحقة المعمرين وأنصارهم والاصطدام مع قوى الأمن.

7- حكومة صلاح الدين البكوش

وجد صلاح الدين البكوش صعوبة جمة لتكوين حكومته إذ رفض المشاركة فيها كل من له وجاهة وقامت الإقامة العامة بمسعى غريب إذ عرضت على


LE RASSEMBLEMENT

M. Robert SCHUMAN N'EST PLUS QUALIFIE POUR REPONDRE AUX SOMMATIONS de Bourguiba

Climats
FRANCE ET OUTRE-MER

ar son hésitation le Gouvernement veut-il PERDRE LA TUNISIE?

MAGNIFI

الجرائد الفرنسية تتابع القضية التونسية (بداية 1952)

كانت القضية التونسية موضوع الساعة.

الهادي نويرة وهو العضو الوحيد في الديوان السياسي الذي بقي خارج السجن المشاركة في هذه الحكومة المتعاونة فرفض رفضا قاطعا وحاول إقناع صلاح الدين البكوش بضرورة الاستقالة (30 مارس 1952) فألقي عليه القبض غداة رفضه لهذا العرض ولجأت الإقامة العامة إلى اختيار بعض صنائعها في الإدارة التونسية لتكوين الوزارة.

وخسر دي هوتكلوك الرهان إذ كان يسعى لتكوين حكومة البكوش قبل بحث مجلس الأمن للقضية التونسية في 15 افريل 1952 كما أن صلاح الدين البكوش لم يتمكن من تكوين اللجنة المختلطة التي اقترحتها الحكومة الفرنسية لتبين استئناف المفاوضات التونسية - الفرنسية.

عرّفت هذه المناقشات بالقضية التونسية بل إنها دوّلتها وبينت أنها تحظى بمساندة واسعة في آسيا وأمريكا اللاتينية إضافة إلى المشرق العربي والاتحاد السوفياتي.

بقيت هذه الحكومة بعد "ولادتها الصعبة" معزولة ولم يعترف بها أحد وكان الباي نفسه يتحاشى التعامل معها وكان صلاح الدين البكوش يقر بأن دور حكومته يقتصر على القيام بالأعمال الإدارية لا غير (تصريح 12 افريل 1952).

وتولّى الديوان السياسي السري تشجيع الباي على التصدي لسياسة دي هوتوكلوك وتجاهل حكومة صلاح الدين البكوش وكان أعضاء الديوان السياسي يتصلون يوميا بأبناء الباي خاصة نجله الأكبر ومدير ديوانه الشاذلي ومحمد باي والأميرة زكية زوجة محمد بن سالم الوزير في حكومة شنيق وكان دي هوتوكلوك يطالب بإقصاء الشاذلي باي من الديوان الملكي.

8- دعم التمثيل الخارجي وإثارة القضية التونسية أمام مجلس الأمن

كانت مكاتب الحزب وخلاياه تقوم بحملات واسعة النطاق لإقناع الرأي العام العالمي وتهيئة الجو لتقديم القضية التونسية أمام مجلس الأمن. وقد تدعم لهذا الغرض مكتب الحزب بنيويورك لمتابعة الدفاع عن القضية أمام المحافل الدولية كما فتح الحزب مكاتب في شرق آسيا (الهند والباكستان واندونيسيا) للاعتماد على هذه الدول حديثة العهد بالاستقلال والمساندة لحركة تصفية الاستعمار إضافة إلى تكثيف نشاط مكتب القاهرة وقد التحق به الأمين العام للحزب صالح بن يوسف.

أصبح مكتب القاهرة يقوم بدور رئيسي لتنسيق التمثيل الخارجي إضافة إلى نشاط الأوساط الدستورية التي كانت تسعى في باريس لتجنيد الأنصار من الفرنسيين الأحرار.

وتمكنت وفود الدول العربية (العراق ومصر والمملكة العربية السعودية واليمن) والآسيوية (أفغانستان وبورمة والهند واندونيسيا وإيران والباكستان والفيليبين) من إثارة القضية في مجلس الأمن وكان مندوب الباكستان أحمد بخاري الذي يترأس المجلس أثناء ذلك الشهر متحمسا للقضية. واستغرقت المناقشة ثلاث جلسات أيام 4 و10 و14 افريل 1952 وكان التصويت على طلب الإدراج كما يلي :

لفائدة الإدراج : البرازيل والشيلي والصين وباكستان والاتحاد السوفياتي ؛

ضد الإدراج : فرنسا وبريطانيا وايرلندا ؛

الدول المحتفظة بصوتها : اليونان وهولاندا وتركيا والولايات المتحدة.

عرّفت هذه المناقشات بالقضية التونسية بل إنها دوّلتها وبينت أنها تحظى بمساندة واسعة في آسيا وأمريكا اللاتينية إضافة إلى المشرق العربي والاتحاد السوفياتي ويمثل موقف الولايات المتحدة التي احتفظت بصوتها منعرجا حاسما يبين أنها تتخلى عن مساندة فرنسا في سياستها الاستعمارية.

9- مجلس الأربعين والإصلاحات المزعومة

كانت الحكومة الفرنسية تسعى إلى تفنيد المطالب التونسية بترديد خطاب الإصلاح المزعوم وقد تواصلت هذه الحملة منذ تعيين صلاح الدين البكوش وزيرا أول وبعد تردد طويل قد يعزى إلى محاولة تجنب إغضاب الأوساط الاستعمارية في تونس أو إلى مجرد محاولة لربح الوقت قدم وزير الخارجية يوم 19 جوان 1952 أمام المجلس الوطني الفرنسي برنامجه الإصلاحي الذي لا يقدم أي تنازل فعلي باستثناء بعض إجراءات جزئية لا تغير طبيعة النظام الاستعماري.

فكان أن عقد نواب المنظمات الوطنية اجتماعا ورفضوا المشروع بالإجماع إذ هو "يقر أسلوب السيادة المزدوجة. ويعلن من جهة مبدأ الاستقلال الداخلي ويخالفه من جهة أخرى في الميادين الثلاثة التالية : السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والإدارة العمومية" (لائحة 23 جوان 1952). وقد أبرز هذا الرد أن الجبهة الوطنية كانت صلبة واعية متحدة الكلمة إذ أمضى اللائحة الحزب الحر الدستوري الجديد واللجنة التنفيذية (الحزب القديم) والاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد العام التونسي للفلاحة والاتحاد العام التونسي للصناعة والتجارة والغرف الاقتصادية واتحاد المحامين والأطباء والصيادلة والمهندسين، الخ.

واصلت الحكومة الفرنسية ضغوطها على الباي فأرسل انطوان بيناي رسالة إلى الباي سلمها له دي هوتوكلوك لمطالبته بالمصادقة على الإصلاحات التي سيقدمها له المقيم العام (رسالة 4 جويلية) وواصلت الحكومة الفرنسية مناورتها إذ سربت خبر قبول الباي المبدئي للإصلاحات بينما لم تسلم إليه بعد مشروع نصوصها فاحتج الباي وصرح بأنه "لم يمنح أي تفويض للوزير الأول بشأنها ولا لمجلس الوزراء الذي له مهمة إدارية بحتة" (برقية الأمين باي إلى رئيس الجمهورية الفرنسية يوم 22 جويلية 1952). وكلف ابنه الشاذلي باي بالإدلاء بتصريحات إلى الاسوشيتد بريس الدولية والجهاز النقابي الأمريكي والعالمي ومكاتب الحزب في الخارج. وقد تفطنت الإقامة العامة للدور المحوري الذي لعبه فرحات حشاد في تكوين مجلس الأربعين وتوجيهه ولعلها أيقنت بأنه كان يلعب دورا هاما في الجهاز النضالي.

الجبهة الوطنية كانت صلبة وواعية ومتحدة الكلمة إذ أمضى اللائحة الحزب الحر الدستوري الجديد والحزب الحر الدستوري القديم والمنظمات القومية.

ولم يكن باستطاعة السلطة الفرنسية إيقاف فرحات حشاد نظرا للحصانة التي كان يتمتع بها بفضل مركزه في الحركة النقابية فأوكلت لليد الحمراء، مهمة اغتياله. واستشهد فرحات حشاد صباح 5 ديسمبر 1952 إذ اعترضه قاتلوه وهو في طريقه إلى العاصمة قادما من منزله بضاحية رادس وقد أثار هذا العمل الإرهابي



صورة الوفد العربي في الأمم المتحدة
ومن أعضائه صالح بن يوسف والباهي الأدغم وعلال الفاسي (1953)

كانت استراتيجية الحركة الوطنية تعتبر تقديم القضية أمام الأمم المتحدة مناسبة هامة للتعريف بها وكسب الرأي العام العالمي والضغط على الحكومة الفرنسية

احتجاجا عالميا نظرا لإشعاع الزعيم النقابي وكانت مظاهرات المغرب الاقصى الاحتجاجية انطلاقا حاسما للحركة النضالية في الوطن الشقيق.

10- المواجهة الوطنية (ديسمبر 1952-سبتمبر 1953)

يمثل اغتيال فرحات حشاد، في الوقت الذي كانت فيه اللجنة السياسية للأمم المتحدة تدرس القضية التونسية، تجاوزا لكل معايير السلوك الدولي إضافة لما يمثله من تصعيد سياسة التصلب والقمع وإطلاق العنان لاستبداد رجال الإقامة العامة وحلفائهم في المنظمة الإرهابية الفرنسية "اليد الحمراء". وتمثل هذه المأساة بالنسبة للمقاومة الشعبية منعرجا حاسما ونذكر في هذا المجال ظهور الكومندوس الذي اجتاز الحدود الليبية يوم اغتيال فرحات حشاد. وقد تكثفت في هذه الفترة العصيبة حركة المقاومة المسلحة التي كانت تهدد "الأمن الاستعماري" وتلاحق المعمرين والمتعاونين مع نظام الحماية وتواجه القوات العسكرية الفرنسية.

11- القضية التونسية أمام الأمم المتحدة

شرع الممثلون للدستور في الخارج في تهيئة ظروف عرض القضية التونسية أمام الأمم المتحدة في نيويورك بمناسبة انعقاد دورتها في أكتوبر 1952. وكانت فرنسا تخشى مساندة الولايات المتحدة لقضيتي تونس والمغرب وكانت الولايات المتحدة قد قدمت للحكومة الفرنسية مذكرة في هذا الصدد إضافة لنقدها لسياسة فرنسا تجاه المنظمة الاطلنطية فاستقبل رئيس الحكومة الفرنسية بمعية وزيري الخارجية والدفاع سفير الولايات المتحدة ويبدو انه اقتنع بمطالبة حليفتها "بالبقاء على الحياد" دون ان يتمكن من تبديد "الغيوم في سماء العلاقات الفرنسية - الأمريكية "حسب عنوان مقال الصحيفة الباريسية كومبا (Combat) (الصباح 10 أكتوبر 1952).

وصادقت الجلسة العامة يوم 16 أكتوبر 1952 على تسجيل قضيتي تونس والمغرب دون أن يطلب أحد من المندوبين الكلمة للمعارضة في التصويت وصوتت

لجنة الأربعين

عبد العزيز جعيط	شيخ الاسلام الحنفي
محمد عباس	شيخ الاسلام المالكي
عبد العزيز الجلولي	وزير سابق
الطاهر بن عمار (رئيس الغرفة) عبد الحميد البرقاوي (نائب الرئيس)	الغرفة الفلاحية التونسية
محمود الزرزري (رئيس الغرفة) الحبيب ماجول	الغرفة التجارية
فرحات حشاد (الامين العام)	الاتحاد العام التونسي للشغل
عبد الله فرحات (الامين العام المساعد)	
محمد بن رمضان	نواب سابقون في المجلس الاكبر
ألبار بسيس	
شاذلي رحيم	
مصطفى بلعشي	
علي بلحاج	
الشاذلي القسطلي	نائب رئيس البلدية
الصادق المقدم	الدستور الجديد
صالح فرحات	الدستور القديم
محمود الخياري	جامعة الموظفين
المنصف المنستيري (مدير الصحيفة)	صحيفة الارادة
الحبيب الشطي (رئيس تحرير)	صحيفة الصباح
عبد السلام عاشور	الاتحاد العام للصناعة والتجارة
محمد بلحاج عبد الرحمان الجزيري	الاتحاد العام للفلاحة
صالح عويج صالح عزيز صادق بوصفارة	الاطباء
الصادق بن يحمد هادي بن ابراهيم الرايس عبد السلام خالد	الصيادلة
الطاهر الاخضر شارل حداد عبد الرحمان عبد النبي عزالدين الشريف الشاذلي الخلادي فتحي زهير	المحامون
عبد العزيز الشابي الطيب الميلادي الطيب العنابي	الوكلاء
محمد الصالح النيفر	جمعية الشبان المسلمين

لفائدة دراسة القضية التونسية "اللجنة السياسية للأمم المتحدة" بأغلبية 34 صوتا ضد 20 صوتا. وهكذا شرعت اللجنة في دراسة القضية يوم 4 ديسمبر 1952 بعد ان منحتها الأولوية على القضية الكورية واستهل المناقشات ظفر الله خان وزير خارجية باكستان فألقى خطابا مساندا دام ثلاث ساعات وقد درست اللجنة السياسية مقترح الكتلة العربية الآسيوية المساند للقضية التونسية والمقترح البديل المعتدل الذي قدمته البرازيل نيابة عن دول أمريكا اللاتينية فرفض المشروع العربي الآسيوي بأغلبية 27 صوتا ضد 24 صوتا وإحجام 7 عن التصويت (12 ديسمبر 1952).

واعتمد المشروع البرازيلي الذي صادقت عليه اللجنة بأغلبية الثلثين وقدم للجلسة العامة فوافقت عليه يوم 17 ديسمبر بأغلبية 44 صوتا ضد 3 أصوات وإحجام 8 عن التصويت وكانت اللائحة المصوت عليها رغم اعتدالها تساند الموقف الوطني التونسي إذ "تعبر عن الأمل في أن يستأنف الطرفان دون تأخير المفاوضات لمنح التونسيين الحق في إدارة شؤونهم".

لقد كانت استراتيجية الحركة الوطنية تعتبر تقديم القضية أمام الأمم المتحدة مناسبة هامة للتعريف بها وكسب الرأي العام العالمي والضغط على الحكومة الفرنسية وقد نجحت الخطة من هذه الناحية إذ أصبحت القضية التونسية (موازاة مع القضية المغربية) موضوع الساعة. فكان رؤساء الوفود يتعرضون إليها في خطبهم أثناء الجلسة العامة. وقد نجحت في عزل الحكومة الفرنسية التي كان ممثلوها ينسحبون من القاعة أثناء مناقشة قضيتي تونس والمغرب ووضعت بعض حلفائها في مواقف حرجة إذ طلبت منهم الالتزام بتأييدها مواجهين الرأي العام الدولي المساند لسياسة تصفية الاستعمار.

12- فرض الإصلاحات المزعومة على الباي

أعادت الحكومة الفرنسية فتح ملف الإصلاحات المرفوضة التي لا تستجيب لمطالب الشعب إذ تكرس مفهوم "السيادة المزدوجة" علها تجتاز بفضل هذه المناورة عقبة الانتقادات التي تعترض سياستها تجاه تونس، ولكن الأمين باي تمسك بموقفه وبين الشروط الدنيا لاستئناف المفاوضات : "إنه لضمان النتيجة الإيجابية أن تجرى (المفاوضات) من طرف وزارة جديدة تتمتع بثقتنا وتكون لها حظوة لدى الشعب التونسي ونرى من جهة أخرى أنه يتعين إجراء المفاوضات في محيط نقي وجو صحو فالمفاوضات في دائرة المقتضيات المشار إليها قد تكون لها نتائج إيجابية وتحظى بالرضى المرغوب فيه" (رد الباي، تونس 16 ديسمبر 1952، الصباح، يوم 28 ديسمبر عن صحيفة لي بوبيلار(Le Populaire). يطالب الباي حينئذ بمراجعة السياسة الفرنسية التي كرسها المقيم العام دي هوتوكلوك ويبين ضرورة تكوين وزارة جديدة أي إبعاد حكومة صلاح الدين البكوش التي فرضتها الإقامة العامة. ولكن الحكومة الفرنسية تبنت موقف المتشددين في الإقامة العامة وغلاة الاستعمار بتونس وعقدت اجتماعين لمجلس الوزراء يومي 18 و19 ديسمبر وكأنها في حالة طوارئ ووضعت خطة المواجهة أمام صمود الباي وقد قررت توجيه رسالة إليه عن طريق الإقامة العامة ومطالبته بالجواب السريع مهددة بإقالته إذا ما تجاسر على رفض المصادقة على نصوص الإصلاحات المرفوضة.

وتولى دي هوتوكلوك تنفيذ السيناريو يوم رجوعه من فرنسا صباح يوم السبت عشرين ديسمبر 1952 فنظم جلسة عمل بالإقامة العامة شارك فيها مساعدوه وانضم إليهم الوزير الأول صلاح الدين البكوش ثم ذهب الوزير الأول إلى قرطاج حيث التحق به الوزير المفوض المعتمد لدى الإقامة العامة وقد كلف بإبلاغ رسالة الحكومة الفرنسية إلى الباي ومطالبته بالتوقيع الاستعجالي على نصوص الأمرين الخاصين بإصلاح البلديات ومجالس العمال و"التخلص من أعضاء دائرته الذين يحملونه وينصحونه برفض الإصلاحات" قاصدا دون شك ابن الباي الشاذلي وابنته زكية وصهره محمد بن سالم. وأمام تهديد الحكومة الفرنسية تراجع الأمين

باي عن موقفه الصامد وأمضى المرسومين المذكورين وكان المقيم العام يعتقد ان استسلام الباي سيصدع الجبهة الوطنية.

وحالما بلغ الأمر الزعيم الحبيب بورقيبة، وقد كان في منفاه يتابع تطور القضية عن كثب ويرسل تعليماته إلى رفاقه، أعلن عن تأسفه لهذا الموقف الذي قد "يطيل محن (الشعب التونسي) وقد يؤخر بعض أشهر أو بعض سنين حل القضية" ولكنه لا يغير عناصرها الأساسية. وأوصى "بمواصلة الصمود في الربع ساعة الأخير من المعركة..." (جالطة 23 ديسمبر 1952). ووجه الزعيم رسالة إلى الباي لإبلاغه "حزنه وخجله" وطالب منه تفادي الموقف ولو للمناورة البحتة "بالإعلان للشعب والرأي العام العالمي والدنيا كلها أنه مستعد للخلع" وطالب من الأمين باي عدم التخلي عن الموقف الوطني وقد تهيأت ظروف الانتصار.

13- معركة الإصلاحات المفروضة

قدم أنطوان بيناي استقالته يوم 23 ديسمبر 1952 فخلفه روني ماير René Mayer يوم 7 جانفي 1953 ولكن الوضع لم يتغير إذ تولى وزارة الخارجية موريس بيدو Maurice Bidault الذي يتمتع بثقة غلاة الاستعمار وحافظ موريس شومان على منصبه في وزارة الخارجية. وشرع المقيم العام مدعما من طرف الحكومة الجديدة في تنفيذ خطته مقدما على تنظيم الانتخابات دون أن يعير أي اهتمام لمعارضة التونسيين فقرر أن تنظم انتخابات مجالس العمال ابتداء من يوم 10 افريل 1953 وأن تجرى الانتخابات البلدية ابتداء من يوم 3 ماي باستثناء العاصمة حيث تقرر الشروع في الانتخابات يوم 10 ماي.

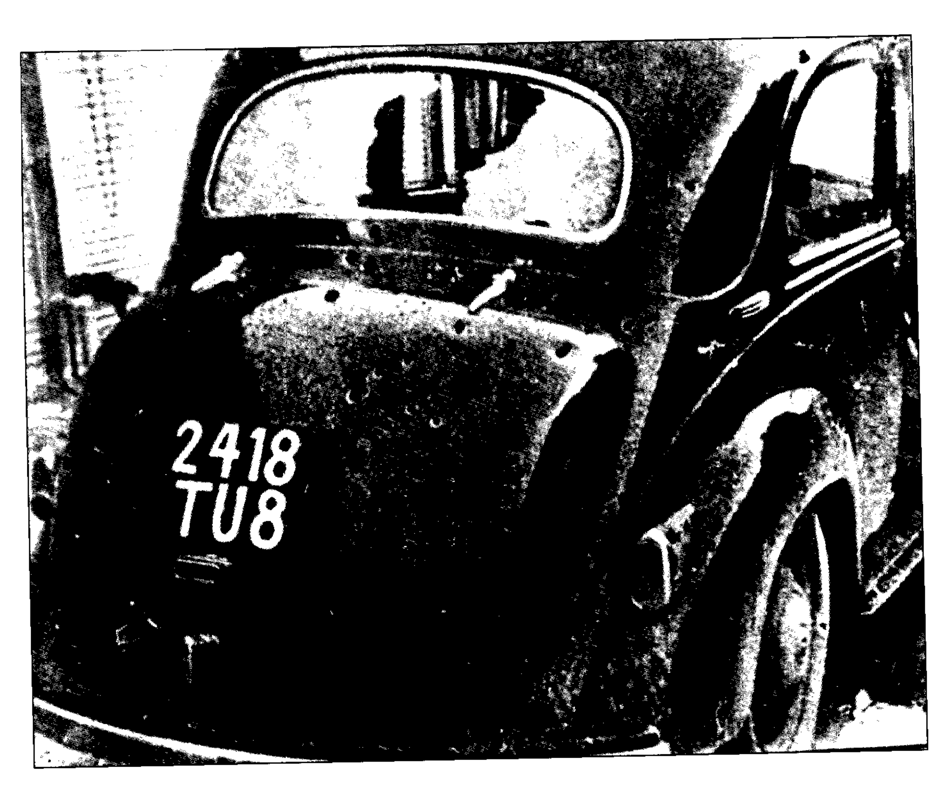
وقد اتفقت الكلمة على مقاطعة الانتخابات، وفي مقدمة المعارضين الحزب الحر الدستوري والمنظمات القومية ولم ينجح المقيم العام في إقناع الأوساط المعتدلة وبعض الشخصيات المستقلة ونذكر في هذا المجال أن لجنة تضم 17 شخصية تمثل الغرف الاقتصادية والمنظمات النقابية للشغل والصناعة والتجارة والفلاحة قد انعقدت يوم 19 مارس وحررت لائحة تبين فيها أن "إبقاء حق التمثيل للفرنسيين في المجالس البلدية يتنافى مع مبدإ وحدة السيادة التونسية وقد أمضى هذه اللائحة التي قدمت للباي والمقيم العام الهادي نويرة (عن الحزب الحر الدستوري الجديد) والطاهر بن عمار (عن الغرفة الفلاحية بالشمال) ومحمد كريم (عن الاتحاد العام التونسي للشغل) ومحمود الخياري (عن جامعة الموظفين) والشاذلي رحيم (المناضل الاشتراكي)، إلخ.

رفع التونسيون لواء المقاومة لإفشال الانتخابات المفروضة

رفع التونسيون لواء المقاومة لإفشال الانتخابات المفروضة وقد أحصت السلط الرسمية بين غرة مارس و31 ماي 1953 فترة الإعداد للانتخابات وتنظيمها- 30 عملية مقاومة قتل فيها 8 وجرح 7 من المرشحين للانتخابات والشخصيات الموالية للجهاز الاستعماري ورجال الأمن وقد قتل المحامي الغشام أخ وزير الصحة (22 افريل) ونائب رئيس بلدية العاصمة ومدير صحيفة النهضة الشاذلي القسطلي (2 ماي) الذي رفض التخلي عن الترشح رغم نصائح الحزب ونجا الدكتور الهادي بن رايس وزير الصحة من محاولة اغتيال (1 ماي 1953).

كانت السلط الفرنسية تلاحق كل من يعترض على الانتخابات بتنظيم حملات متتالية من الاعتقالات للوطنيين والنقابيين والشيوعيين.

وتمكنت الحركة الوطنية من إفشال مهزلة الانتخابات. وقد جندت الإقامة العامة طاقاتها لإيجاد المترشحين فلم تنجح فأقنعت بعد جهد جهيد أربعة "متطوعين" لإثني عشر مقعدا في سوسة و3 "متطوعين" لتسعة مقاعد بالقيروان ولم تتمكن 18 بلدية من 69 من تكوين مجالسها لعدم وجود مترشحين. وكان الإقبال على الانتخابات محدودا جدا (9٪ بتونس العاصمة و8،5٪ بسوسة و8،4٪ بالقيروان وبصفاقس) ولكن ثلثهم أودع بطاقات بيضاء وقد لاحظ رئيس الجمهورية الفرنسية فنسان أوريول أنّ هذه الانتخابات منيت



سيارة فرحات حشاد تحمل آثار الاعتداء

كانت حملات الإيقاف والإبعاد متواصلة وقد بلغت ذروتها أثناء محنة الانتخابات.

بالفشل الذريع (اجتماع 21 ماي 1953، مذكرات فنسان أوريول) وقد لاحظ أن 97٪ من التونسيين قد قاطعوا هذه الانتخابات (محادثة مع الجنرال كاترو - نفس المصدر).

14 - سياسة القمع والتعذيب

بلغ القمع أوجه وغصت المحتشدات في رمادة وزعرور وبن قردان وتبرسق بالأحرار المبعدين دون محاكمة إضافة إلى الموقوفين في سائر السجون المرتجلة بمراكز الشرطة والحرس وتعترف المصادر الرسمية الفرنسية بتونس بأن حوالي ألف شخص قد قدموا للمحاكم العسكرية ولا يزالون في حالة إيقاف ريثما يتم التحقيق معهم (تقرير 25 أفريل 1952) ولكن هذه الأرقام هي دون الحقيقة فقد اعترفت الإقامة العامة بأن السجن المدني بتونس قد تجاوز طاقة استيعابه (ألفيْ شخص) من الموقوفين المحالين على المحاكم (تقرير 2 جويلية 1952) ويجب علينا أن نضيف جميع السجون المدنية بمدن الإيالة وقد فاقت أيضا طاقة استيعابها مما أدى إلى فتح المحتشدات.

كانت حملات الإيقاف والإبعاد متواصلة وقد بلغت ذروتها أثناء محنة الانتخابات حتى أنها أصبحت تشمل المواطنين غير المنتمين للحزب الحر الدستوري والمنظمات الوطنية إذ هي تلاحق كل من لا يقبل سياسة الاستسلام.

وقد أصبحت السلط الاستعمارية تمارس "التعذيب الفردي والجماعي" وهيأت لذلك أجهزة خصوصية (معدات كهربائية، أحواض، الخ..) لترهيب الموقوفين وحملهم على الاعتراف بما نسب لهم وكان لمنداس فرانس، وقد حل بتونس في ديسمبر 1952 محاميا لبعض المناضلين، الفضل في التشهير بهذه الأعمال ومراسلة كاتب الدولة للشؤون الخارجية موريس شومان في هذا الغرض وإبلاغه ملفا عن هذه الممارسات التي اشتكى أصحابها للأوساط المختصة فلم تعر أي اهتمام لشكاياتهم المدعمة بتقارير طبية (رسالة منداس فرانس إلى موريس شومان، 3 جانفي 1953، وثائق منداس فرانس).



السلطة الفرنسية تتوخى سياسة القمع

وقد شهّر بهذه التجاوزات رئيس الجمهورية الفرنسية فنسان أوريول Vincent Auriol في نطاق مسؤولياته الأدبية المحضة وقد انتقد أثناء مجلس الوزراء المنعقد يوم 6 ماي 1953 "الاعتقالات والإبعادات وتشجيع فرق الدفاع الذاتي (اليد الحمراء) واغتيال فرحات حشاد الذي بقي دون معاقبة والحال أن الجاني "معروف" وكان بعض الوزراء يشيرون إلى ممارسات التعذيب في تونس أثناء اجتماع مجلس الوزراء الفرنسي دون أن يثير ذلك أي رد فعل من رئيس الحكومة (اجتماع يوم 21 ماي 1953 مثلا، مذكرات فنسان اوريول).

وقد سخرت المحاكم العسكرية لتركيز سياسة الإرهاب والقمع فحكمت في هذه الفترة على حوالي 12 مقاوما وكان المقيم العام يطالب بالتنفيذ السريع لهذه الأحكام. وقد لاحظ رئيس الجمهورية الفرنسية أن دراسة الملفات التونسية كانت تثير "قلقه" لعدم توفر ضمانات التحري القانوني وأن جل الاعترافات كانت نتيجة "تعذيب" المتهمين. لقد كان رئيس الجمهورية الفرنسي يتوخى موقفا محترزا ويقرر حسب ضميره لأن "تنفيذ الأحكام قد يكون اغتيالا" لعدم ثبوت الحجة (مذكرات فنسان أوريول). وكان أوريول يطالب في كل مناسبة بإنهاء مهام دي هوتكلوك "لتصرفاته العنيفة وعدم تفهمه ونزواته".

15 - المقاومة المسلحة

رأينا أن الشعب قد جند طاقاته لمواجهة سياسة القمع التي توخاها المقيم العام دي هوتوكلوك فنظم المظاهرات الاحتجاجية والإضرابات وقام بحملات نسف خطوط الهاتف والسكة الحديدية وهاجم بما يملك من وسائل الثكنات وأجهزة السلطة الاستعمارية وعمد إلى إلقاء القذائف اليدوية ذات الصنع المحلي. ولكن ظهور كومندوس حشاد في الجنوب التونسي يوم 12 ديسمبر 1952 بيّن أن النضال قد دخل مرحلة المقاومة المسلحة.

نشأت حركة المقاومة اعتمادا على الوسائل الذاتية المتواضعة دون مدد من الخارج.

16 - تنظيم المقاومة المسلحة

هل نستطيع أن نتحدث عن جيش تحرير وطني أي هيكل منظم تحت قيادة مركزية ؟ لقد كان مراد

المنظمة الإرهابية الفرنسية اليد الحمراء المدعومة من طرف سلط الحماية حاولت اغتيال الهادي نويرة عضو الديوان السياسي وهو رهن الإقامة الجبرية.

بوخريص المكلف بإعداد معسكر طرابلس مع علي الزليطني يتحدث عن "جيش تحرير" تونسي وقد حمل الساسي الاسود لقب قائد "جيش التحرير" التونسي في ندائه إلى المقاومين لوضع السلاح في غرة نوفمبر 1954. وكان حسن بن عبد العزيز يلقب نفسه في نفس الظروف أحد قادة "جيش التحرير" (صحيفة الصباح، 5 و6 نوفمبر 1954).

وقد شجعت الحركة الوطنية على تكوين وحدات كفاح في مختلف الجهات التونسية، وظهرت منذ بداية المعركة عصابات يشرف عليها قادة عيّنهم الحزب الحر الدستوري الجديد أو اعترف بهم فكوّنوا وحدات منظمة للكفاح المسلح تعمل بهديه ولكنها تنظم نفسها حسب الإمكانات المتوفرة ونذكر من بين القادة الجهويين للمقاومة المسلحة الازهر الشرائطي (جهة قفصة) والطاهر الاسود (جهة سبيطلة) وساسي الاسود (جهة الكاف) والقايد العجيمي (جهة جلاص) وحسن بن عبد العزيز (الساحل).

وقد كسب جل هؤلاء القادة خبرتهم أثناء الخدمة العسكرية أو من خلال مشاركتهم في حرب فلسطين أو في فيلق الشمال الإفريقي بسوريا (الأزهر الشرائطي) وكانوا يقومون بتكوين المتطوعين وإدماجهم في وحداتهم ويعدون برنامج نضالهم حسب ظروفهم المحلية في نطاق الخطة التحريرية العامة.

وقد تبرع الشعب بما يملك من بنادق الصيد أو من الأسلحة التي تركتها قوى المحور بعد الجلاء عن تونس ولم يكن بوسع الفدائيين التونسيين اقتناء أزياء عسكرية أو اشتراء معدات حربية أو حتى مواجهة المصاريف العامة باستثناء ما كان ضروريا ولكنهم كانوا يتمتعون بمساندة الشعب الذي كان يمدهم بما يتوفر له وهكذا نشأت حركة المقاومة اعتمادا على الوسائل الذاتية المتواضعة دون مدد من الخارج. ولقد سعى الحزب إلى خلق نواة عسكرية في الخارج فأسس منذ جويلية 1951 معسكرا لتدريب المتطوعين خاصة من المشاركين في حرب فلسطين في برج بمازرة في طرابلس وضعه تاجر تونسي ثري تحت تصرف الحزب وقد باشر عز الدين عزوز ويوسف العبيدي والهادي بن عمر وكانوا قادة في الحركة الكشفية التونسية تدريب المتطوعين. كان هذا المعسكر يضم 20 مناضلا في جوان 1952 ثم ارتفع عدد المشاركين فيه إلى 48 مناضلا في غرة ديسمبر 1952.

17 – المقاومة تهدد المصالح الاستعمارية

نشطت المقاومة أثناء سنة 1952 خاصة في المدن ثم كثفت عملياتها سنتي 1953 – 1954 في المناطق الريفية وسائر الجهات إذ تكونت عصابات النضال المسلح التي أخذت تدعم قدراتها النضالية وتفسح مجال نشاطها.

ونذكر على سبيل المثال أن مجموعة الطاهر الاسود تكونت في حامة قابس من أصيلي الجهة بين ديسمبر 1951 وجانفي 1952 ثم أخذت تجند المتطوعين من قبيلة الهمامة ثم من قبيلة ماجر وأولاد عيار اثناء تنقلها التدريجي إلى جهة قفصة ثم سبيطلة ومكثر (سليم قظومي، روافد عدد 2). كما تنقلت في نفس الفترة مجموعة ساسي الاسود من تراب بني زيد إلى جهة الكاف.

ويصعب على الدارس إحصاء عمليات حرب العصابات التي قام بها المقاومون لأن سلط الاحتلال كانت تحاول إخفاء الخسائر الفرنسية وتقتصر على ذكر بعض العمليات الهامة ولكن المعطيات الجزئية التي كانت تقدمها الصحافة معتمدة على أخبار الإقامة العامة تسمح بوضع جدول له قيمة نسبية:

1952	18 عملية عسكرية
1953	7 عمليات عسكرية
1954	58 عملية عسكرية

(سليم قظومي – نفس المرجع)

وكانت المقاومة تهدد المصالح الفرنسية وتلاحق رموز الاستعمار والمتعاونين معه وتنظم برامج الهجوم على جيش الاحتلال ساعية لعرقلة تحركاته.

18- من دي هوتوكلوك إلى فوازار دون مراجعة السياسة الاستعمارية

أظهرت مقاطعة الانتخابات فشل سياسة دي هوتوكلوك وقد اقتنع جل أعضاء الحكومة الفرنسية بضرورة تعيين مقيم جديد ولكن سقوط وزارة روني ماير يوم 21 ماي 1953 سمح لمناصري التشدد بربح الوقت وتأجيل اتخاذ هذا القرار.

19-تحدي دي هوتوكلوك للحركة الوطنية بعد مغامرة الانتخابات (ماي 1953 سبتمبر 1953)

حافظت حكومة جوزاف لانيال (Joseph Laniel) على المقيم العام دي هوتوكلوك إذ هي لم تغير سياستها تجاه تونس وقد أبقى لانيال جورج بيدو في منصبه وزيرا للخارجية مع عضده موريس شومان بل إن هذه الحكومة صادقت على اتجاه التشدد في شمال إفريقيا إذ عزل المقيم العام الفرنسي بالمغرب السلطان محمد بن يوسف بالاتفاق مع بعض وزراء الحكومة الفرنسية يوم 20 أوت 1953 وتم إبعاده مع ابنيه إلى جزيرة كورسيكا وقبلت الحكومة الأمر المقضي باستثناء فرنسوا ميتران الذي قدم استقالته محتجا على هذا القرار (3 سبتمبر 1953). احتدت المواجهة في هذه الظروف بين القوى العسكرية وهي في حالة طوارئ وبين المقاومة التونسية. فاغتيل يوم غرة جويلية 1953 الأمير عز الدين باي الامحال (أي ولي العهد) الموالي لسلطة الحماية وقتل يوم 8 أوت الشيخ أحمد بلقروي عضو المجلس الجديد لبلدية صفاقس ونشطت المنظمة الإرهابية الفرنسية اليد الحمراء المدعمة من طرف سلط الحماية فحاولت اغتيال الهادي نويرة عضو الديوان السياسي وهو رهن الإقامة الجبرية (رسالة المحامي راوول بن عطار إلى منداس فرانس) وأصبحت السلطة العسكرية تتجاوز كل القوانين وتطلق العنان لأعوانها للقيام بالاغتيالات الانتقامية. فقد قتل الأمن الفرنسي يوم 18 أوت 1953 رئيس شعبة منزل تميم محمد بن فضل بحضور زوجته بدعوى أنه شهر السلاح على قوى الأمن التي جاءت لاعتقاله كما قامت سلط الأمن والحرس والعسكر بمحاصرة مدينة المنستير مساء يوم 30 أوت 1953 إثر قتل حرس جمهوري وأوقفت أربعة دستوريين وهم الحاج سعيد المرشاوي وأحمد الغندري ومصطفى بن جنات وعبد السلام تريمش وأعدمتهم دون محاكمة بعد أن قامت بتعذيبهم.

وأقدم مجهولون على اقتحام منزل الهادي شاكر عضو الديوان السياسي يوم 13 سبتمبر 1953 وهو في الإقامة الجبرية بنابل واختطفوه من أمام منزله ثم عثر عليه مقتولا. ومما يجدر ملاحظته أن الهادي شاكر وجد الفرصة أثناء اقتحام منزله لإخبار محافظة الشرطة فلم تحرك ساكنا مفسحة المجال لليد الحمراء للقيام بفعلتها الشنعاء بنفس الطريقة التي اتبعتها لاغتيال فرحات حشاد، وهكذا واصلت "اليد الحمراء" حملة اغتيالاتها بعد أن أنهت الحكومة الفرنسية مهمة المقيم العام دي هوتوكلوك (2 سبتمبر 1953) وقد ترك قتلة الهادي شاكر إنذارا بأن "كل عملية إرهابية تكون نتيجتها قتل ثلاثة رؤساء من أبناء الجهة التي ارتكبت فيها". مما يثبت أن الحكومة الفرنسية أقرت "قانون الغاب" مع مناورة اختيار مقيم جديد يتبع سياسة الترغيب والترهيب مع المحافظة على أسس النظام الاستعماري.

أ - تعيين بيار فوازار مقيما عاما بتونس

كانت فرنسا تسعى إلى تهدئة الجو بتونس دون أن تراجع سياستها الاستعمارية ويبدو أنها كانت حريصة على تحسين العلاقات بين الباي والمقيم العام الفرنسي لإبعاد الأمين باي عن الحركة الوطنية وقد أظهر له إبعاد سلطان المغرب أن الصمود يهدد عرشه. كتب بيار فوازار إلى الباي يوم 5 سبتمبر للتعبير له عن استعداده "للعمل معه في كنف الاتفاق التام وفي الجو الضروري للاتحاد الودي في سبيل تمتين الصداقة الدائمة التي توحد البلدين وفي سبيل التطور الأكيد للبلاد التونسية" (النهضة، 6 سبتمبر 1953). ولكن تغير الأسلوب



الطيب المهيري من قادة المقاومة

دون المحتوى إذ تجنب بيارفوازار الحديث عن سياسة جديدة وقد تدعم هذا الموقف الفرنسي في خطاب بيارفوازار أمام الباي يوم 26 سبتمبر إذ صرح بأن فرنسا "تعتزم في جو التفاهم والثقة... مواصلة العمل على تطور مؤسسات هذه البلاد تطورا متماسك الأطراف". لم يقع الحديث إذن عن مشروع استقلال داخلي أو إصلاحات جذرية بل إن المقيم العام حاول حمل الباي على الاعتراف بالسيادة التونسية التي "تتمثل اليوم في شخص الباي" متجنبا هكذا طرح قضية تكريس السيادة التونسية ووضع أدواتها المؤسساتية وطرق تمثيلها الشعبي اعتبارا للموقف الوطني الرافض لازدواجية التمثيل التونسي والفرنسي حسب مفهوم السيادة المزدوجة الذي تسعى فرنسا إلى فرضه.

III- القضية التونسية أمام الأمم المتحدة

لعل تعيين المقيم العام الجديد كان يرمي إلى إقناع الرأي العام العالمي بأن فرنسا تنتهج سياسة جديدة في تونس في إطار مناقشة القضية أمام الأمم المتحدة.

وقد أدرجت الأمم المتحدة القضيتين التونسية والمغربية في جدول أعمالها أثناء جلستها العمومية يوم 18 سبتمبر 1953 حسب توصيات مكتبها الخاص وغادر الوفد الفرنسي الجلسة أثناء اجتماع 19 سبتمبر محتجا على خطاب الوزير الباكستاني ظفر الله خان الذي انتقد سياسة فرنسا في شمال إفريقيا والهند الصينية.

وشرعت اللجنة السياسية في مناقشتها القضية التونسية يوم 22 أكتوبر 1953 وقد عرضت اللجنة العربية الآسيوية "مشروع قرار يقتضي منح الاستقلال لتونس في بحر ثلاث سنوات" (النهضة، 23 أكتوبر 1953) وتواصلت مناقشة القضية التونسية يوم 27 أكتوبر وقد صادقت اللجنة السياسية بأغلبية 32 ضد 19 وإمساك 5 على الفقرة الحاسمة من المشروع العربي الآسيوي الذي "يطالب باتخاذ جميع التدابير اللازمة حتى يتمتع الشعب التونسي بحقه في السيادة والاستقلال التامين". ولكن القرار لم يحظ بأغلبية الثلثين الضرورية لاتخاذ قرار من طرف الأمم المتحدة.

وتواصلت مناقشة القضية التونسية طيلة شهر ويمثل ذلك مكسبا هاما سمح لرواد تصفية الاستعمار بالدفاع عن القضية التونسية على هذا المنبر العالمي وإن لم تنجح المنظمة الأممية في اتخاذ قرار لصالح تونس بأغلبية الثلثين.

وقد عقد صالح بن يوسف، الأمين العام للحزب الحر الدستوري التونسي الجديد ورئيس البعثة التونسية لدى الأمم المتحدة ندوة صحفيّة إثر انتهاء مناقشة القضية التونسية يوم 13 نوفمبر 1953 وصرح بأنّ "الشعب التونسي سيواصل كفاحه في سبيل حريته واستقلاله" (النهضة، 14 نوفمبر 1953).

1- التصدي لسياسة التهدئة

اتخذ بيارفوازار مجموعة من القرارات في نطاق ما سماه سياسة التهدئة : استرجاع السلطة الأمنية للشرطة، إلغاء الرقابة، إلغاء المضايقات بالساحل (28 أكتوبر 1953) وشرع المقيم الجديد في تسريح المبعدين فقام في نوفمبر 1953 بتحرير 22 مبعدا من محتشد رمادة ومن بينهم الصادق المقدم والحبيب الشطي عضوا مجلس الأربعين، وأقر العزم على إفراغ محتشد تطاوين في ظرف أربعة أيام وقام بإطلاق سراح حوالي 115 سجينا من بينهم فتحي زهير مقرر لجنة الأربعين والمنجي سليم مدير الحزب. ولكن المحتشدات لم تغلق أبوابها حيث بقي رهن الاعتقال حوالي 200 من الوطنيين في محتشدات الجنوب ومنهم 30 وطنيا بتطاوين (تقرير رسمي 10 ديسمبر 1953).

كانت سياسة فوازار تسعى إلى تخفيف التوتر وتحسين الجو وإعادة العلاقات الودية بين البلاط والإقامة العامة وقد حاول فوازار تقريب بعض ممثلي النخب باستثناء الدستوريين والاستماع إلى آرائهم ونذكر مثلا مقابلته للطاهر بن عمار رئيس الحجرة الفلاحية يوم 13 ديسمبر 1953 الذي بين له "ضرورة التعامل بين الممثلين الحقيقيين للشعب التونسي... لا مع صنائع الإقامة العامة". وقد أجمع مخاطبوه على تنبيهه إلى قوة الحزب ومقامه الحقيقي في البلاد وانه هو الوحيد الذي يملك زمام الموقف" (رسالة مراد بوخريص إلى الرشيد إدريس في 11 نوفمبر 1953).

ونذكر في هذا المجال أن الحزب الحر الدستوري انتهز فرصة تعيين بيار فوازار لبيان موقفه وقد نشر الهادي نويرة على الصحيفة الباريسية لوموند (Le Monde) شروط معالجة القضية التونسية "بتوضيح الغاية والمراحل" مع فتح "مناقشات صريحة ومفيدة" والإقدام على إجراءات تهدئة هامة (أكتوبر 1953) وبين النوري البودالي الأمين العام الجديد للاتحاد العام التونسي للشغل "ضرورة تغيير التفكير والمنهج".

ساهمت مناورات فوازار في خلق "تهدئة" أو بالأصح جو انتظار وقد استجاب الباي لرغبة المقيم العام الجديد ووجه نداء الى الشعب لالتزام الهدوء (21 سبتمبر 1953) وانتهز الحزب الحر الدستوري الجديد هذا المناخ الجديد فعاد المنجي سليم إلى نشاطه العلني وفتح مكتب الحزب في باب سويقة وأخذ يعمل على إعادة تنظيم الشعب الدستورية وكان قادة الحزب بتونس يواجهون بحذر سياسة المراوغة والمماطلة التي اتبعها فوازار ولعلهم كانوا حريصين على استغلال "التهدئة" لاسترجاع قوى الحزب دون أن تنطلي عليهم الحيلة لغياب أي مشروع سياسي لدى الحكومة الفرنسية وحرص المقيم العام على تجنب الدستوريين في سائر مشاوراته.

اتسم الجو السياسي بالركود والانتظار ولكن الحزب بقي مسيطرا على الموقف.

واتسم الجو السياسي بالركود والانتظار ولكن الحزب بقي مسيطرا على الموقف. وخشي رئيس الحزب الحبيب بورقيبة أن يغتر التونسيون بسياسة فوازار فوجه من جالطة يوم 15 جانفي 1954 رسالة إلى قادة الحزب الدستوري الجديد يحلل فيها الأوضاع ويبين أن لا فائدة ترجى من سياسة فوازار ويطالب باستئناف الكفاح "للفوز بالسيادة التونسية". ولم تتصدع الجبهة الداخلية منذ حلول المقيم العام الجديد ولكن موقف "المرونة" الذي اتخذه القادة على عين المكان والذي يعزى إلى المعطيات الموضوعية على مسرح المواجهة قد أثار تحفظ رئيس الحزب المبعد في جزيرة جالطة والأمين العام الذي كان ينظم حملات الدفاع عن القضية. ولقد أصدر الديوان السياسي يوم 4 فيفري 1954 بلاغا يوضح فيه موقفه ويحكم على سياسة فوازار إذ أنه لم يقع تصفية الجو السياسي في البلاد وإلغاء رواسب السياسة القمعية

مثل إبقاء الرئيس الحبيب بورقيبة في جالطة والحد من حرية المبعدين الذين تم تسريحهم. وذكر بأن الحزب لم يحد عن هدفه الذي يتمثل في "استرجاع السيادة الداخلية وإرساء نظام حكم دستوري ديمقراطي" وقد راسل الأمين العام للحزب الدستوري المنجي سليم مدير الحزب يوم 14 فيفري 1954 طالبا من قادة الحزب في تونس اعتماد الصمود والسعي إلى تنظيم اجتماع لمجلس الأربعين بدعوة من الباي أو من الحزب الحر الدستوري الجديد بمعية الحزب القديم والمنظمات القومية حتى "يزول كل التباس حول ما يمكن أن نقبله من فرنسا... والخروج من هذا الاجتماع بقرار يؤكد تمسك الشعب التونسي بوجوب إلغاء نظام الحماية" ويبين الأمين العام أن الشعب التونسي اجتاز مرحلة المطالبة بالاستقلال الداخلي وهكذا يتجلى بروز بوادر اختلاف الخطاب السياسي.

لقد وجد محمد صالح مزالي صعوبة جمة لتشكيل وزارته إذ منيت بادرته بمعارضة جماعية.

2- حكومة محمد صالح مزالي (2 مارس - 16 جوان 1954)

اقتنع المقيم العام بضرورة تغيير وزارة صلاح الدين البكوش التي نبذها الباي والشعب وتم اختياره على محمد صالح مزالي ليكوّن حكومة تكون البديل الصوري إذ تهتم بتجميل الواجهة دون تغيير السياسة الاستعمارية وينتمي محمد صالح مزالي إلى عائلة مخزنية عريقة وقد شارك هذا "القايد" السابق في وزارة شنيق التفاوضية وتم إبعاده مع بقية زملائه في عهد دي هوتوكلوك. ثمّ كلّف محمد صالح مزالي يوم 18 جانفي 1954 بالقيام بمشاورات و عهد اليه يوم 16 فيفري بمهمة استطلاعية ثم كلف بتكوين وزارة جديدة تم تنصيبها يوم 2 مارس 1954 وقد نظم الحزب والمنظمات الوطنيّة حملة واسعة النطاق لإحباط هذه المناورة (تصريح المنجي سليم مدير الحزب يوم 13 فيفري، بلاغ الفرجاني بلحاج عمار الأمين العام لاتحاد الصناعة والتجارة، يوم 16 فيفري) ولقد وجد محمد صالح مزالي صعوبة جمة لتشكيل وزارته إذ منيت بادرته بمعارضة جماعية تجلت منذ أن كلف بالقيام بالمشاورات التحضيرية (بلاغ الديوان السياسي في 4 فيفري 1954) كما وجهت عشر شخصيات تونسية تمثل قطاعات الفلاحة والتجارة والشغل والوظيفة العامة يوم 26 فيفري رسالة احتجاج إلى رئيس الحكومة الفرنسية ووزير الخارجية والمقيم العام وانتقدت بصفة تفصيلية مشروع الإصلاح الذي أعد في نطاق وزارة مزالي. لقد تكونت الوزارة من المقربين من الباي ومن الإقامة العامة ومن بعض رجال المخزن وكانت لا تحظى باي تمثيل شعبي. وأمضى الباي يوم 4 مارس 1954 "الإصلاحات" التي أعدها فوازار ومحمد صالح مزالي وكانت هذه الإصلاحات جزئية سطحية لا تغير طبيعة نظام الحماية ولا تستجيب للمطالب التونسية. وقد عبر بيان الديوان السياسي عن "الاستياء الذي عم الشعب التونسي إثر صدور الإصلاحات المزعومة التي صاحبت الوزارة الجديدة" وبعد نقده التفصيلي لجميع بنودها أعلن الديوان السياسي "معارضته لإصلاحات 4 مارس 1954 وللوزارة التي تتحمل مسؤولية هذه الإصلاحات" وأكد "عزمه على مواصلة العمل بدون كلل ولا ملل لاسترجاع السيادة التونسية وانتصاب نظام الديمقراطية الحقة بالبلاد" (الصباح، 11 مارس 1954). كما أصدر الزعيم صالح بن يوسف الأمين العام للحزب تصريحا يندد بهذه "المؤامرة الاستعمارية" وينتقد "برنامج الإصلاحات (التي) لا تحقق شيئا من الأهداف الوطنية المقدسة" (الصباح، 11 مارس 1954).

لم يتمكن محمد صالح مزالي من إقناع الرأي العام التونسي بجدوى إصلاحاته ولم يقدم على تنظيم الانتخابات بالمجلس التونسي الذي أحدثته مقتنعا بأن الشعب أجمع على معارضة مشروعه وطال بالوطنيين الانتظار واخذوا ينادون باستئناف النضال للخروج من المأزق فاضطر المقيم العام سعيا لترضية التونسيين إلى نقلة الزعيم الحبيب بورقيبة من جالطة إلى جزيرة "قروى" (Groix) بالمحيط الأطلنطي قرب مدينة لوريان (Lorient) يوم 21 ماي 1954 وهكذا تمكن الزعيم من ربط الصلة مع أعضاده والتشاور معهم وتوجيههم ونخص بالذكر منهم عدا أفراد عائلته الهادي نويرة والطيب المهيري ومحمد المصمودي. وقد

تمكن في هذه الظروف من نشر مقال في مجلة ليكسبراس الباريسية يوم 29 ماي 1954 لتوضيح موقفه منتقدا الباي ومحمد صالح مزالي :
"...لن يفل في عزم الشعب أو يثنيه شيء عن كفاحه المقدس، لا تخاذل باي أرهبه التهديد بالخلع وبالتغريب، ولا خيانة مغامر عديم الوازع ليس له أي مبرر من جهل او إكراه... إن الشعب التونسي سيواصل صراعه الى النهاية دون ضعف...".

كان لهيب الكفاح قد خمد في هذه الفترة التي اتسمت بالمراوغة ولكن الحركة الوطنية اعتمدت خطة الصمود وجندت قواها لاستئناف الكفاح بعد أن تفطن الجميع إلى أنّ مشروع مزالي - فوازار يقود إلى طريق مسدود ويضحي بمطالب الشعب من أجل استرجاع سيادته. وكانت المقاومة المسلحة في موقف حرج أثناء مرحلة الانتظار. فقد أوقفت فعليا عملياتها العسكرية بينما كان جيش الاحتلال يستغل فرصة التهدئة لملاحقة الثوار.

ثم نشطت حركة المقاومة بعد أن تبدد الأمل واتضحت الرؤية. وتكثف قدوم المدد من معسكر التدريب بطرابلس ومن المتطوعين من سائر الجهات. ودعم الثوار مراكزهم في الجنوب من جبال مطماطة إلى الجريد وجهة قفصة وأخذوا يتقدمون نحو الشمال من السباسب العليا قرب القصرين إلى الكاف ومكثر بل إن بعض فرق المقاومة وصلت إلى جهة تبرسق في ماي 1954.

إن إعادة انتشار فرق المقاومة المسلحة واتجاهها إلى الشمال يندرج في خطة سياسية تمنح الأولوية لتهديد المصالح الاستعمارية وعرقلة النشاط الفلاحي للمعمرين. وإنّ اعتماد هذه الخطة وتنفيذها التدريجي يثبت وجود تنسيق محكم بين مختلف فرق المقاومة والقيادة السياسية وقد سمحت سياسة "التهدئة" لا المهادنة كما رأينا بتحرير عدد هام من المناضلين فاستأنفوا نشاطهم في جهاتهم مع ما يقتضيه من مباشرة أمور المقاومة أو التنسيق معها.

نشطت حركة المقاومة وأخذت ترد الفعل على سلسلة الاعتداءات التي تقوم بها اليد الحمراء وتهدد المصالح الاستعمارية، وتبين أن الأمن لن يستقر ما لم تقع الاستجابة إلى المطالب الوطنيّة. وهجم إرهابيون فرنسيون يوم 24 ماي 1954 على معصرة زيتون الحاج حفوز في سيدي علي بن نصر الله واغتالوا ابنيه علي والطاهر المنتمين إلى الحزب الحر الدستوري الجديد فقررت المقاومة رد الفعل وهجم يوم 26 ماي فريق من أفرادها على ضيعة في أبه قصور وضيعة في جهة الكاف وقتلوا خمسة معمرين وأضرموا النار في التجهيزات الفلاحية وافتكوا ما وجدوه من السلاح لدى إحدى العائلات. فصرح المقيم العام بـ"أن هذه الاعتداءات قامت بها عصابات منفردة" محاولا إخفاء فشله (استجواب نشر في صحيفة لي موند يوم 28 ماي) ولكنه استجاب لنداء المعمرين وتوخى سياسة التصعيد لبعث الفزع واتخذ يوم 30 ماي "القرارات التعسفية التالية: "قدوم المدد العسكري من الجزائر، إرساء 48 "فريقا محاربا" لحماية مراكز الاستعمار الفلاحي خاصة في الشمال الغربي، تكوين 3 فرق عسكرية متنقلة، جمع قوى صيانة الأمن في المدن، تكوين وحدات ترابية خاصة بمراكز الاستعمار الفلاحي، توزيع السلاح والقذائف على المعمرين الذين يسكنون في ضيعات متفرقة، منع الجولان ومنع التونسيين من امتلاك الأسلحة".

وتواصلت عمليات المقاومة أثناء شهر جوان وقد ذكرت الصحافة يوم 10جوان 1954 اعتمادا على المصادر الرسمية هجوما على منجم نبر وعلى ضيعة فلاحية بسيدي بورويس يوم 8 جوان وهجوم في اليوم الموالي على ثلاث ضيعات في الشمال الغربي من سليانة قرب ساقية سيدي يوسف وفي جهة الروحية وقد شاركت في هذه العمليات حسب نفس المصادر فرق مقاومين تضم بين عشرة و20 متطوعا.

وقد تحدت المقاومة التونسية القوى العسكرية التي تحمي الضيعات الاستعمارية. فاضطرت السلطة الفرنسية إلى إرسال المدد والاستنجاد بجيش "القوم" وإرسال طائرة

لكن الحركة الوطنية اعتمدت خطة الصمود وجندت قواها لاستئناف الكفاح بعد أن تفطن الجميع إلى أنّ مشروع مزالي - فوازار يقود إلى طريق مسدود.

نشطت حركة المقاومة وأخذت ترد الفعل على سلسلة الاعتداءات التي تقوم بها اليد الحمراء وتهدد المصالح الاستعمارية، وتبين أن الأمن لن يستقر ما لم تقع الاستجابة إلى المطالب الوطنية.

لحماية ضيعة المعمر بيك-ليوجون (Lugion-Picq) بجهة أبه قصور وقد حاصرتها كتيبة من المقاومين يوم 13 جوان 1954. تواصلت المواجهة إذ اعتقل المقاومون المعمر وأسروا بعض العسكر الفرنسي فلاحقهم الجيش الفرنسي وكانت معركة خطيرة ولكن المصادر الفرنسية لم تذكر إلا عدد القتلى من الجانب التونسي (حوالي 13 حسب زعمها) وقد هجم المقاومون في نفس اليوم على مكتب انتخابات الغرفة الفلاحية للشمال بالجبل الأبيض وقتلوا خمسة أشخاص.

بعثت هذه العمليات الرعب في قلوب المعمرين وأيقنوا بأن المقاومة تهدد الوجود الاستعماري وتعرقل أنشطتهم ومصالحهم كفئة محظوظة في البلاد. فاستعد بعضهم للاعتراف بالواقع وجنح غلاة الاستعمار إلى التشدد والإصرار على الدفاع عن امتيازاتهم.

كانت قوى الأمن الفرنسية تكثف من أعمال المراقبة والتمشيط والقمع وتقوم بالأعمال الاستفزازية.

وبلغت المقاومة التونسية أوجها في ظروف تاريخية حاسمة. وأراد رئيس الحكومة الفرنسية جوزاف لانيال ان يدخل محادثات جنيف حول القضية الهندوصينية وهو في موقع قوة فأعد معركة هامة ولكنه مني بالهزيمة الكبرى في ديان بيان فو Dien Bien Phu يوم 7 ماي 1954 التي غيرت مجرى الأحداث ودعمت في فرنسا القوى المساندة لسياسة التحرر والاتجاهات المعتدلة وسقطت حكومة جوزاف لانيال يوم 12 جوان 1954.

اقتنع بعض الوزراء التونسيين بفشل مشروع فوازار -مزالي لمقاطعته من طرف الشعب التونسي وانهزام قوى التشدد التي كانت تسانده في فرنسا وقد دخلت القوى السياسية في مرحلة التشاور لاختيار حكومة فرنسية جديدة.

في هذه الظروف قدم محمد سعد الله ومحمد بن سالم استقالتهما من الحكومة يوم 15 جوان وقام رئيس الحكومة بتقديم استقالته في اليوم الموالي قبل يوم واحد من تنصيب حكومة منداس فرانس.

IV- من الاستقلال الداخلي إلى الاستقلال التامّ

1- المنعرج السياسي (13 جوان - 31 جويلية 1954)

يمثل سقوط جوزاف لانيال وتعويضه بمنداس فرانس منعرجا سياسيا. ولقد صرح على منبر الجمعية الوطنية الفرنسية إثر تعيينه رئيسا للحكومة يوم 17 جوان بأن "فرنسا وعدت بتمكين (الشعبين التونسي والمغربي) من التصرف في شؤونهما... وبأنه سيفي بهذه التعهدات وسيواصل الحوار الذي يأسف لانقطاعه". وفي نطاق هذا الاهتمام أحدث منداس فرانس وزارة للشؤون التونسية والمغربية وعين على رأسها الوزير الجمهوري الاجتماعي كريستيان فوشي (Christian Fouchet).

وقد شرع منداس فرانس حالما استلم الحكم في معالجة القضية الهند الصينية ومباشرة التفاوض مع الأطراف المعنية بجنيف. وقد راهن على إنهاء المناقشة وإمضاء الاتفاقيات في أجل لا يتجاوز يوم 20 جويلية ثم وجه اهتمامه للقضية التونسية.

لقد كان يصعب تعويض حكومة محمد صالح مزالي ما لم تتضح مقاصد الحكومة الفرنسية وقد تقرر إثر إحجام وزارة محمد صالح مزالي على مباشرة الأمور أثناء الفترة الانتقالية حسب التقاليد المألوفة تكليف بعض كبار الموظفين التونسيين بمعالجة الأمور المستعجلة بصفة وقتية.

ولم تهدأ المعركة في تونس بعد سقوط حكومة محمد صالح مزالي بل شهدت تصعيدا خطيرا في هذا الربع ساعة الأخير إذ واصلت جيوش الاحتلال ملاحقة المناضلين وكثفت "اليد الحمراء" أعمالها الإرهابية فجندت المقاومة قواها لمواجهة جيش الاحتلال وإثبات وجودها أثناء هذا المنعرج السياسي الحاسم. كانت قوى الأمن الفرنسية تكثف من أعمال المراقبة والتمشيط والقمع وتقوم بالأعمال الاستفزازية. ونذكر

على سبيل المثال محاصرة الجبل الأحمر في ضاحية تونس ومراقبة سكانها والإيقاف التحفظي لحوالي مائة مواطن (25 جوان) وعملية التفتيش الجماعي لمشيخة الجواودة بالكريب وإيقاف 350 من سكانها دون أي موجب والاحتفاظ بخمسة وستين منهم لتوجيههم للقيادات التي ينتمون إليها فارضين بهذا منع التنقل بين الجهات (6 جويلية). كان فوازار يسعى إلى وضع حكومة منداس فرانس أمام الأمر المقضي رغم اعترافه بأن المقاومة كانت تحبط مساعي السلطة الفرنسية بتونس وأن تعليمات المنجي سليم مدير الحزب كانت ترمي الى القيام بمزيد الضغط دون شك لإقناع الحكومة الفرنسية بضرورة معالجة القضية والاستعداد للدخول في المفاوضات من موقف قوة (تقرير فوازار إلى الحكومة الفرنسية يوم 28 - 6 - 1954 ووثائق منداس فرانس).

نتائج عمليات المقاومة 1954
(20 مارس - 20 جويلية)

	تونسيون	فرنسيون
عدد الموتى حوالي 70	حوالي 50	حوالي 20
عدد الجرحى حوالي 70	حوالي 40	حوالي 30
عدد القتلى من الثوار	53	
عدد الموقوفين من الثوار	29	

ملاحظة: هذه التقديرات الفرنسية الرسمية تبرز رغم عدم موضوعيتها ومحاولة اخفاء الحقيقة قدر المستطاع أن المقاومة التونسية أصبحت تلعب دورا هاما في النضال الوطني.

ونذكر في هذا المضمار أن الحكومة الفرنسية أوفدت يوم غرة جويلية 1954 إلى رئيس الحزب الحبيب بورقيبة وهو في قروا (Groix) فنتان (Fontain) لمطالبته بتحرير نداء إلى التونسيين يطلب منهم إيقاف أعمال المقاومة لينشر بخط يده في صحيفة فرانس سوار وقد سبق أن وافق على ذلك المشرف على الصحيفة فرفض الحبيب بورقيبة العرض رفضا قاطعا لعدم مرافقته باتخاذ قرارات سياسية حاسمة (وثائق منداس فرانس).

وقام المناضلون برد الفعل على أعمال البطش والاستبداد والترهيب مواصلين تهديد المصالح الاستعمارية وملاحقين رجال الأمن والمعمرين. ووقعت يوم 20 جوان محاولة إحراق المنتوج الزراعي لضيعة بالنفيضة واضطرت السلطة لحماية ضيعات المعمرين أثناء الحصاد وقد أطلق يوم 30 جوان بعض المقاومين النار على زبائن مقهى في طبربة فقتلوا فرنسيا وجرحوا خمسة وأعيدت الكرّة بأكثر جرأة يوم 10 جويلية في فيريفيل (منزل بورقيبة الآن) وكانت من أهم معاقل الاستعمار فأطلقوا النار على زبائن مقهيين وحانة وقتلوا ستة أشخاص وجرحوا ثمانية وأثاروا الرعب في المدينة حيث اقتنعت الجالية الفرنسية بأن سلط الحماية عاجزة عن ضمان أمنها. وواصلت "اليد الحمراء" أعمالها الإرهابية فأطلق أنصارها النار على زبائن مقهى في حمام والبطان يوم 11 جويلية ثم اغتالوا يوم 13 جويلية طبيب الباي الخاص الدكتور عبد الرحمان مامي فردت الفعل المقاومة وقتلت يوم 20 جويلية قابض البريد بالمنستير وكان من غلاة الاستعمار وتمكنت يوم 24 جويلية من إطلاق النار على الضابط العسكري دي لابايون (De La Paillonne) مدير الإدارة المركزية للجيش أمام مكتبه في شارع باب بنات بالقصبة.

وتواصلت بصفة موازية المقاومة المسلحة: فقد اشتبكت يوم 20 جوان كتيبة من الثوار مع قوى الأمن الفرنسية بين تكرونة وزغوان وأسفرت عن عدد من الضحايا من الجانبين وتزعم الأوساط الرسمية أنها قتلت ثلاثة من الثوار ولاحقت دون جدوى البقية في الجبال ولم تعترف إلا بجرح ثلاثة جنود فرنسيين. وكانت معركة جبل عرباطة من أهم المعارك إذ كانت موضوع ندوة صحافية نظمتها الإقامة العامة إذ اصطدم يوم 5 جويلية فوج من العسكر الفرنسي يدعمه فريق من القوم بكتيبة

من المقاومين واعترف التقرير الرسمي بمقتل أربعة جنود منهم ضابط وجرح ثلاثة وزعم أن سبعة ثوار استشهدوا في المعركة. واشتبكت كتيبة من المقاومين يوم 13 جويلية بفيلق من الصبايحية الجزائريين قرب عين إدريس بجبل سمامة في جهة القصرين.

ونجحت المقاومة بفضل تكيفها بحسب متطلبات الفترة وظروف المواجهة مع الجيش النظامي والجهاز الإرهابي لليد الحمراء واعتبارا، بطبيعة الحال، لقوتها الذاتية وتمكنت من أن تسيطر على الساحة وأن تدعم العمل السياسي وتهيئ الظروف لفتح حوار مجد يعترف بالسيادة التونسية. وقد نشرت الصحافة بتونس يوم 23 جويلية 1954 بعد أن أمضى منداس فرانس اتفاقيات جنيف الخاصة بالحرب الهند الصينية أن المقاومة التونسية قامت بحوالي 150 عملية مسلحة أثناء أربعة أشهر (20 مارس - 20 جويلية 1954) وهي تقتصر على ذكر الهجمات التي خلفت ضحايا وتخفي كما هو مألوف جانبا هاما من الحقيقة بالنسبة للخسائر العسكرية الفرنسية.

2- الاعتراف بالاستقلال الداخلي (31 جويلية 1954)

وجّه الجنرال هنري لرناركاترو (Henri Lerner Catroux) يوم 30 جوان 1954 إلى منداس فرانس رسالة يطلب فيها منه "المبادرة بمعالجة القضية التونسية التي تستدعي قرارات عاجلة" (وثائق منداس فرانس) فأجابه بأنه يشاركه هذا الرأي وأن القضية التونسية "تشغل باله يوميا وهي محل أحاديثه المتواصلة مع كريستيان فوشي" (5 جويلية، 1954، وثائق منداس فرانس) ومعلوم أنّ الجنرال كاترو قدم مشروع معالجة للقضية التونسية بالاعتراف بالاستقلال الداخلي في ربيع 1953 في إطار هيئة دراسة مشاكل ما وراء البحار التي أسسها في جوان 1953 بمعية بعض رفاقه نذكر من بينهم لويس بريّيي (Louis Periller) وفليكس قراس (Felix Garras) كما وجه المستشرق الفرنسي ريجيس بلاشار (Regis Blachère) رسالة في هذا الغرض إلى رئيس الحكومة الفرنسية يوم غرة جويلية 1954 وأمضى تسعة وثلاثون شخصية فرنسية من تونس يوم 9 جويلية عريضة تنبه إلى فشل "سياسة القمع والاستبداد" وتطالب بفتح حوار مع الوطنيين وقد تولى شارل اندري جوليان إبلاغ هذه العريضة إلى كتابة منداس فرانس كما استقبل منداس فرانس ثلاثة أعضاء من هيئة فرنسا - المغرب وهم الاديب فرنسوا مورياك والمستشرق شارل ماسينيون والمؤرخ شارل اندري جوليان (9 جويلية 1954) ولكن غلاة الاستعمار كانوا بالمرصاد لهذه المساعي وقد نظموا حملة ضغط على حكومة منداس فرانس للمحافظة على امتيازات الجالية الفرنسية.

وكان قرار نقلة الحبيب بورقيبة من جزيرة لاقروى الى قصر لافرتي (La Ferté) بأميلي (Amily) يوم 19 جويلية يدل إضافة إلى بعده التهديئي على أنّ الحكومة الفرنسية عازمة على التفاوض معه . وقد بينت شهادة منداس فرانس أنه بادر في تلك الفترة - ودون شك قبل يوم 19 جويلية - بدعوة ممثل الحزب في باريس محمد المصمودي لمقابلته في جنيف حيث كان يشرف على المفاوضات الهند الصينية واستقبله في كنف السرية وأطلعه على الخطوط الكبرى لمشروعه "كي تفي فرنسا بوعودها" على شرط أن يقبل الحزب الحر الدستوري الجديد أن تقتصر مشاركته على بعض وزارات في حكومة التفاوض وطلب بأن "يخبره برأي الحبيب بورقيبة في المشروع" (بيار روني - منداس فرانس في الحكم 1954 - 1955) واستدعى منداس فرانس في مقره بجنيف يوم 19 جويلية الجنرال بويي دي لاتور (Boyer de la Tour) الذي عينه خلفا للجنرال غرباي قائدا أعلى للجيوش الفرنسية بتونس وهكذا شرع منداس فرانس في إعداد خطته قبل ان ينهي مناقشة القضية الهند الصينية.

وضح منداس فرانس مشروعه أمام مجلس الوزراء الذي التأم مساء يوم 30 جويلية وقد اقتصر البلاغ على ذكر قرار الحكومة الفرنسية بأن "تعطي نفسا جديدا

للعلاقات التونسية الفرنسية" دون أن يفصح عن محتوى المشروع لتجنب رد فعل الجالية الفرنسية بتونس ومناصريها في فرنسا والجزائر.

وقدم منداس فرانس إلى تونس يوم 31 جويلية في زيارة فجئية أعدت في كنف السرية مترئسا وفدا هاما يتكون من الوزير كريستيان فوشي والجنرال جوان وبوي دي لاتور الذي عينه قبل يوم مقيما عاما بتونس منهيا مهمة فوازار وأعلن منداس فرانس في خطاب رسمي أمام الباي بقرطاج استقلال تونس الداخلي.

واستجاب الحبيب بورقيبة من منفاه لخطاب منداس فرانس وصرح يوم 1 أوت قائلا "إن هذه المقترحات تمثل مرحلة هامة وحاسمة في طريق إعادة السيادة الكاملة للبلاد التونسية. إن الاستقلال هو الهدف الأسمى للشعب التونسي ولكن السير نحو هذا الهدف لن يكتسي بعد اليوم بصبغة الصراع بين الشعب التونسي وفرنسا".

كما صرح صالح بن يوسف بقوله "إن الاستقلال الداخلي خطوة أولى في طريق الاستقلال التام. إن الاستقلال الداخلي مرحلة انتقالية نحو تحقيق الاستقلال التام الذي كان وسيظل دائما هدف حزبنا".

واجتمع الديوان السياسي للدستور الجديد في جنيف يوم 3 أوت 1954 برئاسة أمينه العام صالح بن يوسف وقرر مشاركة الحزب في وزارة التفاوض وقد تكونت يوم 7 أوت وترأسها الطاهر بن عمار وضمت 5 مستقلين و4 من الدستور الجديد واشتراكيا واحدا وتكون فريق التفاوض من ثلاثة وزراء دولة لمباشرة التفاوض وهم المنجي سليم ومحمد المصمودي من الدستور الجديد ومحمد العزيز الجلولي مستقل. وكان الدستور الجديد يقوم بالدور الأساسي في هذه الوزارة وكان المنجي سليم محور المفاوضات بالنسبة للوفد التونسي.

3- المفاوضات الفرنسية - التونسية (4 سبتمبر 1954 - 22 افريل 1955)

كان من المتوقع أن تكون هذه المفاوضات صعبة لاختلاف التصور بين الجانبين ذلك أن منداس فرانس كان حريصا في خطابه يوم 31 جويلية على "توفير الضمانات المعترف بها لفرنسا وللفرنسيين" وعلى إقرار "النصيب الذي ينوب الفرنسيين في الحياة البلدية وفي النيابة والدفاع عن مصالحهم داخل مجالس خاصة بهم" وكان الدستور الجديد يعتبر من الثوابت المبدئية رفض تشريك الفرنسيين في الانتخابات التونسية وقد أكد ذلك الحبيب بورقيبة يوم 24 جويلية 1954 لحاكم المقاطعة الذي زاره لاستطلاع أرائه قبل انطلاق مبادرة منداس فرانس. فقد صرح الحبيب بورقيبة بأنه يرفض رفضا قاطعا منح أي حقوق للفرنسيين ولا يؤيد فكرة منحهم الجنسية الثنائية وتقتصر تنازلاته الممكنة على الاعتراف بالحقوق المكتسبة في ميادين الاقتصاد والثقافة... مدى الحياة ولكن هذه الحقوق لن تمنح لابنائهم (تقرير م. رو M. Roux وثائق منداس فرانس) كما طالب الحبيب بورقيبة بمنح تونس استقلالا داخليا شاملا.

وكانت تصريحات الحبيب بورقيبة رئيس الحزب وصالح بن يوسف أمينه العام تبين أن مطالب الحركة الوطنية تجاوزت مطالب مرحلة ما قبل القطيعة سنة 1952 وأصبحت تعتبر الاستقلال الداخلي حلا مرحليا للاستقلال التام. ولكن الحكومة الفرنسية كانت تحاول تقليص مفهوم الاستقلال الداخلي وقد تجلت بعض مواطن الاختلاف أثناء الجلسة الافتتاحية التي أشرف عليها الباي يوم 4 سبتمبر 1955 إذ أعرب الأمين باي عن رغبته في "تنمية العلاقات بين الأمتين وفقا لتقاليد أسلافنا الأمجاد" في إطار "المحافظة على معاهدة الصداقة والتضامن التي تربط بيننا" (أي معاهدة باردو التي أقرت الحماية). ولم يشر كريستيان فوشي وزير الشؤون التونسية والمغربية في حكومة منداس فرانس ورئيس الوفد الفرنسي إلى الدولة التونسية وقدم وجهة نظر الحكومة الفرنسية خاصة بالنسبة إلى تحديد "حقوق ومصالح الفرنسيين في البلاد التونسية" وضمان

أعلن منداس فرانس في خطاب رسمي أمام الباي بقرطاج استقلال تونس الداخلي.

كان الدستور الجديد يعتبر من الثوابت المبدئية رفض تشريك الفرنسيين في الانتخابات التونسية.

"الحقوق المكتسبة" ومجال عمل "المحاكم القضائية الفرنسية والهيئات القضائية الفرنسية التونسية في بلاد الإيالة" مما يوضح عزم الحكومة الفرنسية على الحد الخطير من عناصر السيادة التونسية.

وقد افتتحت المفاوضات الفرنسية التونسية بتونس يوم 4 سبتمبر 1954 واستؤنفت في باريس يوم 13 سبتمبر. ولكن تباين الاتجاهين حول محتوى الاستقلال الداخلي وآجال تسليم السلطات أثار صعوبات جمة إذ أظهر الوفد الفرنسي - وحكومة منداس فرانس تحت ضغط المعارضة البرلمانية وغلاة الاستعمار - حرصه على التمسك بالدفاع عن حقوق الجالية الفرنسية وسعيه لإطالة آجال استرجاع السيادة التونسية مما يفسر تعثر المفاوضات و"تمططها" . وقد تسبّب هذا في قلق الرأي العام التونسي الذي كان ينتظر الدخول في عهد جديد بينما كان المقيم العام يدعم جيش الاحتلال ويشدد من مطاردة المقاومين بفضل ما كان يتلقاه من المدد العسكري.

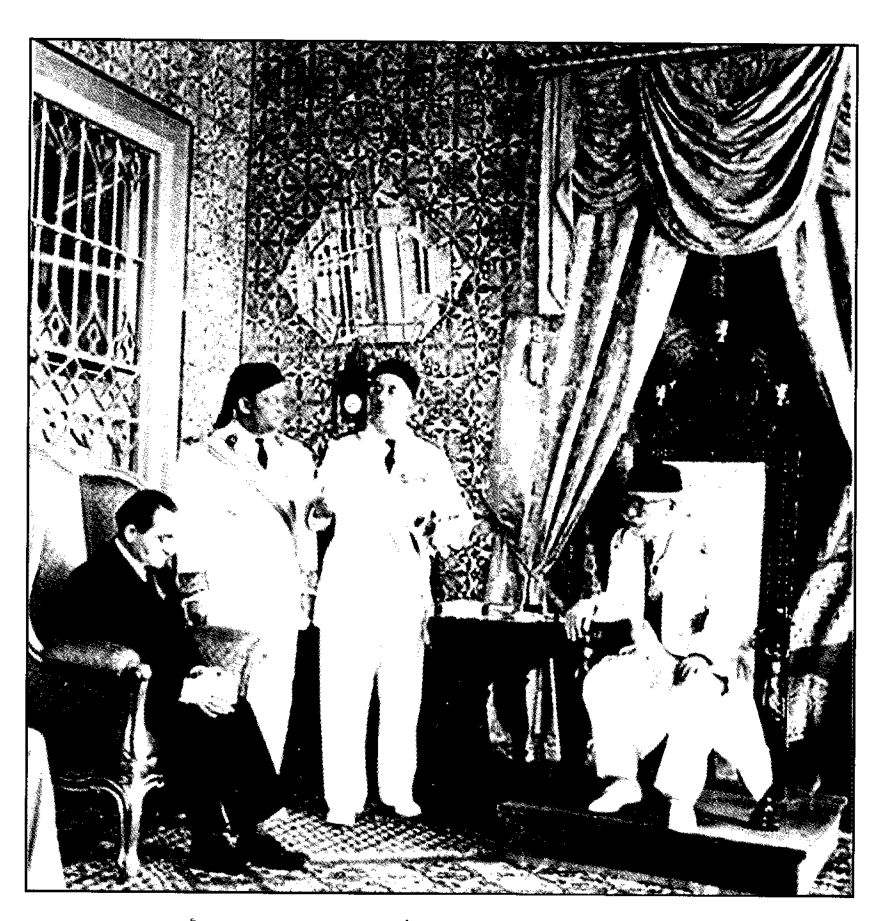
وتجنبا للمواجهة ابتعد المقاومون عن المدن والجهات الساحلية حسب تعليمات الحركة الوطنية وقرروا الانزواء في انتظار حسم الأمر في المناطق الجبلية ولكن القوات الفرنسية واصلت ملاحقتهم فتواصلت المعارك طيلة شهري أكتوبر ونوفمبر بمبادرة من الجيش الفرنسي في جل الأحيان وكأن السلطة الفرنسية كانت تريد أن تحرز انتصارا عسكريا موازاة مع ضغطها على الوفد التفاوضي التونسي خاصة بعد اندلاع الثورة الجزائرية يوم غرة نوفمبر مما جعل السلطة الفرنسية تخشى التحام المقاومين في مناطق الحدود بينما كثفت المعارضة البرلمانية حملتها على حكومة منداس فرانس.

وفي حين كانت الوزارة التونسية تطالب بإقرار هدنة بادرت الحكومة الفرنسية بمطالبة الوفد التفاوضي بإنزال المقاومين من الجبال وتسليم أسلحتهم مبينة أن مواصلة المقاومة تتنافى مع مشاركة الحزب الحر الدستوري الجديد في وزارة التفاوض. وراهن الحبيب بورقيبة على الاستجابة لهذا الشرط وطلب انعقاد المجلس الملي للحزب الدستوري لدراسته فاجتمع المجلس الملي بتونس يوم 14 نوفمبر واستمع إلى الوفد التفاوضي الدستوري ومنحه ثقته لمواصلة عمله ومعالجة قضية المقاومين.

تمت عملية نزول الثوار حسب الخطة التي اتفق عليها الوفدان يوم 20 نوفمبر فتكونت لجان مشتركة تولت الإشراف على استقبالهم وتسلم أسلحتهم وقد أحصت اللجان 2713 مقاوما قدموا 2144 بندقية قديمة مما يبين أن الحركة الوطنية حرصت على إخفاء العتاد العسكري الجديد توقعا لفشل المفاوضات.

وتواصلت المفاوضات وتقدمت أشواطا كبيرة بالنسبة للميادين الاقتصادية والادارية والثقافية ولكن لم يتم الاتفاق بالنسبة لتونسة الشرطة كما أن الحكومة الفرنسية كانت تطالب بمنح حقوق سياسية للجالية الفرنسية مع إمكانية تمثيلها في المجالس المنتخبة.

ودخلت المفاوضات في مأزق ورجع الوفد التفاوضي إلى تونس يوم 19 جانفي 1955 للتشاور مع الديوان السياسي والحكومة التونسية ثمّ عاد يوم 21 جانفي إلى باريس بمعية رئيس الوزراء الطاهر بن عمار الذي التقى برئيس الحكومة منداس فرانس لعرض وجهة النظر التونسية واستؤنفت المفاوضات بعد استشارة أمين عام الحزب في جنيف ورئيس الحزب في باريس واقتنع الوفد الفرنسي بأن الاستقلال الداخلي يقتضي تونسة الأمن ومن هذه الناحية تجاوزت المفاوضات مسألة المبادئ وأصبحت متعلقة بالآجال ورفض الوفد التونسي بقاء الجهات الجنوبية التي كانت تعتبر ترابا عسكريا تحت سلطة الأمن الفرنسي وقد أثار هذا الطلب احتجاج أهالي الجنوب لفكرة "تقسيم التراب التونسي" التي قدمها الوفد الفرنسي مثيرا استغراب الوفد التونسي وانزعاجه والتحق منداس فرانس بالمفاوضين يوم 31 جانفي لمحاولة الوصول إلى نتيجة حاسمة قبل



منداس فرانس رئيس الحكومة الفرنسية أثناء استقباله من طرف الأمين باي
31 جويلية 1954

عاشت تونس فترة انقسام خطير انطلق من الجدل الذي أثارته الاتفاقيات.

الجلسة البرلمانية التي تقرر أن تنعقد لمناقشة سياسة منداس فرانس في تونس وقد كانت حكومة منداس فرانس محل انتقاد عنيف من طرف اليمين الاستعماري (3 - 5 فيفري) وسقطت حكومة منداس فرانس يوم 5 فيفري.

وتولى ادقار فور رئاسة الحكومة يوم 23 فيفري وصرح بأنه من الممكن "الوصول إلى اتفاق دون الإفراط في التنازل". واستؤنفت المفاوضات الفرنسية - التونسية يوم 15 مارس. وسعى بيار جولي وزير الشؤون التونسية المغربية ورئيس الوفد الفرنسي إلى مراجعة عمل المتفاوضين مقدما مطالب جديدة حسب نظرية السيادة المزدوجة فرفض الوفد التونسي ذلك وسمحت الاتصالات بين ادقار فور والطاهر بن عمار بإحراز الاتفاق حول القضاء ووضعية الفرنسيين بتونس وقد ترأس الطاهر بن عمار وادقارفور المفاوضات يومي 9 أفريل و15 أفريل والتقى ادقار فور بالحبيب بورقيبة يوم 21 أفريل لتذليل الصعوبات الأخيرة الخاصة بالبلديات وأمضى يوم 22 أفريل بروتوكول المصادقة على الاتفاقيات الضابطة للاستقلال الداخلي وتم إمضاء الاتفاقيات يوم 3 جوان 1955 من طرف ادقارفور وبيار جولي (عن الحكومة الفرنسية) والطاهر بن عمار والمنجي سليم (عن الحكومة التونسية).

4- الاتفاقيات محل صراع القيادة الدستورية

رجع الحبيب بورقيبة إلى تونس يوم غرة جوان 1955 وكان محل استقبال حاشد جسم انتصار النضال التونسي ولكن سرعان ما ظهرت بوادر تصدع الجبهة الوطنية إذ أعلن صالح بن يوسف



الديوان السياسي برئاسة الحبيب بورقيبة
– مؤتمر صفاقس 15 نوفمبر 1955

الأمين العام للحزب من باندونغ معارضته للاتفاقيات:

"إن الشعب التونسي يرفض تلك الاتفاقيات وهو عازم على إحباطها بجميع ما لديه من وسائل وعليه فإن توقيع تلك الاتفاقيات وفرضها على الشعب معناه إعلان الحرب عليه..." (مذكرات الحبيب المولهي، ص 219).

وعاشت تونس فترة انقسام خطيرة انطلق من الجدل الذي أثارته الاتفاقيات. وتجاوزه مهددا الوحدة الوطنية التي تجلت في أبهى مظاهرها أثناء المقاومة ولكن مجرى الأحداث قد بين منذ مناورات فوازار – محمد صالح مزالي وجود تباين في الرأي بين قيادة الحركة الوطنية في تونس وممثليها في الخارج وخاصة أمين عام الحزب صالح بن يوسف الذي كان يعتقد


صالح بن يوسف الأمين العام للحزب

أن مطلب الاستقلال الداخلي تم تجاوزه منذ مؤتمر يوم 18 جانفي وكان الحبيب بورقيبة نفسه ينتقد كل تعاون مع وزارة محمد صالح مزالي. ولعل تباين وجهات النظر يعزى إلى اعتبار ظروف المواجهة والوضع الميداني وتطور السياسة الفرنسية لدى القيادة الداخلية بينما كان أمين عام الحزب وبعض المسؤولين عن المكاتب في الخارج - وقد كلفوا بتدويل القضية التونسية -يعتبرون في تقييمهم للأوضاع ظهور الحركة الآسيوية - الإفريقية وبروز القطب الناصري ومزيد الاهتمام العربي بالقضية التونسية. كان المفاوضان (الطاهر بن عمار والمنجي سليم) حريصين على التشاور مع رئيس الحزب الذي نقل إلى باريس وأمينه العام في جنيف قبل مغادرته سويسرا إلى باندونغ (30 مارس 1955) وقد كان الطيب المهيري الذي عين مديرا للحزب يسعى إلى التنسيق بينهما وأعضاء الديوان السياسي في تونس وقد اعتبر صالح بن يوسف أن الصيغة النهائية للاتفاقيات لا توافق الشروط التي قدمها للمفاوضين التونسيين.

وبلغ التباين أوجه بعد إمضاء الاتفاقيات وتصدعت الجبهة الوطنية وقد تدعم الاتجاه البورقيبي بتأييد الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد العام للصناعة والتجارة والاتحاد العام لطلبة تونس كما أعرب علي البلهوان والباهي الادغم والرشيد إدريس والطيب سليم حين رجوعهم إلى تونس عن تأييدهم لموقف بورقيبة بينما ساند الاتحاد العام للفلاحة الاتجاه اليوسفي وأعرب يوسف الرويسي وحسين تريكي اللذان قدما من المهجر عن التحاقهما بموقف الامين العام وكانت الحكومة الجديدة التي تكونت تنفيذا للاتفاقيات يوم 17 سبتمبر 1955 تناصر وتدعم الاتجاه البورقيبي وتضع تحت سلطة المنجي سليم وزير الداخلية جهاز الأمن والإدارة الجهوية وتمثل هذه الحكومة دعما فعليا للسيادة التونسية إذ افتكت السلطات التي كانت ترجع بالنظر الى المديرين الفرنسيين (المالية والاشغال العامة والتعليم العمومي والبريد والبرق والهاتف) إضافة إلى وزارة الداخلية المحدثة والتي تباشر مشمولات الإقامة العامة والكتابة العامة في ميدان الأمن العام كما ألغيت يوم 15 اكتوبر سلطة المراقبين المدنيين الفرنسيين وأصبحت السلطة الجهوية تخضع للقياد التونسيين الذين يباشرون عملهم تحت إشراف وزارة الداخلية.

وعاشت تونس فترة انقسام خطير انطلق من الجدل الذي أثارته الاتفاقيات.

وتواصلت المواجهة بين أنصار الحبيب بورقيبة وأنصار صالح بن يوسف وكان كل طرف ينظم اجتماعاته الشعبية ويندد بخصمه. صرح صالح بن يوسف في الاجتماع الذي ترأسه يوم 6 أكتوبر 1955 بجامع الزيتونة بـ"أن الاستقلال الذي يضع أمن البلاد وقضاءها في أيد أجنبية إن هو إلا استقلال زائف وخدعة استعمارية" ثم دعا الشعب التونسي إلى "رفض هذه الاتفاقيات والإسراع بالتضامن النضالي المسلح مع الشعبين الشقيقين الجزائري والمغربي في نضالهما ضد الاستعمار الفرنسي. وقد التأم الديوان السياسي للحزب الحر الدستوري الجديد تحت رئاسة الحبيب بورقيبة يوم 8 أكتوبر 1955 وقرر عقد مؤتمر الحزب يوم 15 نوفمبر وتجريد صالح بن يوسف من الأمانة العامة ورفته من الحزب. وحالما نشر البلاغ يوم 13 اكتوبر أعلن صالح بن يوسف "أن القرار المذكور لم يكن صادرا عن ذي أهلية

أو صلاحية حسب قوانين الحزب" وأنه "يعلن بطلانه" مؤكدا استمراره في مباشرة مسؤولياته. وتواصل الصراع بين أنصار الديوان السياسي وأنصار "الأمانة العامة" لإحراز التأييد الشعبي في الجهات. نذكر مثلا الاجتماع الشعبي الذي نظمه صالح بن يوسف يوم 28 اكتوبر إثر صلاة الجمعة في جامع القيروان الذي غص بالحاضرين، والاجتماع الجماهيري في ساحة القيروان الذي أشرف عليه الحبيب بورقيبة يوم 30 اكتوبر.

وانعقد مؤتمر الحزب الحر الدستوري الجديد بصفاقس (15-19نوفمبر) دون حضور الأمين العام وأنصاره. وصادق المؤتمر على السياسة والأعمال التي قام بها الديوان السياسي المنتخب من طرف المؤتمر السابق وأعلن أن الاتفاقيات "مرحلة هامة في سبيل الاستقلال" وحسم الخلاف لفائدة الديوان السياسي وتولى الباهي الادغم الأمانة العامة للحزب معوضا صالح بن يوسف الذي لم يعترف بقرارات هذا المؤتمر ونظم يوم 18 نوفمبر اجتماعا عاما بملعب جيواندري Géo André (ملعب زويتن حاليا) بالعاصمة حضره قرابة 20000 شخص للتنديد بقرارات المؤتمر.

ثم سعى صالح بن يوسف إلى مواصلة حملته في الجنوب في أواخر نوفمبر حيث نظم بعض اجتماعات كانت محل اصطدام مع أنصار الديوان السياسي. وقد شارك في اجتماعاته في الجنوب المقاوم طاهر الاسود و التحقت بعض مجموعات من المقاومة بالمعارضة اليوسفية وتجاوز الخلاف الصراع السياسي البحت وأصبحت المواجهة عسكرية .

غادر صالح بن يوسف البلاد التونسية يوم 28 جانفي 1956 حينما بلغ إلى علمه أن الحكومة التونسية أقرت العزم على إيقافه وواصل معارضته للاتفاقية في المهجر وخاصة في مصر.

5 - الاعتراف بالاستقلال (20 مارس 1956)

اعتبر مؤتمر صفاقس أن الاتفاقيات الفرنسية التونسية التي تقر الحكم الذاتي "مرحلة هامة في طريق الاستقلال" الذي يمثل "أسمى غاية لكفاح الحزب" وطالب بإنجاز هذا المطلب "بروح التعاون الحر وفي اتجاه التطور التاريخي". وقد دعم هذا المطلب اعتراف الحكومة الفرنسية بوجوب "تمكين المغرب من السير نحو الاستقلال في دائرة التكافل". (7 نوفمبر 1955).

اجتمع المجلس الملي للحزب الحر الدستوري الجديد في 21 جانفي 1956 ودرس الوضع الراهن وأعلن في لائحته الختامية : "أن الأوضاع السياسية لا تنفك تتطور بالبلاد التونسية وبالعالم عموما تطورا يسير بتونس نحو الاستقلال الحتمي" وطالب "اختصار مراحل تحويل المسؤوليات وتوفير الوسائل الضرورية لانشاء قوة نظامية مسلحة وإدخال تعديلات على الحكم الذاتي تجعلها متناسقة والواقع التونسي".

وتهيأت الظروف للمطالبة بالاعتراف باستقلال تونس وسافر الحبيب بورقيبة لهذا الغرض وقابل يوم 3 فيفري رئيس الحكومة قي مولي (Guy Mollet) الكاتب العام للحزب الاشتراكي الذي تولى رئاسة الحكومة الفرنسية يوم 31 جانفي، وتم الاتفاق على إرسال وفد للتفاوض في المطالب التونسية فافتتحت المفاوضات يوم 29 فيفري وتعثرت طيلة ثمانية عشر يوما من المماطلة الفرنسية.

ثمّ تمّ يوم 20 مارس 1956 التوقيع على الاتفاق الذي تعترف فرنسا بمقتضاه باستقلال تونس بما يقتضيه "ممارسة تونس لمسؤولياتها في ميادين الشؤون الخارجية والأمن والدفاع وتشكيل جيش وطني تونسي".

منتقيات ببليوغرافية

المصادر

إدريس (الرشيد)، في طريق الجمهورية : مذكرات، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 2001.
البلهوان (علي)، تونس الثائرة، القاهرة، لجنة تحرير المغرب، 1954.
الزغل (حامد)، جيل الثورة : ذكريات مناضل، تونس، سراس للنشر، 2001.
المولهي (محمد الحبيب)، الوطن والصمود، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1991.
نويرة (الحبيب)، ذكريات عصفت بي، تونس، سراس للنشر، 1992.

Achour (Habib), *Ma vie politique et syndicale enthousiasme et déceptions : 1944-1981*, Tunis, Alif, 1989.

Ben Slimane (Slimane), *Souvenirs politiques*. Tunis, Cérès Production, 1989.

Boudali (Nouri), *Etre et durer*. Tunis, 1995.

Boudali (Nouri), *Protectorat et indépendance*, Tunis, 1992.

Bourguiba (Habib), *Ma vie, mon œuvre 1952-1956*, Paris, Plon, 1987.

Bourguiba (Habib), *La Tunisie et la France*, Paris, Julliard, 1954.

Driss (Rachid), *Reflet d'un combat*, Tunis, Institut Supérieur de l'Histoire du Mouvement National, 1996.

El Materi (Mahmoud), *Itinéraire d'un militant : 1926 -1942*. Tunis, Cérès Production, 1992.

Ladgham (Bahi), *Correspondance 1952-1955, les années décisives*, Tunis, Cérès Production, 1990.

Tlili (Ahmed), *Lettre à Bourguiba*, Tunis, Imprimeries Réunies, 1966.

المراجع

Azzouz (Ezzedine), *L'histoire ne pardonne pas, Tunisie : 1938 -1969*, Paris, l'Harmattan et Tunis Dar Achraf, 1988.

Ben Salem (Mohamed), *L'antichambre de l'indépendance : 1947-1957*, Tunis, Cérès Production, 1988.

Chatenet (Pierre), *Décolonisation : Souvenirs et réflexions*, Paris, Buchet, Chaster, 1988.

Cohen-Hadria (Elie), *Du protectorat français à l'indépendance tunisienne*, Nice, Centre de la Méditerranée Moderne et Contemporaine, 1976.

Hamza (Hassine Raouf), *Communisme et nationalisme en Tunisie. De la « libération » à l'indépendance (1943-1956)*, Université de Tunis I, 1994.

Julien (Charles-André), *L'Afrique du Nord en marche : Algérie - Tunisie - Maroc 1880-1952*. Paris, Omnibus, 2002.

Julien (Charles-André), *Et la Tunisie devint indépendante*, Paris, Editions J.A, Paris, 1985.

"Résistances anticoloniales", in *Rawafid* n° 2, revue de l'Institut Supérieur de l'Histoire du Mouvement National, Tunis. Voir particulièrement les études de Hassine Raouf Hamza, Slim Ghadoumi, Mohamed Lotfi Chaïbi et André Souyris.

Rouanet (Pierre), *Mendès France au pouvoir 1954-1955*, Paris, Robert Laffont, 1965.

الدولة الوطنية (1956 - 1987)

الدولة الوطنية
1987 - 1956

عبدالجليل بوقرّة

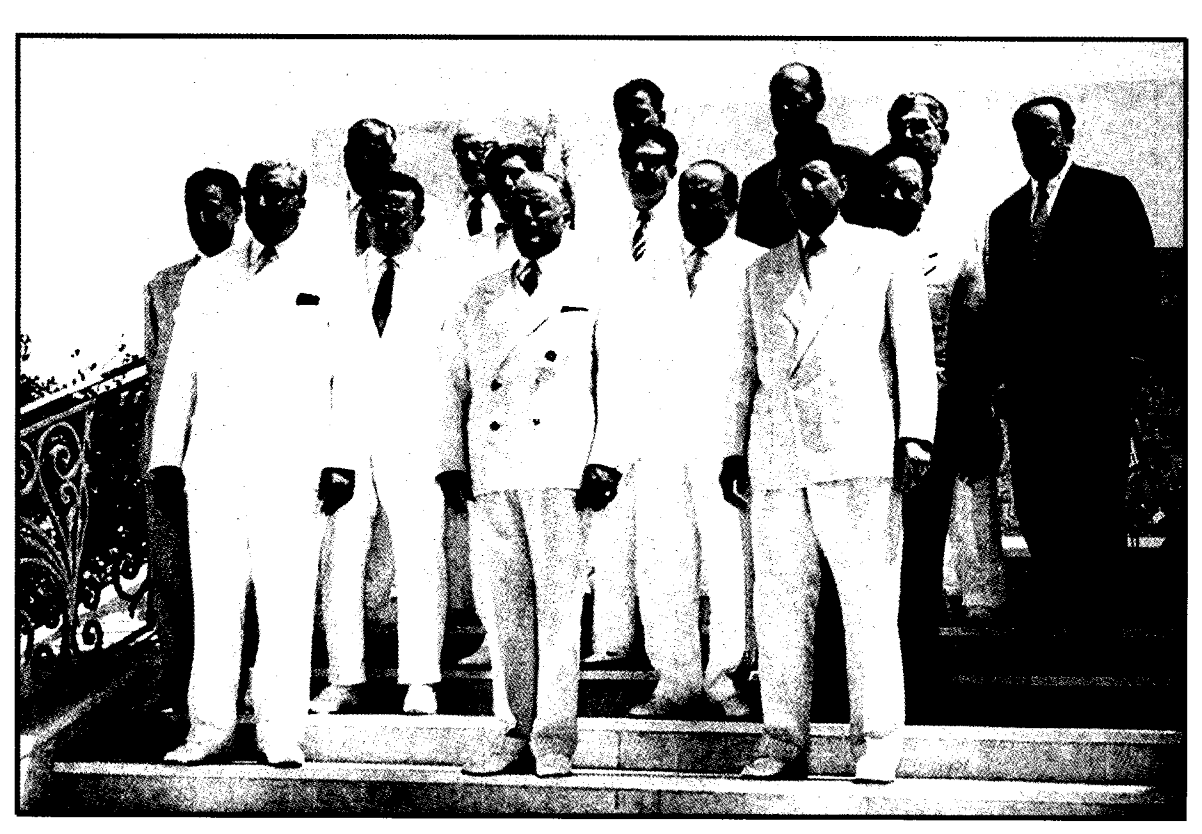
تمثّل فترة 1956 -1987، تحوّلا عميقا في تاريخ تونس المعاصر، إذ نشأت أثناءها الدوّلة الوطنيّة الحديثة وظهر المجتمع الجديد في علاقاته وملامحه وتوجّهاته وتناقضاته كما عرفت هذه الفترة بتجاربها التّنمويّة المتنوّعة والمتعارضة أحيانا.

إنّ ما عاشته تونس خلال هذه الفترة من تحوّلات جذريّة تأثّرت بها جميع الهياكل والمؤسسات كان له، بالتّأكيد، الأثر الرّئيسي في تحديد مسار البلاد، السّياسي خاصّة، في الفترة اللاّحقة وفي تحديد طريقة التّغيير ومحتواه في 7 نوفمبر 1987.

I- بناء الدولة الوطنيّة وتحديث المجتمع (1964 - 1956)

لم تكن سنة 1956 سوى بوّابة لتجسيم مطالب مختلف أجيال الحركة الإصلاحيّة والحركة الوطنيّة التّونسيّة ومطامحها على امتداد النّصف الثّاني من القرن التاسع عشر والنّصف الأوّل من القرن العشرين، ففي هذه السّنة وضعت قيادة الحركة الوطنيّة، المتمثّلة في الحزب الدستوري الجديد، أمام مسؤوليات تاريخيّة حين اعترفت فرنسا باستقلال تونس التّام يوم 20 مارس1956 مع إبقائها على حضور عسكري بعدّة

يمكن التّأكيد على بعض الثّوابت وهي:
-بقاء الدّولة معطى أساسيّا في التاريخ التّونسي إذ لم ينقطع وجودها إلا في فترات قصيرة.
-استمرار وجود بورقيبة على رأس الدّولة.
-عدم انقطاع العمل الإصلاحي في المجالين الاجتماعي والثّقافي.



بورقيبة مع أوّل حكومة بعد إعلان الجمهورية في 25 جويلية 1957

مناطق من البلاد أهمّها على الإطلاق مدينة بنزرت، ذات الموقع الاستراتيجي المتميّز بجنوب مضيق مسّينا الفاصل بين حوضي المتوسط، كما حافظت على أراضي المعمرين الزّراعيّة بأخصب الأرياف التّونسيّة.

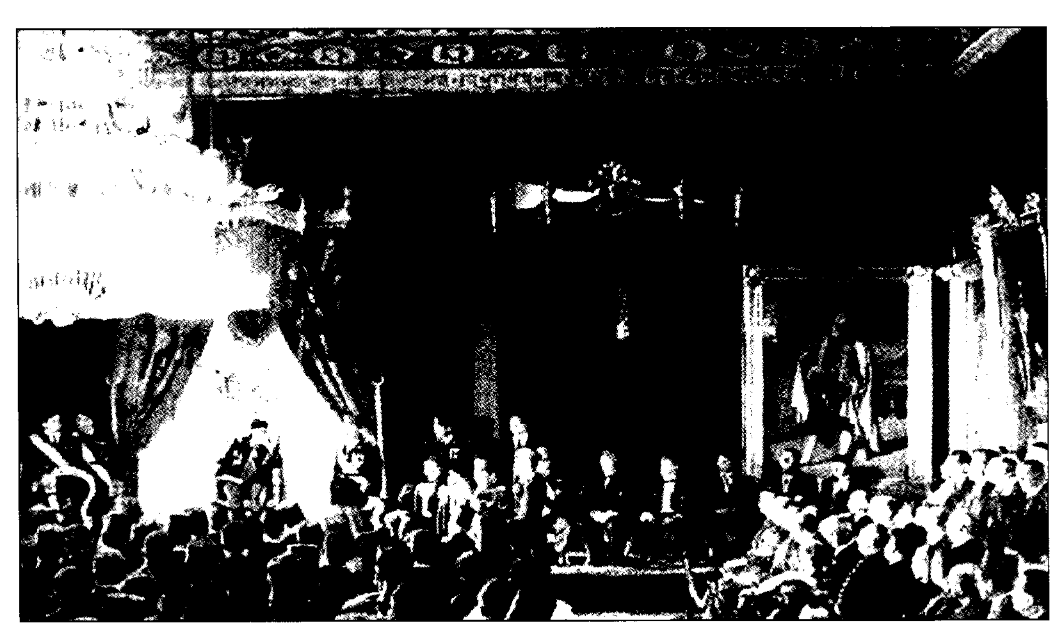
إضافة إلى هذه النّقائص، كانت ولادة الاستقلال قيصريّة فقد تمخّضت عن حرب أهليّة كادت تعصف برصيد الحركة الوطنيّة الذي حققته على امتداد خمس وسبعين سنة من التضحيات والإنجازات والانتكاسات : إنها أزمة المواجهة بين الحبيب بورقيبة، رئيس الحزب الدستوري الجديد، وصالح بن يوسف، أمينه العام، كما سبق أن رأينا في الباب السّابق.

تاريخيا، تكمن أهمية الصراع بين بورقيبة وبن يوسف في أنّه ألقى بظلاله لفترة طويلة على العديد من الأحداث اللاحقة، لكنه لم يوقف المسار نحو اكتمال السيادة وتحديث المجتمع وهي أهداف لا يتسنى تحقيقها إلاّ بالدولة التي مثلت في تلك المرحلة أداة التغيير الأساسية عندما تحقق بواسطتها تحديث المجتمع واكتمال السيادة الوطنية على المستوى العسكري وعلى المستوى الاقتصادي وتطوير هياكل الإنتاج بهدف تنمية الموارد الطبيعية والبشرية.

1 - اكتمال السيادة

بعد التجاء بن يوسف إلى مصر، اندفعت الحكومة الوطنيّة بقيادة الحبيب بورقيبة في تحقيق برنامجها لإكمال السيادة وتحديث المجتمع مستفيدة من الرصيد الشعبي الهائل الذي نجح بورقيبة في المحافظة عليه، رغم الأزمة اليوسفية، ومستفيدة، خاصّة، من تجانس البلاد عرقيا ودينيا وثقافيا ولغويا ومن عراقة تقاليد الانصياع لمؤسسة الدولة في التراث السياسي والاجتماعي التونسي ومن الشرعية التاريخية لحزب الدستور الجديد ومن وجود نخبة كفأة ومتجانسة اجتماعيا وإيديولوجيا.

وممّا ميّز هذه المرحلة أن سياسة الدولة قد تمحورت - بالقدر ذاته - حول ثلاثة أقطاب : السياسي والاقتصادي- الاجتماعي والثقافي- التربوي.



الأمين باي يشرف على أول جلسة للمجلس القومي التأسيسي : أفريل 1956

أ-على المستوى السياسي

تمّ تحقيق ثلاثة إنجازات : دستور 1959 وإعلان الجمهورية و الجلاء العسكري :

قبل الإعلان عن الاستقلال التامّ نجح الحبيب بورقيبة في استصدار أمر من الأمين باي، آخر الأمراء الحسينيين بتونس، بتاريخ 29 ديسمبر 1955 ينصّ على إنشاء "مجلس قومي تأسيسي" منتخب لإعداد دستور للبلاد، وانبثق هذا المجلس عن انتخابات نظّمت بعد الإعلان عن الاستقلال التام بخمسة أيام فقط، فازت فيها قائمات "الجبهة القومية" برئاسة الحزب الدستوري الجديد والمنظمات المتحالفة معه .

وقد عقد المجلس أوّل اجتماع له يوم 8 أفريل 1956 وانتخب الحبيب بورقيبة أوّل رئيس له، ثم تولّى بورقيبة، يوم 14 أفريل، رئاسة أوّل حكومة وطنية



بورقيبة ولامين باي بمناسبة عيد الأضحى وأيّاما قليلة قبيل إعلان الجمهوريّة في 25 جويلية 1957

وخلفه على رأس المجلس التّأسيسي جلولي فارس. وشرع المجلس في إنجاز مهمّته التّأسيسيّة كما أنجز مهامّ أخرى غير تأسيسية، أهمّها على الإطلاق إلغاء النّظام الملكي وإعلان الجمهورية يوم 25 جويلية 1957 وتكليف الحبيب بورقيبة برئاستها ريثما يدخل الدستور حيّز التّنفيذ. ووقع الإعلان عن الدستور التّونسي يوم 1 جوان 1959، وقد حاول من خلاله المشرّعون التونسيون التوفيق بين الخصائص الثقافية والاجتماعية التونسية وما وصل إليه الفكر التّشريعي الحديث في البلدان المتقدّمة.

"تونسة" المؤسسات

شملت التّونسة الأمن الداخلي والخارجي والقضاء والإعلام والجهاز الديبلوماسي والإدارة، ببعث إطار إداري جديد (الولاة والمعتمدون) وبتعويض الإداريين الفرنسيين بإداريين تونسيين.

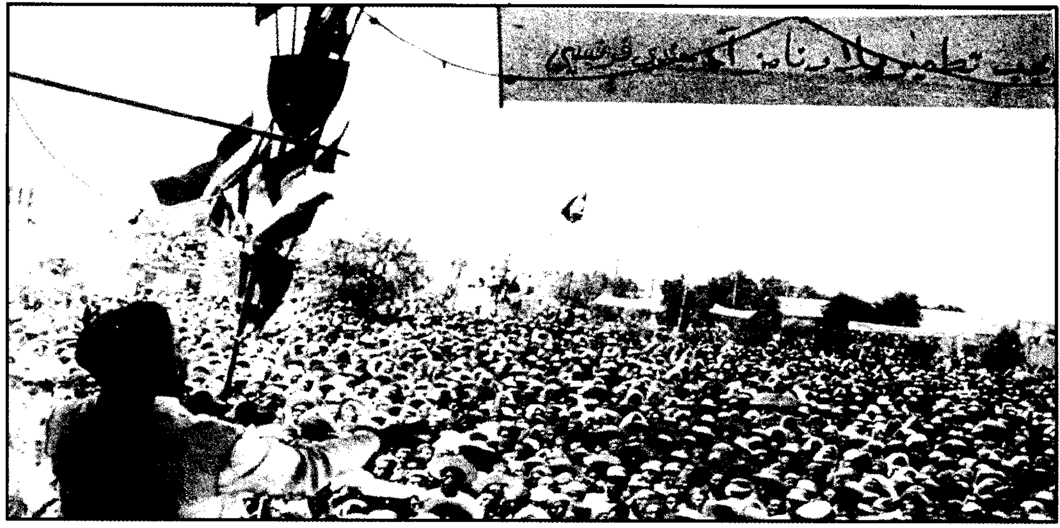
ولئن تمّت هذه التّوْنسية دون عوائق أو عراقيل تذكر فإن العكس حصل عندما عزم بورقيبة على وضع حدّ للحضور العسكري الفرنسي بتونس.

الجلاء العسكري

انطلقت المطالبة بالجلاء العسكري منذ جوان 1956 عندما نادت الحكومة التّونسيّة بضرورة جلاء القوّات الفرنسيّة عن البلاد. غير أنّ الحكومة الفرنسيّة رفضت ذلك متعلّلة بحاجتها إلى "قواعدها التونسيّة" لحماية ظهر جيشها المحارب بالجزائر وحماية سلامة المعمّرين الفرنسيين بتونس وأيضا لضمان حضورها بالمتوسط في نطاق الدّفاع عن "العالم الحر"، وقد تذرّعت فرنسا بنفس التعلاّت لخرق الحدود البرية والجويّة بعدة مناطق. فشرع، عندها، الحزب الدستوري في تنظيم المواجهة التي أخذت نسقا تصاعديّا بدءا بالمظاهرات وصولا إلى المواجهة المسلّحة بالجنوب في ماي 1958. وببنزرت في جويلية 1961 حيث أسفرت المواجهة غير المتوازنة عن مجزرة رهيبة في صفوف التونسيين (إذ بلغ عدد الضّحايا في صفوف التّونسيين، حوالي 5000 قتيل،

بعد تجاوز أزمة المواجهة بين بورقيبة وبن يوسف شرعت دولة الاستقلال في إنجاز برنامج عاجل : اكتمال السّيادة وتحديث المؤسّسات والمجتمع.





بورقيبة يشرف على اجتماع شعبي اثناء معركة بنزرت

حسب المؤرّخ الفرنسي جون غانياج في مصنّفه "تاريخ المغرب المعاصر من 1830 إلى أيامنا"، وألف قتيل حسب شهادة الباجي قايد السّبسي، المشرف على إدارة السّلامة التّرابيّة بوزارة الدّاخليّة التّونسيّة آنذاك، في النّدوة التي نظّمتها جامعة آكس أون بروفونس الفرنسيّة حول الحبيب بورقيبة والمنشورة في مصنّف موسوم بـ"الحبيب بورقيبة، الأثر والإرث")، وكان ذلك ثمن الجلاء العسكري عن كافّة الأراضي التونسية يوم 15 أكتوبر 1963.

لكن اكتمال السيادة على المستوى الإداري والعسكري لن يكتب له النجاح إلاّ إذا كان مسنودا باستقلال اقتصادي.

ب-على المستوى الاقتصادي

لقد كانت مهمة الانتقال من اقتصاد استعماري إلى اقتصاد مستقل عسيرة نسبيا وبطيئة، لأن الحكومة سعت إلى تحقيق هذا الهدف دون إحداث قطيعة نهائية وجذرية مع فرنسا.

إجمالا، كان مسعى الحكومة التّونسية في تركيز أسس اقتصاد وطني إيجابيا وكانت الإنجازات ملموسة، من ذلك النجاح في تحقيق استقلال نقدي بإحداث بنك إصدار تونسي «البنك المركزي التونسي» في 19 سبتمبر 1958 وبخلق وحدة نقدية تونسية «الدينار» في 18 أكتوبر 1958.

وفصولهن بشرط الدخول بالام وزوجات الآباء وان علوا
وزوجات الاولاد وان سفلوا بمجرد العقد .

الفصل ١٧ - يحرم من الرضاع مايحرم من النسب والمصاهرة
ويقدر الطفل الرضيع خاصة - دون اخوته واخواته - ولدا للمرضعة
وزوجها ولايمنع الرضاع من الزواج الا اذا حصل في الحولين الاولين

الفصل ١٨ - تعدد الزوجات ممنوع (١)
كل من تزوج وهو في حالة الزوجية وقبل فك عصمة
الزواج السابق يعاقب بالسجن لمدة عام وبخطية قدرها مائتان

(١) هذا الفصل الجديد جاء به القانون - رقم -٧٠- المؤرخ
في -١٦- ذي الحجة -١٣٧٧- (٤-٧-١٩٥٨) رائد - ٥٢ -٥٣-
وهو أوضح من سميه المنسوخ حيث رفع لنا كل التباس وصيرنا
نحكم على من كان زواجه عرفيا بالبطلان وهي ذريعة اتخذها
اخيرا بعض الناس للجمع بين زوجتين فأكثر متجاهلين ان
الزواج العرفي قد ابطل العمل به من قديم ويظهر ان الفصل -١٨-
هذا صار يعتبر نوعا من المبطلات التي جاء بها ف - ٢١ -
لقد جاء هذا الفصل بمنع الزواج باكثر من واحدة اعتمادا على
ما ثبت طيلة القرون الماضية من عدم امكان العدل بين النساء وجاء
في قوله تعالى ما يؤيد عدم امكان العدل اذ يقول جل من قائل
« ولن تستطيعوا ان تعدلوا بين النساء ولو حرصتم »
وقبل ان من الحكم والقواعد الشرعية التي اقرها القرآن
والسنة وجوب تحقق العدل واداء الامانات الى اهلها والمساواة بين
جميع الناس امام الحق وحرية المرأة في التصرف في متاعها واحترام
ارادتها في الزواج بدون اكراه

وفصولهن بشرط الدخول بالام وزوجات الآباء وان علوا
وزوجات الاولاد وان سفلوا بمجرد العقد .

الفصل ١٧ - يحرم من الرضاع مايحرم من النسب والمصاهرة
ويقدر الطفل الرضيع خاصة - دون اخوته واخواته - ولدا للمرضعة
وزوجها ولايمنع الرضاع من الزواج الا اذا حصل في الحولين الاولين

الفصل ١٨ - تعدد الزوجات ممنوع (١)
كل من تزوج وهو في حالة الزوجية وقبل فك عصمة
الزواج السابق يعاقب بالسجن لمدة عام وبخطية قدرها مائتان

(١) هذا الفصل الجديد جاء به القانون - رقم -٧٠- المؤرخ
في -١٦- ذي الحجة -١٣٧٧- (٤-٧-١٩٥٨) رائد - ٥٢ -٥٣-
وهو أوضح من سميه المنسوخ حيث رفع لنا كل التباس وصيرنا
نحكم على من كان زواجه عرفيا بالبطلان وهي ذريعة اتخذها
اخيرا بعض الناس للجمع بين زوجتين فأكثر متجاهلين ان
الزواج العرفي قد ابطل العمل به من قديم ويظهر ان الفصل -١٨-
هذا صار يعتبر نوعا من المبطلات التي جاء بها ف - ٢١ -
لقد جاء هذا الفصل بمنع الزواج باكثر من واحدة اعتمادا على
ما ثبت طيلة القرون الماضية من عدم امكان العدل بين النساء وجاء
في قوله تعالى ما يؤيد عدم امكان العدل اذ يقول جل من قائل
« ولن تستطيعوا ان تعدلوا بين النساء ولو حرصتم »
وقبل ان من الحكم والقواعد الشرعية التي اقرها القرآن
والسنة وجوب تحقق العدل واداء الامانات الى اهلها والمساواة بين
جميع الناس امام الحق وحرية المرأة في التصرف في متاعها واحترام
ارادتها في الزواج بدون اكراه

"الفصل 18 - تعدد الزوجات ممنوع": من أهمّ فصول مجلّة الأحوال الشخصيّة الصّادرة خمسة أشهر بعد الاستقلال

وعموما، نجحت الحكومة التونسية إلى حدّ كبير في الحدّ من التّبعية الاقتصادية تجاه فرنسا، ويبقى أهمّ إجراء في هذا السّياق هو تأميم كافة أراضي المعمرين الفرنسيين بتونس التي تبلغ مساحتها الجملية قرابة 800 ألف هكتار، وكان ذلك يوم 12 ماي 1964.

ولم يكن القطب الاقتصادي الهدف الوحيد لبرنامج الدولة التونسية، بل تمحورت سياسة الدولة في هذه المرحلة - بنفس القدر- حول قطبين : الاقتصادي- الاجتماعي والثقافي- التربوي.

وقد تدعمت سياسة بناء اقتصاد وطني بسياسة جريئة لتحديث المجتمع على قاعدة محاولة التّوفيق بين ثوابت الشريعة الإسلامية والتّراث الإنساني الحديث باعتبار تبنّي النّخبة الوطنية الحاكمة منظومة الفكر الإصلاحي التي صاغها روّاد النّهضة التونسية في القرنين التاسع عشر والعشرين.



مع رائدة النضال النسائي بشيرة بن مراد



الرّئيس الحبيب بورقيبة يستقبل راضية الحداد رئيسة الاتحاد النسائي بحضور وسيلة بورقيبة

كان جلاء الجيش الفرنسي عن بنزرت في 15 أكتوبر 1963 تتويجا لنضال تونس من أجل السّيادة التّامة، في حين مثّل بعث الدّينار التّونسي في 18 أكتوبر 1958 وتأميم الأراضي الفلاحيّة في 12 ماي 1964 إنجاز الاستقلال الاقتصادي.

ج- تأسيس المجتمع الحديث وتجديد الثّقافة
بادرت الدّولة الوطنيّة بتوحيد التّشريع وتطويره بما يلائم روح العصر، فأصدرت الدولة مجلاّت قانونية كثيرة أهمّها من النّاحية الاجتماعيّة والتّاريخيّة، بما أثارته من جدل تجاوز حدود تونس، مجلة الأحوال الشخصية الصّادرة يوم 13 أوت 1956 وتتمثل أكثر إجراءاتها جرأة وثورية في منع تعدّد الزوجات وإقرار الطلاق العدلي وحقّ المرأة والرّجل في طلب الطّلاق وحقّ التعويض عن الضرر المادي والمعنوي عند الطلاق واشتراط رضاء الزوجين في الزواج وتحديد سن الزواج للمرأة بسبع عشرة سنة وللرجل بعشرين سنة وحرمان أي وارث آخر من إرث المتوفّى إذا كان أخلافه من البنات فقط. وأجازت المجلّة حق التبنّي. وبموجب قانون 14 مارس 1957 أصبح للمرأة حقّ المشاركة في الانتخاب كناخبة وكمرشّحة.

إنّ مضامين هذه المجلة تعكس تأويلا مقاصديّا للنص القرآني وخاصّة البند الذي يمنع تعدّد الزوجات، وهي متماشية مع المواثيق الدّولية لحقوق الإنسان ومع مقتضيات مشاركة المرأة في كل جوانب الحياة بالبلاد.

وكانت دولة الاستقلال على وعي تام بأنّ تحديث المجتمع لن يتجنّب الانتكاسات إلاّ إذا ضمن قاعدة صلبة، وهل هناك أصلب من تعليم عصري وثقافة حديثة ؟

لمقاومة الأميّة المرتفعة (قدّرت نسبة الأمّية في بداية الاستقلال بـ 847 في الألف) ولتكوين جيل جديد متعلّم، يعيش عصره دون استلاب، تمّ سن قانون في 4 نوفمبر 1958، اقترن باسم الوزير محمود المسعدي، وقد تمثّلت أهدافه، أساسا، في إنشاء "مدرسة"جديدة عصرية، موحّدة، مجانيّة وفي متناول كلّ التونسيين مهما كان انتماؤهم الاجتماعي أو الجغرافي وأيضا في بلوغ نسبة التّمدرس الكامل سنة 1968 (أي بعد عشر سنوات).

لقد كانت "المدرسة" الجديدة مستوحاة من تجربة المدرسة الصّادقية القائمة على الازدواجية اللّغوية والثّقافية، حيث ازدادت أهمية اللّغة العربية في التعليم في حين احتفظت اللغة الفرنسية بمكانة متميزة باعتبارها أداة تدريس العلوم الصّحيحة وأغلب العلوم الإنسانية.

ورغم عدم تحقيق الهدف الأساسي من الإصلاح التّربوي، وهو التّمدرس الكامل، بسبب التّزايد الدّيمغرافي السّريع ومشكل الرّسوب، فإنّ النّتائج كانت إيجابية في الجملة، حيث انتشرت المدرسة في كل المناطق بما فيها الجهات النّائية والمعزولة، كما وفّر التّعليم وسيلة ناجعة لتحقيق الارتقاء الاجتماعي وأخيرا وفّرت المدرسة قاعدة صلبة لإنجاز مشروع ثقافي متجدّد وحديث.

بدأ مشروع تجديد الثّقافة التونسيّة وتحديثها منذ أواسط القرن التّاسع عشر مع الحركة الإصلاحية التونسية بزعامة خير الدين باشا، ولم يتوقّف هذا السّعي مع سيطرة الاستعمار الفرنسي بل استمرّ مع حركة الشباب التونسي والشابّي والحدّاد وجماعة تحت السّور وغيرهم من الكتّاب والفنانين الحداثيين، محقّقا بذلك تراكمات كمّية كان لها بالغ الأثر في تحقيق النّقلة النّوعية للثّقافة التونسية إثر الاستقلال، خاصة وأنّ النّخبة التي وصلت إلى السّلطة السياسية كانت تمثّل امتدادا للاتجاه التّحديثي باعتبار مرجعيتها الفكرية التي اكتسبتها أثناء مرحلة الدراسة بالصادقية وبالجامعات الفرنسيّة.

وقد شرعت دولة الاستقلال في إنجاز مشروعها الثقافي التّحديثي الهادف إلى ترسيخ فكرة «الأمة التونسيّة» المتجذّرة في التاريخ والتي اكتسبت «شخصيتها» عبر مختلف العصور التي عاشتها، ممّا يجعلها منفتحة باستمرار على مختلف التّأثيرات مهما كان مصدرها.

كما دافعت النخبة الحاكمة عن فكرة التّوفيق بين الإسلام، باعتباره الدّين الرسمي للدولة، والحداثة. فتكفّلت الدولة «بالاجتهاد» وقلّصت من نفوذ رجال الدين التّقليديين، وأعادت تنظيم المؤسّسة الدينية

وشنّت حملات على الطّرق والزّوايا ووظّفت جميع الإمكانات لنشر القيم الحديثة العقلانية المتفتّحة ومحاربة الفكر الغيبي الماضوي.

كما بادرت الدّولة الوطنيّة بضمّ الأحباس العامّة إلى أملاك الدّولة (قانون 2 مارس 1956) وبإلغاء الأحباس الخاصّة وأحباس الزّوايا (قانون 18 جويلية 1957)، وقامت بحلّ أراضي العروش (قانون 28 سبتمبر 1957)، بهدف تأسيس مجتمع جديد في أفكاره وعلاقاته وبنيته التّحتيّة وتجاوز المجتمع القبلي التّقليدي.

إنّ هذا المشروع المتكامل ذا الأبعاد المتنوّعة - اقتصاديّا واجتماعيّا وسياسيّا وثقافيّا وتربويّا - لم يكن سهل التحقيق في بلد حديث العهد بالاستقلال وبموروث تقليدي صلب متجذر، إذ برزت عراقيل متفاوتة الصعوبة والتّأثيرات، مصدرها أطراف متمسّكة بالأنماط القديمة رافضة بإصرار لكلّ مشروع تجديدي مهما كان مدى تأثيره وحجمه.

2- «القديم ينتفض»

كان انحياز قيادة الحركة الوطنية إلى الحداثة على النّمط الغربي واضحا، لذلك جاءت المعارضة من الأطراف التقليدية الرافضة للمشروع الغربي في كلّ تجلّياته. وكانت هذه المعارضة متنوّعة الأشكال متفاوتة الخطورة : بدءا من الاكتفاء بالاحتجاج وصولا إلى التّهديد بالعنف واستعماله أحيانا. نذكر في هذا السياق الفتوى التي أصدرها بعض أعضاء المحكمة الشّرعية العليا ضد مجلّة الأحوال الشّخصية في 27 سبتمبر 1956 واستقالة بعض أعضاء هذه المحكمة. كما وجد التّقليديون في الحركة "اليوسفية" خير معبّر عنهم، ممّا يعني تحوّلا نوعيّا في أسلوب تعبير التّقليديين عن معارضتهم لاندفاع بورقيبة في نهجه التّحديثي على الطّريقة الغربية.

إن هذا الاندفاع هو الذي جعل بورقيبة لا يتردّد في دعوة التّونسيين إلى الإفطار في رمضان. وكانت هذه الدعوة سببا مباشرا لاندلاع أوّل مظاهرة احتجاجيّة ضد دولة الاستقلال، بالقيروان، يوم 17 فيفري 1961.

ولم تقف المعارضة عند هذا الحدّ بل اتّخذت منحى أكثر خطورة على دولة الاستقلال، عندما تمّ الكشف عن محاولة لقلب نظام الحكم في 24 ديسمبر 1962 تورّط فيها، إلى جانب العسكريين الغاضبين من طريقة تسيير معركة بنزرت، بعض المدنيين من ذوي التّكوين التّقليدي، نتيجة تهميش الثّقافة العربية الإسلاميّة، وغلق الجامعة الزيتونية. كما كانت هذه المحاولة الانقلابية نتيجة أيضا لعوامل أخرى مرتبطة بتوجّهات دولة الاستقلال واختياراتها الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثّقافيّة.

إنّ حجر الزّاوية في المشروع التّحديثي التّونسي هو : تحرير المرأة وتسويتها في الحقوق مع الرّجل.



بورقيبة و"عضده الايمن" الباهي الأدغم

واجه المشروع التّنموي والتّحديثي التّونسي صعوبات جمّة مصدرها، في الغالب، الأوساط المحافظة.

لقد كان استقلال تونس تحوّلا نوعيا للتّوازنات الاجتماعية ولمجمل التّناقضات، فبانتهاء فترة الاستعمار المباشر أصبحت التّناقضات التي تشقّ المجتمع التّونسي رئيسة وبرزت على السّطح وعبّرت مجمل القوى الاجتماعية عن وجودها مطالبة "بنصيبها" من الاستقلال، واتّخذت هذه التّناقضات شكل صراع بين القديم والجديد ودلّت على أنّ المضمون الاجتماعي للاستقلال مسألة بقيت غامضة أثناء مرحلة النّضال ضدّ الاستعمار الفرنسي، حيث كانت الأولويّة ممنوحة للنّضال الوطني. أمّا النّضال الاجتماعي فإنّه لم يأخذ حظّه، فطيلة الفترة الاستعمارية لم يطرح المحتوى الاجتماعي للبرنامج الوطني، وكلّما طرحت إحدى فصائل المجتمع مشروعا يدعو إلى تغيير اجتماعي إلا وقوبل بالإهمال وأحيانا بالمقاومة العنيفة (قضيّة نزع الحجاب سنة 1928 التي طرحها حسن القلاّتي في حين عارضه بورقيبة مطالبا التّونسيّات بالتّمسّك بالحجاب"كرمز للهويّة التّونسيّة"، التّخلّي عن الطّاهر الحدّاد عندما هوجم بشراسة من قبل التّقليديين، معارضة الحزب الدّستوري الجديد لبلقاسم القناوي عندما طالب بضرورة تطبيق الأعراف التّونسيين للقوانين الاجتماعيّة التي سنّتها حكومة الجبهة الشّعبيّة الفرنسيّة لفائدة العمّال سنة 1936...). وعند الوصول إلى سنة 1956 انفجر المكبوت دفعة واحدة وعالجت دولة الاستقلال هذا الإشكال بمشروع يحمل مفارقة بين محتواه التّحديثي والوعي الاجتماعي التّقليدي لذلك اصطدم مشروع الدّولة بموقف شرائح من المجتمع تتمسّك بالقيم التّقليديّة، فالتجأت الدولة إلى أسلوبين :

- إحكام مراقبة المجتمع المدني والمجتمع السّياسي.
- المراهنة على القوى الاجتماعيّة الجديدة (النّساء والشّباب) وتأهيلها لتطبيق المشروع التّحديثي.

بعد وضع أسس المجتمع الجديد، كان لزاما على دولة الاستقلال الالتفات إلى الملفّ الاقتصادي لصياغة نموذج اقتصادي ملائم وقادر على الانتقال بالبلاد من عصور التخلّف والتّبعيّة إلى عصر التّنميّة المستقلّة. ولتحقيق هذه الغاية كان السّؤال الملحّ :

هل يمكن المراهنة على القطاع الخاص، أم تتحمّل الدّولة مسؤوليّة النّهضة الاقتصاديّة كما كان الشّأن بالنّسبة إلى الإصلاح الاجتماعي والتّجديد الثّقافي ؟

II- الاشتراكية الدستوريّة 1961 - 1970

مثّل يوما 23 مارس 1962 و24 مارس 1963 منعرجا حاسما في تاريخ تونس المستقلّة، ففي 23 مارس 1962 كان ميلاد "الاشتراكيّة الدستوريّة" عندما أعلن المجلس الملّي للحزب الحرّ الدستوري الجديد المنعقد من 20 مارس إلى 23 مارس 1962 عن تبنّي الاشتراكيّة.

أمّا في 2 مارس 1963 فقد قرّر الحزب الدّستوري أثناء انعقاد مجلسه الملّي اعتماد نظام الحزب الواحد.

إنّ هذين القرارين يعنيان أنّ دولة الاستقلال، ومن ورائها ومعها الحزب الدّستوري، أصبحت المشرف الأوّل والوحيد على جميع أوجه الحياة الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة بالبلاد على طريقة الأنظمة الكليانية التي ظهرت بأوروبا الشّرقيّة إثر الحرب العالميّة الثّانيّة، إذ ضاق مجال المبادرة أمام الخواص أو كاد ينعدم، ومنع كلّ نشاط سياسي، مهما كان حجمه وشكله، خارج هياكل الحزب الدّستوري، وتعطّل نمو المجتمع المدني بتكثيف التّداخل بين الحزب الدّستوري وكلّ المنظّمات والجمعيّات.

لقد كان لهذا التّوجه عميق الأثر في مستقبل البلاد، إذ انتهى الأمر باندلاع أزمة حادّة تطلّبت مراجعة هذا الاختيار وتعديل المسار بصياغة نموذج جديد، ومختلف، للتّنميّة. فلماذا، إذن، تحمّست دولة الاستقلال لاختيار النّموذج "الاشتراكي"، ولماذا تخلّت عنه بنفس الحماس ؟

1 -"الاشتراكيّة الدّستوريّة" أو" الاشتراكيّة من فوق": الملامح والدّوافع

جاء في حديث أحمد بن صالح المطوّل مع مارك نرفان، إثر فشل سياسته الاشتراكية وخروجه من

الحكم:"...أليس من الأفضل أدبيًا لمناضل أن يلتزم بتغيير الأوضاع والثّورة على ما فسد منها وإن لزم من فوق ؟..."، كتبرير لاختياره الاشتراكيّة وتطبيقها رغم ضعف حماس المعنيين بالأمر .

لقد كان اختيار الاشتراكيّة في ظرفيّة تميّزت بقلّة الإطارات وبتفشّي الأميّة وشبه انعدام رؤوس الأموال وضيق السّوق الدّاخليّة النّاتج خاصّة عن ضعف المدخول السّنوي لثلاثة أرباع التّونسيين. كما تميّزت هذه المرحلة بضعف المستوى الفنّي للفلاحة التّونسيّة وبعدم المساواة في توزيع الأراضي. أمّا الصّناعة فقد كانت مقتصرة على الصّناعات الاستخراجيّة والصّناعات التّقليديّة المتقهقرة. ومن ملامح هذه المرحلة أيضا، تضخّم القطاع التّجاري وتعدّد مهول للحرف الصّغرى وتناقضات اجتماعيّة وجهويّة تمثّلت في تضخّم «رأس العاصمة» وبعض المدن السّاحليّة وفي تقلّص «الدّاخل»، وتعارض بين الفلاحة التّقليديّة والفلاحة الحديثة، وتفاوت مجحف بين المداخيل واختلال في التّوازن بين عدد السكّان وكمّية الموارد وبين عدد السكّان وعدد مواطن الشّغل، واختلال التّوازن في مجال العلاقات الاقتصاديّة الدّوليّة المتميزة بتبعيّة اقتصاديّة وارتباط وثيق بـ «مراكز التّدبير والتّقرير» الأجنبيّة، وعجز مزمن للميزان التّجاري وميزان الدّفوعات .

لكلّ تلك الاعتبارت تبنّى بورقيبة «تقرير الآفاق العشريّة»، الذي أعدّه أحمد بن صالح في نوفمبر 1960 وصادق عليه الدّيوان السّياسي للحزب الحرّ الدّستوري. وتمّ في 3 جانفي 1961 إحداث كتابة الدّولة للتّصميم (أي التّخطيط) التي أسندت إلى أحمد بن صالح، المعروف بميوله الاشتراكيّة منذ أن كان أمينا عامّا للاتحاد العام التّونسي للشّغل، وأعلن بورقيبة، يوم 12 جانفي 1961 أنّ "هذه السّنة ستكون سنة التّخطيط".

إثر تولّي أحمد بن صالح، الأمين العام السّابق لاتحاد الشّغل، مهام كاتب دولة للتّصميم والماليّة والتّجارة، بين سنتي 1960 و1962، شرع في تطبيق ما جاء في "الآفاق العشريّة" بإعداد أوّل مخطّط ثلاثي يمتدّ بين 1962 و1964 والغاية منه «تركيز الهياكل الأساسيّة». وإثر نهايته تعززت ثقة بورقيبة في احمد بن صالح فأضاف إليه مسؤوليّة كتابة الدّولة للصّناعة فأصبح مشرفا على كلّ دواليب الاقتصاد باستثناء كتابة الدّولة للفلاحة، التي سيشرف عليها سنة 1968، والبنك المركزي الذي كان تحت إشراف خصمه اللّدود الهادي نويرة.

مكّنت هذه الوضعيّة الجديدة أحمد بن صالح من التّقدّم خطوة حاسمة في اتّجاه توفير دعم إضافي لمشروعه الاقتصادي والاجتماعي، وفي هذا الإطار انعقد المؤتمر السّابع للحزب الحر الدّستوري من يوم 19 إلى يوم 22 أكتوبر 1964 ببنزرت، وبلور الاختيارات الاقتصاديّة والاجتماعيّة للحكومة بعد أن تمّ التّخلّي عن التّجربة اللّيبراليّة ونقدها أثناء هذا المؤتمر.

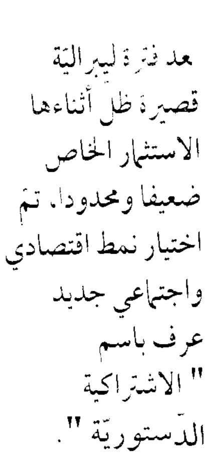
ووضّحت اللوائح أنّ «الاشتراكيّة الدّستوريّة» تعني تعايش القطاع الدّولي والقطاع التّعاضدي والقطاع الخاص، فأصبح الحزب الحرّ الدّستوري، تبعا لذلك، يحمل اسم الحزب الاشتراكي الدّستوري. ثمّ بدأ تطبيق المخطّط الرّباعي في إطار ما نصّ عليه تقرير "الآفاق العشريّة» من ضرورة العمل على «تصفية الاستعمار الاقتصادي، ورفع مستوى الإنسان، وإصلاح الهياكل، والتّنميّة الذّاتيّة".

أوضح بورقيبة مفهومه للاشتراكيّة دون مواربة أو غموض، فالاشتراكيّة بالنّسبة إليه تعني أساسا الحدّ من الملكيّة الخاصّة مع إمكانيّة إلغائها في أيّ وقت «بقدر ما تفرضه المصلحة» حسب تعبيره.

اندرجت السّياسة الاقتصاديّة الجديدة، إذن، في إطار تخطيط شامل لكلّ القطاعات وفي إطار تجربة اعتمدت أساسا على التّعاضد في الفلاحة والتّجارة. وعملت الحكومة منذ انطلاق هذه التّجربة على توفير التّجهيزات الأساسيّة ببناء السّدود وحفر الآبار كما أنشأت طرقات جديدة ووفّرت وسائل النّقل والطّاقة



بورقيبة وبن صالح معا من أجل "الاشتركية الدستورية" 1961



بعد فترة ليبرالية قصيرة ظل أثناءها الاستثمار الخاص ضعيفا ومحدودا، تمّ اختيار نمط اقتصادي واجتماعي جديد عرف باسم " الاشتراكية الدّستوريّة ".

الكهربائيّة وشرعت في التّصنيع مع التّركيز على محاولة خلق أقطاب تصنيعيّة منتظمة التّوزيع على كامل الولايات وشرعت في تركيز نواة للصّناعة الثّقيلة (بمنزل بورقيبة وقابس وصفاقس) وبعثت النّشاط السّياحي. أمّا الاستثمارات فقد كان نصفها تقريبا متأتّيا من الخارج، إذ قدّرت نسبة التّمويلات الأجنبيّة بـ 45٪ من الحجم الجملي للاستثمارات المقدّرة. ولمعالجة مشكلة البطالة شرعت الحكومة في تنظيم هجرة اليد العاملة إلى الخارج عن طريق ديوان الهجرة والتّشغيل الذي كان وقتها حديث النّشأة.

تلك هي التّوجهات الجديدة، في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، التي أقرّها المجلس الوطني للحزب الحر الدّستوري في 23 مارس 1962 والتي سوّغت له صياغة توجّهات جديدة في المجال السّياسي بعد سنة واحدة، وتحديدا أثناء تجدّد انعقاد المجلس الوطنيّ في 2 مارس 1963 عندما تقرّر تركيز نظام الحزب الواحد وإنهاء أيّ شكل من أشكال الاستقلاليّة لجميع المنظّمات والجمعيات.

- نظام شمولي قاعدة لحكم فرديّ

إن التّضييق على حريّة المبادرة في الميدان الاقتصادي لا يحتمل وجود حياة سياسيّة تعدديّة ومجتمع مدني



الحبيب عاشور وأحمد التّليلي : معا ضدّ بن صالح

مستقلّ، كما حصل في كلّ البلدان ذات الاقتصاد الموجّه والمراقب من قبل الدّولة، مثل بلدان أوروبا الشّرقيّة ذات الأنظمة الشّموليّة أثناء الحكم الشّيوعي، فاختيار الاشتراكيّة سوّغ للحكومة التّونسيّة اختيار نظام الحزب الواحد وإحكام مراقبة المجتمع المدني تحت شعار "الوحدة القوميّة".

وقد أدخل المجلس الوطني للحزب الدّستوري تحويرات جوهريّة على المشهد السّياسي التّونسي في اتّجاه تركيز نظام شمولي فسح المجال لظهور حكم فردي تطوّر مع الوقت مستفيدا من خدمات طبقة سياسيّة منغمسة، على امتداد عشرين سنة، في صراع محموم على الخلافة.

وإثر انتهاء أشغال المجلس الوطني لحزب الدّستور أصبح ممثّل الحزب بالولاية هو ممثل الدّولة بها، أي إنّ الوالي هو في نفس الوقت رئيس لجنة التّنسيق الحزبي ويعيّن كاتبها العام من طرف الدّيوان السّياسي، أمّا بقيّة أعضاء لجنة التّنسيق فقد أصبحوا أعضاء قارّين كاملي الحقوق بمجلس الولاية (نصّ عليه قانون 3 ديسمبر 1963)، وهو يضمّ، إضافة إلى الوالي وأعضاء لجنة التّنسيق، ممثّلي "المنظّمات القوميّة" والهيئات البلديّة. وبذلك زالت كلّ الحدود بين مؤسّسات الدّولة وهيئات الحزب.

كان اختيار الاشتراكيّة منهجا اقتصاديّا لتونس المستقلّة عاملا رئيسا لاختيار نظام الحزب الواحد وكانت المحاولة الإنقلابيّة لسنة 1962، التي تورّط فيها بعض صغار الضبّاط وقدماء المقاومين واليوسفيين، السّبب المباشر لهذا الاختيار ومنطلقا لبداية حكم فردي شمولي استمرّ حوالي 25 سنة متغذيّا بالصّراع حول خلافة تأخّرت كثيرا.

كان أحمد بن صالح أكبر مستفيد من هذا التوجّه الجديد للنّظام إذ تفرّغ لتطبيق برنامجه الاقتصادي والاجتماعي ضامنا تأييدا مطلقا من بورقيبة ومن المجتمع السّياسي والمجتمع المدني مع غياب تامّ لكلّ أشكال المراقبة أو المحاسبة، لكن ذلك لم يجنّبه كثرة العراقيل إلى درجة بات معها من المستحيل على بورقيبة الاستمرار في حمايته، خاصّة عندما وصلت سياسة «التّعاضد» إلى طريق مسدود، فتمّ الإعلان رسميّا عن فشل هذه السّياسة ووقع، تبعا لذلك، التّخلّي عنها وعن بن صالح. غير أنّ هذا الفشل لا يمنع من تقويم هذه المرحلة تقويما تاريخيّا وموضوعيّا، وإبراز ما احتوته حصيلتها من إيجابيّات وسلبيّات.

3 - الحصيلة

بعد حوالي ثماني سنوات من تطبيق الاشتراكيّة الدّستورية أمكن للحكومة توسيع «الادّخار القومي» وتطويره . كما أمكن تركيز تجهيزات أساسيّة اعترفت الحكومة بعد عزل بن صالح بأنّها « ستساهم في تحسين الإنتاجيّة في الميدان الاقتصادي بأجمعه طيلة العشر سنوات القادمة» وشملت هذه التّجهيزات قطاعات الفلاحة والطّاقة والنّقل. كما اعترفت حكومة الهادي نويرة، الذي تولّى الوزارة الأولى بعد عزل بن صالح، في تقرير 1972 بأنّ «التحوّلات المكتسبة والتي تخصّ أيضا المجتمع التّونسي، والمجهود الذي بذل في الميدان الاجتماعي، يخوّل لنا القول بأنّ تونس، في مستهل العشريّة الثّانيّة للتنميّة، قد أصبحت أقوى ساعدا وأحسن عتادا وذخيرة للإسراع ولتقويّة تيّار نموّها».

ففي ميدان التّعليم، مثلا، ارتفع عدد الذين يستفيدون من التّعليم من 450 ألفا إلى 1،2 مليون، وصار أكثر من نصف السكّان يتمتّعون بالعلاج المجاني حسب ما جاء في التّقرير الرّسمي لحكومة نويرة. وارتفع عدد المتمتّعين بالإعانات الاجتماعيّة. أمّا بخصوص الصّناعة فقد جاء في تقرير الحكومة لسنة 1972 : "يمكن أن يقال إنّ العشريّة 1962-1971 كانت عشريّة تعلّم التّصنيع". في خصوص المبادلات التّجاريّة، أمكن للحكومة التّخفيف من حدّة الهيمنة الفرنسيّة بتنويع نسبي للحرفاء لكن دائما في إطار الارتباط بالعالم الغربي.

غير أنّ النّجاحات لا يمكنها حجب عدّة نقائص وسلبيّات، من بينها، أنّه بالرّغم من تخصيص 23٪ من المنتوج الدّاخلي الخام للاستثمارات فيما بين 1962 و1971 كانت نتائج مرحلة التّخطيط متفاوتة :

بالنّسبة إلى الفلاحة تميّزت العشريّة بركود في الإنتاج الفلاحي الذي لم تتطوّر قيمته المضافة. أمّا بالنّسبة إلى الصّناعة، فإنّ سياسة التّصنيع أدّت إلى ارتفاع نسبة المواد الخام والمواد نصف المحوّلة من مجموع الصّادرات التّونسيّة.

على المستوى الاجتماعي، لم يقع حلّ مشكل البطالة وذلك ما دفع الحكومة إلى فتح أبواب الهجرة إلى أوروبا الغربيّة (ألمانيا وفرنسا أساسا) وليبيا. ولم يقع القضاء أيضا على

كانت « الاشتراكيّة الدّستوريّة " تطمح إلى رفع مستوى العيش وتحقيق التّنميّة الذّاتيّة مع تحديد سنة 1973 كحدّ أقصى لذلك.

أصبحت الدّولة المشرف الأوّل والوحيد على جميع أوجه الحياة الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة.

التّفاوت الاجتماعي المجحف. كما عجزت «الاشتراكية الدّستورية» عن تحقيق تنميّة ذاتيّة مستقلّة، فقد رافق عمليّة التخلّص من التّبعيّة الاقتصاديّة لفرنسا تعزيز الروابط الاقتصادية مع الولايات المتّحدة الأمريكيّة.

بسبب هذه العوامل وعوامل أخرى دخلت تجربة التعاضد في مأزق حاد انتهى بالتخلّي عنها وعن المشرفين عليها وتحميلهم مسؤوليّة تصاعد الغضب الشّعبي على الحكومة بسبب تدهور الأوضاع الاجتماعية في أواخر الستّينات.

4 - المنعرج والمأزق

بدأت «تجربة التّعاضد» منذ 1967 تدخل منعرجا حاسما، فقد زادت في التوسّع بتشجيع السّلطة على التّعاضد الذي توسّع على حساب القطاعين الخاص والعمومي، وبإعطاء الأولويّة في منح القروض والامتيازات للقطاع التّعاضدي. لئن أفضت هذه السّياسة إلى «تطوّر كبير في الإنتاج الفلاحي بفضل اتّباع نظام الغراسات المتنوّعة والزّراعات الصّناعيّة وتطوّر المساحة السّقويّة»، فإنّ وضعيّة الفلاحة لم تتطوّر بصفة ملحوظة نظرا للظّروف المناخيّة القاسيّة (تعاقب سنوات الجفاف) وضعف الدّخل السّنوي للمتعاضد.

إنّ إشراف الدّولة الكلّي على الاقتصاد وتوسيع مجال القطاع العام ساهم إلى حدّ كبير في تركيز نظام الحزب الواحد الذي « تطوّر» إلى حكم فردي.

نتج عن هذه الوضعيّة المترديّة ارتفاع نسق النّزوح نحو المدن حيث ارتفع عدد النّازحين من 2600 بين 1962 / 1968 إلى 3600 نازح في سنة واحدة وهي سنة 1968.

كما لم تكن سياسة التّعاضد محل إجماع داخل الحكومة والحزب الاشتراكي الدّستوري، إذ ظهر اتّجاهان :

- اتجاه متمسّك بتوسيع نطاق التّعاضديات ويقوده أحمد بن صالح.
- اتجاه معارض لسياسة التعاضد ومدافع عن المبادرة الحرّة ومن أبرز رموزه الهادي نويرة، محافظ البنك المركزي، وأحمد المستيري، كاتب الدولة للدّفاع الوطني، ومحمد المصمودي، سفير تونس بباريس، وكلّهم أعضاء بالدّيوان السّياسي للحزب الاشتراكي الدّستوري، كما سبق لقيادة اتّحاد الشّغل، عن طريق أحمد التليلي ثمّ الحبيب عاشور، أن عبّرت عن رفضها، منذ البداية لهذه السّياسة. وقد تعرّض الحبيب عاشور إلى المحاكمة والسّجن سنة 1965 بسبب موقفه المعارض للتّعاضد، بتهمة تخفي أسباب المحاكمة الحقيقيّة، واختار بعد ذاك أحمد التّليلي، إثر وفاة صديقه الطيب المهيري وزير الدّاخليّة، المنفى الاختياري لنفس الأسباب.

كانت سنة 1968 سنة حاسمة في مسار الصّراع بين هذين الاتجاهين باعتبارها السّنة الأخيرة في المخطّط الرّباعي 1965 / 1968 وكذلك السّنة التي سيتمّ أثناءها بلورة سياسة الدّولة الاقتصادية والاجتماعية للسّنوات اللاّحقة عن طريق المخطّط الرّباعي الجديد 1969 / 1972، فكان كلا الاتجاهين في سباق مع الزّمن حيث ازدادت سرعة تركيز التّعاضديّات سنة 1968 ، فتمّ تعميم التّعاضديّات الفلاحيّة بالسّاحل والوطن القبلي، وأصبح، في هذه السّنة، ثلث القطاع الفلاحي خاضعا لنظام التّعاضد.

في المقابل شدّد خصوم بن صالح حصارهم لسياسة التّعاضد سواء على مستوى هياكل الحزب الاشتراكي الدّستوري أو داخل «القصر» بالاعتماد على وسيلة بورقيبة، زوجة الرّئيس. وتدخّل بورقيبة في البداية لترجيح كفّة بن صالح، لاقتناعه بجدوى سياسة التّعاضد، ولكن هذا الدّعم الحاسم لم يمنع دخول التّعاضد في مرحلة العدّ التّنازلي عندما بدأت الانعكاسات السّلبيّة لهذه السّياسة تلقي بثقلها على صغار الفلاّحين والأجراء من ذوي الدّخل المحدود، فعمّ التّململ أغلب الفئات، وبلغ الرّفض ذروته بالوردانين، إحدى قرى السّاحل، المعقل التّاريخي للحزب الدّستوري، عندما تظاهر عدد كبير من الفلاّحين يوم 27 جانفي 1969 احتجاجا على تعميم التّعاضد، وتدخّل الجيش للسّيطرة على الوضع ممّا أدّى إلى سقوط قتيل وعديد الجرحى.



الهادي نويرة : انفتاح اقتصادي وانغلاق سياسي

تمحورت إجراءات الحكومة الجديدة، التي ترأسها الهادي نويرة، حول ردّ الاعتبار للقطاع الخاص لتنشيط الاقتصاد الذي أصبح في صدارة اهتماماتها .

ساهم تضخّم البيروقراطية في أزمة "الاشتراكيّة الدّستوريّة" وفي مأزقها ممّا أدّى إلى التخلّي عنها سنة 1969 .

استغلّ المعترضون، من داخل أجهزة الحزب والدّولة، هذا الغضب العام، إضافة إلى ركود الإنتاج الفلاحي، النّاتج عن تعاقب سنوات الجفاف، وسوء تأطير المتعاضدين من طرف موظّفين يجهلون الواقع الاجتماعي للأرياف، لإقناع بورقيبة بالتخلّي عنه. فقرّر مجلس الجمهوريّة، وهو أعلى سلطة تنفيذيّة آنذاك، التخلّي عن التّعاضد في 2 سبتمبر 1969، ثمّ أقيل بن صالح من الحكومة وأطرد من الحزب الاشتراكي الدّستوري في 9 نوفمبر 1969 واتّهمه بورقيبة بالتطرّف في الاشتراكيّة والتّكالب على الحكم لتبرير إحالته على المحكمة العليا بتهمة "سوء التصرّف الاقتصادي... والنّيل من سمعة الدّولة وهيبتها والقيام بتجاوزات وأخطاء في التّصرّف المالي وخرق الدّستور والقوانين الجارية وتجاوز السّلطة واستغلال ثقة رئيس الدّولة".

وبذلك حمّلت مسؤوليّة فشل التّعاضد لأحمد بن صالح، وستّة أشخاص آخرين فقط، حتّى يقع الالتفاف على تلك الأزمة، وتخفيف الأضرار السّياسية والشّروع في تكريس اختيار اقتصادي واجتماعي جديد بواسطة أجهزة متماسكة ممّا سمح بالدّخول في مرحلة جديدة من تاريخ تونس المعاصر تكاد تكون مختلفة جذريّا عن سابقتها.

III- انفتاح اقتصادي وانغلاق سياسي وتعدّد الأزمات 1970-1980

إثر إقالة أحمد بن صالح، ألقى الرّئيس بورقيبة خطابا يوم 8 جوان 1970 اعلن فيه كامل المسؤولية عن كلّ ما حصل في السّتّينات، وأعلن عن تكوين لجنة «للنّظر في إمكان تحوير الدستور نفسه... لجعل الحكومة مسؤولة في آن واحد لدى رئيس الدّولة وأمام المجلس...»، لكنّه لم يخف تجديد معارضته لتعدّد الأحزاب السّياسية كي «لا نتردّى في الهاوية»، على حدّ تعبيره. وبعد فترة عرفت باسم «وقفة التأمّل» ساد أثناءها جدل عام ساهم فيه أغلب التّونسيّين، اختار بورقيبة الهادي نويرة، المعروف بمعارضته لسياسة التّعاضد، وزيرا أوّل جديدا بمقتضى تحوير جرى يوم 6 نوفمبر 1970، مع العلم أنّه تمّ سنة 1969 إحداث هيكل حكومي جديد، هو الوزارة الأولى تعويضا لكتابة الدّولة للرّئاسة ولتوسّع صلاحيّات رئيس الحكومة .

شرعت هذه الحكومة الجديدة في اتّخاذ إجراءات متعدّدة لتصفية آثار التّعاضد في اتّجاه ردّ الاعتبار للقطاع الخاص لتنشيط الاقتصاد الذي أصبح طيلة السّبعينات في صدارة اهتمامات الحكومة على حساب

نجحت "الاشتركيّة الدستوريّة" في تركيز البنية الأساسية وفي وضع أسس إقتصاد عصري.

الاهتمامات الاجتماعيّة والثّقافيّة-التّربويّة، كالتّعليم وتقليص الفوارق الجهويّة والاجتماعيّة.

1 - الإنجازات والنّقائص

* على المستوى الاقتصادي

شرعت حكومة نويرة في إعادة هيكلة الأراضي الفلاحيّة التي أصبحت موزّعة كالآتي :

- أراض ملكيّة خاصّة وتمثّل 53،8٪ من مجموع الأراضي.
- أراض دوليّة وتمثّل 30٪ من المجموع.
- أراض تعاضديّة وتمثّل 16،2٪ من المجموع.

وأصبحت البنية الزّراعيّة تتميّز بتفاوت كبير في توزيع الأراضي على المستغلّين، إذ يستغلّ 5٪ منهم نصف الأراضي الزّراعيّة (المحروثة) تقريبا، كما تتميّز بصغر حجم الضّيعات وتشتّتها. وقد رافق هذا التحوّل في الهياكل الزّراعيّة تدنّ متواصل لمستوى عيش صغار الفلاّحين نتيجة تطوّر الفوارق بين تكاليف الإنتاج والأسعار عند الإنتاج، فتدهورت مداخيلهم.

كما شهدت هذه المرحلة تراجعا في الاستثمارات المخصّصة للفلاحة من 17،7٪ من مجموع الاستثمارات سنة 1961 إلى 15،8٪ سنة 1971 ثمّ 13،8٪ سنة 1981.

أمّا الصّناعة فقد شهدت بدورها تحوّلا في وجهة الاستثمارات، حيث لم يبق اهتمام الدّولة شاملا لكلّ القطاعات الصّناعيّة، بل أصبحت صناعة مواد البناء تستقطب في السّبعينات ثلث الاستثمارات الصّناعيّة نظرا لتوجّه العديد من الخواص نحو هذه الصّناعة المطلوبة في السّوق، الوفيرة الرّبح. وقد أدّى هذا التحوّل في وجهة الاستثمارات إلى تفوّق القطاع الخاص على القطاع العام في أغلب الصّناعات المعمليّة وهذا ينسجم مع التوجّه الجديد للحكومة الدّاعم للمبادرة الخاصّة.

تمكّنت البلاد التّونسيّة، نتيجة تحرير الاقتصاد، من تحقيق تقدّم ملموس شمل أساسا الإنتاج الفلاحي والصّناعي ممّا كان له الأثر الإيجابي في مستوى عيش أغلب التّونسيين.

كما تميّزت عشريّة السّبعينات بمنح الأولويّة للجدوى الاقتصاديّة لاستثمارات الدّولة على حساب الجدوى الاجتماعيّة وبتغيير أساسيّ في نمو القروض الأجنبيّة نتيجة لاعتماد الصّناعة على التّوريد (قطع الغيار والآلات...) وسنّ القوانين المشجّعة على الاستثمار الأجنبي (قانون أفريل 1972 وقانون أوت 1974) وبذلك تطوّرت نسبة التّداين من النّاتج الدّاخلي الخام من 21،8٪ سنة 1962 إلى 45٪ سنة 1981.

ولئن سجّلت عشريّة السّبعينات حصول بعض الاختلالات في بعض التّوازنات الاقتصاديّة، كالاختلال بين القطاعات الاقتصاديّة والاختلال بين القطاع الخاص والقطاع العام والاختلال بين الرّأس المال المحلّي والرّأس المال الأجنبي... فإنّ ما يحسب لهذه العشريّة هو التأكيد والحرص على المردود والجدوى الاقّتصاديّة ممّا أدّى بالضّرورة إلى ارتفاع نسق الإنتاج وتحقيق انتعاشة اقتصاديّة، خاصّة أثناء النّصف الأوّل من السّبعينات، عندما ارتفعت أسعار النّفط، المتوفّر بتونس بكمّية تسمح بتصديره، وتعاقبت السّنوات الممطرة. ولّما تراجعت أسعار النّفط وتقلّصت كمّيات الأمطار طفت على السّطح سلبيّات التوجّه اللّيبرالي وبدت نقائصه واختلالاته واضحة في المستوى الاجتماعي.

* على المستوى الاجتماعي

تميّزت هذه العشريّة اللّيبرالية بـ :

-احتداد الفوارق الاجتماعيّة كنتيجة للدّعم المكثّف للخواص.
- احتداد الفوارق الجهويّة نتيجة تركيز القطاع الخاص على الشّريط السّاحلي حيث تتوفّر البنية الأساسيّة.
- ارتفاع عدد العاطلين نتيجة أزمة الأرياف.
- ارتفاع نسق الهجرة إلى الخارج نتيجة أيضا لأزمة الأرياف وضعف الأجور في القطاع الصّناعي الخاص.

وقد تسبّبت جملة هذه الاختلالات في حصول عدّة اضطرابات خلال السبعينات، وصلت إلى إعلان اتّحاد الشّغل الإضراب العام يوم 26 جانفي 1978، لأوّل مرّة في تاريخ تونس المستقلّة.

لم تشمل الأزمات الشّأن الاجتماعي فحسب، بل إنّها طالت أيضا الشّأن السّياسي، وهو أمر بديهي ومتوقّع لأن ليبراليّة السّبعينات كانت مصحوبة بانغلاق سياسي ساهم في تعدّد الأزمات وحصول اختناق عامّ أدّى إلى انفجار جانفي 1978.

*** على المستوى السّياسي : مأزق النّظام الأحادي**

أدّى تواصل سياسة الحكومة في السّبعينات بنفس آليّات مرحلة السّتّينات ومنطقها وروحها من حيث التمسّك بالنّظام الأحادي، رغم ما شهدته تونس من تحوّلات اقتصاديّة واجتماعيّة نوعيّة، أدّى هذا التواصل إلى اتّساع نطاق المعارضة واشتمالها على أطراف وشرائح جديدة ممّا تسبّب في انسداد الآفاق أمام النّظام الأحادي وحصول المأزق بسبب تلك المفارقة بين اللّيبراليّة الاقتصادية والاجتماعيّة من ناحية والأحاديّة السّياسيّة من جهة أخرى.

ويمكن رسم الملامح السّياسيّة لمرحلة السّبعينات في المظاهر الآتية :

- مزيد التّضييق على الحريّات العامّة.
- التمسّك بـ"النّظام الأحادي" وما يترتّب عليه من تقلّص هامش الحركة أمام «المنظّمات القوميّة» خاصّة، وقد أدّى ذلك إلى حصول اصطدامات، عنيفة أحيانا، بين السّلطة من ناحية والطّلبة والعمّال من ناحية أخرى، سنقف على البعض منها لاحقا.
- إضافة إلى مجموعة "آفاق" اليساريّة وحركة "البعث"، اللّتين ظهرتا في السّتّينات، بالوسط الطلاّبي أساسا، برزت قوى سياسيّة معارضة جديدة انبثقت من رحم الحزب الاشتراكي الدّستوري، مثل «حركة الوحدة الشّعبيّة" و"حركة الدّيمقراطيين الاشتراكيين"، وهي حركات تولّى رموزها في السّتّينات وبداية السبعينات، مثل أحمد بن صالح وأحمد المستيري، مهامّ قياديّة سواء في أجهزة الدّولة أو في هياكل الحزب الاشتراكي الدّستوري العليا، ثمّ أعلنوا قطيعتهم مع الحزب وأنشؤوا حركات سياسيّة معارضة.
- تعدّد المحاكمات السّياسيّة في السّبعينات، وهي عشريّة حطّمت أثناءها محكمة «أمن الدّولة»، تلك المحكمة الاستثنائية التي أنشئت سنة 1968 لمحاكمة الطّلبة إثر إضرابات مارس 1968، الرّقم القياسي، حيث كانت تقاضي سنويّا، تقريبا، عديد المعارضين للنّظام الأحادي : أوت 1974، جويلية 1975، سبتمبر 1975، مارس-أوت 1977، سبتمبر 1978، إضافة إلى المحاكمات التي تمّت بالمحكمة العليا، لمحاكمة أحمد بن صالح، والمحاكم الابتدائية لمحاكمة تلامذة وطلبة وعمّال ومزارعين إثر مظاهرات واصطدامات، ممّا جعل دائرة المعارضة لسياسة حكومة نويرة تتّسع وتشمل عدّة قوى اجتماعيّة وسياسيّة جديدة.

إنّ الإصرار على نظام أحادي تجاوزته الأحداث وهو في تعارض تام مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي الجديد الذي أفرزته تحوّلات السّبعينات مع بروز أجيال جديدة لم يعد يقنعها خطاب مؤسّس على مبادئ مرتبطة بمرحلة الكفاح الوطني والنّضال ضدّ الاستعمار من نوع "الوحدة القوميّة" و"حزب الأمّة بتمامها وكمالها"... أوصل البلاد إلى مأزق حاد وخطير ممّا فرض ضرورة التّدارك والمراجعة للانسجام مع الواقع الجديد لتجنّب الانهيار، لأنّ الأزمات تعدّدت واتّخذت نسقا تصاعديّا وأشكالا متنوّعة ولم يعد من الممكن تجاهلها أو تأجيل معالجتها.

لم يعد عمق الأزمة يسمح بالحلول التّرقيعيّة والمسكّنات، وأصبح التحرّك من داخل الدّولة لإنقاذ المؤسّسات والمكاسب أكثر من ضروري أو فسح المجال لأطراف متطرّفة من خارج الدّولة تنجز «التّغيير» على طريقتها.

2 - تعدّد الأزمات ومحاولة التّدارك

شهدت فترة السّبعينات عدّة أزمات متفاوتة التأثير والخطورة وكان أغلبها نتيجة التّعارض بين الاختيار اللّيبرالي على المستوى الاقتصادي وبين النّظام الأحادي على المستوى السّياسي، إضافة، طبعا، إلى أسباب أخرى تخصّ كلّ أزمة على حدة.

*** أزمة الجامعة التّونسيّة**

سادت الجامعة التّونسيّة على امتداد السّبعينات توتّرات واضطرابات، بسبب أزمة التّمثيل النّقابي وأيضا بسبب التّغييرات النّوعيّة التي شهدتها الجامعة التّونسيّة منذ أواخر السّتّينات وتتمثّل أساسا في مراجعة مشروع 1958 لإصلاح التّعليم

المعروف باسم "مشروع المسعدي". لقد جاءت هذه المراجعة بأمر من بورقيبة في 17 جانفي 1967، أثناء اجتماع "لجنة الدّراسات الاشتراكيّة"، بتكوين "لجنة مصغّرة للتّعليم" لمراجعة اختيارات السّياسة التّعليميّة منذ إقرار "مشروع 1958" والإبقاء على ما يصلح بعد أن تفاقم عدد الرّاسبين والمنقطعين دون أدنى تكوين، وبعد تفاقم ظاهرة الاكتظاظ. وكانت النّتيجة المباشرة لاجتماعات هذه اللّجنة الاتفاق على مراجعة "مشروع 1958" بداية من السّنة الدّراسيّة 1967/ 1968 في اتّجاه تدعيم الكيف على حساب الكمّ، فنتج عن ذلك تقلّص نسبة النّجاح بالجامعة، وتراجع في الزيادة السّنويّة لعدد الطّلبة من 15٪ سنويّا إلى حدود سنة 1977 إلى 4،5٪ سنة 1979. فبقيت نسبة الطّلبة من مجموع السكّان ضعيفة، أضف إلى ذلك تدهور الظّروف التّعليميّة من اكتظاظ بالمدارج وبالمبيتات والمطاعم الجامعيّة ومن نقص في التجهيزات... نتيجة تراجع نسبة ميزانيّة وزارة التّربيّة من الميزانيّة العامّة للدّولة من 9،3٪ سنة 1962 إلى 4،4٪ سنة 1974.

لكلّ تلك الاعتبارات، إضافة إلى التّحوّلات التي شهدها المجتمع والاقتصاد بتونس أواخر الستينات وبداية السّبعينات، تنامت ظاهرة الاحتجاج الطلاّبي الذي بلغ الذّروة في أحداث ربيع 1968 بالجامعة وما ترتّب عنها من إيقاف عديد الطّلبة اليساريين وإحالتهم على محكمة أمن الدّولة ممّا وضع حدّا مؤقّتا لظاهرة الاحتجاج الطلاّبي طيلة السنتين الجامعيتين 1968/ 1969 و1969/ 1970، غير إنّ «سقوط» أحمد بن صالح وإنهاء تجربة التّعاضد أعاد الوضع السّياسي والنّقابي إلى حالة ما قبل أحداث 1968، حيث كان تدخّل السّلطة لتوجيه نتائج انتخابات المؤتمر 18 لاتّحاد الطّلبة بقربة في صيف1971 سببا مباشرا لتجدّد الاضطرابات بالجامعة والدّخول في أزمة عميقة هدّدت جديّا كيان الجامعة ورصيدها العلمي والمعرفي على امتداد السّبعينات وحتّى منتصف الثّمانينات.

*** الصّدام مع اتّحاد الشّغل**

عاد الحبيب عاشور، الممنوع من النّشاط النّقابي منذ 1965، إلى الاتّحاد العام التّونسي للشّغل في جانفي 1970 في ظرفيّة تميّزت بـ:

- استعداد القيادة الجديدة للاتّحاد وتحمّسها لمواصلة التّحالف مع الحزب الاشتراكي الدستوري والحكومة.
- انخراط عدد كبير من اليساريين بالاتّحاد، وخاصّة بنقابتي التّعليم الثّانوي والتّعليم العالي، وتركيز دعايتهم على مبدإ "استقلاليّة اتّحاد الشّغل عن حزب الدّستور".

وقد بدأ تحالف اتّحاد الشّغل مع حزب الدّستور يتصدّع منذ سنة 1976 واتّسعت الهوّة بين الطّرفين بسبب تعدّد الإضرابات التي كانت الحكومة تعتبرها غير شرعيّة في حين كانت قيادة الاتّحاد تتبنّاها، بل وتعمل غالبا على تسريع نسقها وتعميمها مستفيدة من الظروف الموضوعيّة المواتية لأنصار التّصعيد والمتميّزة بـ:

- صعوبة العيش بالمدن الصّناعيّة نتيجة لاكتظاظها بأعداد كبيرة من النّازحين الذين هجروا الأرياف إثر حلّ التّعاضديّات وتوسّع نطاق الملكيّة الخاصّة، فارتفع نسق النّزوح من 2652 نازحا سنويّا بين 1962 و1968 إلى 14،286 سنة 1970/ 1971.
- تدهور القيمة الحقيقيّة للأجور مقابل الأسعار نتيجة التّضخّم المقدّر بـ 8٪ سنويّا.
- إلقاء صراع الخلافة بظلاله على علاقة المكتب التّنفيذي لاتّحاد الشغل بالحكومة.

تسبّب هذا الوضع في تعدّد الإضرابات بأغلب القطاعات بما فيها قطاع التّعليم الثّانوي الذي سجّل إضرابا عاما سنة 1975، لأوّل مرّة منذ الاستقلال. ورغم محاولات المصالحة العديدة بين الحكومة وقيادة الاتّحاد، أبرزها ما حصل يوم 19 جانفي 1977 عندما تمّ الإمضاء على «الميثاق الاجتماعي» من قبل الحكومة والمكاتب التّنفيذية لاتّحاد الشّغل واتّحاد الصّناعة والتّجارة واتّحاد الفلاّحين، رغم ذلك لم تتوقّف الإضرابات، إذ ارتفع عددها بعد الإمضاء على "الميثاق الاجتماعي" من 372

إضرابا سنة 1976 إلى 452 إضرابا سنة1977، ممّا جعل من المستحيل العودة باتّحاد الشّغل، في علاقته بالحكومة، إلى وضعيّة بداية السّبعينات دون القيام بمعالجة حقيقيّة وجدّيّة للأوضاع الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسّياسيّة.

في هذه الأجواء المتوتّرة، انعقد مؤتمر اتّحاد الشّغل في مارس 1977 وتمخّض عن إبعاد العناصر الرّافضة لأيّ نوع من الممارسة المستقلّة لاتّحاد الشّغل والمدافعة عن "النّظام الأحادي"، مقابل صعود عناصر لم يعرف لها انتماء سابق للحزب الدّستوري ولم تكن تخفى معارضتها للنّظام الأحادي. وعادت جريدة «الشّعب»، جريدة الاتّحاد الرّسميّة، إلى لهجة التّصعيد بنقدها لظاهرة ارتفاع الأسعار، فعاد، مع ذلك، نسق الإضرابات إلى التّصاعد مع تنظيم مظاهرات بصفة تكاد تكون يوميّة، خاصّة بتونس وصفاقس، وانعقدت الهيئة الإداريّة لاتّحاد الشّغل يوم 15 سبتمبر وكانت لوائح هذه الهيئة حادّة اللّهجة، فشكّلت بذلك بداية القطيعة بين المكتب التّنفيذي لاتّحاد الشّغل والحكومة واقتراب ساعة المواجهة، حيث تسارع نسق الأحداث: إضرابات ومظاهرات، تقابلها اعتقالات وهجومات على مقرّات الاتّحاد، مع تبادل التّهم عبر الصّحف... إلى أن أعلنت الهيئة الإداريّة لاتّحاد الشّغل عن تنظيم إضراب عام ليوم واحد، حدّد موعده لاحقا ليوم الخميس 26 جانفي 1978، وفشلت كلّ الوساطات في إلغائه أو حتى تعليقه.

نفّذ الإضراب العام وحصلت أثناءه مصادمات بين قوّات النّظام العام والمتظاهرين وتدخّل الجيش وسقط عديد القتلى والجرحى، واعتقل الآلاف، من بينهم أغلب أعضاء المكتب التّنفيذي، وأعلنت الحكومة حالة الطّوارئ ومنع التّجوّل ليلا بكامل البلاد.

ومقابل هذه التّطوّرات الدراميّة خيّرت حكومة نويرة منح الأولويّة لإعادة الاعتبار إلى "هيبة الدّولة" عبر فرض النّظام بكلّ الوسائل، وتأجيل النّظر في المراجعة والمعالجة إلى فترة أخرى تكون ملائمة، غير أن الأزمة كانت شاملة وطالت الاقتصادي والاجتماعي والسّياسي في آن واحد، ولم يعد الأمر يحتمل مزيد التّأجيل لأنّ القوى السّياسيّة المعارضة للنّظام الأحادي تكاثرت وتنوّعت تعبيراتها نظرا لاستمرار وضعيّة الاختناق السّياسي.

* أزمة النّظام الأحادي

دخل النّظام الأحادي في أزمة منذ نهاية السّتّينات بسبب انعزال القيادة وانسداد الآفاق وغلق كلّ منافذ التّعبير المخالف وتهميش قسم مهمّ من الكفاءات، وممّا زاد في حدّة الأزمة بداية الصّراع حول الخلافة منذ أوّل أزمة قلبيّة تعرّض لها بورقيبة في 14 مارس 1967.

وقد فضّل بورقيبة عدم الحسم في هذا المسألة بأن أقرّ مبدأ الرّئاسة مدى الحياة سنة 1975 كي يتسنّى له توظيف هذا الصّراع حول خلافته لتدعيم حكم فردي لا يعترف بأيّ شكل من أشكال المشاركة أو المحاسبة والمراقبة.

وقد تكاثر، تبعا لذلك، عدد الحركات السياسيّة المعارضة كردّ فعل على رفض بورقيبة المتواصل للتعدديّة السياسيّة ورفضه السّماح بتطوّر مستقلّ للمجتمع المدني. وبرزت في السّبعينات عدّة حركات سياسيّة جديدة، مختلفة التّسميّات والأصول والإيديولوجيات، ولكنها تتّفق حول معارضة "النّظام الأحادي" ورفض المبالغة في الموالاة للغرب. فتعدّدت وسائل التّعبير عن هذه المعارضة ولم تتردّد بعض الأطراف في الالتجاء إلى وسائل غير قانونيّة رافضة بذلك قبول الأمر الواقع ممّا فسح المجال أمام تعدّد المحاكمات السّياسيّة كمحاولة من النّظام الأحادي للتشبّث بسياسة أصبحت مرفوضة من قبل أغلب مكوّنات المجتمع السّياسي والمجتمع المدني حديث النّشأة، بل حتّى من قبل عناصر سبق لها أن كانت من ركائز "النّظام الأحادي" في السّتّينات، مثل ما عرف بـ"المجموعة اللّيبراليّة" التي نشرت جريدة رأي في أواخر سنة 1977 أسمتها جريدة "الرأي"، كما كانت هذه المجموعة وراء مبادرة تأسيس منظمة

حقوقيّة، سمّيت فيما بعد "الرّابطة التّونسيّة للدّفاع عن حقوق الإنسان"، تمّ الاعتراف بها في 7 ماي 1977 للتّخفيف من الضّغط الذي أصبح يسلّطه اتّحاد الشّغل منذ دخوله حلبة الصّراع الاجتماعي والسّياسي من خلال اللّوائح الصّادرة عن مؤتمرات هياكله والمقالات المنشورة بجريدة "الشّعب" ومن خلال تبنّي المكتب التّنفيذي لعدّة إضرابات عمّاليّة.

ولم يستطع "النّظام الأحادي" التّأقلم مع هذا الواقع السّياسي الجديد، واكتفى بملاحقة الأحداث وبردود فعل آنيّة وحلول مؤقّتة دون الاقتناع بضرورة الانتقال إلى نظام تعدّدي منسجم مع روح العصر محليّا وعالميّا، لذلك حصل الانفجار، مرّة أولى في جانفي 1978، ومرّة ثانيّة بعد سنتين في شكل تمرّد مسلّح بجهة قفصة، قامت به مجموعة من التّونسيين المهاجرين، من ذوي الميول القوميّة، المدعومين من أطراف أجنبيّة، وأدّى إلى حصول ارتباك عام وانسحاب الهادي نويرة من السّاحة السّياسيّة بسبب المرض وعدم تحمّله قبول ما حصل بعد أن شرع في القيام بإصلاحات محتشمة للتّدارك أثناء مؤتمر الحزب الاشتراكي الدّستوري في سبتمبر 1979 وأثناء الانتخابات التّشريعيّة في نوفمبر 1979، غير أن تردّي الأوضاع وصل إلى حدّ لم يعد معه ممكنا إطالة أمد النّظام الأحادي بل بات من الحتمي ملاءمة الانفتاح الاقتصادي، الذي أقرّته السّلطة منذ بداية السّبعينات، مع انفتاح سياسي أصبح مطلبا ملحّا لشرائح متزايدة من المجتمع التّونسي ولم يعد شأنا نخبويا.

إنّ التمسّك بنظام أحادي طيلة السّبعينات مع التّقهقر بالمسألة الثّقافيّة-التّربويّة إلى مراتب ثانويّة ضمن اهتمامات الدّولة، كان أحد الأسباب الرّئيسة وراء ظهور معارضة جديدة، في أواخر السّبعينات تعتمد خطابا تعبويّا شعبويّا، تدغدغ به الغرائز وتروّج منظومة فكريّة دينيّة بهدف تأسيس دولة كليانيّة.

وقد أوجبت " عمليّة قفصة "، في جانفي 1980، تعديل هذه السّياسة وغيرها من السّياسات التّرقيعيّة والحلول المؤقّتة، وجعلت من المراجعة ومن تجديد الاختيارات أمرا حتميّا لا يقبل مزيد التّأجيل. لكن مثل هذا الأمر يفترض توفّر شروط أساسيّة ليس أقلّها ضمان نظام سياسيّ قويّ، متماسك ومؤسّسات فاعلة، متحرّكة وقيادة مركّزة كليّا على الشّؤون العامّة للبلاد، قادرة على المبادرة وفتح المنافذ وتجنّب الانزلاق أثناء الانتقال من المرحلة الأحاديّة إلى المرحلة التعدّديّة. فهل تسمح الحالة التي أصبح عليها رئيس الدّولة الحبيب بورقيبة، في بداية الثّمانينات، من شيخوخة وأمراض مستفحلة، بتحقيق النّقلة النّوعيّة وتجنيب البلاد أزمات إضافيّة ؟

إنّ تمسّك بورقيبة بممارسة الحكم رغم عجزه الظّاهر ورغم ثقل مسؤوليّات النّظام الرّئاسي لم يسمح إلاّ بفتح الباب أمام المزيد من الصّراعات حول خلافة تأخّرت كثيرا وتكاثر ضحاياها.

IV- صراعات الخلافة وتتالي الخيبات 1980-1987

تتميّز هذه المرحلة باختلافها الكلّي عن المرحلة السّابقة. فكما أسلفنا ركّزت الدّولة عنايتها، في السّبعينات،



وزير الداخلية إدريس قيقة يمنح أوّل تأشيرة لحزب معارض. حركة الدّيمقراطيين الاشتراكيين يوم 19 نوفمبر 1983: محاولة تدارك الخيبة السياسية إثر انتخابات 1981

على المسألة الاقتصاديّة-الاجتماعيّة، فيما انفردت هذه المرحلة (1980-1987) بتغييب الرّؤى الاقتصاديّة-الاجتماعيّة الواضحة وانصراف اهتمام الدّولة إلى المسألة التّربويّة- الثّقافيّة، فجلّ المواقف السياسيّة قد تحدّدت باعتبار القطب التّربوي- الثّقافي، ممّا ساهم في استفحال أمر المجموعات السياسيّة المتسترّة بثوب الدّين.

وقد أفضى هذا الوضع الفريد في تاريخ تونس المعاصر إلى نتيجتين :

- أزمة اقتصاديّة-اجتماعيّة خانقة كادت تعصف بأركان الدّولة في سنة 1984 - 1985 وأدركت ذروتها في سنة 1986.

- عدم استقرار سياسي بفعل احتداد صراعات الخلافة، كاد - بفعل التطرّف الدّيني - يهدّد استقرار الدّولة وأمنها.

1 – تتالي الخيبات

اختار بورقيبة محمّد مزالي، وزير التّربية وأصيل مدينته "المنستير"، لخلافة الهادي نويرة وليصبح، تبعا لذلك، المرشّح الأوّل لخلافة رئيس الجمهوريّة.

وكان بورقيبة يعتقد أنّ قدرات مزالي الخطابيّة، بتكوينه الفلسفي- الأدبي، كفيلة بإعادة بناء الجسور بين الجماهير الشّعبيّة والنّظام، بعد قطيعة، فشل نويرة، بخطابه التّقني الجاف وبتكوينه القانوني-الاقتصادي، في تجاوزها.

وقد عرف مزالي بدفاعه المبكّر عن "الدّيمقراطيّة" أسلوبا لممارسة الحكم وعن التّعريب اختيارا ثقافيّا ضروريّا لتونس المستقلّة، في مقالات نشرها بعيد الاستقلال بمجلّة الفكر التي كان يديرها، وعندما تولّى منصب الوزارة الأولى والأمانة العامّة للحزب الاشتراكي الدّستوري، ساد اعتقاد بأنّ ظروف الإنقاذ توفّرت واقتربت معها فرصة الانتقال بتونس إلى عصر التعدديّة، بوّابة الحداثة والتّقدّم المنشود. لكن سرعان ما تحوّل هذا التفاؤل إلى إحباط بسبب تتالي الخيبات في جميع المجالات وعلى جميع المستويات.

* الخيبة السياسيّة : سراب "الانفتاح"

إثر تعيينه وزيرا أوّل، تعدّدت وعود مزالي بالتّخلّي عن سياسة الانغلاق والتشدّد، الّتي ميّزت عمل الحكومة والحزب في الستينات والسّبعينات، متعهّدا بإنجاز إصلاح شامل. وقد تمكّن من إقناع بورقيبة باتّخاذ بعض المبادرات لتخطّي الأزمة الخانقة التي أدّت إلى عمليّة قفصة، كتعيين بعض الوزراء المعروفين بدفاعهم عن الانفتاح السّياسي، والإفراج عن كلّ السجناء السّياسيين، يساريين وقوميين، والسجناء النقابيين، وغلق ملف أحداث 26 جانفي 1978 بتمكين النّقابيين من عقد مؤتمر لاتّحاد الشّغل في 1 ماي 1981، ممّا أفرز عودة القيادة التي اعتقلت إثر أحداث 26 جانفي إلى المكتب التّنفيذي، باستثناء الحبيب عاشور الذي رفع عنه الاستثناء لاحقا وتمكّن من العودة إلى رئاسة اتّحاد الشّغل في 30 نوفمبر 1981.

وكان قرار بورقيبة السّماح بالتعدّديّة السياسيّة والفكريّة في خطابه في مؤتمر الحزب الاشتراكي الدّستوري في أفريل 1981 من أهمّ الإجراءات والمبادرات في سياق التدرّج نحو نظام تعدّدي منفتح، داعما لكلّ من راهن على مزالي لتحقيق هذه الغاية قبل أن يصطدموا بخيبة الانتخابات التّشريعيّة في نوفمبر 1981 عندما أمر بورقيبة بتزييف شامل لنتائج تلك الانتخابات التي ترشّحت لها أربع قوائم منافسة لقائمات الحزب الاشتراكي الدّستوري، بعد أن بلغته أصداء تصويت عديد النّاخبين لفائدة قائمات الدّيمقراطيين الاشتراكيين (القائمات الخضراء) في نوع من التّصويت العقابي (vote-sanction). وقد اعترف بهذا التّزييف العديد من المسؤولين الذين عايشوا تلك الأحداث، بعد خروجهم من الحكم في محاولة منهم للتملّص من مسؤولية تلك الخيبة.

كان تزييف أوّل انتخابات تعدّديّة، منذ انتخابات سنة 1959، إضافة إلى ما سبّبه من شعور عام بالإحباط والخيبة، مؤشّرا لفشل سياسة الانفتاح التي وعد بها مزالي والدّخول في مرحلة غامضة مفتوحة على كلّ الاحتمالات.

إنّ اعتماد الخواص بصفة تكاد تكون كلّية على دعم الدّولة وحمايتها وعدم إنجاز إصلاح جبائي عميق وتواصل الاعتماد على " نظام أحادي" مع حرب الخلافة أدّت إلى حصول أزمات خطيرة أوجبت ضرورة المراجعة.

وبالرّغم من تلك المحاولات المحتشمة للتّدارك، كالاعتراف القانوني بحركتي الدّيمقراطيين الاشتراكيين والوحدة الشّعبيّة، فإنّ ما ميّز هذه المرحلة هو العودة السّريعة إلى سياسة الانغلاق والتّشدّد، بتكرّر عمليّات غلق صحف الرّأي وبتشديد الخناق على مؤسّسات المجتمع المدني وعلى المعارضة القانونيّة بعد فترة قصيرة من الاعتراف بها، ولم يسمح بالنّشاط إلاّ لحركة أصوليّة مدافعة عن مشروع سياسي-اجتماعي كلياني وشمولي، عندما أقنع مزالي بورقيبة بالإفراج عن زعماء هذه الحركة، بعد فترة اعتقال وجيزة، كي يستعين بهم للتصدّي للتّهديد اليساري- النّقابي المتعاظم بسبب استفحال الأزمة الاقتصاديّة -الاجتماعية منذ سنة 1983.

*** الخيبة الاقتصادية : فشل "الرّؤية الدّيكارتيّة"**

لم يعرف عن مزالي، قبل تولّيه الوزارة الأولى، أيّ اهتمام بالشّأن الاقتصادي، ولم يهتمّ بهذه المسألة حتّى بعد تولّيه رئاسة الحكومة، إذ جاء في أحد بياناته أمام البرلمان في أوج استفحال الأزمة الاقتصاديّة والاجتماعيّة سنة 1985 : "... إنّ الوضع الاقتصادي لا يدعو إلى الفزع و إنّما إلى اليقظة وإعمال الرّأي(...) على نحو ما أشار به على البشريّة في القرن السّابع عشر الفيلسوف الفرنسي روني ديكارت، وهو تقسيم الصّعوبات إلى أجزاء والانكباب على معالجتها واحدة واحدة (...)"، لكنّه تجاوز هذه النّقيصة بالاستعانة بوزراء لهم دراية وخبرة في التّعامل مع الشّأن الاقتصادي، غير أنّ صراعات الخلافة ضاعفت من هواجسه ومن عدم ثقته في الجميع، فأصبح يبحث عن الولاء فقط عوض الكفاءة عند اختيار المساعدين، كما أنّ رغبته في كسب التّأييد الشّعبي لتأمين وصوله إلى سدّة رئاسة الجمهوريّة جعلته يلتجئ إلى اتّخاذ قرارات استعراضيّة كالزّيادة في الأجور بنسب مرتفعة جدّا خلال سنتي 1982 و1983 دون مراعاة ما تسمح به نسبة النموّ العامّ للاقتصاد ممّا أدّى، لاحقا، إلى حصول إخلالات خطيرة في كلّ التّوازنات وصلت إلى حدّ الأزمة العامّة سنة 1985 - 1986 وكاد يحصل إثرها الانهيار الشّامل.

فقد جاء في تقرير رشيد صفر، الوزير الأوّل الجديد إثر إقالة محمد مزالي، أمام مجلس النّواب يوم 19 أوت 1986 عرض سوداويّ لحالة الاقتصاد، حيث سجّل اختلالا في جميع التوازنات :

- اختلال بين نسبة النموّ الاقتصادي المتراجع وبين التّزايد الدّيمغرافي.
- اختلال بين نموّ الموارد، المتراجع، وبين نسق التّوريد والنّفقات، المرتفع، وقد ضاعف في حدّة هذا الخلل ارتفاع نفقات مصاريف تسديد الدّين نتيجة الزّيادات في قيمة بعض العملات.
- اختلال بين نسق الإنتاج، البطيء، وبين الإقبال، إلى حدّ التّهافت، على الاستهلاك "مع اتّجاه بعض شرائح المجتمع نحو نمط استهلاكي لا يتماشى مع وضع بلد في طريق النّموّ"، حسب ما جاء في بيان رشيد صفر.



انتفاضة الخبز في جانفي 1984 : الخيبة الاجتماعيّة

وقد أعاد صفر أسباب تلك الاختلالات إلى "نقائص متراكمة في طرق التّصرّف في المؤسّسات" موروثة عن مرحلة السّبعينات، مضيفا عوامل أخرى موروثة تتعلّق بهيكلة الاقتصاد وأهمّها العبء الذي أصبح يمثّله القطاع العامّ على ميزانيّة الدّولة، بمردوده الضّعيف وبتكلفة إنتاجه الباهظة، وصندوق التّعويض، بحمايته للمستحقّين ولغير المستحقّين في آن واحد.

ولم ينس صفر، في عرضه لأسباب الأزمة، أن يذكّر بتلك

الزّيادات غير المدروسة للأجور عامي 82/ 1983، التي أقرّها مزالي متسبّبا في تضخّم الاستهلاك بصفة اصطناعيّة بنسبة أعلى من نموّ الإنتاج، فتقلّص، تبعا لذلك، الادّخار الوطني وتراجعت القدرة على التّمويل الذّاتي للاستثمار. وبما أنّ «الأزمة تغذي الأزمة»، لم يكن بالإمكان، والحالة تلك، توفير فرص التّشغيل، حيث لم تلبّ الاحداثات الجديدة سوى 70٪ من طلبات الشّغل على امتداد المخطّط السّادس.

كما ازدادت الأزمة تعقيدا بتراجع أسعار النّفط، الذي يمثّل 20٪ من مداخيل تونس الخارجيّة من العملة الصّعبة، بالأسواق العالميّة، وقد تسبّب طرد آلاف العمّال التونسيين من ليبيا، نتيجة توتّر العلاقات بين النّظامين، في متاعب إضافيّة للاقتصاد التّونسي المنهك والمهدّد بالانهيار.

وقد انعكست هذه المتاعب الاقتصاديّة على المجتمع وكانت سببا رئيسا في تصدّعات اجتماعيّة خطيرة عمّقت الفجوة بين المجتمع التّونسي، المتحرّك، المتجدّد، وبين النّظام الأحادي المحتضر.

*** الخيبة الاجتماعيّة : انتفاضة الخبز**

ورث مزالي عن حكومة نويرة أوضاعا اجتماعيّة مهيّأة للانفجار في أيّة لحظة : نقابات عمّاليّة منحلّة، نقابيين معتقلين، جامعة شبه معطّلة بفعل الإضرابات الطلاّبيّة الدّائمة... وعوض أن يتوجّه إلى جذور الأزمة لاجتثاثها، اكتفى مزالي بحلول مسكّنة وترقيعيّة لانشغاله بحرب الخلافة التي لم تمكّنه من الالتفات إلى مشاغل المجتمع وتطلّعاته، فكان أن تجدّدت الاضطرابات الاجتماعيّة وأخذت منحى تصاعديّا وشملت تقريبا كلّ الشرائح : إذ تعدّدت الإضرابات بالجامعة وامتدّت إلى المعاهد الثّانويّة بتحريض من الحركة الدّينيّة المتطرّفة، التي بدأت تستعدّ لملء الفراغ السّياسي المتوقّع في كلّ لحظة، وعادت الإضرابات العمّاليّة من جديد بسبب شدّة وطأة الأزمة الاقتصاديّة وبتحريض من اليسار المتطرّف، في محاولة لتدارك تراجعه أمام الحركة الدّينيّة بالوسط الطلاّبي، وبتحريض أيضا من الحبيب عاشور الذي أغرته حرب الخلافة لإلقاء سهمه واستغلال ما تمثّله الحركة العمّاليّة من قوّة تأثير لتوجيه هذه الحرب، فأصبح لا يكتفي بتنظيم الإضرابات بل تخطاها إلى التّهديد، في عديد المناسبات، بتكوين حزب عمّالي.

وبلغت الأزمة الاجتماعيّة ذروتها عندما قرّرت الحكومة مضاعفة أسعار الموادّ الغذائيّة الأساسيّة دفعة واحدة في أواخر ديسمبر 1983 للتخلّص من عبء صندوق التّعويض، بعد أن سبق لمحمّد مزالي أن نفى، عن طريق التّلفزة، أيّة نيّة في إلغاء صندوق التّعويض، واعدا بالمحافظة على أسعار المواد الغذائيّة الأساسيّة.

كان قرار الزّيادة في الأسعار عاملا مفجّرا لأوضاع متدهورة، خاصّة بالأحياء الشّعبيّة الفقيرة بالمدن الكبرى، وتحديدا بالعاصمة، وأيضا بالجهات الدّاخليّة على امتداد الغرب التّونسي، شمالا ووسطا وجنوبا. فانطلقت شرارة ما عرف باسم "انتفاضة الخبز" من تلك المناطق ثمّ سرعان ما عمّ لهيبها كلّ المدن وكلّ الجهات دون استثناء، مجبرة الحكومة على اللجوء الى الجيش للمرّة الثّالثة في ظرف ستّ سنوات فقط (جانفي 1978، جانفي 1980 بقفصة، جانفي 1984).

ورغم خطورة الأحداث وفداحة الخسائر والأضرار، فإنّ مزالي استغلّ تواصل دعم بورقيبة له لكسب مواقع جديدة في حرب الخلافة بتصفيّة كلّ خصومه : حيث نجح في إقناع بورقيبة بإقالة إدريس قيقة من وزارة الدّاخليّة ثمّ محاكمته، غيابيّا، بتهمة الخيانة العظمى، ثمّ أعلن الحرب على الحبيب عاشور وعلى الاتّحاد العام التّونسي للشّغل مستعينا بسيناريو ما قبل أحداث 26 جانفي : الاستحواذ على مقرّات الاتّحاد عن طريق «الشّرفاء»، وهم مجموعة من قدماء النّقابيين المنتمين إلى الحزب الدّستوري الذين غادروا الاتحاد، أو أجبروا على مغادرته، بسبب خلافاتهم مع عاشور، واستنجد بهم مزالي، واصفا إيّاهم «بالشّرفاء»، لمواجهة عاشور

واتّحاد الشّغل عندما اشتدّ الخلاف بين الطّرفين سنة 1985. كما تمّ شنّ حملة طرد واعتقالات ضدّ عديد النّقابيين، وتحريض النّقابيين على الانشقاق وتكوين نقابات موازية لاتّحاد الشّغل بهدف تدجين الحركة النّقابيّة من ناحية والتخلّص من الحبيب عاشور، أحد ألدّ خصوم مزالي في حرب الخلافة، من ناحية أخرى.

تعاقبت الخيبات نتيجة تمسّك بورقيبة، المسن والمريض، بالحكم مقابل سقوط مزالي في فخّ حرب الخلافة.

لقد كانت المعالجة الأمنيّة للأزمة، حلاّ وقتيّا، وكان الأمر يتطلّب إصلاحا جوهريّا للاقتصاد حتّى يستطيع التّأقلم مع ما يشهده الاقتصاد العالمي، آنذاك، من تحوّلات هيكليّة هدّدت جدّيا أغلب اقتصاديّات الدّول النّاميّة، وخاصّة المعتمدة على الاقتصاد الموجّه، لكن محمّد مزالي تفرّغ، تقريبا، بصفة كليّة للملفّ الأمني بإشرافه على وزارة الداخلية، إلى جانب رئاسته للحكومة، طيلة سنتين، ليضمن وصولا آمنا إلى كرسيّ رئاسة الجمهوريّة الذي تخيّله قاب قوسين عندما تعرّض بورقيبة إلى أزمة قلبيّة جديدة في نوفمبر 1984، فأصبح صراع الخلافة مكشوفا تناقل أصداءه عديد الملاحظين الأجانب وكتبت عنه عديد الصّحف الأجنبيّة، بعد أن بلغت تفاصيله إلى الجميع، داخل تونس وخارجها، فكان صراعا بلا قواعد ولا ضوابط أو حدود، ضاعت معه هيبة الدّولة وضعفت مصداقيتها : إنّها ضريبة صراعات الخلافة التي غذّتها أمراض بورقيبة المستفحلة وشيخوخته الطّويلة.

2 - صراعات الخلافة: « لن يفتح الغراب فمه»

لم تبدأ صراعات الخلافة مع مزالي، في الثّمانينات، بل تعود إلى الفترة التي تعرّض أثناءها بورقيبة إلى أوّل أزمة قلبيّة في مارس 1967، وتفاقمت إثر التّعديل الدّستوري المؤرّخ في 31 ديسمبر 1969 وفي تعديل 8 أفريل 1976 في فصله 57 الذي جعل من الوزير الأوّل خليفة لرئيس الجمهوريّة بصفة آليّة في حالة شغور هذه الخطّة ولبقيّة المدّة النّيابيّة.

وقد تعدّدت أطراف هذا الصّراع وتنوّعت أشكاله وكثرت ضحاياه، ولم يقتصر الأمر على الوزراء بل ألقى بظلاله على كلّ مكوّنات المجتمع السّياسي والمجتمع المدني، إذ شارك فيه السياسيون والنقابيّون والأقارب والأصدقاء والدّيبلوماسيّون الأجانب، بشكل يذكّرنا بما كان يحدث في تونس قبيل الاحتلال الفرنسي عندما أفلت زمام الأمور من أيدي البايات الحسينيين وتعدّدت مصادر القرار وفقدت الدّولة التّونسيّة تدريجيّا سيادتها إلى أن فرضت عليها الحماية.



"لقد كان الزعيم الحبيب بورقيبة قائدا ومصلحا ورجل دولة أثّر بعمق في مجرى تاريخنا الوطني المعاصر"
زين العابدين بن علي

عديدة هي الأسماء التي شاركت في هذه الصّراعات المحمومة، على امتداد عشرين سنة، وعديدة هي الأسماء التي سقطت. وقد استعمل المتصارعون وسائل متنوّعة لكسب الرّهان وتصفيّة الخصوم، أوّلها محاولة التقرّب من بورقيبة وكسب ودّه وثقته حيث كانوا يتسابقون في التّضخيم من صورته، مكرّسين، بوعي ودون وعي، عبادة الشّخصيّة، ومثبّتين أركان حكم فرديّ لم يرفضه بورقيبة بل سعى إلى إدامته أكثر مدّة ممكنة عن طريق سياسة الكتل، بحرصه الدّائم على الإبقاء، في الحكومة وفي الحزب، على مجموعات متعارضة وعناصر متصارعة مع التدخّل من حين لآخر لتعديل بعض التّوازنات ومنع أيّ طرف من حسم الصّراع، بشكل نهائيّ، لصالحه. فكانت رغبته في

تكريس حكمه الفردي المطلق، إضافة إلى مرضه، وراء قراراته المتضاربة إلى حدّ الغرابة، مثل قراره المفاجئ، في جانفي 1974، الإمضاء على معاهدة وحدة اندماجيّة فوريّة مع ليبيا، دون استشارة أيّة مؤسّسة، ثمّ تراجع في أقلّ من أسبوع عن هذا القرار. وكلّما تقدّم في السنّ تعدّدت قراراته المتضاربة وازدادت غرابة كما كان الشّأن في الفترة بين 1980 و1987 عندما أصبح أحيانا يعيّن بعض الوزراء صباحا ليتراجع عن تلك التّسميّات بعد يومين فقط. وشاع لدى الرّأى العام «مسلسل الاثنين»، تلك التّحويرات الوزاريّة المتعاقبة كلّ يوم اثنين.

بنفس الأسلوب وبنفس السّرعة كان يتعامل مع حاشيته المقرّبة : طلّق زوجته وسيلة بن عمّار، التي طالما تحدّث عن حبّه لها في خطبه العامّة، وسحب منها لقب «الماجدة» وذلك « لإدلائها بتصريحات واتخاذها مواقف مخلّة بالدّستور بدون إعلام فخامة الرّئيس



بورقيبة مسنودا ببن علي في أكتوبر 1987.
لم يكن 7 نوفمبر حركة قطيعة بقدر ما هو حركة تواصل



بورقيبة يشرف على آخر مجلس وزراء ويظهر عن يمينه الوزير الأوّل بن علي

ولا استئذانه» حسبما جاء في بلاغ صادر عن رئاسة الجمهوريّة، نشرته الصّحف يوم 12 أوت 1986، والمقصود هنا تصريحات وسيلة بن عمّار الصّحفيّة حول معارضتها لمبدإ الخلافة الآليّة عندما دخلت في صراع مفتوح مع محمّد مزالي. كما أطرد ابنه من القصر وأقاله من الحكومة بوصفه مستشارا خاصّا، وأمر « بفسخ عقد انتداب » علاّلة العويتي، كاتبه الخاص، بعد رفقة دامت نصف قرن وتعزّزت بالمصاهرة ثمّ سرعان ما انهارت وأصابتها لعنة حرب الخلافة...

استعمل المتصارعون على الخلافة أسلوب "نشر الغسيل" على أعمدة الصّحافة الأجنبيّة، فكلّما سقط أحدهم يلتجئ إلى نشر فضائح خصومه مركّزا على تهمة "الاختلاسات".

لم تكن هيبة الدّولة تعني بورقيبة، المريض والمسنّ، بقدر ما كان يعنيه استبداده بالحكم وتثبيت حكم فردي دائم وقويّ.
لقد صنع بورقيبة حكما فرديّا على مقاسه، ثمّ ترك الأمر إلى وزرائه وصنائعه في الحزب و"المنظّمات القوميّة" الذين جعلوا هذا الحكم يدوم ثلاثين سنة، مجمّدين المجتمع السّياسي والمجتمع المدني، منغمسين كليّا في صراع على خلافة لم تحصل، كمثل أبطال إحدى مسرحيّات صمويل بيكيت العبثيّة، في حين كان الأمر لا يتطلّب أكثر من حركة محدودة، ولكن حازمة، حاسمة، لوضع حدّ لحكم فرديّ، فقد شرعيته ومصداقيته وتوجّهه منذ السّبعينات.

لم يفهم الهادي نويرة ذلك، وهو المنهمك في معالجة متطلّبات التّنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة بعد أزمة التّعاضد وبحكم طبعه المتردّد أيضا. كما لم يفهم ذلك محمّد مزالي، المنغمس كليّا في صراعات الخلافة. وحتّى رشيد صفر، البعيد عن صراعات الخلافة، لم يحسم الأمر بالشّكل المطلوب عندما عيّن وزيرا أوّل إثر عزل مزالي في جويلية 1986، حيث فاجأه حجم خطورة الوضع وعجز عن الإمساك بالعقدة فانسحب بعد سنة دون التمكّن من معالجة أيّ ملف، معيدا الأوضاع إلى نقطة الصّفر : نظام أحادي يحتضر، صراعات دائمة على الخلافة، حركة دينيّة متطرّفة مستعدّة لملء أيّ فراغ سياسي، رافعة شعارات تخاطب بها الوجدان والعواطف لتمرير مشروعها الاستبدادي الماضوي لتعويض النّظام الأحادي.

إن الذّاكرة الجماعيّة للتّونسيين تحتفظ بزعامة بورقيبة للحركة الوطنيّة وقيادته لها بكلّ حكمة واقتدار، وتحفظ له مساهمته الفعّالة في تأسيس الدّولة الوطنيّة وتوجّهه التّحديثي، خاصّة في المستوي الاجتماعي. لكنّ المطلوب، في نهاية القرن العشرين، أصبح تمكين الإنسان من الحريات والحقوق وإعطاء المؤسّسات قوّة دفع للانطلاق نحو فضاءات جديدة أكثر حداثة وأوفر حقوقا، فضاءات يحقّق فيها الإنسان إنسانيّته كاملة، غير مكبّلة.

وستحفظ الذّاكرة أيضا وضع بورقيبة لأسس الاقتصاد الحديث بأن جعل الدّولة الوطنيّة تبادر وتستثمر، توجّه وتخطّط في اتّجاه دفع التّونسي إلى التخلّي عن الاقتصاد المعاشي التّقليدي وتعويضه باقتصاد عصريّ متحرّك، غير أنّ تشعّب المسالك وتغيّر نمط العيش وتحوّلات الاقتصاد العالمي جعلت من الدّولة التّونسيّة، في الثمانينات، هيكلا بيروقراطيّا ضخما مكبّلا للمبادرة الحرّة ولروح الخلق والابتكار.

ستحفظ الذّاكرة تعلّق بورقيبة الدّائم بالاتّصال المباشر بالشّعب، سواء أثناء الحركة الوطنيّة أو بعد الاستقلال، غير أنّ شيخوخته وأمراضه وكثرة"الحجّاب" جعلته يبتعد، يوما إثر آخر، عن رغبات الشّعب وتطلّعاته المتحوّلة، وأصبحت الأجهزة الرّدعيّة هي الرّابط الوحيد بين الدّولة والمجتمع.

في هذه الظّرفيّة جاء تعيين زين العابدين بن علي، وزير الداخلية والبعيد عن الكتل المتصارعة وعن الأضواء، وزيرا أوّل في 2 أكتوبر 1987، فكان لابدّ من الحسم السّريع والقطع مع التردّد ومع الحلول التّرقيعيّة،

حتى فسح المجال للأصوليين المتربّصين للانقضاض على الحكم بواسطة جهازهم السرّي، الذي أعدّ خطّة عسكريّة لتغيير نظام الحكم بالقوّة، وحدّد يوم 8 نوفمبر 1987 كأجل أقصى لتنفيذ الخطّة.

وقد اختار بن علي تحمّل المسؤوليّة التّاريخيّة والدّستوريّة في إنقاذ الدّولة التونسية وقطع الطّريق أمام الأصوليين قبل فوات الأوان. ففي يوم 7 نوفمبر 1987، وضع زين العابدين بن علي حدّا لحكم بورقيبة العاجز كلّيا، بحكم الأمراض والشّيخوخة، عن إدارة شؤون الدّولة، فضلا عما تتطلّبه الظّرفيّة الصّعبة التي تمرّ بها البلاد آنذاك، مؤسّسات ومجتمعا، من استعداد ذهني وبدني كامل، فقده بورقيبة منذ أواسط السّبعينات.

منتقيات ببليوغرافية

المصادر

Achour (Habib), *Ma vie politique et syndicale. Enthousiasme et déceptions, 1944-1981*, ed. Alif, Tunis, 1989, 396 pages.

Ben Slimane (Slimane), *Souvenirs politiques*, Cérès production, Tunis, 1989, 403 pages.

Julien (Charles André), *Et la Tunisie devint indépendante... (1951-1957),* ed. Jeune Afrique/ S.T.D, Paris, 1985, 218 pages.

Perspectives décennales: 1962-1971, pub. du Secrétariat d'Etat aux Affaires Culturelles et à l'Information. Tunis, 1962.

Rétrospectives décennales 1962-71, pub. du Ministère du Plan, Tunis, janvier 1972.

المراجع

البكّوش (الطيّب)، **تطوّر العلاقة بين السّلطة والحركة النّقابيّة بتونس** (أشغال ندوة 1 - 7 ديسمبر 1987، مركز الدّراسات والبحوث الاقتصاديّة والاجتماعيّة، تونس، 1989 .

بلخوجة (الطاهر)، **الحبيب بورقيبة، سيرة زعيم، شهادة على عصر**، تونس، بلا تاريخ، 361 صفحة.

بن صالح (أحمد)، **تونس التّنميّة والمجتمع والسّياسة**، حوار مارك نرفان، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1980، 245 صفحة.

بوعوني (الأزهر)، **الأنظمة السّياسيّة والنّظام السّياسي التّونسي**، مركز النّشر الجامعي، تونس 2002، 439 صفحة.

تونس الأمس وتونس الغد، إعداد مجموعة من الباحثين، بيت الحكمة، تونس 2001.

بوقرّة (عبد الجليل)، **حركة آفاق** (1963 - 1975)، دار سيراس للنّشر، تونس 1993، 138 صفحة.

الحبّاشي (محمّد علي)، **تونس... المستقبل، السّاحة السّياسيّة والنّقابيّة 1955 - 1999**، تونس، 1999، 399 صفحة.

خليل (الهادي)، **رمية النّرد**، تونس، 1999، 199 صفحة، القسم الأوّل وعنوانه : "النّرجس القاتل".

الشّرفي (منير)، **وزراء بورقيبة، دراسة ترسم ملامح الوزير التّونسي في عهد الحكم الفردي**، تونس، بلا تاريخ، 259 صفحة.

شعبان (الصّادق)، **بن علي والطّريق إلى التّعدديّة**، سراس للنّشر، تونس، 1995، 172 صفحة.

المجلس القومي التّأسيسي (أعمال ملتقى، أيّام 29 و30 و31 ماي 1984) الجمعيّة التّونسيّة للقانون الدّستوري، مركز الدّراسات والبحوث والنّشر، كليّة الحقوق والعلوم السّياسيّة والاقتصاديّة، تونس 1996.

عمر (عبدالفتّاح) وسعيد (قيس)، **المنشورات العلميّة التّونسيّة**، سلسلة القانون العام، مركز الدّراسات والبحوث والنّشر، كليّة الحقوق والعلوم السّياسيّة، بتونس 1987 .

Azaïz (Boubaker Ltaif), *Tels syndicalistes tels syndicats, ou les péripéties du mouvement syndical tunisien*, Tunis, 1970, 310 pages.

Azzouz (Ezzeddine), *L'Histoire ne pardonne pas, Tunisie : 1938-1969*, L'Harmattan - Dar Ashraf, Tunis,1988, 271 pages.

Bessis (Sophie), Belhassen (Souhir), *Bourguiba*, t. 2 : «Un si long règne, 1957-1989», ed. j.a.l, Paris, 1989, 263 pages.

Camau (Michel) et Geisser (Vincent) - dir. de - *Habib Bourguiba. La Trace et l'héritage*, Karthala, mai 2004.

Camau (Michel), *La Tunisie*, P.U.F, Paris, 1989.

Chaabane (Sadok), «Analyse de la vie politique en Tunisie. Approches et concepts», dans *Servir* (15-16), II 1974, I 1975, pp. 15-49.

Collectif, *La Tunisie d'un siècle à l'autre*, Beit al Hikma, Tunis 2002.

Debbasch (Charles), «Du Néo-Destour au Parti Socialiste Destourien», *Annuaire de l'Afrique du Nord* (III), 1964, pp. 27-43.

Grimaud (Nicole), *La Tunisie à la recherche de sa sécurité*, ed. PUF, Paris 1995, 222 pages.

Jazi (Dali), *Les rapports entre l'Etat et le citoyen dans la Tunisie indépendante*, thèse d'Etat, Paris 2, 1982.

Lacouture (Jean), *Quatre hommes et leurs peuples. Sur-pouvoir et sous-développement*, Le Seuil, Paris,1968.

Marzouk (Sadok), *La succession de Bourguiba*, D.E.S. sciences politiques, Tunis 1973.

Toumi (Mohsen), *La Tunisie de Bourguiba à Ben Ali*, P.U.F, Paris, 1989.

المشاركون في هذا الجزء

الإشراف : خليفة الشاطر أستاذ تاريخ بالجامعة التونسية، رئيس وحدة البحث البيداغوجي "تاريخ تونس" بجامعة تونس. أشرف على فريق التأليف والمراجعة والإعداد .

المؤلفون : المؤرخون الجامعيون حسب التسلسل التاريخي للأبواب :

- يحيى الغول
- نورالدّين الدقي
- توفيق العيادي
- محمد لطفي الشايبي
- عبد السلام بن حميدة
- خليفة الشاطر
- عبد الجليل بوقرة

ملاءمة نصوص المؤلفين :

- نورالدين الدقي، أستاذ تاريخ بالجامعة التونسية

المراجعة :

- المراجعة اللغوية : مبروك المناعي ، أستاذ جامعي
- مراجعة العمل النهائي : خيرة الشيباني، أستاذة جامعية

الخرائط التاريخية : أشرف على إنجاز الخرائط الأستاذ أحمد مشارك مع مؤلفي فصول الكتاب الذين قاموا بتصميمها وقام بإنجاز الخرائط بمخبر مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية : لمياء الصالحي وسميرة بوزكور وفوزية الورفلي

معالجة النص والإعداد للطباعة :

- دلال الكنزاري
- نورة الشيخ
- سلوى الغربي
- كوثر عاشور
- أحلام الغرياني

مصادر الصور

إضافة إلى مجموعة من الصور مأخوذة من الرصيد العمومي المشترك

صور وفّرها **المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية**: صص 10، 20، 36، 66، 68، 69، 70، 75، 77، 78، 79، 80.

صور من مصادر مختلفة :

- **أرشيف شركة الفسفاط** : ص 53.
- **صحيفة l'Illustration** : 1902 (ص 38)، 1898 (ص 43).
- شارل أندري جوليان *Et la Tunisie devint indépendante* : نشر جون أفريك، باريس، 1985، ص 154.
- **بطاقات بريدية** : صص 46، 48، 54، 55، 56، 57.

الفهرس

(الجزء الثالث)